



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليكم يا صبا
الربا

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

قرآن مجید

تفسیر المیزان

جلد اول

موسس: آیت الله العظمی

میرزا محمد باقر مجلسی

(۱۸۰۰-۱۳۴۰ ق.م)

۶

مجلد اول

موسس: آیت الله العظمی

میرزا محمد باقر مجلسی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هدايه الامه الى احكام الائمه (عليهم السلام)

كاتب:

محمد بن حسن حر عاملى

نشرت فى الطباعة:

نسخه خطى

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٨	هدايه الامه الى احكام الائمه عليهم السلام المجلد ٦
١٨	اشاره
١٨	القسم الثاني العقود
١٨	اشاره
١٩	الكتاب الأول من كتب العقود كتاب التجاره
١٩	اشاره
١٩	الباب [١] «الأول: في المقدمات
١٩	اشاره
١٩	الفصل الأول: في استحبابها و ما يناسبه،
٢٦	الفصل الثاني: في استحباب طلب الرزق و وجوبه مع الضروره
٢٧	الفصل الثالث: في آداب الطلب،
٣٣	الفصل الرابع: في كراهه زياده الاهتمام و شدّه الحرص
٣٤	الفصل الخامس: في كراهه كثرة النوم و الفراغ
٣٤	الفصل السادس: في كراهه الكسل في أمر الدنيا و الآخره
٣٥	الفصل السابع: في كراهه الضجر و المنى
٣٦	الفصل الثامن: في استحباب الاقتصار و تقدير المعيشه
٣٦	الفصل التاسع: في استحباب شراء العقار و كراهه بيعه إلا أن يشتري بدله
٣٨	الفصل العاشر: في كراهه طلب الحوائج من مستحدث النعمه
٣٩	الفصل الحادى عشر: في استحباب السفر إلى طلب الرزق و التجاره
٣٩	الفصل الثاني عشر: في الأحكام
٤٣	الباب الثاني «١» فيما يكتسب به
٤٣	اشاره
٤٣	الفصل الأول: في أقسام التجاره

٤٤	الفصل [الثاني: فيما يحرم التكتسب به
٤٤	اشاره
٤٤	[الأول]
٤٤	الثاني: السحت
٤٧	الثالث: ما يتوصل به إلى الحرام
٥١	الرابع: ما يتعلّق بالغناء
٦١	الخامس: تعلّم النجوم وتعليمها إلّا ما يهتدى به في برّ أو بحر والعمل بها
٦٤	السادس: السحر
٦٥	السابع: الكهانه والقيافه
٦٦	الثامن: القمار بجميع أنواعه حتى الكعبان والجوز والبيض
٦٨	التاسع: النجاسات
٧٦	العاشر: الظلم
٩١	الحادي عشر: مال اليتيم
١٠١	الثاني عشر: الملاهي
١٠٩	الفصل [الثالث: فيما يكره الاكتساب به،
١٢١	الفصل [الرابع: فيما يستحبّ الاكتساب به
١٢٣	الفصل [الخامس: فيما يجوز الاكتساب به،
١٣١	الفصل [السادس: في حكم الإنفاق من أنواع مال الحرام،
١٣٣	الفصل [السابع: في أحكام الحجامة وآدابها
١٣٣	اشاره
١٣٧	أقول: يظهر من الأحاديث أنّ أحكام الحجامة اثنا عشر:
١٣٨	و أوقاتها اثنا عشر:
١٤٠	الفصل [الثامن: في بيع المصحف و الجلد و الورق و اجره كتابته و زينته
١٤٢	الفصل [التاسع: في التصرف في مال الغير،
١٤٨	الفصل [العاشر: في بيع الحيوانات
١٤٩	الفصل [الحادي عشر: في الهدية

١٥٤	الفصل [الثاني عشر: في الأحكام
١٦١	الباب الثالث «١» في عقد البيع و شروطه
١٦١	اشاره
١٦١	الأول: في اشتراط كون المبيع مملوكا أو مأذونا فيه
١٦٢	الثاني: في بيع ما لا يملك منضمًا أو منفردا
١٦٣	الثالث: في اشتراط العلم بقدر المبيع، و أحكام الكيل و الوزن و العدد
١٦٦	الرابع: في أحكام بيع المجهولات
١٧٤	الخامس: في اشتراط البلوغ و العقل و الرشد في جواز البيع و الشراء
١٧٥	السادس: فيمن يلي مال الصغير و هو الأب أو الجد له، أو الوصي الخاص أو العام،
١٧٦	السابع: في عدم جواز بيع الوقف
١٧٦	الثامن: فيمن اشترى جاريه بحكمه
١٧٦	التاسع: في بيع شيء مقدر من جملة معلومه
١٧٧	العاشر: في بيع الأرض المفتوحه عنه، و الشراء من أرض أهل الذمه
١٧٨	الحادي عشر: في أنّ لمالك الأرض أن يبيع العلف الذي فيها، و أن يحميه إذا احتاج إليه
١٧٨	الثاني عشر: في الأحكام
١٨٢	الباب الرابع «١» في آداب التجاره
١٨٢	اشاره
١٨٢	الفصل [الأول: في التفقه و التحفظ من الربا
١٨٣	الفصل [الثاني: في جملة من آداب التجاره
١٨٤	الفصل [الثالث: في المستحبات و هي كثيره متفرقه،
١٩٥	الفصل [الرابع: في المكروهات
١٩٥	اشاره
١٩٥	الأول: الربح على المؤمن إلّا ما استثني، و على من يعده بالإحسان
١٩٦	الثاني: معاملة أصناف ورد فيهم الخبر
٢٠٠	الثالث: الحلف على البيع و الشراء صادقًا
٢٠٢	الرابع: البيع بربح الدينار دينارًا و الحلف عليه

- الخامس: تلقى «٨» الركبان دون أربعة فراسخ لا ما زاد ٢٠٢
- السادس: بيع الحاضر للبادى ٢٠٤
- السابع: الوكس «٩» الكثير ٢٠٤
- الثامن: الاستحطاط «١» بعد الصفقه و قبول الوضيعه حينئذ ٢٠٥
- التاسع: المماكسه «١١» فى مواضع مخصوصه ٢٠٥
- العاشر: الشكوى من قلّه الربح، و من الإنفاق من رأس المال ٢٠٦
- الحادى عشر: البيع فى الظلال ٢٠٦
- الثانى عشر: دخول السوق أولا «٥» و الخروج أخيرا ٢٠٧
- [الفصل الخامس: فى من أمر الغير أن يشتري له، هل يعطيه من عنده؟ و من أمره أن يبيع له، هل يشتري لنفسه؟] ٢٠٧
- [الفصل السادس: فى جملة من أحكام السوم ٢٠٨
- [الفصل السابع: فى آداب الكتابه ٢١٠
- [الفصل الثامن: فى أحكام الاحتكار و ما يناسبه ٢١١
- [الفصل التاسع: فى جلوس بائع الثوب القصير ٢١٨
- [الفصل العاشر: فى أنه ينبغى العود فى غير طريق الذهب ٢١٩
- [الفصل الحادى عشر: فيما يعمل لقضاء الدين و سوء الحال ٢١٩
- [الفصل الثانى عشر: فى التجاره بمصر و بمكّه ٢٢٠
- الباب الخامس «١» فى الخيار، ٢٢١
- و أقسامه اثنا عشر ٢٢١
- فصل: أحكام الخيار اثنا عشر ٢٣٠
- الباب السادس «١» فى أحكام العقود، ٢٣٩
- اشاره ٢٣٩
- [الفصل الأول: فى جواز البيع نقدا و نسيئه و سلفا، لا بيع دين بدين ٢٣٩
- [الفصل الثانى: فى أحكام النقد و النسيئه ٢٣٩
- [الفصل الثالث: فى جواز البيع مساومه و مربحه و توليه و مواضعه، و العمومات دالّه عليه ٢٥٠
- [الفصل الرابع: فى أحكام بيع المربحه و غيره ٢٥١
- [الفصل الخامس: فى الاختلاف فى قدر الثمن ٢٦٠

٢٦١	الفصل [السادس: فى أخذ الدّالّ و السمسار الأجره على البيع و الشراء
٢٦٢	الفصل [السابع: فى عدم ضمان الدّالّ إلّا مع التفريط أو الشرط
٢٦٣	الفصل [الثامن: فى استثناء الدرهم من الدينار حالًا أو مؤجلًا
٢٦٣	الفصل [التاسع: فىمن أخذ طعاما أو أعطاه فتغّير سعره
٢٦٥	الفصل [العاشر: فى حكم فضول المكاييل و الموازين
٢٦٧	الفصل [الحادى عشر: فى الإقاله بوضيعة من الثمن
٢٦٧	الفصل [الثانى عشر: فى بقيته الأحكام
٢٧١	الباب السابع «١» فى أحكام العيوب
٢٧٩	الباب الثامن «١»: فى الربا
٢٧٩	اشاره
٢٧٩	الأول: فى تحريمه و قتل مستحلّه
٢٨٠	الثانى: فى عدم تحريم عوض الهدية و إن زاد عليها
٢٨١	الثالث: فى تحريم أخذ الربا و دفعه و كتابته و الشهاده عليه
٢٨١	الرابع: فى حكم من أكل الربا بجهاله أو غيرها ثم تاب
٢٨٢	الخامس: فى حكم من ورث مالا فيه ربا
٢٨٣	السادس: فى اختصاص تحريم الربا بالمكيل و الموزون، و أنه يعتبر العرف العامّ لا الخاصّ
٢٨٣	السابع: فىمن لا يثبت بينهم الربا
٢٨٥	الثامن: فى أنّ الحنطه و الشعير جنس واحد فى الربا، لا يجوز التفاضل فيهما، و يجوز التساوى
٢٨٦	التاسع: فى حكم الدقيق و السويق
٢٨٦	العاشر: فى تحريم الربا فى القرض «٧»، بأن يشترط «٨»النفع
٢٨٧	الحادى عشر: فى اشتراط التماثل فى تحريم الربا فيجوز التساوى و التفاضل فى المختلفين جنسا يدا بيد و يكره نسيئته
٢٨٧	الثانى عشر: فى الأحكام
٢٩٥	الباب التاسع «١» فى الصرف
٢٩٥	اشاره
٢٩٥	الأول: فى تحريم التفاضل فى بيع كلّ من النقدين بمثله
٢٩٥	الثانى: فى اشتراط التقابض فى المجلس، فإن افترقا قبله بطل الصرف

- الثالث: فى أنّ من كان له على غيره دنائير جاز أن يأخذ بدلها دراهم «٦» و بالعكس ٢٩٦
- الرابع: فى تحويل الدراهم فى الذمه بدنائير و بالعكس ٢٩٧
- الخامس: فى أنّ من صارف و دفع إليه فوق حقه ليزن لنفسه و يقبض صحّ و إن ردّها ٢٩٧
- السادس: فى أنّه إن حصل التفاضل فى الجنس الواحد من النقدين وجب أن يكون مع الناقص من غير جنسه و إن قلّ ٢٩٨
- السابع: فى تحريم التفاضل مع المماتله الجنسيه و إن كان أحدهما أجد ٢٩٩
- الثامن: فى جواز البيع بربح بعد ملك العوض فى الصرف و إن نقد عنه غير ٢٩٩
- التاسع: فى جواز اشتراط الخيار فى الصرف، و اشتراط الصرف فى الصرف «٦» و فى البيع ٣٠٠
- العاشر: فىمن كان له على غيره دنائير أو دراهم ثمّ تغتير السعر ٣٠٠
- الحادى عشر: فى إنفاق الدراهم المغشوشه ٣٠١
- الثانى عشر: فى الأحكام ٣٠٢
- الباب العاشر «١» فى بيع الثمار ٣٠٩
- اشاره ٣٠٩
- الأول: فى بيعها قبل بدوّ الصلاح و بعده ٣٠٩
- الثانى: فيما لو أدرك بعض الثمار فيبيع الجميع ٣١٠
- الثالث: فى جواز بيع الثمار قبل بدوّ الصلاح مع الضميمه و لو أصل الشجر ٣١١
- الرابع: فى جواز بيع الرطبه و نحوها جزّه و جزّات و الحنّاء و التوت و نحوهما خرطه و خرطات ٣١٢
- الخامس: فى أنّه لا يجوز بيع الثمر من غير تقدير الثمن ٣١٣
- السادس: فى جواز بيع ثمره النخل على الشجر بالتمر من غيرها، و ثمره الكرم على الشجر بالزبيب من غيرها ٣١٣
- السابع: فى بيع الثمره قبل قبضها و قبل دفع الثمن ٣١٤
- الثامن: فى جواز أكل المازّ من الثمار و إن اشتراها التجار ما لم يقصد أو يفسد أو يحمل ٣١٤
- التاسع: فى بيع أصول الشجر و الزرع و تركهما ٣١٦
- العاشر: فى الشريكين ينتقل أحدهما بحصّه الآخر من الثمر بوزن معيّن ٣١٨
- الحادى عشر: فى بيع الزرع و الأرض بالحنطه، و ثمره النخل «٣» بالتمر ٣١٨
- الثانى عشر: فى استثناء البائع من الثمره ٣١٩
- الباب الحادى عشر «١» فى بيع الحيوان ٣١٩
- اشاره ٣١٩

الأول: في شراء الرقيق من الذمّي و الحربّي و الظالم إذا سبى منهم «٢» و لو خصيًا	٣١٩
الثاني: فيمن يملك من المحزّمات بالنسب أو الرضاع و من لا يملك	٣٢١
الثالث: في جواز شراء الرقيق إذا بيع في الأسواق، أو أقر بالرق، أو ثبتت «١» بالبئنه و إن ادّعى الحرّيّه بغير بئنه	٣٢٢
الرابع: في جملة من آداب شراء الرقيق	٣٢٢
الخامس: في حكم مال المملوك إذا بيع	٣٢٣
السادس: فيما يملكه المملوك	٣٢٥
السابع: في وجوب استبراء الأمه على من اشتراها و على من أراد بيعها إلّا فيما استثنى	٣٢٥
الثامن: في مواضع سقوط الاستبراء	٣٢٧
التاسع: في التفرقة بين الأطفال و أمهاتهم بالبيع و بين الإخوه	٣٢٩
العاشر: في حكم من شرط في جاريه أو غيرها الربح دون الخسران	٣٢٩
الحادي عشر: في اشتراط عدم البيع و الهبه و الميراث في بيع الجاريه	٣٣٠
الثاني عشر: في الأحكام	٣٣١
الباب الثاني عشر «١»: في السلف و الدين	٣٣٨
و فيه اثنا عشر فصلا	٣٣٨
الأول: في اشتراط السلف	٣٣٨
الثاني: في أحكام السلف	٣٤١
الثالث: في الاقتراض «٥» و الإقراض	٣٤٨
الرابع: في قضاء الدين	٣٥٣
الخامس: يجوز تعجيل قضاء الدين بنقيصه منه مع التراضي و تعجيل بعضه بزياده في أجل الباقي لا تأخيره بزياده فيه	٣٦٠
السادس: في الإشهاد على الدين	٣٦١
السابع: في بيع الدار و الخادم و الضيعه في الدين	٣٦١
الثامن: في أنّ من مات حلّ دينه	٣٦٢
التاسع: في ضمان الدين عن «١» الميت	٣٦٣
العاشر: في حكم بيع الدين	٣٦٣
الحادي عشر: في النزول على الغريم و الأكل من طعامه	٣٦٤
الثاني عشر: في الأحكام	٣٦٥

- ٣٧٢ تتمة: في الرهن
- ٣٧٢ اشاره
- ٣٧٢ الأول: في جواز الارتهان على الحق الثابت
- ٣٧٣ الثاني: في جواز الارتهان من المؤمن المأمون على كراهه
- ٣٧٣ الثالث: في اشتراط القبض في الرهن
- ٣٧٣ الرابع: في بيع الرهن إذا غاب صاحبه و علم أو جهل
- ٣٧٣ الخامس: في ضمان الرهن مع التفريط فيترادان الفضل لا مع عدمه
- ٣٧٤ السادس: في أنه إذا تلف بعض الرهن بقي الباقي رهنا على جميع الحق
- ٣٧٤ السابع: في جواز كون الرهن بقدر الحق «٥» وأكثر و أقل،
- ٣٧٤ الثامن: في جواز انتفاع المرتهن من الرهن بإذن الراهن على كراهيته في غير الأرض
- ٣٧٧ التاسع: في دعوى التلف
- ٣٧٧ العاشر: في أن غلّه الرهن و فوائده للراهن
- ٣٧٨ الحادي عشر: في وطاء الجارية إذا كانت رهنا
- ٣٧٨ الثاني عشر: في أحكام الرهن
- ٣٨٤ الكتاب الثاني من كتب العقود كتاب الحجر
- ٣٨٤ و فيه: اثنا عشر بحثا
- ٣٨٤ اشاره
- ٣٨٤ الأول: في الحجر على الصغير و يأتي في الوصايا و غيرها
- ٣٨٤ الثاني: في الحجر على المجنون
- ٣٨٤ الثالث: في الحجر على السفیه
- ٣٨٥ الرابع: في حدّ ارتفاع حجر الصغير
- ٣٨٥ الخامس: في حدّ ارتفاع الحجر عن المجنون و السفیه
- ٣٨٤ السادس: في الحجر على المريض و غيره في الوصیه بما زاد عن الثلث
- ٣٨٤ السابع: في الحجر على الرقّ في التصرف في ماله بغير إذن المالك
- ٣٨٤ الثامن: في الحجر على المكاتب المشروط
- ٣٨٧ التاسع: في حكم غريم المفلس إذا وجد متاعه بعينه

- العاشر: فى حكم قصور التركه عن الدين ٣٨٧
- الحادى عشر: فى قسمه مال المفلس على غرمايه بالحصص ٣٨٧
- الثانى عشر: فى حبس المديون و مؤاجرتة ٣٨٨
- تتقمه ٣٨٨
- الكتاب الثالث من كتب العقود كتاب الضمان و الكفاله و الحواله ٣٨٩
- اشاره ٣٨٩
- الأول: أنه لا غرم على الضامن، بل يرجع على المضمون عنه ٣٨٩
- الثانى: فى اشتراط رضا الضامن و المضمون له دون المضمون عنه، و أنه يبرأ و ينتقل المال من ذمته ٣٨٩
- الثالث: فى معرفه الضامن بالمضمون له، و معرفه «١»المضمون له بإعسار الضامن ٣٩٠
- الرابع: فى اشتراط كون الضامن ملتيا أو رضا المضمون له، و ضمان الوارث دين الميت و إبراؤه منه ٣٩٠
- الخامس: فى أنه لا يلزم المضمون عنه أن يدفع إلى الضامن أكثر ممّا دفع ٣٩٠
- السادس: فى كراهه التعرض للكفاله و الضمان و نحوهما ٣٩١
- السابع: فى جواز طلب الكفيل من المديون ٣٩١
- الثامن: فى حبس الكفيل ٣٩١
- التاسع: فى حكم تقديم الدراهم فى الكفاله و تأخيرها ٣٩٢
- العاشر: فى أحكام الحواله ٣٩٢
- الحادى عشر: فى عدم لزوم الزيادة إذا وعد المديون بها الغريم ٣٩٤
- الثانى عشر: فى عدم صحه الكفاله فى الحدود و صحتها فى القصاص حتى بأن يطلق القاتل من يد الولي فيحبس حتى يردّه أو يؤدى الديه ٣٩٤
- الكتاب الرابع من كتب العقود كتاب الصلح ٣٩٥
- اشاره ٣٩٥
- الأول: فى استحباب الإصلاح و لو ببذل المال و لو حلف على الترك، و فى تفضيله على العبادات المندوبه ٣٩٥
- الثانى: فى جواز الكذب فى الإصلاح دون الصدق فى الفساد ٣٩٦
- الثالث: فى جواز الصلح و لزومه، إنا ما أحل حراما أو حزم حلالا، ٣٩٧
- الرابع: فيما إذا اصطلح الشريكان على أن لأحدهما الريح، و عليه الخسران ٣٩٧
- الخامس: فى اشتراط التراضى فى الصلح و جوازه مع علمهما و جهلها لا مع أحدهما ٣٩٨
- السادس: فى جواز الصلح على مال الميت مع المصلحه و على دينه ٣٩٨

- السابع: فى جواز الصلح على الدين المؤجل بأقل منه عاجلا دون العكس - ٣٩٩
- الثامن: فى الصلح على طحن الحنطه بدراهم و حنطه «٤» منها - ٣٩٩
- التاسع: فى حكم ما لو تداعيا درهمين، ادعى أحدهما الكلّ و الآخر النصف - ٣٩٩
- العاشر: فى حكم تعارض البيئتين فى العين - ٤٠٠
- الحادى عشر: فى حكم المشتركات و الطريق - ٤٠٠
- الثانى عشر: فى اللواحق - ٤٠٠
- الكتاب الخامس من كتب العقود كتاب الشركه و المضاربه - ٤٠٣
- اشاره - ٤٠٣
- الأول: فى أنه يتساوى الشريكان فى الربح و الخسران إن تساوى المالان و إلّا فبالنسبه إلّا مع الشرط - ٤٠٣
- الثانى: فى كراهه مشاركه الذقّى و إبطاعه و إيداعه - ٤٠٣
- الثالث: فى وطاء الأمهه المشتركه و التى شرط البائع نصف ربحها، - ٤٠٤
- الرابع: فى أنّ الشريكين إذا شرط الاجتماع فى التصرف لزم - ٤٠٤
- الخامس: فى أنه ليس للشريك التصرف بدون إذن شريكه، فإن خانه لم يجز له الأخذ فى الظاهر بمقدار ما خان - ٤٠٥
- السادس: فى استحباب مشاركه من أقبل عليه الرزق - ٤٠٥
- السابع: فى أنّ المالك إذا عيّن لعامل المضاربه نوعا من التصرف أو جهه للسفر لم تجز «٥» له المخالفه، - ٤٠٥
- الثامن: فى أنه يجوز للمالك أن يدفع أكثر المال قرضا، و الباقي قراضا، و يشترط حصه من ربح الجميع - ٤٠٦
- التاسع: فى أنه يجوز دفع بعض المال قرضا و الباقي بضاعه - ٤٠٦
- العاشر: فى ثبوت الحصه المشترطه للعامل و أنه لا يضمن إلّا مع تفريط - ٤٠٦
- الحادى عشر: فى أنّ صاحب المال إذا ضمن العامل فليس له إلّا رأس ماله - ٤٠٧
- الثانى عشر: فى الأحكام - ٤٠٧
- الكتاب السادس من كتب العقود كتاب المزارعه و المساقاه - ٤١٠
- اشاره - ٤١٠
- الأول: فى استحباب الغرس و شراء العقار و كراهه بيعه - ٤١٠
- الثانى: فى صبّ الماء فى أصول الشجر عند الغرس - ٤١٠
- الثالث: فى استحباب الزرع - ٤١١
- الرابع: فى استحباب الحرث للزرع - ٤١٢

- الخامس: فيما يقال عند الحرث و الزرع و الغرس ٤١٢
- السادس: فى تلقيح النخل ٤١٤
- السابع: فى غرس البسر إذا أئنع ٤١٤
- الثامن: فى قطع شجر «١» الفواكه و السدر ٤١٥
- التاسع: فى أنه يشترط فى المزارعه كون النماء مشاعا بينهما تساويا فيه أو تفاضلا ٤١٥
- العاشر: فى أنه يشترط فى المساقاه كون النماء مشاعا بينهما ٤١٦
- الحادى عشر: فى أن العمل على العامل و الخراج على المالك إلآ مع الشرط، و أنه يجوز اشتراط البذر و العوامل ٤١٦
- الثانى عشر: فى الأحكام ٤١٨
- الكتاب السابع من كتب العقود كتاب الوديعه و العاربه ٤٢٥
- و فيه: اثنا عشر مطلباً ٤٢٥
- اشاره ٤٢٥
- الأول: فى وجوب أداء الأمانه إلى البز و الفاجر، و تحريم الخيانه ٤٢٥
- الثانى: فى أن الوديعه لا يضمونها المستودع إلآ مع التفريط، ٤٢٦
- الثالث: فى كراهه ائتمان شارب الخمر و إبضاعه، و كذا كل سفيه و غير أمين ٤٢٩
- الرابع: فى ما لو قال المالك: هو دين، و قال الآخر: هو وديعه ٤٢٩
- الخامس: فى الاقتراض من الوديعه ٤٢٩
- السادس: فى ائتمان الخائن و المضئع و إفساد المال ٤٣٠
- السابع: فىمن أنكر وديعه ثم أقر بها ٤٣٠
- الثامن: فى عدم ضمان العاربه إلآ مع التفريط، أو الشرط، أو كونها «٢» ذهباً، أو فضّه ٤٣١
- التاسع: فى جواز شرط الضمان فى العاربه و جواز الاستعاره من الكافر ٤٣٣
- العاشر: فى ضمان عاربه التقدين مطلقاً إلآ أن يشترط عدمه ٤٣٣
- الحادى عشر: فى أن من استعار من غير المالك بغير إذنه فهو ضامن ٤٣٣
- الثانى عشر: فى جواز الرجوع فى العاربه، و أن من استعار فرهن بغير إذن فللمالك انتزاعه ٤٣٣
- تتمه ٤٣٤
- الكتاب الثامن من كتب العقود كتاب الإجاره ٤٣٤
- و فيه: اثنا عشر فصلاً ٤٣٤

- ٤٣٤ اشاره
- ٤٣٥ الأول: فيما تجوز الإجاره فيه و ما لا تجوز
- ٤٣٦ الثاني: فى كراهه إجاره الإنسان نفسه مدّه، و عدم تحريمها،
- ٤٣٦ الثالث: فى أحكام الأجره
- ٤٤٢ الرابع: فى جواز مضاربه الأجير بإذن المستأجر
- ٤٤٣ الخامس: فى نفقه الأجير
- ٤٤٣ السادس: فى إجاره المملوك و شرط شىء له، و فيما لو أفسد شيئا
- ٤٤٣ السابع: فى لزوم الإجاره إن لم يعرض ما يجوز الفسخ
- ٤٤٤ الثامن: فىمن أجر نفسه لبيذرق «٦» القوافل
- ٤٤٤ التاسع: فىمن استأجر دابته فأعطاه غيره، أو استأجرها إلى مسافه فتجاوزها
- ٤٤٦ العاشر: فى إجاره العين المستأجره
- ٤٤٩ الحادى عشر: فىمن استأجر مسكنا أو أرضا أو سفينه و أجرها أو انتفع «٤» بالبعض و أجر الباقي
- ٤٥٠ الثانى عشر: فى الأحكام
- ٤٥٩ خاتمه: فى السبق و الرمايه، و لقله أحكامهما المنصوصه على الخصوص ألحقا بالإجاره
- ٤٦٣ الكتاب التاسع من كتب العقود كتاب الوكاله
- ٤٦٧ الكتاب العاشر من كتب العقود كتاب الوقوف و الصدقات- [أو السكنى و الحبس] و الهبات
- ٤٦٧ اشاره
- ٤٦٧ الأول: فى استحبابها
- ٤٦٧ الثانى: فى وجوب اتباع شرط الواقف، و اشتراط الإخراج عن نفسه فى الوقف و الصدقه
- ٤٦٩ الثالث: فى اشتراط قبض الوقف و لو من الولي و إن كان هو الواقف
- ٤٧٠ الرابع: فىمن تصدق على ولده ثم أراد إدخال «٤» غيرهم
- ٤٧٠ الخامس: فى بيع الوقف
- ٤٧١ السادس: فى أحكام الوقف و الصدقه
- ٤٧٦ السابع: فى السكنى و الحبس
- ٤٨٠ الثامن: فى هبه ما فى الذمه
- ٤٨٢ التاسع: فى عدم لزوم الهبه قبل القبض، و لو من الولي و بطلانها بموت الواهب قبله

٤٨٢ ----- العاشر: في الرجوع في الهبه و الصدقه

٤٨٥ ----- الحادى عشر: في تفضيل بعض الأولاد و النساء على بعض

٤٨٥ ----- الثانى عشر: في هبه المشاع

٤٨٧ ----- تعريف مركز

هدايه الامه الى احكام الأئمه عليهم السلام المجلد ٦

اشاره

سرشناسه : حرعاملی، محمدبن حسن، ١٠٣٣ - ١١٠٤ق.

عنوان و نام پدیدآور : هدايه الامه الى احكام الأئمه عليهم السلام/ تالیف محمدبن الحسن الحر عاملی؛ تحقیق قسم الحدیث فی مجمع البحوث الاسلامیه.

مشخصات نشر : مشهد: مجمع البحوث الاسلامیه ، ١٤١٢ق. = ١٣٧٠ -

مشخصات ظاهری : ج.

یادداشت : عربی.

یادداشت : ج. ٢، ٣، ٤، ٦ و ٨ (چاپ اول: ١٤١٤ق. = ١٣٧٢).

یادداشت : کتابنامه.

موضوع : فقه جعفری -- قرن ١١ق.

موضوع : احادیث احکام

شناسه افزوده : آستان قدس رضوی. بنیاد پژوهشهای اسلامی

رده بندی کنگره : BP١٨٢/٧/ح ٤٥٤/ ١٣٧٠

رده بندی دیویی : ٢٩٧/٣٤٢

شماره کتابشناسی ملی : م ٧٥-٣٠٤٥

القسم الثاني العقود

اشاره

و فيه:

اثنا عشر كتابا

هدايه الامه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٩

اشاره

و فيه:

اثنا عشر بابا

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١١

[الباب] «١» الأول: في المقدمات

اشاره

و فيه اثنا عشر فصلا

[الفصل] الأول: في استحبابها و ما يناسبه،

و أحكامه اثنا عشر (١) التجاره مستحبته.

١ «٢» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: التَّجَارَةُ تَزِيدُ فِي الْعَقْلِ «٣».

٢ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَجُلٍ: احْفَظْ عِزَّكَ، قَالَ: وَمَا عِزِّي؟ قَالَ: غَدُوكَ إِلَى سُوقِكَ، وَ إِكْرَامَكَ نَفْسَكَ.

٣ «٥» وَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَعَرَّضُوا لِلتَّجَارَةِ فَإِنَّ لَكُمْ فِيهَا غِنًى عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ.

(٢) يستحب اختيار التجاره على غيرها من أسباب الرزق.

٤ «٦» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تِسْعَةُ أَعْشَارِ الرِّزْقِ فِي التَّجَارَةِ، وَ وَاحِدٌ فِي غَيْرِهَا.

٥ «٧» وَ رُوِيَ: وَ وَاحِدٌ فِي السَّابِغِ يَعْنِي: الْغَنَمَ.

٣- يكره ترك التجاره، و لو مع الغنى.

(١) الباب الأول و فيه: ١٢١ حديثا.

(٢) الوسائل ١٢: ٩ / ٤.

(٣) ش: تزيد العقل.

(٤) الوسائل ١٢: ١٣/٥.

(٥) الوسائل ١٢: ١١/٤.

(٦) الوسائل ١٢: ٥/٣ و ١٢/٥.

(٧) الوسائل ١٢: ٥/٣.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٢

٦ «١» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَرَكَ التِّجَارَةَ يَنْقُصُ الْعُقْلَ.

٧ «٢» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنِّي قَدْ أُيسِرْتُ فَادْعِ التِّجَارَةَ؟ فَقَالَ: إِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ، قَلَّ عَقْلُكَ.

أو نحوه

٨ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَجُلٍ: لَا تَدْعِ التِّجَارَةَ فَإِنَّ تَرَكَهَا مَذْهَبٌ لِلْعُقْلِ، اسْعَ «٤» عَلَى عِيَالِكَ، وَإِيَّاكَ أَنْ يَكُونُوا هُمُ السُّعْيَاءَ عَلَيْكَ.

٩ «٥» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَدْعُوا التِّجَارَةَ فَتَهُونُوا، اتَّجِرُوا بَارَكَ اللَّهُ لَكُمْ.

١٠ «٦» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ تَرَكَ التِّجَارَةَ، ذَهَبَ ثُلُثَا عَقْلِهِ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدِمَتْ عِيرٌ مِنَ الشَّامِ فَاشْتَرَى مِنْهَا، وَبَاعَ وَرَبِحَ فِيهَا مَا قَضَى دَيْنَهُ.

١١ «٧» وَسُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعًا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ «٨» قَالَ: كَانُوا أَصْحَابَ تِجَارَةٍ، فَإِذَا

حَضَرَتِ الصَّلَاةَ، تَرَكُوا التَّجَارَةَ وَ انْطَلَقُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَ هُمْ أَكْبَرُ أَجْرًا مِمَّنْ لَمْ يَتَّجِرُوا.

٤- يُسْتَحَبُّ الشُّرَاءُ وَإِنْ كَانَ غَالِيًا.

١٢ «٩» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اشْتَرُوا وَإِنْ كَانَ غَالِيًا، فَإِنَّ الرِّزْقَ يَنْزِلُ «١٠» مَعَ الشُّرَاءِ.

٥- يَكْرَهُ تَرْكُ طَلْبِ الرِّزْقِ وَ لَوْ لَلِاسْتِغَالِ بِالْعِبَادَةِ، وَ يَحْرَمُ مَعَ الضَّرُورَةِ لَمَّا تَقَدَّمَ وَ يَأْتِي.

(١) الوسائل ١٢: ٥ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ٦ / ٣.

(٣) الوسائل ١٢: ٦ / ٤.

(٤) ش: أوسع.

(٥) الوسائل ١٢: ٧ / ٦.

(٦) الوسائل ١٢: ٨ / ١٠.

(٧) الوسائل ١٢: ٨ / ١٤.

(٨) النور: ٣٧.

(٩) الوسائل ١٢: ٩ / ١.

(١٠) الأصل: انزل.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٣

١٣ «١» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ بَيْتَهُ وَ أَغْلَقَ بَابَهُ كَانَ «٢» يَسْقُطُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ السَّمَاءِ؟.

١٤ «٣» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ: لَأَفْعِدَنَّ فِي بَيْتِي وَ لَأُصَلِّيَنَّ وَ لَأُصُومَنَّ وَ لَأُعْبُدَنَّ رَبِّي، فَأَمَّا رِزْقِي فَسَيَأْتِينِي فَقَالَ: هَذَا أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ لَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ.

١٥ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ، فَقِيلَ: فِي الْبَيْتِ يَعْبُدُ رَبَّهُ، قَالَ: فَمِنْ أَيْنَ قُوَّتُهُ؟ قِيلَ: مِنْ عِنْدِ بَعْضِ إِخْوَانِهِ فَقَالَ: لِلَّذِي يَقُوَّتُهُ أَشَدُّ عِبَادَةً مِنْهُ.

١٦ «٥» وَ سَيِّئَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ، فَقِيلَ «٦»: أَقْبَلَ عَلَى الْعِيَادَةِ وَ تَرَكَ التَّجَارَةَ، فَقَالَ: وَيْحَهُ، أَمَا عَلِمَ أَنَّ تَبَارَكَ الطَّلَبُ لَّا تُسْتَجَابُ لَهُ.

٦- يستحب الاستعانه بالدنيا على الآخرة لما مرّ.

١٧ «٧» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: نِعْمَ الْعَوْنُ عَلَى تَقْوَى اللَّهِ الْغَنَى.

١٨ «٨» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: نِعْمَ الْعَوْنُ عَلَى الْآخِرَةِ الدُّنْيَا.

١٩ «٩» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي الْخُبْزِ، وَ لَّا تُفَرِّقْ بَيْنَنَا وَ بَيْنَهُ، فَلَوْ لَّا الْخُبْزُ مَا صَلَّيْنَا، وَ لَّا صُفْمْنَا، وَ لَّا

أَدِّينَا فَرَائِضَ رَبِّنَا.

٢٠ «١٠» ٧- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَلْعُونٌ مَنْ أَلْقَى كَلَّهُ عَلَى النَّاسِ.

٨- يُسْتَحَبُّ جَمْعُ الْمَالِ مِنْ حَلَالٍ لِأَجْلِ النَّفَقَةِ فِي الطَّاعَاتِ لِمَا مَرَّ.

٢١ «١١» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لِمَا خَيْرٌ فِيمَنْ لَمَّا يُحِبُّ جَمِيعَ الْمَالِ مِنْ حَلَالٍ يَكْفُ بِهِ وَجْهَهُ، وَيَقْضِي بِهِ دَيْنَهُ، وَيَصِلُ بِهِ رَحْمَهُ.

(١) الوسائل ١٢: ١٣ / ١.

(٢) الأصل: كان.

(٣) الوسائل ١٢: ١٤ / ٢.

(٤) الوسائل ١٢: ١٤ / ٣.

(٥) الوسائل ١٢: ١٥ / ٧.

(٦) ش: فقييل له.

(٧) الوسائل ١٢: ١٦ / ١.

(٨) الوسائل ١٢: ١٦ / ٢.

(٩) الوسائل ١٢: ١٧ / ٦.

(١٠) الوسائل ١٢: ١٨ / ١٠.

(١١) الوسائل ١٢: ١٩ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٤

٢٢ «١» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّا لَنَطْلُبُ الدُّنْيَا وَنُحِبُّ أَنْ نُؤْتَاهَا، فَقَالَ: تُحِبُّ أَنْ تَصِيَعَ بِهَا مَاذَا؟ قَالَ: أَعُودُ بِهَا عَلَى نَفْسِي وَعِيَالِي، وَ أَصِلُ بِهَا «٢»، وَ أَتَصَدَّقُ، وَ أَحُجُّ بِهَا وَ أَعْتَمِرُ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ هَذَا طَلَبَ الدُّنْيَا [هَذَا] «٣» طَلَبَ الْآخِرَةِ.

٢٣ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَدْعُ طَلَبَ الرِّزْقِ مِنْ حِلِّهِ فَإِنَّهُ عَوْنٌ لَكَ عَلَى دِينِكَ، وَ اعْقِلْ «٥» زاحلتك وَ تَوَكَّلْ.

٩- يجب الزهد فى الحرام دون الحلال لما مرّ.

٢٤ «٦» قَالَ [عَلِيٌّ] «٧» عَلَيْهِ السَّلَامُ: الزُّهْدُ فِي الدُّنْيَا قِصْرُ الْأَمَلِ، وَ شُكْرُ كُلِّ نِعْمَةٍ، وَ الْوَرَعُ عَنْ كُلِّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ.

٢٥ «٨» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا الزُّهْدُ فِي الدُّنْيَا؟ قَالَ: وَيَحْكُ، حَرَامَهَا فَتَنَكَّبُهُ «٩».

٢٦ «١٠» وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَرَكُ الدُّنْيَا فَضِيلَةٌ، وَ تَرَكُ الذُّنُوبَ فَرِيضَةٌ.

٢٧ «١١» ١٠- قَالَ «١٢» عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَرَكَ دُنْيَاهُ لِآخِرَتِهِ وَ لَا آخِرَتَهُ «١٣» لِدُنْيَاهُ.

١١- يستحبّ الغرس و الزرع.

٢٨ «١٤» كَانَ

عَلَيْهِ السَّلَامُ يَخْرُجُ وَمَعَهُ أَحْمَالُ النَّوَى فَيَقَالُ لَهُ: مَا هَذَا؟

فَيَقُولُ: نَحْلٌ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَيَعْرِسُهُ فَمَا يُعَادِرُ مِنْهُ وَاحِدَةً.

(١) الوسائل ١٢: ٣/١٩.

(٢) ليس في ش.

(٣) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٤) الوسائل ١٢: ٥/٢٠.

(٥) الأصل: فاعقل.

(٦) الوسائل ١٢: ٣/٢١.

(٧) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٨) الوسائل ١٢: ١/٢٠.

(٩) تنكبته: تجنّبه (اللسان: نكب).

(١٠) الوسائل ١١: ٦/١٦١.

(١١) الوسائل ١٢: ١/٤٩.

(١٢) ش: و قال.

(١٣) ش: و الآخره.

(١٤) الوسائل ١٢: ٢/٢٥.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٥

٢٩ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ وَجَدَ مَاءً وَ تَرَابًا ثُمَّ افْتَقَرَ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ.

٣٠ «٢» وَ سَيَّلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْفَلَّاحِينَ، فَقَالَ: هُمْ «٣» الزَّارِعُونَ كُنُوزَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، وَ مَيَا فِي الْأَعْمَالِ شَيْءٌ أَحَبُّ إِلَيَّ

اللَّهِ مِنَ الزَّرَاعَةِ [وَمَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا زَرَّاعًا إِلَّا إِدْرِيسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ كَانَ خَيَّاطًا] «٤».

٣١ «٥» سُنِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ «٦» قَالَ: الزَّارِعُونَ «٧».

١٢- تُسْتَحَبُّ الْمُضَارَبَةُ لِمَا مَرَّ.

٣٢ «٨» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَجُلٍ وَقَدْ أَعْطَاهُ أَلْفًا وَسَبْعِمِائَةَ دِينَارٍ: اتَّجِرْ بِهَا لِي، أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ لِي رَغْبَةٌ فِي رِبْحِهَا، وَلَكِنْ أَحْبَبْتُ أَنْ يَرَانِي اللَّهُ مُتَعَرِّضًا لِفَوَائِدِهِ.

[الفصل الثاني: في استحباب طلب الرزق ووجوبه مع الضروره

و قد مرّ دليله

٣٣ «٩» وَقَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَزُقَّنِي فِي دَعْوِهِ، فَقَالَ: لَا أَدْعُو لَكَ، اطْلُبْ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ.

٣٤ «١٠» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي أَحِبُّ أَنْ يَتَأَذَى الرَّجُلُ فِي طَلَبِ الْمَعِيشَةِ.

٣٥ «١١» وَرَوَى: الْعِبَادَةُ سَبْعُونَ جُزْءًا، أَفْضَلُهَا طَلَبُ الْحَلَالِ.

٣٦ «١٢» وَرَوَى: مَنْ بَاتَ كَالًا مِنْ طَلَبِ الْحَلَالِ، بَاتَ مَغْفُورًا لَهُ.

(٢) الوسائل ١٢: ٣ / ٢٥.

(٣) الأصل: لهم.

(٤) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٥) الوسائل ١٢: ٥ / ٢٥.

(٦) إبراهيم: ١٢.

(٧) ش: الزراعون.

(٨) الوسائل ١٢: ١ / ٢٦.

(٩) الوسائل ١٢: ٣ / ١٠.

(١٠) الوسائل ١٢: ٧ / ٢٣.

(١١) الوسائل ١٢: ١٥ / ١٣.

(١٢) الوسائل ١٢: ١٦ / ١٣.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٦

٣٧ «١» وَ رُوِيَ: مَلْعُونٌ، مَلْعُونٌ، مَنْ ضَيَّعَ مَنْ يَعْوَلُ.

[الفصل الثالث: في آداب الطلب،

وهي كثيره نذكر منها ههنا «٢» اثني عشر ١- العمل باليد.

٣٨ «٣» كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَمُصُّ النَّوَى بِيَمِينِهِ وَيَغْرِسُهُ فَيَطْلُعُ مِنْ سَاعَتِهِ، وَ أَعْتَقَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَلْفَ مَمْلُوكٍ مِنْ كَدِّ يَدَيْهِ، وَ أَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّكَ نِعَمَ الْعَبْدِ، لَوْلَا أَنَّكَ تَأْكُلُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَ لَا تَعْمَلُ بِيَدِكَ شَيْئًا، ثُمَّ أَوْحَى إِلَيَّ الْحَدِيدَ:

أَنْ لِنِ لِعَبْدِي، دَاوُدَ «٤»، فَكَانَ يَعْمَلُ فِي كُلِّ يَوْمٍ دِرْعًا فَيَبِيعُهَا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ.

٣٩ «٥» وَ كَانَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَعْمَلُ فِي أَرْضٍ لَهُ قَدِ اسْتَنْقَعَتْ «٦» رِجْلَاهُ فِي الْعَرَقِ، فَقِيلَ لَهُ: أَيُّنَ الرَّجَالِ؟ فَقَالَ: قَدْ عَمِلَ بِالْيَدِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي وَ مِنْ أَبِي، قِيلَ: وَ مَنْ هُوَ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَ آبَائِي كُلُّهُمْ كَانُوا قَدْ

عَمِلُوا بِأَيْدِيهِمْ، وَ هُوَ مِنْ عَمَلِ النَّبِيِّنَ وَ الْمُرْسَلِينَ وَ الْأَوْصِيَاءِ وَ الصَّالِحِينَ.

٤٠ «٧» ٢- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ سَقَى طَلْحَهُ أَوْ سِدْرَهُ فَكَأَنَّمَا سَقَى مُؤْمِنًا مِنْ ظَمًا.

٣- الْأَجْمَالُ فِي الطَّلَبِ.

٤١ «٨» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اتَّقُوا اللَّهَ وَ أَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ، وَ لَا يَحْمِلَنَّكُمْ اسْتِبْطَاءُ شَيْءٍ مِنْ الرِّزْقِ أَنْ تَطْلُبُوهُ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ.

٤٢ «٩» وَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الدُّنْيَا دُولٌ، فَاطْلُبْ حَظَّكَ مِنْهَا بِأَجْمَلِ الطَّلَبِ.

(١) الوسائل ١٢: ٤٣ / ٧.

(٢) ش:

و نذكر منها هنا.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٢ / ٢ و ٣.

(٤) الأصل: لداود.

(٥) الوسائل ١٢: ٢٣ / ٦.

(٦) استنقع: اجتمع و ثبت (اللسان: نقع).

(٧) الوسائل ١٢: ٢٥ / ٤.

(٨) الوسائل ١٢: ٢٧ / ١.

(٩) الوسائل ١٢: ٢٩ / ١٠.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٧

٤٣ «١» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ كَانَ الْعَبْدُ فِي جُحْرِ لَأَتَاهُ، رِزْقُهُ، فَأَجْمَلُوا فِي الطَّلَبِ.

٤٤ «٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الرِّزْقُ مَقْسُومٌ عَلَى ضَرَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا وَاصِلٌ إِلَى صَاحِبِهِ وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ، وَالْآخَرُ مُعَلَّقٌ بِطَلَبِهِ، وَالَّذِي قُسِمَ لَهُ بِالسَّعْيِ فَيَتَبَغَى أَنْ يَطْلُبَهُ مِنْ وُجُوهِهِ، وَهُوَ مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ.

٤- الاقتصاد في الطلب لما مرّ «٣».

٤٥ «٤» وَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَمَ مِنْ مُتَعَبٍ نَفْسَهُ مُقْتَرٍ عَلَيْهِ، وَ مُقْتَصِدٍ فِي الطَّلَبِ قَدْ سَاعَدَتْهُ الْمَقَادِيرُ.

٤٦ «٥» وَقَالَ [عَلِيُّ] «٦» عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّهُ لَمَنْ يُزَادَ امْرُؤٌ نَقِيرًا «٧» بِجَذْقِهِ، وَ لَمَنْ يُنْقَصَ «٨» نَقِيرًا لِحُمَقِهِ، فَأَبْقِ أَيُّهَا السَّاعِي مِنْ سَعْيِكَ، وَ قَصِّرْ مِنْ عَجَلَتِكَ.

٤٧ «٩» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لِيَكُنْ طَلْبُكَ لِلْمَعِيشَةِ فَوْقَ كَسْبِ الْمُضَيِّعِ، وَ دُونَ طَلَبِ الْحَرِيسِ.

٥- الدعاء للرزق لما مرّ.

٤٨ «١٠» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ أَرْزَاقَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُونَ وَ ذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ وَجْهَ رِزْقِهِ كَثُرَ دُعَاؤُهُ.

٦- الرجاء للرزق من حيث لا يحتسب لما مرّ.

٤٩ «١١» وَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُنْ لِمَا لَا تَرْجُو أَرْجِي مِنْكَ لِمَا تَرْجُو، فَإِنَّ

(١) الوسائل ١٢: ٢٨ / ٥.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٩ / ٩.

(٣) الأصل: كما مرّ.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٠ / ٢.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٠ / ٤.

(٦) أثبتناه من ش.

(٧) التّقيير: النّكته الّتي في ظهر النّواه (اللّسان:

نقر).

(٨) ش: و لم ينقص.

(٩)

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٨

مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ خَرَجَ يَلْتَمِسُ لِأَهْلِهِ نَارًا فَكَلَّمَهُ اللَّهُ وَرَجَعَ نَبِيًّا، وَخَرَجَتْ مَلَكَه سَيِّبًا فَأَسْلَمَتْ مَعَ سُلَيْمَانَ، وَخَرَجَ سَحْرَهُ فِرْعَوْنَ يَطْلُبُونَ الْعِزَّةَ لِفِرْعَوْنَ فَرَجَعُوا مُؤْمِنِينَ.

٥٠ «١» وَقَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عِدْنِي، فَقَالَ: كَيْفَ أَعِدُكَ وَ أَنَا لِمَا لَا أَرْجُو أَرْجِي مِنْهُ لِمَا أَرْجُو.

٥١ «٢» ٧- سئل الصادق عليه السلام، أي شيء على الرجل في طلب الرزق؟

فَقَالَ: إِذَا فَتَحْتَ بَابَكَ وَ بَسَطْتَ بِسَاطِعَكَ، فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ.

٥٢ «٣» وَ رَوَى: افْتَحْ بَابَ حَانُوتِكَ وَ ابْسُطْ بِسَاطِعَكَ وَ تَعَرَّضْ لِرِزْقِ رَبِّكَ.

٨- العَمَلُ فِي الْبَيْتِ لِمَا مَرَّ.

٥٣ «٤» وَ كَانَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَحْتَطِبُ، وَ يَسْتَقِي، وَ يَكْنُسُ، وَ كَانَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ تَطْحَنُ، وَ تَعْجِنُ، وَ تَخْبِزُ، وَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَخْلُبُ عِنْدَ أَهْلِهِ.

٩- إِصْلَاحُ الْمَالِ.

٥٤ «٥» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِنَ الْمُرُوءَةِ اشْتِصْلَاحُ الْمَالِ.

٥٥ «٦» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِصْلَاحُ الْمَالِ مِنَ الْإِيمَانِ.

٥٦ «٧» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَلَيْكَ بِإِصْلَاحِ الْمَالِ فَإِنَّ فِيهِ مَتَبَهُهُ لِلْكَرِيمِ، وَ اسْتِعْنَاءَ عَنِ اللَّئِيمِ.

٥٧ «٨» ١٠- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: بَاشِرُ كِبَارِ أُمُورِكَ، وَ كِلْ مَا شَقَّ مِنْهَا إِلَى غَيْرِكَ.

(٣) الوسائل ١٢: ٣٤ / ٣.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٩ / ١ و ٢.

(٥) الوسائل ١٢: ٤٠ / ٤.

(٦) الوسائل ١٢: ٤٠ / ٢.

(٧) الوسائل ١٢: ٤٠ / ٣.

(٨) الوسائل ١٢: ٤٦ / ٣.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٩

٥٨ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَلِ شِرَاءَ دَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ بِنَفْسِكَ، إِلَّا ثَلَاثَهُ أَشْيَاءَ:

الْعَقَارَ، وَالرَّقِيقَ،

٥٩ «٢» ١١- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَرَادَ حَاجَةً، فَلْيَبْكُ إِلَيْهَا، وَ لِيُسْرِعِ الْمَشَى إِلَيْهَا.

٦٠ «٣» ١٢- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ ذَهَبَ فِي حَاجَةٍ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ فَلَمْ تُقْضَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ.

[الفصل الرابع: في كراهه زياده الاهتمام و شدّه الحرص]

٦١ «٤» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ اهْتَمَّ بِرِزْقِهِ، كُتِبَتْ عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ.

٦٢ «٥» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ أَرْزَاقَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُونَ.

٦٣ «٦» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: حُرْمَ الْحَرِيصِ خَصْلَتَيْنِ، وَ لَزِمْتُهُ خَصْلَتَانِ: حُرْمَ «٧» الْقِنَاعَةِ فَافْتَقَدَ الرَّاحَةَ، وَ حُرْمَ الرِّضَا فَافْتَقَدَ الْيَقِينَ.

٦٤ «٨» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَصِيبَ وَأَمْسَى وَ الدُّنْيَا أَكْبَرُ هَمِّهِ، جَعَلَ اللَّهُ الْفَقْرَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَ شَتَّتْ أَمْرَهُ، وَ لَمْ يَنْلُ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا قَسَمَ لَهُ.

٦٥ «٩» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَثَلُ الْحَرِيصِ عَلَى الدُّنْيَا مَثَلُ دُودِهِ الْقَرْزِ، كُلَّمَا ازْدَادَتْ عَلَى نَفْسِهَا لَفًا كَانَ أَبْعَدَ لَهَا مِنَ الْخُرُوجِ حَتَّى تَمُوتَ غَمًّا.

٦٦ «١٠» وَ ذَكَرَ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَلَاءَ السَّعْرِ، فَقَالَ: وَ مَا عَلَيَّ مِنْ غَلَائِهِ إِنْ غَلَا فَهُوَ عَلَيْهِ، وَ إِنْ رَخِصَ فَهُوَ عَلَيْهِ.

(١) الوسائل ١٢: ٤٦ / ٢.

(٢) الوسائل ١٢: ٥٠ / ٦.

(٣) الوسائل ١٢: ٥١ / ١.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٥ / ١.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٥ / ١.

(٦) الوسائل ١١: ٣١٨ / ٤.

(٧) الأصل: أحرم.

(٨) الكافي ٢: ٣١٩ / ١٥.

(٩) الوسائل ١١: ٣١٨ / ١.

(١٠) الوسائل ١٢: ٣٦ / ٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٠

[الفصل الخامس: في كراهه كثره النوم و الفراغ]

٦٧ «١» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبْغِضُ كَثْرَةَ النَّوْمِ، وَكَثْرَةَ الْفَرَاغِ.

٦٨ «٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَثْرَةُ النَّوْمِ مَذْهَبُهُ الدِّينِ وَالدُّنْيَا.

٦٩ «٣» وَرَوَى: إِيَّاكَ وَكَثْرَةَ النَّوْمِ بِاللَّيْلِ! فَإِنَّ كَثْرَةَ النَّوْمِ بِاللَّيْلِ تَدْعُ الرَّجُلَ فَقِيرًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

٧٠ «٤» وَقَالَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبْغِضُ الْعَبْدَ النَّوَامَ الْفَارِغَ.

٧١ «٥» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْعَبْدَ النَّوَامَ، إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْعَبْدَ الْفَارِغَ.

[الفصل السادس: في كراهه الكسل في أمر الدنيا و الآخرة]

٧٢ «٦» قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الْأَشْيَاءَ لَمَّا ازْدَوَجَتْ ازْدَوَجَ الْكَسْلُ وَالْعَجْزُ فَتَتَجَا بَيْنَهُمَا الْفَقْرُ.

٧٣ «٧» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي لَأُبْغِضُ الرَّجُلَ أَوْ أُبْغِضُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَكُونَ كَسْلَانًا عَنْ أَمْرِ دُنْيَاهُ فَهُوَ عَنْ أَمْرِ آخِرَتِهِ أَكْسَلُ.

٧٤ «٨» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ كَسِلَ عَنْ أَمْرِ طَهْوَرِهِ وَصِلَمَاتِهِ، فَلَيْسَ فِيهِ خَيْرٌ لِأَمْرِ آخِرَتِهِ، وَمَنْ كَسِلَ عَمَّا يُضِيحُ بِهِ أَمْرَ مَعِيشَتِهِ، فَلَيْسَ فِيهِ خَيْرٌ لِأَمْرِ دُنْيَاهُ.

(١) الوسائل ١٢: ٣٦ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٦ / ٢.

(٣) الوسائل ٤: ١٠٦٩ / ٩.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٦ / ٣.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٧ / ٤.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٨ / ٧.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٧ / ١.

(٨) الوسائل ١٢: ٣٧ / ٢.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢١

٧٥ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَكْسَلُ عَنْ مَعِيشَتِكَ فَتَكُونَ كَلًّا عَلَى غَيْرِكَ، أَوْ قَالَ: عَلَى أَهْلِكَ.

٧٦ «٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَدُوُّ الْعَمَلِ الْكَسَلُ.

٧٧ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَسْتَعِنْ بِكَسَلَانٍ، وَ لَا تُشَاوِرَنَّ عَاجِزًا.

٧٨ «٤» [وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِيَّاكَ وَ الْكَسَلَ وَ الضَّجْرَ! فَإِنَّهُمَا يُمْنَعَانِكَ حَظَّكَ مِنَ الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ] «٥».

[الفصل السابع: في كراهه الضجر و المنى]

٧٩ «٦» قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِيَّاكَ وَ الْإِتْكَالَ عَلَى الْأَمَانِيِّ! فَإِنَّهَا بَضَائِعُ النَّوْكَى «٧»، وَ تُبْطِ «٨» عَنِ الْآخِرَةِ.

٨٠ «٩» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَشْرَفُ الْغِنَى تَزُكُّ الْمُنَى.

٨١ «١٠» وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِيَّاكَ وَ الْكَسَلَ وَ الضَّجْرَ! فَإِنَّكَ إِنْ كَسَلْتَ، لَمْ تَعْمَلْ، وَ إِنْ ضَجِرْتَ، لَمْ تُعْطِ الْحَقَّ.

٨٢ «١١» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَجَبُّوا الْمُنَى.

٨٣ «١٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِيَّاكُمْ وَ الضَّجْرَ وَ الْكَسَلَ! فَإِنَّهُمَا مِفْتَاحُ كُلِّ سُوءٍ.

(١) الوسائل ١٢: ٣٧ / ٣.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٧ / ٤.

(٣) الوسائل ١٢: ٣٨ / ٦.

(٤) الوسائل

(٥) أثبتناه من ش.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٩ / ٤.

(٧) النوکی: الحمقى (المجمع: نوک).

(٨) ثبطه عن الأمور: إذا حبسه و شغله عنها (المجمع: ثبط).

(٩) الوسائل ١٢: ٣٩ / ٤.

(١٠) الوسائل ١٢: ٣٨ / ١.

(١١) الوسائل ١٢: ٣٨ / ٢.

(١٢) الوسائل ١٢: ٣٩ / ٣.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٢

[الفصل الثامن: فى استحباب الاقتصار و تقدير المعيشه]

٨٤ «١» قَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لِلْمُسْرِفِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: يَأْكُلُ مَا لَيْسَ لَهُ، وَ يَشْتَرِي بِمَا لَيْسَ لَهُ، وَ يَلْبَسُ مَا لَيْسَ لَهُ.

٨٥ «٢» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِنْ عَلَامَاتِ الْمُؤْمِنِ ثَلَاثٌ: حُسْنُ التَّقْدِيرِ فِي الْمَعِيشَةِ، وَ الصَّبْرُ عَلَى النَّائِبَةِ، وَ التَّقَهُ فِي الدِّينِ.

٨٦ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا خَيْرٌ «٤» فِي رَجُلٍ لَا يَفْتَصِدُ فِي مَعِيشَتِهِ مَا يَصْلُحُ لَا لِذُنْيَاهُ وَ لَا لِآخِرَتِهِ.

٨٧ «٥» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ السَّرْفَ يُورِثُ الْفَقْرَ، وَ إِنَّ الْقَصْدَ يُورِثُ الْغِنَى.

٨٨ «٦» وَقَالَ الْعَالِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ضَمِنْتُ لِمَنْ افْتَصَدَ أَنْ لَا يَفْتَقِرَ.

[الفصل التاسع: فى استحباب شراء العقار و كراهه بيعه إلا أن يشتري بدله]

٨٩ «٧» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اللَّهُمَّ مَنْ بَاعَ رِبَاعَهُ، فَلَا تُبَارِكْ لَهُ.

٩٠ «٨» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: نِعَمَ الشَّيْءِ النَّخْلُ، مَنْ بَاعَهُ، فَإِنَّمَا تَمُنُّهُ بِمَنْزِلِهِ رَمَادٍ عَلَى رَأْسِ شَاهِقٍ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ إِلَّا أَنْ يُخْلِفَ مَكَانَهَا.

٩١ «٩» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ: مَنْ بَاعَ أَرْضًا وَمَاءً وَلَمْ يَضَعْ «١٠» ثَمَنَهُ فِي أَرْضٍ وَمِيَاءٍ، ذَهَبَ ثَمَنُهُ مَحَقًّا «١١».

(١) الوسائل ١٢: ٤١/٤.

(٢) الوسائل ١٢: ٨/٤٢.

(٣) الوسائل ١٢: ٨/٤٢.

(٤) ش: لا خير.

(٥) الوسائل ١٢: ١/٤١.

(٦) الوسائل ١٢: ٢/٤١.

(٧) الوسائل ١٢: ٤/٤٥.

(٨) الوسائل ١٢: ٩/٤٦.

(٩) الوسائل ١٢: ٥/٤٥.

(١٠) الأصل: ولا يضع.

(١١) أثبتناه من الوسائل، و في الأصل و ش: ذهب منه محققا، المحقق: ذهب الشيء كله حتى لا يرى له أثر (المجمع: محق).

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٣

٩٢ «١» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا يُخَلَّفُ «٢» الرَّجُلُ بَعْدَهُ شَيْئًا أَشَدَّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَالِ الصَّامِتِ، قِيلَ: فَكَيْفَ «٣» يَضَعُ بِهِ؟ قَالَ: يَجْعَلُهُ فِي «٤» الْحَائِطِ وَ

٩٣ «٥» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَجُلٍ: اتَّخِذْ عُقْدَةً أَوْ ضَيْعَةً.

٩٤ «٦» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مُشْتَرَى الْعُقْدَةِ مَرْزُوقٌ، وَ بَائِعُهَا مَمْحُوقٌ «٧».

٩٥ «٨» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ بَاعَ الْمَاءَ وَالطِّينَ، وَ لَمْ يَضَعْ ثَمَنَهُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ، وَ لَمْ يَجْعَلْ مَالَهُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ، ذَهَبَ مِنْهُ هَبَاءٌ.

[الفصل العاشر: في كراهه طلب الحوائج من مستحدث النعمه

٩٦ «٩» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّمَا مَثَلُ الْحَاجِّهِ إِلَى مَنْ أَصَابَ مَالَهُ حَيْدِيثًا كَمَثَلِ الدُّرْهِمِ فِي فَمِ الْأَفْعَى أَنْتَ إِلَيْهِ مُحَوِّجٌ وَ أَنْتَ مِنْهَا عَلَى خَطَرٍ.

٩٧ «١٠» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تُدْخِلُ يَدَكَ فِي فَمِ التَّنِينِ «١١» إِلَى الْمِرْفَقِ خَيْرٌ لَكَ مِنْ طَلَبِ الْحَوَائِجِ إِلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ كَانَ.

٩٨ «١٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِقَهْرَمَانٍ لَهُ: أَلَمْ أَنْهَكَ أَنْ تَشْتَقِرِضَ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ كَانَ.

٩٩ «١٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُخَالِطُوا وَ لَا تُعَامِلُوا إِلَّا مَنْ نَشَأَ فِي خَيْرٍ.

(١) الوسائل ١٢: ٤٤ / ١.

(٢) ش: لا يخلف.

(٣) ش: و كيف.

(٤) الأصل: لى.

(٥) الوسائل ١٢: ٤٤ / ٣.

(٦) الوسائل ١٢: ٤٥ / ٦.

(٧) الأصل: محرق.

(٨) الوسائل ١٢: ٤٥ / ٨.

(٩) الوسائل ١٢: ٤٨ / ١.

(١٠) الوسائل ١٢: ٤٨ / ٢.

(١١) التَّيْنِ كَسْكِينٍ: الْحَيَّةُ الْعَظِيمَةُ (المجمع:

تنن).

(١٢) الوسائل ١٢: ٤٨ / ٣.

(١٣) الوسائل ١٢: ٤٩ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٤

[الفصل] الحادى عشر: فى استجاب السفر إلى طلب الرزق و التجاره

و قد مرّ فى السفر

١٠٠ «١» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِيُحِبَّ الْإِعْتِرَابَ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ.

١٠١ «٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اشْخَصْ يَشْخَصْ لَكَ الرِّزْقُ.

١٠٢ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي لَأُحِبُّ «٤» أَنْ أَرَى الرَّجُلَ مُتَحَرِّفًا فِي طَلَبِ الرِّزْقِ.

١٠٣ «٥» وَرَوَى: عَلَى الْعَاقِلِ أَنْ لَا يَكُونَ ظَاعِنًا «٦» إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: مَرَمِهِ لِمَعَاشٍ، أَوْ تَزْوُودٍ لِمَعَادٍ، أَوْ لَذَّةٍ فِي غَيْرِ مُحَرَّمٍ.

[الفصل] الثانى عشر: فى الأحكام

و هى اثنا عشر

١٠٤ «٧» ١- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْكَادُّ عَلَى عِيَالِهِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

١٠٥ «٨» وَقَالَ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: الَّذِي يَطْلُبُ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ مَا يَكْفِي بِهِ عِيَالَهُ أَكْبَرُ مِنْ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

١٠٦ «٩» ٢- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا أَجْمَلَ فِي الطَّلَبِ مَنْ رَكِبَ الْبَحْرَ فِي التِّجَارَةِ.

(١) الوسائل ١٢: ٥٠ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ٥٠ / ٢.

(٣) الوسائل ١٢: ٥٠ / ٣.

(٤) الأصل: إِنِّي أَحَبُّ.

(٥) الوسائل ١٢: ٤٠ / ١.

(٦) ظعن بالتحريك: ذهب و سار (اللسان:

ظعن).

(٧) الوسائل ١٢: ٤٢ / ١.

(٨) الوسائل ١٢: ٤٣ / ٢.

(٩) الوسائل ١٢: ١٧٨ / ٦.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٥

١٠٧ «١» ٣- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِنْ سَعَادَةِ الرَّجُلِ أَنْ تَكُونَ مَعِيشَتُهُ فِي بَلَدِهِ.

١٠٨ «٢» ٤- قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَيْفَ صَبَرْتَ اتَّخَذْتَ الْأَمْوَالَ قِطْعًا مُتَفَرِّقَةً؟ وَ لَوْ كَانَتْ فِي مَوْضِعٍ كَانَ أَيْسَرَ لِمُتَوَاتِرَتِهَا، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اتَّخَذْتُهَا مُتَفَرِّقَةً، فَإِنْ أَصَابَ هَذَا الْمَالَ شَيْءٌ سَلِمَ هَذَا، وَ الصُّرَّةُ تَجْمَعُ هَذَا كُلَّهُ.

١٠٩ «٣» ٥- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ مَعَالِيَ الْأُمُورِ، وَ يَكْرَهُ سَفْسَافَهَا.

١١٠ «٤» ٦- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا.

١١١ «٥» وَ رُوِيَ: يَوْمَ سَبْتِهَا وَ حَمِيسِهَا.

١١٢ «٦» وَ قَالَ

الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَعَلَّمُوا مِنَ الْغُرَابِ ثَلَاثَ خِصَالٍ: اسْتِتَارَهُ بِالسَّفَادِ «٧»، وَبُكُورَهُ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ، وَحَذَرَهُ.

١١٣ «٨»- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ حَاجَةً، فَلْيَبْكُرْ إِلَيْهَا، وَ لِيُسْرِعِ الْمَشْيَ إِلَيْهَا.

١١٤ «٩» وَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: سُرْعَةُ الْمَشْيِ تَذْهَبُ بِهِيْبَةَ الرَّجُلِ. وَ حُمِلَ عَلَى الْإِفْرَاطِ.

١١٥ «١٠» ٨- أَرْسَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَسُولًا وَ كَانَ «١١» يَمْشِي فِي الشَّمْسِ، فَقَالَ لَهُ:

امْشِ فِي الظِّلِّ، فَإِنَّ «١٢» الظِّلَّ مُبَارَكٌ.

(١) الوسائل ١٢: ١٧٩ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ٤٤ / ٢.

(٣) الوسائل ١٢: ٤٧ / ٣.

(٤) الوسائل ١٢: ٥٠ / ٣.

(٥) الوسائل ١٢: ٢٥٣ / ٦.

(٦) الوسائل ١٢: ٥٠ / ٤.

(٧) السفاد: نزو الذكر على الأنثى (اللسان: سفد).

(٨) الوسائل ١٢: ٥٠ / ٦.

(٩) الوسائل ١٢: ٥٠ / ٦.

(١٠) الوسائل ١٢: ٥١ / ٢.

(١١) ش: كان.

(١٢) الأصل: و إن.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٦

١١٦ «١» ٩- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَزَوَّجُوا بِاللَّيْلِ فَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَهُ سَكَنًا، وَ لَا تَطْلُبُوا الْحَوَائِجَ بِاللَّيْلِ فَإِنَّهُ مُظْلِمٌ.

١١٧ «٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا طَلَبْتُمْ الْحَوَائِجَ فَاطْلُبُوهَا بِالنَّهَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْحَيَاءَ فِي الْعَيْنَيْنِ.

١١٨ «٣» ١٠- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُلُّ مَا افْتَتَحَ الرَّجُلُ بِهِ مَعِيشَتَهُ فَهُوَ تِجَارَةٌ.

١١٩ «٤» ١١- رُوِيَ: أَنَّ التَّجَارَةَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِجَارَةِ، وَأَنَّ مَنْ آجَرَ نَفْسَهُ، فَقَدْ حَظَرَ عَلَيْهَا الرِّزْقَ.

١٢٠ «٥» ١٢- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَجُلُوسِ الرَّجُلِ فِي دُبُرِ صِلْمَاءِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، أَنْفَعُ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ مِنْ رُكُوبِ الْبَحْرِ.

١٢١ «٦» وَرُوِيَ: أَبْلَغُ مِنَ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ.

(١) الوسائل ١٢: ٥٢ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ٥٢ / ٢.

(٣) الوسائل ١٢: ٩٦ / ١.

(٤) الوسائل ١٢: ١٧٦ / ٣.

(٥) الوسائل ١٢: ٥١ / ٧.

(٦) الوسائل ٤: ١٠٣٥ / ٣.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٧

إشاره

و فيه اثنا عشر فصلا

[الفصل الأول: في أقسام التجاره

و قد عرفت أنّها مستحبّه عموماً، و قد يعرض لها الوجوب و غيره من الأحكام بأسباب آخر، فالواجب منها اثنا عشر ١- ما وجب بالندر.

٢- ما وجب بالعهد.

٣- ما وجب باليمين.

٤- ما وجب بالإجاره اللازمه إذا آجر نفسه.

٥- ما وجب بالصلح و نحوه.

٦- ما وجب عند الضروره لنفقه الإنسان نفسه «٢» مع الانحصار و إلّا «٣» وجب تخييراً.

٧- ما وجب عند الضروره لنفقه عياله الواجبى النفقه كذلك.

٨- ما وجب لأداء الدين كذلك.

٩- ما وجب لردّ المظالم كذلك.

١٠- ما وجب لأداء سائر الواجبات كذلك.

(١) الباب الثاني و فيه: ٤٠٧ أحاديث.

(٢) ش: لنفسه.

(٣) ش: فيألاً.

١١- ما وجب كفايه لإقامه النظام فى البلد و دفع حاجه الناس، و مع الانحصار يجب عينا لما مرّ.

١٢- ما وجب لدفع ضروره بعض المؤمنين مع الانحصار كفايه أو عينا، و العمومات السابقه و الآتيه دالّه على ما ذكر، و أمّا ما يعرض له التحريم، أو الكراهه، أو الاستحباب بخصوصه فيأتى إن شاء الله.

[الفصل] الثانى: فيما يحرم التكبّ به

إشاره

و هو أقسام كثيره متفرّقه، و الذى نذكره هنا اثنى عشر نوعا

[الأول]

١ «١» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: جَمِيعُ الْمَعَايِشِ أَرْبَعٌ: الْوَلَايَةُ، ثُمَّ التَّجَارَةُ، ثُمَّ الصَّنَاعَاتُ، ثُمَّ الْإِحْرَازَاتُ، وَ الْفَرَضُ مِنَ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ الدُّخُولُ فِي جِهَةِ الْحَلَالِ مِنْهَا وَ اجْتِنَابُ جِهَاتِ الْحَرَامِ مِنْهَا، فَوَجْهُ الْحَلَالِ مِنَ الْوَلَايَةِ، وَ لَابَيْهِ الْوَالِي الْعَادِلُ، وَ وِلَايَةُ الْوَلَايَةِ بِجِهَةِ مَا أَمَرَ بِهِ حَلَمًا مُحَلَّلًا، وَ وَجْهُ الْحَرَامِ مِنْهَا، وَ لَابَيْهِ الْوَالِي الْجَائِرُ وَ وِلَايَةُ الْوَلَايَةِ، فَالْعَمَلُ لَهُمْ وَ الْكَسْبُ مَعَهُمْ بِجِهَةِ الْوَلَايَةِ لَهُمْ حَرَامٌ مُحَرَّمٌ، لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ جِهَةِ الْمُعُونَةِ لَهُ مَعْصِيَةٌ كَبِيرَةٌ «٢» مِنَ الْكِبَائِرِ إِلَّا بِجِهَةِ الضَّرُورَةِ، قَالَ: وَ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ مَأْمُورٍ بِهِ مِمَّا هُوَ غِذَاءٌ لِلْعِيَادِ وَ قَوَامُهُمْ فِي أُمُورِهِمْ فِي وُجُوهِ الصَّلَاحِ الَّذِي لَا يُقِيمُهُمْ غَيْرُهُ، فَهَذَا كُلُّهُ حَلَالٌ بَيْعُهُ وَ شِرَاؤُهُ وَ إِمْسَاكُهُ وَ اسْتِعْمَالُهُ وَ هَبْتُهُ وَ عَارِئْتُهُ، وَ كُلُّ أَمْرٍ يَكُونُ فِيهِ الْفَسَادُ مِمَّا هُوَ مِنْهُيَّ عَنْهُ أَوْ شَيْءٍ يَكُونُ فِيهِ وَجْهُ مِنْ وُجُوهِ الْفَسَادِ نَظِيرِ الْبَيْعِ لِلرِّبَا أَوْ الْبَيْعِ لِلْمَيْتَةِ أَوْ الدَّمِ أَوْ الْخَمْرِ أَوْ لَحْمِ الْخَنزِيرِ أَوْ لُحُومِ السَّبَاعِ أَوْ جُلُودِهَا أَوْ شَيْءٍ مِنْ وُجُوهِ النَّجَسِ، فَهَذَا كُلُّهُ حَرَامٌ مُحَرَّمٌ، لِأَنَّ ذَلِكَ كُلُّهُ مِنْهُيَّ عَنْ أَكْلِهِ وَ شُرْبِهِ وَ لُبْسِهِ

(١) الوسائل ١٢: ٥٤ / ١.

(٢) الأصل: كثيره.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٩

وَ مَلِكِهِ وَ إِمْسَاكِهِ وَ التَّقْلُبِ فِيهِ فَجَمِيعٌ تَقْلَبُ فِي ذَلِكَ حَرَامٌ، وَ كَذَلِكَ كُلُّ بَيْعٍ مَلْهُوٌّ بِهِ، وَ كُلُّ مِنْهُيَّ عَنْهُ مِمَّا يَتَقَرَّبُ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ أَوْ يَقْوَى بِهِ الْكُفْرَ إِلَّا فِي حَالِ الضَّرُورَةِ.

وَ أَمَّا الصَّنَاعَاتُ: فَكُلُّ مَا يَتَعَلَّمُ الْعِبَادُ أَوْ يُعَلِّمُونَ غَيْرَهُمْ مِنْ أَصْنَافِ الصَّنَاعَاتِ مِثْلُ: الْكِتَابَةِ، وَ الْحِسَابِ، وَ التَّجَارَةِ، وَ الصِّيَاغَةِ،

وَالسَّرَاجِ، وَالْبِنَاءِ، وَالْقِصَارَ «١»، وَالْحِيَاكَةَ «٢»، وَالْحِيَاطَةَ، وَصَنَعَهُ التَّصَاوِيرِ مَا لَمْ يَكُنْ مِثْلَ الرُّوحَانِيِّ، وَأَنْوَاعِ صُنُوفِ الآلَاتِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْعِبَادُ مِنْهَا مَنَافِعُهُمْ وَبِهَا قَوَامُهُمْ، فَحَلَمَالُ تَعَلُّمِهِ وَتَعْلِيمُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ وَفِيهِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الصَّنَاعَةُ «٣» وَتِلْكَ الآلَةُ قَدْ مُسْتَعَانَ بِهَا عَلَى وَجْهِ الْمَعَاصِي، وَتَكُونُ مَعُونَةً عَلَى الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، فَلَا بَأْسَ بِصِنَاعَتِهِ وَتَعْلِيمِهِ نَظِيرًا: الْكِتَابَةِ، وَالسُّكَيْنِ، وَالسَّيْفِ، وَالرُّمْحِ، وَالْقَوْسِ، فَلَيْسَ عَلَى الْعَالِمِ «٤» وَالْمُتَعَلِّمِ إِثْمٌ، وَإِنَّمَا الْإِثْمُ وَالْوِزْرُ عَلَى الْمُتَصَرِّفِ بِهَا فِي وَجْهِ الْحَرَامِ، وَذَلِكَ إِتْمَا حَرَّمَ اللَّهُ الصَّنَاعَةَ الَّتِي هِيَ حَرَامٌ كُلُّهَا الَّتِي يَجِيءُ مِنْهَا الْفَسَادُ مَحْضًا نَظِيرًا:

الْبَرَابِطِ، وَالْمَزَامِيرِ، وَالشُّطْرُنَجِ، وَكُلِّ مَلْهُوٍّ بِهِ وَالصُّلْبَانَ، وَالْأَصْيَانَامَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ صِنَاعَاتِ الْأَشْرِبَةِ الْحَرَامِ، وَمَا يَكُونُ مِنْهُ وَفِيهِ الْفَسَادُ مَحْضًا، وَلَمَّا يَكُونُ مِنْهُ وَلَا فِيهِ شَيْءٌ مِنْ وَجْهِ الصَّلَاحِ، فَحَرَامٌ تَعْلِيمُهُ، وَتَعَلُّمُهُ، وَالْعَمَلُ بِهِ، وَأَخْذُ الْأُجْرَةِ عَلَيْهِ، وَجَمِيعُ التَّقَلُّبِ فِيهِ مِنْ جَمِيعِ وَجْهِ الْحَرَكَاتِ كُلِّهَا.

٢ «٥» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ بَوْلِي لِي مَنْ أَكَلَ مَالَ مُؤْمِنٍ حَرَامًا.

٣ «٦» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَسَبُ الْحَرَامِ يَبِينُ فِي الذُّرِّيَّةِ.

(١) لِقِصَارٍ: المَحْوَرُ لِلثِيَابِ لِأَنَّهُ يَدْقُّهَا بِالْقِصَرِ الَّتِي هِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ الْخَشَبِ، وَحَرْفَتُهُ الْقِصَارَةُ (اللسان: قصر).

(٢) الحِيَاكَةُ: مِنْ حَاكَ الثَّوبَ: نَسَجَهُ (اللسان):

حَوْك).

(٣) ش: الصِّنَاعَاتُ.

(٤) ش: فَلَيْسَ لِلْعَالِمِ.

(٥) الوسائل ١٢: ٥٣ / ٢.

عاملِي، حَرَّ، مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنِ، هُدَايَةُ الْأَمَّةِ إِلَى أَحْكَامِ الْأَثْمَةِ - مِنتَخَبُ الْمَسَائِلِ، ٨ جُلْد، مَجْمَعُ الْبَحْثِ الْإِسْلَامِيَّةِ، مَشْهَدٌ - إِيْرَانِ،
أَوَّلُ، ١٤١٢ هـ ق

هُدَايَةُ الْأَمَّةِ

الثاني: السحت

٤ «١» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَمَنُّ الْخَمْرِ، وَ مَهْرُ الْبَغِيِّ، وَ تَمَنُّ الْكَلْبِ الَّذِي لَا يَصْطَادُ مِنَ السُّحْتِ.

٥ «٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَجْرُ الرَّائِيَةِ سُحْتٌ، وَ تَمَنُّ الْكَلْبِ الَّذِي لَيْسَ بِكَلْبِ الصَّيْدِ سُحْتٌ، وَ تَمَنُّ الْخَمْرِ سُحْتٌ، وَ أَجْرُ الْكَاهِنِ سُحْتٌ، وَ تَمَنُّ الْمَيْتَةِ سُحْتٌ، فَأَمَّا الرَّشَا فِي الْحُكْمِ، فَهُوَ الْكُفْرُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ.

٦ «٣» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُلُّ شَيْءٍ عُلِّقَ «٤» مِنَ الْإِمَامِ فَهُوَ سُحْتٌ، وَ أَكُلُ مَالِ الْيَتِيمِ [وَ شَبَّهَهُ] «٥» سُحْتٌ، وَ السُّحْتُ أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ: مِنْهَا أُجُورُ الْفَوَاجِرِ، وَ تَمَنُّ الْخَمْرِ وَ النَّبِيدِ وَ الْمُسْكِرِ، وَ الرَّبَا بَعْدَ الْيَتِيمِ، فَأَمَّا الرَّشَا فِي الْحُكْمِ، فَهُوَ الْكُفْرُ بِاللَّهِ وَ بَرَسُولِهِ.

٧ «٦» وَ رُوِيَ: كَسْبُ الْحَجَّامِ إِذَا شَارَطَ.

٨ «٧» وَ رُوِيَ: الرَّجُلُ يَقْضِي لِأَخِيهِ الْحَاجَةَ ثُمَّ يَقْبَلُ هَدِيَّتَهُ.

٩ «٨» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: السُّحْتُ أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ: مِنْهَا مَا أَصَابَ مِنْ أَعْمَالِ الْوُلَمَاءِ الظُّلْمَ، وَ مِنْهَا أُجُورُ الْقُضَاةِ، وَ أُجُورُ الْفَوَاجِرِ.

١٠ «٩» [وَ رُوِيَ: وَ النَّظَرُ فِي النَّجُومِ] «١٠».

(١) الوسائل ١٢: ٦٣/٧.

(٢) الوسائل ١٢: ٦٣/٨.

(٣) الوسائل ١٢: ٦١/١.

(٤) الغلّ من الغلول: الخيانة؛ و هو الخيانة في المغنم و السرقة من الغنيمه (اللسان: غلل).

(٥) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٦) الوسائل ١٢: ٦٢/٢.

(٧) الوسائل ١٢: ١١ / ٦٤.

(٨) الوسائل ١٢: ١٢ / ٦٤.

(٩) الوسائل ١٢: ١٣ / ٦٤ و ١٤.

(١٠) أثبتناه من ش.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣١

الثالث: ما يتوصل به إلى الحرام

و هو اثنا عشر ١- بيع السلاح لأعداء الدين حال الحرب خاصه دون ما عدا الصلاح.

١١ «١» قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا تَقُولُ فِيمَنْ يَحْمِلُ السَّلَاحَ إِلَى الشَّامِ، الشُّرُوجَ وَ أَدَوَاتِهَا؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ، إِنَّكُمْ فِي هُدُنِهِ
«٢»، فَإِذَا كَانَتْ

الْمُبَايَنَةُ، حَرَّمَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَحْمِلُوا إِلَيْهِمُ السَّلَاحَ وَالسَّرُوحَ.

١٢ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَجُلٍ آخَرَ سَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ: أَحْمِلْ إِلَيْهِمْ، فَإِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ بِهِمْ عِدْوَنَا وَعِدْوَكُمْ يَغْنَى الرُّومَ، فَإِذَا كَانَتِ الْحَرْبُ بَيْنَنَا فَمَنْ حَمَلَ إِلَى عِدْوِنَا سِلَاحًا يَسْتَعِينُونَ بِهِ عَلَيْنَا، فَهُوَ مُشْرِكٌ.

١٣ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْفِتْنَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْبَاطِلِ، أَيْعُهُمَا السَّلَاحُ؟ قَالَ:

بِغُهُمَا مَا يَكُونُهُمَا «٥»، الدَّرْعَ وَالْخُفَيْنِ وَنَحْوَ هَذَا.

١٤ «٦» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ بَيْعِ السَّلَاحِ، فَقَالَ: لَا تَبِعْهُ فِي فِتْنَةٍ «٧».

١٥ «٨» وَ سُئِلَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ حَمْلِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ التَّجَارَةَ، فَقَالَ: إِذَا لَمْ يَحْمِلُوا سِلَاحًا، فَلَا بَأْسَ.

١٦ «٩» وَ رُوِيَ: أَنَّ بَائِعَ السَّلَاحِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ.

١- يَبِيعُ الْمُعْتَبِيَةَ لِمَا يَأْتِي.

٣- إِجَارَةُ الْبَيْتِ لِبَيْعِ الْخَمْرِ.

(١) الوسائل ١٢: ١٦٩ / ١.

(٢) الهدنة: الصلح بين المسلمين و الكفار و بين كل متحاربين (المجمع: هدن).

(٣) الوسائل ١٢: ١٦٩ / ٢.

(٤) الوسائل ١٢: ٧٠ / ٣.

(٥) ش: ما يكفهما.

(٦) الوسائل ١٢: ٧٠ / ٤.

(٧) ش: فته.

(٨) الوسائل ١٢: ٧٠ / ٦.

(٩) الوسائل ١٢: ٧١ / ٧.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٢

١٧ «١» سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُؤَاغِرُ «٢» بَيْتَهُ فَيُبَاعُ فِيهِ الخَمْرُ، قَالَ:

حَرَامٌ أَجْرُهُ.

١٨ «٣» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُؤَاغِرُ «٤» سَفِينَتَهُ وَ دَابَّتَهُ مِمَّنْ يَحْمِلُ فِيهَا أَوْ عَلَيْهَا الخَمْرَ وَ الخَنَازِيرَ، قَالَ: لَا بَأْسَ. وَ حُمِلَ عَلَى عَدَمِ العِلْمِ بِذَلِكَ.

٤- إِجَارَةُ السَّفِينَةِ لِذَلِكَ لِمَا مَرَّ عُمُومًا.

٥- إِجَارَةُ المَسَاكِينِ وَ الحَمُولَةِ لِبَاقِي المَحْرَمَاتِ لِمَا مَرَّ مِنَ النِّصِّ العَامِّ، وَ لِمَا يَأْتِي.

٦- يَبْعُ الخَشَبِ مِمَّنْ يَعْمَلُهُ صَلِيبًا لِمَا مَرَّ.

١٩ «٥» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «٦» عَنِ رَجُلٍ لَهُ خَشَبٌ فَبَاعَهُ

مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ صَلِيبًا، قَالَ: لَا.

٢٠ «٧» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ التُّوتِ، أَيْبَعُهُ يُصْنَعُ لِلصَّلِيبِ وَ الصَّنَمِ؟ قَالَ: لَا.

٧- يَبِيعُهُ مِمَّنْ يَعْمَلُ الصَّنَمَ وَ نَحْوَهُ لِمَا مَرَّ عُمُومًا وَ خُصُوصًا.

٨- مَعُونَةُ الظَّالِمِينَ عَلَى الظُّلْمِ لِمَا تَقَدَّمَ وَ يَأْتِي.

٢١ «٨» وَ قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِيَّاكُمْ وَ صُحْبَةَ الْعَاصِينَ، وَ مَعُونَةَ الظَّالِمِينَ.

٩- قبول الولايه من قبل الظالم لما يأتى.

١٠- بيع الخمر و شراؤها و حملها و المساعدة على شربها لما تقدم و يأتى.

١١- الحضور عند اللاعب بالشطرنج و النظر إليه «٩» و تقلبيه لما تقدم و يأتى.

(١) الوسائل ١٢: ١٢٥ / ١.

(٢) ش: يؤجر.

(٣) الوسائل ١٢: ١٢٦ / ٢.

(٤) ش: يؤجر.

(٥) الوسائل ١٢: ١٢٧ / ١.

(٦) ش: سئل (ع).

(٧) الوسائل ١٢: ١٢٧ / ٢.

(٨) الوسائل ١٢: ١٢٨ / ١.

(٩) ش: و النظر فيها.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٣

١٢- المساعدة على سائر المحرمات لما تقدم و يأتى.

و أحكامه اثنا عشر ١- يحرم بيع المغنّيه و شراؤها إلا أن يمنعها منه لما مرّ عموماً و خصوصاً و لما يأتي.

٢٢ «١» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ بَيْعِ الْجَوَارِي الْمَغْنِيَّاتِ، فَقَالَ: شَرَاؤُهُنَّ وَ بَيْعُهُنَّ حَرَامٌ، وَ تَعْلِيمُهُنَّ كُفْرٌ، وَ اسْتِمَاعُهُنَّ نِفَاقٌ.

٢٣ «٢» وَ سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ عِنْدَهُ جَوَارٍ «٣» مُغْنِيَّاتٍ قِيَمَتُهُنَّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ أَلْفَ دِينَارٍ، وَ قَدْ جَعَلَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُلُثَهَا، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهَا، إِنَّ تَمَنَّ الْكَلْبِ وَ الْمَغْنِيَّهِ سُحْتٌ.

٢٤ «٤» وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّ رَجُلًا أَوْصَى بِبَيْعِ جَوَارٍ «٥» لَهُ مُغْنِيَّاتٌ، وَ حَمَلِ التَّمَنِ إِلَيْكَ وَ قَدْ بَعْتُهُنَّ، وَ هَذَا التَّمَنُ ثَلَاثُمِائَةِ أَلْفِ دِرْهَمٍ، فَقَالَ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ، إِنَّ هَذَا سُحْتٌ، وَ تَعْلِيمُهُنَّ كُفْرٌ،

وَ الْإِسْتِمَاعَ مِنْهُنَّ نِفَاقٌ، وَ تَمَنُّهُنَّ سُحْتٌ.

٢٥ «٦» وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَشْتَرِي الْمَغْنِيَةَ أَوْ الْجَارِيَةَ تُحْسِنُ أَنْ تُعْنِيَ أُرِيدُ بِهَا الرِّزْقَ لَا سِوَى ذَلِكَ؟ قَالَ: أَشْتَرِ، وَ بَعْ.

أقول: هذا محمول على منعها من الغناء، أو على التقية.

٢٦ «٧» وَ سُئِلَ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ شِرَاءِ الْمَغْنِيَةِ، فَقَالَ: قَدْ يَكُونُ لِلرَّجُلِ جَارِيَةٌ تُلْهِمُهُ وَ مَا تَمْنُهَا إِلَّا تَمَنُّ كَلْبٍ، وَ تَمَنُّ الْكَلْبِ سُحْتٌ، وَ السُّحْتُ فِي النَّارِ.

٢٧ «٨» وَ كَتَبَ صَاحِبُ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى رَجُلٍ: أَمَّا مَا وَصَلْتَنَا بِهِ فَلَا قَبُولَ

(١) الوسائل ١٢: ٧ / ٨٨.

(٢) الوسائل ١٢: ٤ / ٨٧.

(٣) ش: جوارى.

(٤) الوسائل ١٢: ٥ / ٨٧.

(٥) ش: جوارى.

(٦) الوسائل ١٢: ١ / ٨٦.

(٧) الوسائل ١٢: ٦ / ٨٨.

(٨) الوسائل ١٢: ٣ / ٨٦.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٤

عِنْدَنَا إِلَّا لِمَا طَابَ وَ طَهَّرَ، وَ تَمَنُّ الْمَغْنِيَةِ حَرَامٌ.

٢- يحرم كسب المغنى و المغنيه إلا لزف العرائس، إذا لم يدخل عليها الرجال لما مرّ.

٢٨ «١» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ كَسْبِ الْمَغْنِيَاتِ، فَقَالَ: الَّتِي يَدْخُلُ عَلَيْهَا الرَّجُلُ حَرَامٌ، وَ الَّتِي تُدْعَى إِلَى الْأَعْرَاسِ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثُ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ «٢».

٢٩ «٣» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمَغْنِيَةُ مَلْعُونَةٌ، مَلْعُونٌ مَنْ أَكَلَ كَسْبَهَا.

٣٠ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمُغْتَبِيُّ مَلْعُونُهُ، وَمَنْ آوَاهَا «٥» مَلْعُونٌ، وَآكَلُ كَسْبِهَا مَلْعُونٌ.

٣١ «٦» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَسْبُ الْمُغْتَبِيِّ وَالْمُغْتَبِيَّةِ سُحْتٌ.

٣- يحرم تعليم الغناء و تعلمه للرجال و النساء لما تقدم و يأتي.

٤- يحرم فعل الغناء مطلقا لما تقدم و يأتي.

٣٢ «٧» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَانَ إِبْلِيسُ أَوَّلَ مَنْ تَغَنَّى «٨»، وَ

أَوَّلَ مَنْ نَاحَ.

٣٣ «٩» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: بَيَّتُ الْغِنَاءَ لَا تُؤْمَنُ فِيهِ الْفَجِيعَةُ، وَلَا تُجَابُ فِيهِ الدَّعْوَةُ، وَلَا يَدْخُلُهُ الْمَلَكُ.

٣٤ «١٠» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ اجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ «١١» قَالَ:

قَوْلَ الزُّورِ: الْغِنَاءُ.

(١) الوسائل ١٢: ٨٤ / ١.

(٢) لقمان: ٦.

(٣) الوسائل ١٢: ٨٥ / ٤.

(٤) الوسائل ١٢: ١٠٣ / ٧.

(٥) ش: عاونها.

(٦) الوسائل ١٢: ٢٢٨ / ١٧.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٣١ / ٢٨.

(٨) أثبتناه من الوسائل، و في الأصل و ش: غنى.

(٩) الوسائل ١٢: ٢٢٥ / ١.

(١٠) الوسائل ١٢: ٢٢٥ / ٢.

(١١) الحج: ٣٠.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٥

٣٥ «١» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ «٢» قَالَ:

الْغِنَاءُ.

٣٦ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْغِنَاءُ عُمُ النَّفَاقِ «٤».

٣٧ «٥» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْغِنَاءِ، وَ قِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ رَخَّصَ فِي أَنْ يُقَالَ: جِنَانَكُمْ، جِنَانَكُمْ، حَيُّونَا، حَيُّونَا نُحَيِّكُمْ، فَقَالَ:

كَذَبُوا «٦».

٣٨ «٧» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ مِنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثِ «٨» قَالَ: مِنْهُ الْغِنَاءُ.

٣٩ «٩» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْغِنَاءُ يُورِثُ النِّفَاقَ، وَ يُعَقِّبُ الْفَقْرَ.

٤٠ «١٠» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْغِنَاءُ «١١»، اجْتَنِبُوا الْغِنَاءَ، اجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ.

٤١ «١٢» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: شَرُّ الْأَصْوَاتِ الْغِنَاءُ.

٥- الْغِنَاءُ مِنَ الْكِبَائِرِ لِمَا مَرَّ هُنَا وَ فِي بَيَانِ الْكِبَائِرِ.

٤٢ «١٣» وَ قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْغِنَاءُ مِمَّا وَعَدَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ، وَ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ:

وَ مِنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَ يَتَّخِذَهَا هُزُوءًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ «١٤».

٤٣ «١٥» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ

(١) الوسائل ١٢: ٢٢٦ / ٣.

(٢) الفرقان: ٧٢.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٢٧ / ١٠.

(٤) الأصل: عش به النفاق.

(٥) الوسائل ١٢: ٢٢٨ / ١٥.

(٦) صححنا الحديث على الوسائل و الفروع، و ما جاء فى الأصل و ش: فغير مستقيم.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٣٠ / ٢٥.

(٨) لقمان: ٦.

(٩) الوسائل ١٢: ٢٢٩ / ٢٣.

(١٠) الوسائل ١٢: ٢٣٠ / ٢٤.

(١١) ش: فى الغناء.

(١٢) الوسائل ١٢: ٢٢٩ / ٢٢.

(١٣) الوسائل ١٢: ٢٢٦ / ٦.

(١٤) لقمان: ٦.

(١٥) الوسائل ١٢: ٢٢٦ / ٧.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٦

□ □
وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ «١».

٦- لا يجوز حضور مجلس الغناء لما تقدّم و يأتي.

٤٤ «٢» وَ سئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْغِنَاءِ، فَقَالَ: لَا تَدْخُلُوا مَبُوتَا اللَّهِ مُعْرِضِينَ عَنْ أَهْلِهَا.

٤٥ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْغِنَاءُ مَجْلِسٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِهِ وَ هُوَ مِمَّا قَالَ اللَّهُ:

□
وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثَ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ «٤».

٤٦ «٥» وَ سئِلَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَعَمَّدُ الْغِنَاءَ يُجْلِسُ إِلَيْهِ؟

قَالَ: لَا.

٧- يحرم الغناء في القرآن وغيره لما مر من العموم و لما يأتي.

٤٧ «٦» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَخَافُ عَلَيْكُمْ اسْتِخْفَافًا بِالَّذِينَ، وَ بَيْعَ الْحُكْمِ، وَ قَطِيعَةَ الرَّحِمِ، وَ أَنْ تَتَّخِذُوا الْقُرْآنَ مَزَامِيرَ.

٤٨ «٧» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: إِضَاعَةَ الصَّلَوَاتِ، وَ اتِّبَاعَ الشَّهَوَاتِ، فَعِنْدَهَا يَتَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَ يَتَّخِذُونَهُ مَزَامِيرَ، وَ تَكْثُرُ أَوْلَادُ «٨» الزُّنَا، وَ يَتَغَنَّوْنَ بِالْقُرْآنِ «٩»، فَأُولَئِكَ يُدْعَوْنَ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ الْأَرْجَاسِ الْأَنْجَاسِ.

٤٩ «١٠» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اقْرَأُوا الْقُرْآنَ بِلُحُونِ الْعَرَبِ وَ أَصْوَاتِهَا، وَ إِيَّاكُمْ وَ لُحُونَ أَهْلِ الْفُسُوقِ وَ أَهْلِ الْكِبَائِرِ! فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُرْجَعُونَ الْقُرْآنَ

تَرْجِيحِ الْغِنَاءِ وَ النَّوْحِ وَ الرَّهْبَانِيَّةِ، لَا يَجُوزُ تَرَاقِيهِمْ «١١»، قُلُوبُهُمْ مَغْلُوبَةٌ وَ قُلُوبُ مَنْ يُعْجِبُهُ شَأْنُهُمْ.

(١) لقمان: ٦.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٢٧ / ١٢.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٢٨ / ١٦.

(٤) لقمان: ٦.

(٥) الوسائل ١٢: ٢٣٢ / ٣٢.

(٦) الوسائل ١٢: ٢٢٨ / ١٨.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٣٠ / ٢٧.

(٨) ش: و تكثروا أولاد.

(٩) ش: في القرآن.

(١٠) الوسائل ٤: ٨٥٨ / ١.

(١١) لا يجوز تراقيهم: المعنى أن قراءتهم لا يرفعها الله تعالى، و لا يقبلها، و لا يتجاوز حلوهم (المجمع: ترق).

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٧

٥٠ «١» وَ رَوَى: جَوَازُ التَّرْجِيحِ بِالْقُرْآنِ. وَ حُمِلَ عَلَى التَّقِيَّةِ، وَ عَلَى مَا دُونَ الْغِنَاءِ.

٥١ «٢» وَ رَوَى: الْأَمْرُ بِقِرَاءَتِهِ بِالْحُزْنِ، وَ هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْغِنَاءِ، فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ مَعَ اِحْتِمَالِ التَّقِيَّةِ وَ غَيْرِهَا.

٨- لا يختصّ تحريم الغناء و سماعه و تحقّقه بمجلس الشراب «٣» لما تقدّم و يأتي من العموم.

٥٢ «٤» وَ قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ لِي جَارًا وَ لَهُ جَوَارٍ «٥» يَتَغَنَّيْنَ وَ يَضْرِبْنَ بِالْعُودِ فَرَبَّمَا دَخَلْتُ الْمَخْرَجَ فَأُطِيلُ الْجُلُوسَ اسْتِمَاعًا مِنِّي لَهُنَّ، فَقَالَ: لَقَدْ كُنْتُ مُقِيمًا عَلَى أَمْرِ عَظِيمٍ، مَا كَانَ أَسْوَأَ حَالِكَ لَوْ مِتَّ عَلَى ذَلِكَ، اسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَ سَلِّهِ «٦» التَّوْبَةَ.

٥٣ «٧» وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: كُنْتُ أُطِيلُ الْقُعُودَ فِي الْمَخْرَجِ لِأَسْمَعَ غِنَاءَ بَعْضِ الْجِيرَانِ، فَقَالَ إِنَّ السَّمْعَ وَ الْبَصِيرَةَ وَ الْفُؤَادَ كُلُّهُ لُؤْلُوكٌ كَانَ عَنْهُ مَسْئُلاً «٨».

٥٤ «٩» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا رَكِبَ الْعَبْدُ الدَّابَّةَ، جَاءَهُ إِبْلِيسُ فَقَالَ لَهُ: تَغْنَّ، فَإِنْ «١٠» قَالَ: لَا أَحْسِنُ، قَالَ لَهُ: تَمَنَّ.

٩- لا يجوز الرضا بالغناء بل يجب إنكاره لما تقدّم و يأتي.

٥٥ «١١» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ الزُّورِ، قَالَ: مِنْهُ قَوْلُ الرَّجُلِ لِلَّذِي يُغْنِي: أَحْسَنْتَ.

تجب التوبه من الغناء لما تقدم و يأتي.

(١) الوسائل ٤: ٨٥٩ / ٥.

(٢) الوسائل ٤: ٨٥٧ / ١.

(٣) الأصل: الشرب.

(٤) الوسائل ٢: ٩٥٧ / ١.

(٥) ش: جوارى.

(٦) الأصل: و اسأله.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٣١ / ٢٩.

(٨) الإسرائاء: ٣٦.

(٩) الوسائل ٨: ٢٨٢ / ٢.

(١٠) ليس فى ش.

(١١) الوسائل ١٢: ٢٢٩ / ٢١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٨

١١- يحرم استماع الغناء لما مرّ.

٥٦ «١» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اسْتِمَاعُ اللَّهْوِ وَالْغِنَاءِ يُنْبِتُ النَّفَاقَ كَمَا يُنْبِتُ الْمَاءُ الزَّرْعَ.

٥٧ «٢» وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنِّي كُنْتُ مَرَرْتُ بِفُلَانٍ فَدَخَلْتُ إِلَى دَارِهِ وَ نَظَرْتُ إِلَى جَوَارِيهِ، فَقَالَ: ذَاكَ «٣» مَجْلِسٌ لِمَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِهِ أَمِنْتَ اللَّهُ عَلَى أَهْلِكَ وَ مَالِكَ.

٥٨ «٤» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَجُلٍ بِالْمَدِينَةِ: أَيْنَ نَزَلْتُمْ؟ قَالَ: عَلَى فُلَانٍ صَاحِبِ الْقِيَانِ «٥»، فَقَالَ: كُونُوا كِرَامًا، فَقِيلَ لَهُ: مَا أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ؟ قَالَ: أَمَا سَمِعْتُمْ اللَّهَ يَقُولُ وَ إِذَا مَرُّوا بِاللُّغُوِّ مَرُّوا كِرَامًا «٦».

٥٩ «٧» وَ قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَصْبَحَ إِلَى نَاطِقٍ، فَقَدَّ عَيْدَهُ، فَإِنْ كَانَ النَّاطِقُ يُؤَدِّي عَنِ اللَّهِ، فَقَدَّ عَبْدَ اللَّهِ، وَ إِنْ كَانَ النَّاطِقُ

يُؤَدِّي عَنِ الشَّيْطَانِ، فَقَدْ عَبَدَ الشَّيْطَانَ.

١٢- مستحلّ الغناء أو سماعه أو تعليمه مرتدّ كافر لما تقدّم من النصّ العامّ و الخاصّ.

الخامس: تعلّم النجوم و تعليمها إلا ما يهتدى به في برّ أو بحر و العمل بها

و قد مرّ في أحاديث السفر

٦٠ «٨» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَنْجِمٍ: إِنَّكُمْ تَنْظُرُونَ فِي شَيْءٍ كَثِيرُهُ لَا يُدْرِكُ وَ قَلِيلُهُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ.

(١) الوسائل ١٢: ٢٣٥ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٣٦ / ٤.

(٣) ش: ذلك.

(٤) الوسائل ١٢: ٢٣٦ / ٢.

(٥) القينه: الأمه مغنيه، الجمع قيان (المجمع:

قين).

(٦) الفرقان: ٧٢.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٣٦ / ٥.

(٨) الوسائل ١٢: ١٠١ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٩

٦١ «١» وَ قَالَ

عَلَيْهِ السَّلَامُ لِآخِرٍ: مَا يَأَلُّ الْعَسِيكَرِينَ يَلْتَقِيَانِ وَفِي هَذَا حَاسِبٌ وَفِي هَذَا حَاسِبٌ فَيَحْسُبُ هَذَا لِصَاحِبِهِ بِالظَّفَرِ، وَ يَحْسُبُ هَذَا لِصَاحِبِهِ بِالظَّفَرِ، ثُمَّ يَلْتَقِيَانِ فَيَهْزِمُ «٢» أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَأَيُّنَ كَانَتِ النُّجُومُ؟ ثُمَّ قَالَ: لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ عَلِمَ مَوَالِيدَ الْخَلْقِ كُلِّهِمْ.

٦٢ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِيَّاكُمْ وَتَعَلَّمِ النُّجُومَ، إِلَّا مَا يُهْتَدَى بِهِ فِي بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ.

٦٣ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمُنْجِمُ كَالكَاهِنِ، وَ الْكَاهِنُ كَالْكَافِرِ، وَ الْكَاْفِرُ فِي النَّارِ.

٦٤ «٥» وَ سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنِ السَّاعَةِ، فَقَالَ: عِنْدَ إِيمَانِ النُّجُومِ، وَ تَكْذِيبِ الْقَدْرِ.

٦٥ «٦» وَ نَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ عَدِّهِ خِصَالٍ: مِنْهَا، النَّظَرُ فِي النُّجُومِ.

٦٦ «٧» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمُنْجِمُ مَلْعُونٌ، وَ الْكَاهِنُ مَلْعُونٌ.

٦٧ «٨» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ عِلْمِ النُّجُومِ، فَقَالَ: هُوَ عِلْمٌ قَلَّتْ مَنَافِعُهُ وَ كَثُرَتْ مَضَارُّهُ، لَا يُدْفَعُ بِهِ الْمَقْدُورُ وَ لَا يُتَّقَى بِهِ الْمَحْذُورُ، وَ الْمُنْجِمُ يُضَارُّ اللَّهُ فِي عِلْمِهِ، بِزَعْمِهِ أَنَّهُ يَرُدُّ قَضَاءَ اللَّهِ عَنْ خَلْقِهِ.

٦٨ «٩» وَ رُوِيَ: مَنْ صَدَّقَ كَاهِنًا أَوْ مُنْجِمًا، فَهُوَ كَافِرٌ.

٦٩ «١٠» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي دُعَاءِ الْإِسْتِخَارَةِ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ خَلَقْتَ أَقْوَامًا يَلْجَأُونَ إِلَى مَطَالِعِ النُّجُومِ لِأَوْقَاتِ حَرَكَاتِهِمْ وَ سُكُونِهِمْ، وَ خَلَقْتَنِي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنَ الْإِلْتِجَاءِ إِلَيْهِمْ وَ مِنْ طَلَبِ الْإِخْتِيَارَاتِ بِهَا، وَ أُتَقِنُ أَنَّكَ لَمْ تُطْلِعْ أَحَدًا عَلَيَّ غَيْبِكَ فِي مَوَاقِعِهَا،

(١) الوسائل ١٢: ١٠٢ / ٢.

(٢) ش: فهزم.

(٣) الوسائل ٨: ٢٧١ / ٨.

(٤) الوسائل ١٢: ١٠٤ / ٨.

(٥) الوسائل ١٢: ١٠٣ / ٦.

(٦) الوسائل ١٢: ١٠٤ / ٩.

(٧) الوسائل ١٢: ١٠٣ / ٧.

(٨) الوسائل ١٢: ١٠٤ / ١٠.

(٩) الوسائل ١٢: ١٠٤ / ١١.

(١٠) الوسائل ١٢: ١٠٤ / ١٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٤٠

وَلَمْ

تَسَهَّلَ لَهُ السَّبِيلَ إِلَى تَحْصِيلِ أَفَاعِيلِهَا، وَ أَنْكَ قَادِرٌ عَلَى نَقْلِهَا مِنَ السُّعُودِ إِلَى النُّحُوسِ، وَ عَنِ النُّحُوسِ إِلَى السُّعُودِ، وَ أَنْكَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَ تُثَبِّتُ وَ عِنْدَكَ أُمُّ الْكِتَابِ، مَا أَسَدَّتْ مِنْ اعْتِمَادٍ عَلَى مَخْلُوقٍ مِثْلِهِ وَ اسْتَبَدَّ الْإِخْتِيَارَ لِنَفْسِهِ، وَ لَا أَشَقِيَّتَ مِنْ اعْتِمَادٍ عَلَى الْخَالِقِ الَّذِي أَنْتَ هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ.

٧٠ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمُنَجِّمٍ: أَحْرِقْ كُتُبَكَ.

. وَ هُنَا مُعَارِضٌ غَيْرُ صَرِيحٍ حُمِلَ عَلَى التَّقْيَةِ وَ غَيْرِهَا

السادس: السحر

و يأتي تحريمه فى الحدود

٧١ «٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: مُدْمِنٌ خَمْرٍ، وَ مُدْمِنٌ سِحْرٍ، وَ قَاطِعٌ رَحِمٍ.

٧٢ «٣» وَقَالَ «٤» عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ تَعَلَّمَ شَيْئًا مِنَ السُّحْرِ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، فَقَدْ كَفَرَ، وَ كَانَ آخِرَ عَهْدِهِ بِرَبِّهِ، وَ حَدُّهُ أَنْ يُقْتَلَ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ.

٧٣ «٥» وَ رُوِيَ: أَنْ سَاحَرَ الْمُسْلِمِينَ يُقْتَلُ، وَ سَاحَرَ الْكُفَّارِ لَا يُقْتَلُ، لِأَنَّ الشُّرَكَ أَكْبَرُ مِنَ السُّحْرِ.

٧٤ «٦» وَ رُوِيَ: جَوَازُ حَلِّ السَّاحِرِ السُّحْرَ. وَ حُمِلَ عَلَى حَلِّهِ بِغَيْرِ السُّحْرِ، كَالْقُرْآنِ، وَ الدُّعَاءِ، وَ الْعُودَةِ.

٧٥ «٧» وَ رُوِيَ: أَنَّ تَعَلَّمَ السُّحْرَ لِدَفْعِ السُّحْرِ بِهِ حَاصَّةً كَانَ جَائِزًا فِى بَعْضِ الْمِلَلِ السَّابِقَةِ، وَ لَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ فِى هَذِهِ الشَّرِيعَةِ.

(١) الوسائل ٨: ٢٦٨ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ١٠٧ / ٦.

(٣) الوسائل ١٢: ١٠٧ / ٧.

(٤) ش: قال.

(٥) الوسائل ١٢: ١٠٦ / ٢.

(٦) الوسائل ١٢: ١٠٥ / ١.

(٧) الوسائل ١٢: ١٠٦ / ٤.

السابع: الكهان و القيافه

لما مرّ

٧٦ «١» وَ نَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ إِثْبَانِ الْعَرَّافِ، وَقَالَ: مَنْ أَتَاهُ وَ صَدَّقَهُ، فَقَدْ بَرِيَ مِمَّا أُنزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

٧٧ «٢» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ تَكَهَّنَ أَوْ تَكَهَّنَ لَهُ، فَقَدْ بَرِيَ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، قِيلَ: فَالْقِيَافَةُ؟ قَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ تَأْتِيَهُمْ، وَقَالَ: إِنَّ الْقِيَافَةَ فَضْلُهُ مِنَ النَّبِيِّ «٣» ذَهَبَتْ حِينَ بُعِثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

٧٨ «٤» وَقَالَ «٥» لَهُ رَجُلٌ: إِنَّ عِنْدَنَا رَجُلًا رُبَّمَا أَخْبَرَ مَنْ يَأْتِيهِ يَسْأَلُهُ عَنِ الشَّيْءِ يُسْرِقُ أَوْ شَبَّهَ ذَلِكَ، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ مَشَى إِلَى سَاحِرٍ أَوْ كَاهِنٍ أَوْ كَذَّابٍ

«٦» فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ.

الثامن: القمار بجميع أنواعه حتى الكعاب و الجوز و البيض

لما مرَّ

٧٩ «٧» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَيْسِرُ وَ الْأَنْصَابُ وَ الْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ «٨» فَقِيلَ لَهُ: مَا الْمَيْسِرُ؟ فَقَالَ: كُلُّ مَا تُقَوْمَرُ بِهِ حَتَّى الْكِعَابُ وَ الْجُوزُ.

٨٠ «٩» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى وَ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ «١٠» فَقَالَ: كَانَتْ قُرَيْشٌ يُقَامِرُ الرَّجُلَ بِأَهْلِهِ وَ مَالِهِ فَهَاهُمْ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

(١) الوسائل ١٢: ١٠٨ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ١٠٨ / ٢.

(٣) الأصل: من نبوه.

(٤) الوسائل ١٢: ١٠٩ / ٣.

(٥) ش: قال.

(٦) ش: أو كاهن كذاب.

(٧) الوسائل ١٢: ١١٩ / ٤.

(٨) المائدة: ٩٠.

(٩) الوسائل ١٢: ١١٩ / ١.

(١٠) البقرة: ١٨٨.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٤٢

٨١ «١» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَصْلُحُ الْمُقَامَرَةُ «٢» وَ لَا النُّهْبَةُ.

٨٢ «٣» وَ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَنْهَى عَنِ الْجَوْزِ يَجِيءُ بِهِ الصَّبِيَّانُ مِنَ الْقِمَارِ أَنْ يُؤْكَلَ، وَقَالَ: هُوَ سُحْتٌ.

٨٣ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّبِيَّانِ يَلْعَبُونَ بِالْجَوْزِ وَ الْبَيْضِ وَ يُقَامِرُونَ، فَقَالَ:

لَا تَأْكُلْ مِنْهُ فَإِنَّهُ حَرَامٌ.

٨٤ «٥» وَ بَعَثَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ غُلَامًا يَشْتَرِي لَهُ بَيْضًا فَأَخَذَ الْغُلَامُ بَيْضَهُ أَوْ بَيْضَتَيْنِ فَقَامَرَ بِهَا فَلَمَّا أَتَى بِهِ أَكَلَهُ، فَقَالَ لَهُ مَوْلَى «٦»: لَهُ: إِنَّ فِيهِ مِنَ الْقِمَارِ فَدَعَا بِطَشْتٍ فَتَقَيًّا فَفَاءَهُ.

٨٥ «٧» وَقَالَ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمَيْسِرُ هُوَ الْقِمَارُ.

٨٦ «٨» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الشُّطْرُنْجَ وَ النَّزْدَ وَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ، وَ كُلُّ مَا قُومِرَ عَلَيْهِ مِنْهَا فَهُوَ مَيْسِرٌ.

٨٧ «٩» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَيْسِرِ، فَقَالَ: التَّفَلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، الْخُبْزُ، وَ التَّفَلُّ «١٠» مَا يُخْرَجُ بَيْنَ الْمُتْرَاهِنِينَ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَ

التاسع: النجاسات

و أحكامها اثنا عشر ١- لا يجوز بيع الميتة لما تقدّم و يأتي.

(١) الوسائل ١٢: ١٢٠ / ٥.

(٢) الأصل: لا يصلح المقامر.

(٣) الوسائل ١٢: ١٢٠ / ٦.

(٤) الوسائل ١٢: ١٢٠ / ٧.

(٥) الوسائل ١٢: ١١٩ / ٢.

(٦) ش: فأكله، فقال مولى.

(٧) الوسائل ١٢: ١١٩ / ٣.

(٨) الوسائل ١٢: ١٢٠ / ١١.

(٩) الوسائل ١٢: ١٢١ / ١٢.

(١٠) فى تفسير العياشى: قال: «الخبز و الثقل» و كلمه الخبز لا- معنى لها هنا، و فى الوسائل الخبز و الثقل، و الظاهر أنّ الثفل أو الثقل مصحّف (شتل) و هو ما تقوم عليه ثم اعطى شطر منه خراجا لرئيسهم و مفتيهم، هامش البحار ١٧٩ / ٢٣٦.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٤٣

٢- لا يجوز بيع عذره الإنسان لما مرّ.

٨٨ «١» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَمَنُّ العَذْرَةَ (مِنَ السُّحْتِ) «٢».

٨٩ «٣» (وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنِّي أَبِيعُ العَذْرَةَ) «٤»، فَقَالَ: حَرَامٌ يَبِيعُهَا وَ تَمَنُّهَا، وَ قَالَ:

لَا بَأْسَ بِبَيْعِ العَذْرَةِ ..

أَقُولُ: حُمِلَ آخِرُهُ عَلَى عَذْرِهِ غَيْرِ الْإِنْسَانِ لِمَا مَرَّ وَ لِرَفْعِ التَّنَاقُضِ ٣- لا يجوز بيع الزيت و السمن النجسين إلّا مع البيان للاستصباح به، و المائع ينجس كله بوقوع النجاسه دون الجامد و قد مرّ.

٩٠ «٥» وَ قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «٦»: إِذَا وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ فِي السَّمَنِ فَمَاتَتْ فِيهِ فَإِنْ كَانَ جَامِدًا، فَأَلْقَهَا وَ مَا يَلِيهَا، وَ إِنْ كَانَ ذَائِبًا، فَلَا تَأْكُلُهُ، وَ اسْتَصْبَحَ بِهِ، وَ الزَّيْتُ مِثْلُ ذَلِكَ.

٩١ «٧» وَ سَيَّلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْفَأْرَةِ تَقَعُ فِي السَّمَنِ أَوْ فِي الزَّيْتِ فَتَمُوتُ فِيهِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ جَامِدًا، فَتَطْرَحُهَا، وَ تَطْرَحُ مَا حَوْلَهَا وَ يُؤْكَلُ مَا بَقِيَ، وَ إِنْ كَانَ ذَائِبًا، فَأَسْرِجْ بِهِ، وَ أَعْلِمُهُمْ إِذَا بَعْتَهُ.

٩٢ «٨» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ

السَّلَامُ عَنْ جُرْذٍ «٩» مَاتَ فِي زَيْتٍ، مَا تَقُولُ فِي بَيْعِ ذَلِكَ؟

فَقَالَ: بَعُهُ وَبَيْنَهُ لِمَنْ اشْتَرَاهُ لِيَسْتَصْبِحَ بِهِ.

٩٣ «١٠» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الزَّيْتِ وَالسَّمْنِ وَالْعَسَلِ تَقَعُ فِيهِ الْفَأْرَةُ فَتَمُوتُ، كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ؟ فَقَالَ: أَمَّا الزَّيْتُ فَلَا تَبْعُهُ إِلَّا لِمَنْ تُبَيِّنُ لَهُ فَيَبْتَاعُ لِلسَّرَاجِ، وَ أَمَّا

(١) الوسائل ١٢: ١٢٦ / ١.

(٢) ليس في ش.

(٣) الوسائل ١٢: ١٢٦ / ٢.

(٤) ليس في ش.

(٥) الوسائل ١٢: ١٦٦ / ٢.

(٦) ش: وقال الصادق (ع).

(٧) الوسائل ١٢: ١٦٦ / ٣.

(٨) الوسائل ١٢: ١٦٦ / ٤.

(٩) الجرذ: الذكر من الفأر، وقيل: الذكر الكبير من الفأر (اللسان: جرذ).

(١٠) الوسائل ١٢: ١٦٦ / ٥.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٤٤

الْأَكْلُ فَلَا، وَ أَمَّا السَّمْنُ فَإِنْ كَانَ ذَائِبًا، فَهُوَ كَذَلِكَ، وَ إِنْ كَانَ جَامِدًا وَ الْفَأْرَةُ فِي أَعْلَاهُ، فَيُؤْخَذُ مَا تَحْتَهَا وَ مَا حَوْلَهَا ثُمَّ لَا تَبَسُّ بِهِ، وَ الْعَسَلُ كَذَلِكَ إِنْ كَانَ جَامِدًا.

٩٤ «١» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ حُبِّ «٢» دُهْنٍ مَاتَتْ فِيهِ فَأْرَةٌ، قَالَ: لَا تَدَّهِنْ بِهِ، وَ لَا تَبْعُهُ مِنْ مُسْلِمٍ.

٤- لا يجوز بيع الأليه المبانه من حى لما يأتى فى الذبائح.

٩٥ «٣» وَ سُئِلَ الرُّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْغَنَمُ يَقَطَعُ أَلْيَاتِهَا، وَ هِيَ أَحْيَاءٌ، أَيْضُلِحُ لَهُ أَنْ «٤» يُتَمَتَّعَ بِهَا؟ قَالَ: نَعَمْ،

يُذِيبَهَا وَيُسْرِجُ بِهَا، وَلَا يَأْكُلُهَا وَلَا يَبِيعُهَا.

٥- إذا اختلط الذكي بالميتة، جاز «٥» بيعه ممن يستحل الميتة، وكذا العجين بالماء النجس.

٩٦ «٦» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا اخْتَلَطَ الذَّكِيُّ بِالمَيْتَةِ، بَاعَهُ مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ المَيْتَةَ وَأَكَلَ ثَمَنَهُ.

٩٧ «٧» وَسُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ لَهُ غَنَمٌ وَكَانَ يُدْرِكُ الذَّكِيَّ مِنْهَا فَيَغْزِلُهُ وَ

يَعْزِلُ الْمَيْتَةَ «٨»، ثُمَّ إِنَّ الْمَيْتَةَ وَالذَّكِيَّ اخْتَلَطَا «٩»، كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: يَبِيعُهُ «١٠» مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ الْمَيْتَةَ وَيَأْكُلُ ثَمَنَهُ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ.

٩٨ «١١» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْعَجِينِ مِنَ الْمَاءِ «١٢» النَّجِسِ، كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ؟

(١) الوسائل ١٢: ٥٩ / ٥.

(٢) الحبّ: الجزء الضخمه، و الخاييه (اللسان:

حبّ).

(٣) الوسائل ١٢: ٦٧ / ٦.

(٤) ش: أ يصلح أن.

(٥) ش: حلّ.

(٦) الوسائل ١٢: ٦٧ / ١.

(٧) الوسائل ١٢: ٦٨ / ٢.

(٨) ش: فيعزله يعزل الميِّت.

(٩) ش: أخلطاً.

(١٠) ش: قال: بعه.

(١١) الوسائل ١٢: ٨٦ / ٣.

(١٢) ش: بالماء.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٤٥

قَالَ: يُبَاعُ مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ الْمَيْتَةَ.

٦- لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْكَلْبِ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى لِمَا تَقَدَّمَ وَيَأْتِي.

٧- لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْخَمْرِ وَالْمُسْكِرِ وَالْفُقَّاعِ لِمَا يَأْتِي فِي الْأَشْرِبَةِ.

٩٩ «١» وَقَالَ رَجُلٌ لِلرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا تَقُولُ فِي شُرْبِ الْفُقَّاعِ؟ فَقَالَ: خَمْرٌ مَجْهُولٌ فَلَا تَشْتَرِهِ، أَمَا لَوْ كَانَ الْحُكْمُ لِي أَوْ الدَّارُ لِي لَجَلَدْتُ شَارِبَهُ، وَ لَقَتَلْتُ بَائِعَهُ.

١٠٠ «٢» وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله: لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَ غَارِسِيَهَا، وَ حَارِسَهَا، وَ بَائِعَهَا وَ مُشْتَرِيَهَا، وَ شَارِبَهَا وَ سَاقِيَهَا، وَ حَامِلَهَا وَ الْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ.

٨- لا يجوز بيع الخنزير لما تقدم و يأتي.

١٠١ «٣» وَ سُئِلَ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ نَضِيرَانِيٍّ أَسْلَمَ وَ عِنْدَهُ خَمْرٌ وَ خَنَازِيرٌ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، هَلْ يَبِيعُ خَمْرَهُ وَ خَنَازِيرَهُ وَ يَقْضِي دَيْنَهُ؟ قَالَ: لَا.

١٠٢ «٤» وَ رُوِيَ فِيْمَنْ أَسْلَمَ وَ لَهُ خَمْرٌ وَ خَنَازِيرٌ ثُمَّ مَاتَ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ: أَنَّهُ يَبِيعُ ذَلِكَ دِيَانَهُ أَوْ وَلِيًّا لَهُ غَيْرَ مُسْلِمٍ وَ يَقْضِي دَيْنَهُ، وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ وَ هُوَ «٥» حَيٌّ، وَ لَا يُمَسِكُهُ.

١٠٣ «٦» ٩- قِيلَ

لِلْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ مَوَالِيكَ يَعْمَلُ الْحَمَائِلَ بِشَعْرِ الْخَنْزِيرِ، قَالَ: إِذَا فَرَغَ، فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ.

١٠٤ «٧» وَقَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي رَجُلٌ خَرَّازٌ وَ لَا يَسْتَقِيمُ عَمَلُنَا إِلَّا بِشَعْرِ الْخَنْزِيرِ نَعْمَلُ بِهِ، قَالَ: خُذْ مِنْهُ وَبَرِّهِ فَاجْعَلْهُ «٨» فِي فَخَّارِهِ «٩»، ثُمَّ أَوْقَدْ تَحْتَهَا حَتَّى يَذْهَبَ دَسْمُهَا، ثُمَّ اعْمَلْ بِهِ.

(١) الوسائل ١٢: ١٦٦ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ١٦٥ / ٥.

(٣) الوسائل ١٢: ١٦٧ / ١.

(٤) الوسائل ١٢: ١٦٧ / ٢.

(٥) ش: و هي.

(٦) الوسائل ١٢: ١٦٧ / ١.

(٧) الوسائل ١٢: ١٦٨ / ٣.

(٨) ش: فاجعلها.

(٩) الفخار: ضرب من الخزف تعمل منه الجرار و الكيزان، و الفخاره: الجرّه (اللسان: فخر).

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٤٦

١٠٥ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي شَعْرِ الْخَنْزِيرِ: خُدُوهُ فَاغْسِلُوهُ فَمَا كَانَ «٢» لَهُ دَسْمٌ، فَلَا تَعْمَلُوا بِهِ، وَ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ «٣» دَسْمٌ، فَاعْمَلُوا بِهِ وَ اغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ مِنْهُ.

١٠- لا يجوز بيع العصير بعد أن يغلى قبل ذهاب الثلثين لما يأتي، و يكره بيعه نسيئته.

١٠٦ «٤» سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ بَيْعِ الْعَصِيرِ قَبْلَ أَنْ يَغْلَى، قَالَ: لَمَا بَأَسَ بِهِ، وَ إِنْ غَلَا، فَلَا يَحِلُّ بَيْعُهُ، وَ كَرِهَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيْعَ الْعَصِيرِ بِتَأْخِيرٍ.

١٠٧ «٥» وَ سِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ثَمَنِ الْعَصِيرِ قَبْلَ أَنْ يَغْلَى لِمَنْ يَتَّبَعُهُ لِيُطْبِخَهُ أَوْ يَجْعَلَهُ خَمْرًا، قَالَ: إِذَا بَعْتَهُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ خَمْرًا وَ هُوَ حَلَالٌ فَلَا بَأْسَ.

١١- إذا باع الذمى خمرا أو خنزيرا، جاز للمسلم قبض ثمنه منه من دين أو نحوه لما مرّ في الجزية، و لما يأتي في الدين.

١٠٨ «٤» وَقَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لِي عَلَى رَجُلٍ ذِمِّي دَرَاهِمُ فَيَبِيعُ الخَمْرَ وَ الخِنْزِيرَ وَ أَنَا حَاضِرٌ، فَهَلْ لِي

أَخَذَهَا؟ فَقَالَ: إِنَّمَا لَكَ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ فَقَضَاكَ دَرَاهِمَكَ.

١٠٩ «٧» وَرَوَى: الْجَوَازُ مُطْلَقًا. وَحُمِلَ عَلَى كَوْنِ الْبَائِعِ ذِمِّيًّا، وَعَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ.

١٢- يجوز بيع المملوك الكافر لما تقدم و يأتي.

العاشر: الظلم

و أحكامه اثنا عشر ١- يحرم معونه الظالمين و لو بمدّه قلم لما تقدم و يأتي.

١١٠ «٨» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ عَلَّقَ سَوْطًا بَيْنَ يَدَيْ سُلْطَانٍ، جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ السَّوْطَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُعْبَانًا مِنَ النَّارِ طُولُهُ سَبْعُونَ ذِرَاعًا، يُسَلِّطُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ

(١) الوسائل ١٢: ١٦٨ / ٤.

(٢) ش: و ما كان.

(٣) ليس في ش.

(٤) الوسائل ١٢: ١٦٩ / ٦ و ٣.

(٥) الوسائل ١٢: ١٦٩ / ٢.

(٦) الوسائل ١٢: ١٧١ / ١.

(٧) الوسائل ١٢: ١٧١ / ٢.

(٨) الوسائل ١٢: ١٣٠ / ١٠.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٤٧

و بئس المصيرُ.

١١١ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادَى مُنَادٍ: أَيْنَ أَعْوَانُ الظَّالِمَةِ؟

و مَنْ لَاقَ لَهُمْ دَوَاءً، أَوْ رَبَطَ كَيْسًا، أَوْ مَدَّ لَهُمْ مَدَّةَ قَلَمٍ، فَاحْشُرُوهُمْ مَعَهُمْ.

١١٢ «٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا اقْتَرَبَ عَبْدٌ مِنْ سُلْطَانٍ جَائِرٍ إِلَّا تَبَاعَدَ مِنَ اللَّهِ.

١١٣ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ حَفَّ «٤» لِسُلْطَانٍ جَائِرٍ فِي حَاجِهِ، كَانَ قَرِينَهُ فِي النَّارِ، وَمَنْ دَلَّ سُلْطَانًا عَلَى الْجَوْرِ، قُرِنَ مَعَ هَامَانَ، وَكَانَ هُوَ وَالسُّلْطَانُ مِنْ أَشَدِّ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا.

١١٤ «٥» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ مَشَى إِلَى ظَالِمٍ لِيُعِينَهُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ ظَالِمٌ، فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ.

١١٥ «٦» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُعْنُهُمْ عَلَى بِنَاءِ مَسْجِدٍ.

١١٦ «٧» وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَحَبَّ بَقَاءَهُمْ، فَهُوَ مِنْهُمْ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ، كَانَ وَرَدَ النَّارَ.

٢- لا يجوز مدح الظالم و تعظيمه لما

مضى و يأتي.

١١٧ «٨» وَ نَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَدْحِ وَقَالَ: اخْتُوا فِي وُجُوهِ الْمَدَّاحِينَ التُّرَابَ.

١١٨ «٩» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ مَدَحَ سُلْطَانًا جَائِرًا وَ تَخَفَّ وَ تَضَعَّ لَهُ طَمَعًا فِيهِ، كَانَ قَرِينَهُ فِي النَّارِ.

٣- لا يجوز صحبه الظالم و محبه بقائه لما مضى و يأتي.

(١) الوسائل ١٢: ١٣٠ / ١١.

(٢) الوسائل ١٢: ١٣٠ / ١٢.

(٣) الوسائل ١٢: ١٣٠ / ١٤.

(٤) ش: من حفّ، و منه قوله: من حفنا. أى من خدمنا أو تعطف علينا و حاطنا (اللسان:

حفف). و حفّ له فى الخدمه: أى خدمه (اللسان: حفف).

(٥) الوسائل ١٢: ١٣١ / ١٥.

(٦) الوسائل ١٢: ١٢٩ / ٨.

(٧) الوسائل ١٢: ١٣١ / ١٧.

(٨) الوسائل ١٢: ١٣٢ / ١.

(٩) الوسائل ١٢: ١٣٢ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٤٨

١١٩ «١» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَ لَا تَزْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ «٢» هُوَ الرَّجُلُ يَأْتِي السُّلْطَانَ فَيَجِبُ بَقَاءَهُ إِلَى أَنْ يُدْخَلَ [يَدَهُ] «٣» إِلَى كَيْسِهِ فَيُعْطِيَهُ.

١٢٠ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: حَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تَصِيرُوا مَعَ مَنْ عَشْتُمْ مَعَهُ فِي دُنْيَاهُ.

١٢١ «٥» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا مِنْ جَبَّارٍ إِلَّا وَ مَعَهُ مُؤْمِنٌ يَدْفَعُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ بِهِ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ، وَ هُوَ أَقْلُهُمْ حَظًّا فِي الْآخِرَةِ - يَعْنِي أَقْلَ الْمُؤْمِنِينَ حَظًّا بِصُحْبِهِ الْجَبَّارِ.

١٢٢ «٦» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَحَبَّ بَقَاءَ الظَّالِمِينَ، فَقَدْ أَحَبَّ أَنْ يُعْصِيَ اللَّهَ.

٤- لا يجوز قبول الولايه من قبل الجائر إلا ما استثنى لما تقدم و يأتي.

١٢٣ «٧» وَ سَأَلَ رَجُلٌ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَعْمَالِهِمْ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَتَى كَانَتِ الشِّيْعَةُ تَسْأَلُ عَنْ أَعْمَالِهِمْ؟ إِنَّمَا كَانَتِ الشِّيْعَةُ تَقُولُ: يُؤْكَلُ مِنْ طَعَامِهِمْ، وَيُشْرَبُ مِنْ شَرَابِهِمْ، وَيُسْتَنْظَلُ

بِظُلْمِهِمْ، مَتَى كَانَتِ الشَّيْعَةُ تَسْأَلُ عَنْ هَذَا؟.

١٢٤ «٨» وَ رُوِيَ: أَنَّ الْمَنْصُورَ اسْتَعْمَلَ جَمَاعَةً مِنَ الشَّيْعَةِ ثُمَّ حَبَسَهُمْ، فَسُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَدْعُو لَهُمْ، فَقَالَ: وَمَا لَهُمْ وَمَا لَهُمْ لَمْ أَنْهَهُمْ، أَلَمْ أَنْهَهُمْ؟ هُمُ النَّارُ، هُمُ النَّارُ، هُمُ النَّارُ، ثُمَّ دَعَا لَهُمْ.

١٢٥ «٩» وَقَالَ [لَهُ] «١٠» رَجُلٌ: إِنِّي وُلِّيتُ عَمَلًا فَمَا تَرَى؟ قَالَ «١١»: أَرَى أَنْ تَتَّقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لَا تُعَدُّ.

١٢٦ «١٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ طَلَبَ الرَّئِيسَةَ هَلَكَ.

(١) الوسائل ١٢: ١٣٣ / ١.

(٢) هود: ١١٣.

(٣) أثبتناه من الوسائل.

(٤) الوسائل ١٢: ١٣٤ / ٣.

(٥) الوسائل ١٢: ١٣٤ / ٤.

(٦) الوسائل ١٢: ١٣٤ / ٥.

(٧) الوسائل ١٢: ١٣٥ / ١.

(٨) الوسائل ١٢: ١٣٥ / ٣.

(٩) الوسائل ١٢: ١٣٦ / ٥.

(١٠) أثبتناه من ش.

(١١) ش: فقال.

(١٢) الوسائل ١٢: ١٣٧ / ٨.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٤٩

١٢٧ «١» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْمٍ مِنَ الشَّيْعَةِ يَدْخُلُونَ فِي أَعْمَالِ السُّلْطَانِ يَعْمَلُونَ لَهُمْ وَ يُجِيبُونَ لَهُمْ وَ يُوَالُونَهُمْ، فَقَالَ: لَيْسَ هُمْ مِنَ الشَّيْعَةِ، وَ لَكِنَّهُمْ مِنْ أَوْلِيَّكَ.

١٢٨ «٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: نَهَى اللَّهُ أَنْ يُوَالِيَ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرَ إِلَّا عِنْدَ تَقِيَّتِهِ.

١٢٩ «٣» وَ سُئِلَ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَعْمَالِ السُّلْطَانِ، فَقَالَ: الدُّخُولُ فِي أَعْمَالِهِمْ وَالْعَوْنُ لَهُمْ وَالسَّعْيُ فِي حَوَائِجِهِمْ عَدِيلُ الْكُفْرِ، وَالنَّظَرُ إِلَيْهِمْ عَلَى الْعَمْدِ مِنَ الْكِبَائِرِ الَّتِي يُسْتَحَقُّ بِهَا النَّارُ.

٥- يجوز قول الولايه من الجائر لدفع الضرر عن النفس و عن المؤمنين، و الإحسان إليهم، و العمل بالحق ما أمكن.

١٣٠ «٤» قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَحْلَلْنَا لَهُ شَيْئًا أَصَابَهُ مِنْ أَعْمَالِ الظَّالِمِينَ، فَهُوَ لَهُ حَلَالٌ، وَ مَا حَرَّمْنَا مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ لَهُ حَرَامٌ.

١٣١ «٥»

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَعَ السُّلْطَانِ أَوْلِيَاءَ يَدْفَعُ بِهِمْ عَن أَوْلِيَائِهِ، أَوْلِيكَ عِتْقَاءُ اللَّهِ مِنَ النَّارِ.

١٣٢ «٤» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: مَا تَقُولُ فِي أَعْمَالِ هَؤُلَاءِ؟ فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلاً، فَاتَّقِ أَمْوَالَ الشَّيْعَةِ.

١٣٣ «٧» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَجُلٍ: إِنَّكَ لَتَعْمَلُ عَمَلَ السُّلْطَانِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: لَأَنْ أَسْقَطَ مِنْ حَالِقٍ «٨» فَأَنْتَقِطَ [فَأَتَقَطَّ قِطْعَةً قِطْعَةً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَوَلَّى لِأَحَدٍ مِنْهُمْ عَمَلًا، أَوْ أَطَأَ بِسَاطِ رَجُلٍ مِنْهُمْ إِلَّا لِتَفْرِيجِ كُرْبِهِ مُؤْمِنٍ أَوْ فَكِّ أَسْرِهِ أَوْ قَضَاءِ دِينِهِ،

(١) الوسائل ١٢: ١٣٨ / ١٠.

(٢) الوسائل ١٢: ١٣٨ / ١٠.

(٣) الوسائل ١٢: ١٣٨ / ١٢.

(٤) الوسائل ١٢: ١٤٣ / ١٥.

(٥) الوسائل ١٢: ١٣٩ / ١ و ٢.

(٦) الوسائل ١٢: ١٤٠ / ٨.

(٧) الوسائل ١٢: ١٤٠ / ٩.

(٨) من حلق: أي من جبل عال (أقرب الموارد:

حلق).

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٤، ص: ٥٠

فَإِنْ وُلِّيتَ شَيْئًا مِنْ أَعْمَالِهِمْ، فَأَحْسِنْ إِلَى إِخْوَانِكَ فَوَاحِدَةً بَوَاحِدَةٍ، وَاللَّهُ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ.

١٣٤ «١» وَكَتَبَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يُخْبِرُهُ أَنَّهُ عَاهَدَ اللَّهُ أَنْ لَا يَدْخُلَ لَهُمْ فِي عَمَلٍ وَعَلَيْهِ مَوْنُهُ وَقَدْ تَلَفَ أَكْثَرَ مَا فِي يَدِهِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: لَا عَلَيْكَ، وَإِنْ دَخَلْتَ مَعَهُمْ، اللَّهُ يَعْلَمُ وَنَحْنُ مَا أَنْتَ عَلَيْهِ.

١٣٥ «٢» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَفَّارَةُ عَمَلِ السُّلْطَانِ قَضَاءُ حَوَائِجِ الْإِخْوَانِ.

٤- يجب ردّ الوالى المظالم إلى أهلها إن عرفهم، و إلا تصدق به، لما مرّ.

١٣٦ «٣» وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ كُتَّابِ بَنِي أُمَيَّةَ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي كُنْتُ فِي دِيْوَانِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ فَأَصَيْبْتُ مِنْ دُنْيَاهُمْ مَالًا كَثِيرًا،

أَغْمَضْتُ «٤» فِي مَطَالِبِهِ، فَهَلْ لِي مِنْ مَخْرَجٍ مِنْهُ؟ قَالَ: إِنَّ قُلْتُ لَكَ تَفَعَّلُ؟ قَالَ: أَفَعَلُ، قَالَ: فَاخْرُجْ

مِنْ جَمِيعِ مَا اكْتَسَبَتْ فِي دِيُونِهِمْ، فَمَنْ عَرَفَتْ مِنْهُمْ، رَدَدَتْ عَلَيْهِ مَالَهُ، وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ، تَصَدَّقَتْ بِهِ، وَأَنَا أَضْمَنْ لَكَ عَلَى اللَّهِ الْجَنَّةَ.

٧- يجوز قبول الولايه من قبل الجائر مع الضروره و الخوف، و يجوز إنفاذ أمره بحسب التقيّه إلّا فى القتل المحرّم لما مضى و يأتى.

١٣٧ «٥» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَعْمَالِ السُّلْطَانِ، يَخْرُجُ فِيهِ الرَّجُلُ؟

قَالَ: لَأ، إِلَّا أَنْ [لَا] «٦» يَقْدِرَ عَلَى شَيْءٍ وَ لَا يَأْكُلُ وَ لَا يَشْرَبُ وَ لَا يَقْدِرَ عَلَى حِيلِهِ، فَإِنْ فَعَلَ فَصَارَ فِي يَدِهِ شَيْءٌ، فَلْيَبِعْ بِخُمْسِهِ إِلَى أَهْلِ الْبَيْتِ.

(١) الوسائل ١٢: ١٤٣/١٤.

(٢) الوسائل ١٢: ١٣٩/٣.

(٣) الوسائل ١٢: ١٤٤/١.

(٤) ش: غمضت، أغمضت فى مطالبه: أى تساهلت فى تحصيله و لم أجتنب فى الحرام و الشبهات (المجمع: غمض).

(٥) الوسائل ١٢: ١٤٦/٣.

(٦) أثبتناه من ش و الوسائل.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٥١

١٣٨ «١» وَ قَالَ رَجُلٌ لِلرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَيْفَ صِرْتَ إِلَى مَا صِرْتَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَأْمُونِ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَا أُجْبِرُ عَلَى ذَلِكَ.

١٣٩ «٢» وَ قِيلَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّكَ قَبِلْتَ وَلَايَةَ الْعَهْدِ مَعَ إِظْهَارِكَ الزُّهْدِ، فَقَالَ:

قَدْ عَلِمَ اللَّهُ كَرَاهَتِي لِذَلِكَ، فَلَمَّا خَيْرْتُ بَيْنَ قَبُولِ ذَلِكَ وَ بَيْنَ الْقَتْلِ، اخْتَرْتُ الْقَبُولَ عَلَى الْقَتْلِ، وَيَحْتُمُّ، أَمَا عَلِمُوا أَنَّ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ نَبِيًّا رَسُولًا فَلَمَّا دَفَعَتْهُ الضَّرُورَةُ إِلَى تَوَلَّى خَزَائِنِ الْأَرْضِ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيطٌ عَلَيْكُمْ «٣» وَ دَفَعْتَنِي الضَّرُورَةُ إِلَى قَبُولِ ذَلِكَ عَلَى إِكْرَاهٍ وَ إِجْبَارٍ.

٨- لا يجوز التصدق بالمال الحرام مع العلم بصاحبه لما مرّ هنا و فى الصدقه.

١٤٠ «٤» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَ لَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ

مِنْهُ تُنْفِقُونَ «٥» إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي قَوْمٍ لَهُمْ أَمْوَالٌ مِنْ رَبِّ الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانُوا يَتَصَدَّقُونَ مِنْهَا «٦»، فَهَيَّاهُمُ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ، وَ أَمَرَ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الْحَلَالِ الطَّيِّبِ.

٩- ينبغي للوالى حسن السلوك مع أصحابه و رعيتته، و الإحسان إليهم، و العمل بما وافق الحقّ لما تقدّم و يأتي.

١٤١ «٧» وَ كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي بُلِيتُ بِوَلَايَةِ الْأَهْوَازِ فَإِنْ رَأَى سَيِّدِي أَنْ يَجِدَ لِي حَدًّا وَ يُلَخِّصَ لِي فِي كِتَابِهِ مِمَّا يَرَى لِي الْعَمَلُ بِهِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كِتَابًا مِنْ جُمْلَتِهِ: إِنِّي سَأُشِيرُ عَلَيْكَ بِرَأْيٍ، إِنْ أَنْتَ عَمَلْتَ بِهِ، تَخَلَّصْتَ مِمَّا أَنْتَ مُتَخَوِّفُهُ، وَ اعْلَمْ أَنَّ خَلَاصَكَ مِمَّا أَنْتَ فِيهِ حَقْنُ «٨» الدَّمَاءِ، وَ كَفُّ الْمَأْذَى عَنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، وَ الرَّفْقُ بِالرَّعِيَّةِ وَ التَّائِي، وَ حُسْنُ الْمَعَاشَرَةِ مَعَ لِيْنٍ فِي غَيْرِ ضَعْفٍ، وَ شِدَّةٍ فِي غَيْرِ عُنْفٍ، وَ مُدَارَاةُ صَاحِبِكَ وَ مَنْ يَرُدُّ عَلَيْكَ مِنْ رُسُلِهِ، وَ ارْتِقَ فَتَقَ رَعِيَّتِكَ بِأَنْ تُوَقِّفَهُمْ

(١) الوسائل ١٢: ١٤٦ / ٤.

(٢) الوسائل ١٢: ١٤٧ / ٥.

(٣) يوسف: ٥٥.

(٤) الوسائل ١٢: ١٥٦ / ١.

(٥) البقرة: ٢٦٧.

(٦) الأصل: عنها.

(٧) الوسائل ١٢: ١٥٠ / ١.

(٨) ش: مِمَّا أَتَاكَ اللَّهُ حَقْنًا.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٥٢

عَلَى مَا وَافَقَ الْحَقَّ وَ الْعَيْدَلِ، وَ إِيَّاكَ وَ السُّعْيَاءَ وَ أَهْلَ النَّمَائِمِ، فَأَمَّا مَنْ تَأَنَسَ بِهِ فَذَلِكَ الرَّجُلُ الْمُتَمَحِّنُ الْمُسْتَبِصِرُ الْمُوَافِقُ لَكَ عَلَى دِينِكَ، وَ إِيَّاكَ أَنْ تُعْطِيَ دِرْهَمًا، أَوْ تَخْلَعَ ثَوْبًا، أَوْ تَحْمِلَ عَلَى «١» دَائِيهِ فِي غَيْرِ ذَاتِ اللَّهِ لِشَاعِرٍ أَوْ مُصْحِكٍ أَوْ مُتَمَزِّحٍ إِلَّا أَعْطَيْتَ مِثْلَهُ فِي ذَاتِ اللَّهِ، وَ لَتَكُنْ عَطَايَاكَ وَ خَلْعُكَ وَ مَا أَرَدْتَ أَنْ تَضْرِفَهُ فِي وَجْهِ الْبِرِّ وَ النَّجَاحِ وَ الْفِطْرَةِ وَ الصَّدَقَةِ وَ الْحَجِّ وَ

المشرب والمأكَل والكِسْوَه الَّتِي تُصَلَّى فِيهَا وَتُصَلُّ بِهَا مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكَ، اجْهَدْ أَنْ لَا تَكْتَبِرَ ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً، وَلَا تَسْتَصْغِرَنَّ مِنْ حُلُوٍ وَلَا مِنْ فَضْلِ طَعَامٍ تَصْرِفُهُ فِي بُطُونِ خَالِيهِ تَسِيكُنْ بِهَا غَضَبَ الرَّبِّ، يَا عَبْدَ اللَّهِ، إِيَّاكَ أَنْ تُخِيفَ مُؤْمِنًا! فَإِنَّ أَبِي حَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ نَظَرَ إِلَى مُؤْمِنٍ نَظْرَةً لِيُخِيفَهُ بِهَا، أَخَافَهُ اللَّهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَحَادِيثَ فِي ثَوَابِ إِعَاثَةِ الْمُؤْمِنِ، وَفَضَائِ حَاجَتِهِ، وَكِسْوَتِهِ، وَإِطْعَامِهِ مِنْ جُوعٍ، وَسَقْيِهِ مِنْ ظَمَاءٍ، وَإِخْدَامِهِ، وَحَمَلِهِ مِنْ رُجْلِهِ «٢»، وَتَزْوِيجِهِ، وَإِعْيَانَتِهِ عَلَى سُلْطَانٍ حَائِرٍ، وَزِيَارَتِهِ إِلَى مَنْزِلِهِ، وَإِدْخَالِ الشُّرُورِ عَلَيْهِ، وَفِي عِقَابِ تَتَبُعِ عَثَرَاتِ الْمُؤْمِنِ وَإِهْيَانَتِهِ وَفَضِّهِ بِحَيْثِهِ وَغَيْبَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي أَوْصَيْتُكَ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَإِيثارِ طَاعَتِهِ، وَالِإِعْتِصَامِ بِحَبْلِهِ، فَاتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُؤْثِرْ أَحَدًا عَلَى رِضَا، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا تَنَالَ مِنَ الدُّنْيَا شَيْئًا تُسْأَلُ عَنْهُ غَدًا، فَافْعَلْ.

١٠- جوائز الظالم و طعامه حلال إلا أن يعلم حراما بعينه لكن يستحب اجتنابه لما مر.

١٤٢ «٣» وَقَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا تَرَى فِي رَجُلٍ يَلِي أَعْمَالَ السُّلْطَانِ لَيْسَ لَهُ مَكْسَبٌ إِلَّا مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَأَنَا أُمْرٌ بِهِ فَأَنْزَلُ عَلَيْهِ فَيُضِيفُنِي وَيُحْسِنُ إِلَيَّ،

(١) ليس في ش.

(٢) ش: من رجله، الرجل: القوه على المشى، و رجل الرجل رجله إذا كان يمشى في السيف وحده و لا دابته له يركبها (اللسان: رجل).

(٣) الوسائل ١٢: ١٥٦ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٥٣

وَرُبَّمَا أَمَرَ لِي بِالذَّرَاهِمِ وَ

الْكِسْوَةِ، وَقَدْ ضَاقَ صَدْرِي مِنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: كُلُّ وَخُذْ مِنْهُ، فَلَكَ الْمَهْنَةُ «١»، وَ عَلَيْهِ الْوِزْرُ.

١٤٣ «٢» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَمْرٌ بِالْعَامِلِ فَيَجِزُنِي بِالدَّرَاهِمِ، آخُذْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَ أَحْجُجْ «٣» بِهَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

١٤٤ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ كَانَا يَقْبَلَانِ جَوَائِزَ مُعَاوِيَةَ.

١٤٥ «٥» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: جَوَائِزُ الْعَمَالِ لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ.

١٤٦ «٦» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَجُلٍ شَكَاَ إِلَيْهِ حَالَهُ: هَذِهِ أَرْبَعُمِائَةٍ دِينَارٍ وَصَلْتَنِي بِهَا أَبُو جَعْفَرٍ - يَعْنِي الْمُنْصُورَ - فَخُذْهَا وَ تَفَرِّجْ بِهَا «٧».

١٤٧ «٨» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَجُلٍ وَعَدَهُ عَامِلُ الْمَدِينَةِ بِمَالٍ: ائْتِ عَامِلَ الْمَدِينَةِ فَتَنْجِزْ مِنْهُ مَا وَعَدَكَ.

١٤٨ «٩» وَ رُوِيَ: أَنَّ الرَّشِيدَ بَعَثَ إِلَى الْكَاظِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِخَلْعٍ وَ حُمَّامَانٍ وَ مَالٍ فَرَدَّهُ، وَقَالَ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ إِذَا كَانَ فِيهِ حُقُوقُ الْأُمَّةِ.

١٤٩ «١٠» وَ رُوِيَ: أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَانَ يُزِيلُ إِلَى الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كُلَّ سِنَةٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ سِوَى عُرُوضِ «١١» وَ هَدَايَا مِنْ كُلِّ ضَرْبٍ.

(١) لك المهنة و عليه الوزر: أى يكون أكلك هنيئا لا تؤاخذ به و وزره على من كسبه (اللسان:

هنا).

(٢) الوسائل ١٢: ١٥٦ / ٢.

(٣) ش: فأحجج.

(٤) الوسائل ١٢: ١٥٧ / ٤.

(٥) الوسائل ١٢: ١٥٧ / ٥.

(٦) الوسائل ١٢: ١٥٨ / ٦.

(٧) الأصل: و تفرج بها.

(٨) الوسائل ١٢: ١٥٨ / ٨.

(٩) الوسائل ١٢: ١٥٨ / ١٠.

(١٠) الوسائل ١٢: ١٥٩ / ١٤.

(١١) صحّحناه على الوسائل و الاحتجاج، العرض، ما نيل من الدنيا، و العروض: الأمتعه التي لا يدخلها كيل و لا وزن (اللسان: عرض).

و فى نسخه الأصل و ش: غروض، و الغرض: حزام الرحل، و قيل: البطن للقتب، و الجمع غروض (اللسان: غرض).

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص:

١٥٠ «١» وَ رُوِيَ فِي وَكَيْلِ الْوَقْفِ إِذَا كَانَ مُسْتَحِلًّا لِمَا فِي يَدِهِ: إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ أَوْ مَعَاشٌ غَيْرُ مَا فِي يَدِهِ، فَكُلُّ طَعَامِهِ، وَ أَقْبَلُ بَرِّهِ، وَ إِلَّا فَلَا.

١١- يجوز شراء ما يأخذه الظالم من الغلات باسم المقاسمه، و من الأموال باسم الخراج، و من الأنعام باسم الزكاه و الشراء من غلاته و من ماله و قد مرّ.

١٥١ «٢» وَقَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَشْتَرِي الطَّعَامَ فَيَجِئُنِي مَنْ يَتَظَلَّمُ وَيَقُولُ: ظَلَمَنِي، فَقَالَ: اشْتَرِهِ.

١٥٢ «٣» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَشْتَرِي مِنَ الْعَامِلِ شَيْئًا وَ أَنَا أَعْلَمُ أَنَّهُ يَظْلِمُ؟ فَقَالَ:

اشْتَرِ مِنْهُ.

١٥٣ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنَ السُّلْطَانِ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ وَ غَنَمِ الصَّدَقَةِ وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ مِنْهُمْ أَكْثَرَ مِنَ الْحَقِّ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: مَا الْإِبِلُ إِلَّا مِثْلُ الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ، لَا بَأْسَ بِهِ حَتَّى تَعْرِفَ الْحَرَامَ بَعَيْنِهِ.

١٥٤ «٥» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ شِرَاءِ الْغَنَمِ مِنَ الْمُصَدِّقِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ قَدْ أَخَذَهَا وَ عَزَلَهَا، فَلَا بَأْسَ.

١٥٥ «٦» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ شِرَاءِ الْخِيَانَةِ وَ السَّرِقَةِ، فَقَالَ: إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ، فَلَا تَشْتَرِ إِلَّا مِنَ الْعَمَالِ.

١٥٦ «٧» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنَ الْعَامِلِ وَ هُوَ يَظْلِمُ، قَالَ:

يَشْتَرِي مِنْهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ ظَلَمَ فِيهِ أَحَدًا.

١٢- لا يجوز التصرف في مال المسلم إلا بإذنه لما تقدّم و يأتي.

(١) الوسائل ١٢: ١٦٠ / ١٥.

(٢) الوسائل ١٢: ١٦١ / ٣.

(٣) الوسائل ١٢: ١٦١ / ٤.

(٤) الوسائل ١٢: ١٦١ / ٥.

(٥) الوسائل ١٢: ١٦١ / ٥.

(٦) الوسائل ١٢: ١٦٢ / ٦.

(٧) الوسائل ١٢: ١٦٣ / ٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٥٥

١٥٧ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا

يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبَةٍ نَفْسٍ مِنْهُ.

الحادى عشر: مال اليتيم

و أحكامه اثنا عشر ١- يحرم أكل ماله ظلما لما تقدّم و يأتي.

١٥٨ «٢» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ عَالَ يَتِيمًا حَتَّى يَنْقَطِعَ يَتْمُهُ، أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ الْجَنَّةَ، كَمَا أَوْجَبَ النَّارَ لِمَنْ أَكَلَ مَالَ الْيَتِيمِ.

١٥٩ «٣» وَرَوَى: شَرُّ الْمَاكِلِ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْمًا.

١٦٠ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَكَلَ مَالَ الْيَتِيمِ، سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَنْ يَظْلِمُهُ أَوْ عَلَى عَقِبِهِ.

١٦١ «٥» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ [مَنْ] «٦» أَكَلَ مَالَ الْيَتِيمِ يَخْلُفُهُ وَبَالَ ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

١٦٢ «٧» وَقَالَ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: حَرَّمَ اللَّهُ أَكْلَ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْمًا لِعَلِّ كَثِيرِهِ مِنْ وُجُوهِ الْفَسَادِ، ثُمَّ ذَكَرَ جُمْلَةً مِنْهَا.

٢- حدّ اليتيم البلوغ، و لا يتم بعده لما تقدّم و يأتي.

١٦٣ «٨» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَتَمَّ بَعْدَ احْتِلَامٍ.

٣- يجوز الأكل من طعام اليتيم إذا قابله نفع له قدره.

١٦٤ «٩» قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّا نَدْخُلُ عَلَى أَخٍ لَنَا فِي بَيْتِ أَيْتَامٍ وَ مَعَهُ خَادِمٌ لَهُمْ فَتَقْعِدُ عَلَيَّ بِسَاطِحِهِمْ، وَ نَشْرَبُ مِنْ مَائِهِمْ، وَ يَخْدُمُنَا خَادِمُهُمْ، وَ رَبَّمَا

(١) الوسائل ١٣: ٤٢٤ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ١٨٠ / ١.

(٣) الوسائل ١٢: ١٨١ / ٣.

(٤) الوسائل ١٢: ١٨٢ / ٧.

(٥) الوسائل ١٢: ١٨١ / ٤.

(٦) أثبتناه من ش.

(٧) الوسائل ١٢: ١٨١ / ٥.

(٨) الوسائل ١: ٣٢ / ٩.

(٩) الوسائل ١٢: ١٨٣ / ١.

عاملی، حرّ، محمد بن حسن، هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ٨ جلد، مجمع البحوث الإسلاميه، مشهد - ايران،
اول، ١٤١٢ ه ق

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل؛ ج-٦، ص: ٥٦

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٥٦

طَعِمْنَا فِيهِ الطَّعَامَ مِنْ عِنْدِ صَاحِبِنَا وَ

فِيهِ مِنْ طَعَامِهِمْ، فَمَا تَرَى فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: إِنْ كَانَ فِي دُخُولِكُمْ عَلَيْهِمْ مَنْفَعَةٌ لَهُمْ، فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ، فَلَا، وَقَالَ:

بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴿١﴾ فَأَنْتُمْ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:

وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴿٢﴾.

١٦٥ «٣» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّ لِي ابْنَةً أَخَ يَتِيمَةً فَرَبِّمَا أُهَيِّدِي لَهَا الشَّيْءَ فَأَكُلُ مِنْهُ ثُمَّ أُطْعِمُهَا بَعِيدَ ذَلِكَ الشَّيْءِ مِنْ مَالِي فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، هَذَا بَدَأَ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ.

٤- يجوز لقيم مال اليتيم و الوصي أن يتناول أجره مثله، و يكره مع الغنى.

١٦٦ «٤» سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴿٥﴾ قَالَ: الْمَعْرُوفُ هُوَ الْقُوْتُ، وَإِنَّمَا عَنِ الْوَصِيِّ وَالْقَيْمِ فِي أَمْوَالِهِمْ وَ مَا يُصْلِحُهُمْ.

١٦٧ «٦» وَ سِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْقَيْمِ لِلْيَتَامِ فِي الْإِبِلِ، [وَ مَا يَحِلُّ لَهُ مِنْهَا] ﴿٧﴾ فَقَالَ: إِذَا لَاطَ ﴿٨﴾ حَوْضَهَا، وَ طَلَبَ ضَالَّتَهَا، وَ هُنَا جَرَبَاهَا ﴿٩﴾، فَلَهُ أَنْ يُصِيبَ مِنْ لَبِنِهَا فِي غَيْرِ نَهْكَ ﴿١٠﴾ لِضَرَعٍ وَ لَا فَسَادٍ لِنَسْلِ.

١٦٨ «١١» وَ سِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى وَ مَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ

(١) القيامة: ١٤.

(٢) البقرة: ٢٢٠.

(٣) الوسائل ١٢: ١٨٤ / ٢.

(٤) الوسائل ١٢: ١٨٤ / ١.

(٥) النساء: ٦.

(٦) الوسائل ١٢: ١٨٥ / ٢.

(٧) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٨) لاط حوضها: طينه و أصلحه (اللسان: لوط).

(٩) هنا جربها: أي عالج جرب إبله بالقطران (اللسان: هنا).

(١٠) النهك: التنقص، و نهكت الناقة حلبا:

أنهكها إذا نقصتها فلم يبق في ضرعها لبن (اللسان: نهك).

(١١) الوسائل ١٢: ٣/١٨٥.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٥٧

«١» فَقَالَ: ذَلِكَ رَجُلٌ يَخْبِسُ نَفْسَهُ عَنِ «٢»

الْمَعِيشَةِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْكُلَ بِالْمَعْرُوفِ، إِذَا كَانَ يُصْلِحُ لَهُمْ أَمْوَالَهُمْ، فَإِنْ كَانَ الْمَالُ قَلِيلًا، فَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ شَيْئًا.

١٦٩ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ كَانَتْ ضَيْعَتُهُمْ لَا تَشْعَلُهُ عَمَّا يُعَالِجُ بِنَفْسِهِ، فَلَا يَزْرَأَنَّ «٤» مِنْ أَمْوَالِهِمْ شَيْئًا.

١٧٠ «٥» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّنْ تَوَلَّى مَالَ الْيَتِيمِ، مَا لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ؟ فَقَالَ:

يَنْظُرُ إِلَى مَا كَانَ غَيْرُهُ يَقُومُ بِهِ مِنَ الْأَجْرِ لَهُمْ فَلْيَأْكُلْ بِقَدْرِ ذَلِكَ.

١٧١ «٦» وَ رَوَى: أَنَّ قَوْلَهُ فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ «٧» مُنْسُوخَةٌ، وَ لَعَلَّ الْمُرَادَ مَا زَادَ عَنْ أَجْرِهِ الْمِثْلِ، أَوْ أَنَّهَا مَخْصُوصَةٌ بِمَا إِذَا عَمِلَ لَهُمْ عَمَلًا، أَوْ الْإِبَاحَةَ مُنْسُوخَةٌ بِالْكَرَاهَةِ مَعَ الْغِنَى دُونَ التَّحْرِيمِ.

٥- تجوز مخالطه اليتيم و مؤاكلته إذا لم يستلزم أكل ماله بغير عوض لما مر.

١٧٢ «٨» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ إِنَّ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ «٩» قَالَ: تُخْرِجُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ قَدْرَ مَا يَكْفِيهِمْ وَ تُخْرِجُ مِنْ مَالِكَ قَدْرَ مَا يَكْفِيكَ «١٠» ثُمَّ تُنْفِقُهُ، قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانُوا صِهْرًا وَ كِبَارًا، وَ بَعْضُهُمْ أَعْلَى كِسْوَةٍ مِنْ بَعْضٍ، وَ بَعْضُهُمْ أَكْثَلُ مِنْ بَعْضٍ وَ مَالُهُمْ جَمِيعًا؟ فَقَالَ: أَمَّا الْكِسْوَةُ فَعَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ ثَمَنُ كِسْوَتِهِ، وَ أَمَّا الطَّعَامُ فَاجْعَلُوهُ جَمِيعًا، فَإِنَّ الصَّغِيرَ يُوشِكُ أَنْ يَأْكُلَ مِثْلَ الْكَبِيرِ.

١٧٣ «١١» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ، فَقَالَ: يَعْنِي الْيَتَامَى إِذَا كَانَ الرَّجُلُ

(١) النساء: ٦.

(٢) الأصل: من.

(٣) الوسائل ١٢: ١٨٥ / ٤.

(٤) ارتزأ الشيء: انتقص، و يقال: ما رزأته ماله و ما رزنته ماله، بالكسر: أي ما نقصته (اللسان: رزأ).

(٥) الوسائل ١٢: ١٨٦ / ٥.

(٦) الوسائل ١٢: ١٨٧ / ١١.

(٧) النساء: ٦.

(٨) الوسائل ١٢: ١٨٨ / ١.

(٩) البقره: ٢٢٠.

(١٠) الأصل: ما يكفيان.

(١١) الوسائل ١٢: ١٨٨ / ٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه

يَلِي الْأَيْتَامَ «١» فِي حَجْرِهِ، فَلْيُخْرِجْ مِنْ مَالِهِ [عَلَى قَدْرِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ] «٢» عَلَى قَدْرِ مَا يُخْرِجُهُ لِكُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ فَيَخَالِطُهُمْ وَيَأْكُلُونَ جَمِيعًا وَلَا يَزْرَأَنَّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ شَيْئًا إِنَّمَا هِيَ النَّارُ.

١٧٤ «٣» وَقَالَ رَجُلٌ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَكُونُ لِلْيَتِيمِ عِنْدِي الشَّيْءُ وَهُوَ فِي حَجْرِي أَنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهُ، وَرُبَّمَا أُصِيبُ «٤» مِمَّا يَكُونُ لَهُ مِنَ الطَّعَامِ، وَمَا يَكُونُ إِلَيْهِ مِنِّي أَكْثَرَ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

٦- لا يلزم التقدير في الإنفاق على اليتيم من ماله بل تجوز توسعه عليه.

١٧٥ «٥» سئِلَ «٦» الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْيَتِيمِ تَكُونُ عِلَّتُهُ فِي الشَّهْرِ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، كَيْفَ يُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهَا؟ قَالَ: قُوَّتُهُ مِنَ الطَّعَامِ وَالتَّهْرِ، فَقِيلَ لَهُ: أَنْفَقُ عَلَيْهِ ثَلَاثَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ وَنِصْفَهَا.

٧- تجوز التجاره بمال اليتيم مع كون التاجر وليًا مليًا لما مرّ في الزكاه.

١٧٦ «٧» وَ سئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ «٨» مَالِ الْيَتِيمِ، قَالَ: الْعَامِلُ بِهِ ضَامِنٌ وَ لِلْيَتِيمِ الرِّيحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْعَامِلِ مَالٌ، وَقَالَ: إِنْ عَطِبَ، أَدَاهُ.

١٧٧ «٩» وَ سئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ عِنْدَهُ مَالٌ يَتِيمٍ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا لَيْسَ لَهُ مَالٌ، فَلَا يَمَسُّ مَالَهُ، وَإِنْ هُوَ أَتَجَرَ بِهِ، فَالرِّبْحُ لِلْيَتِيمِ وَ هُوَ ضَامِنٌ.

١٧٨ «١٠» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَالُ الْيَتِيمِ إِنْ عَمِلَ بِهِ الَّذِي وُضِعَ عَلَى يَدَيْهِ، ضَمِنَهُ، وَ لِلْيَتِيمِ رِبْحُهُ.

٨- يجوز القرض من مال اليتيم مع الضروره و مصلحه اليتيم.

(١) ش: الأيتام.

(٢) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٣) الوسائل ١٢: ١٨٩/٤.

(٤) ش: أصبت.

(٥) الوسائل ١٢: ١٩٠/١.

(٦) الأصل: قال.

(٧) الوسائل ١٢ : ١٩١ / ٢.

(٨) الأصل : من.

(٩) الوسائل ١٢ : ١٩١ / ٣.

(١٠) الوسائل ١٢ : ١٩١ / ٥.

هدايه الأمه

١٧٩ «١» سئل الصادق عليه السلام عن رجلٍ ولي مالٍ يتيم، أيسْتَفْرَضُ مِنْهُ؟

فَقَالَ: إِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ كَانَ يَسْتَفْرَضُ مِنْ مَالِ أَيْتَامٍ كَانُوا فِي حَجْرِهِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

١٨٠ «٢» وَ سئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي يَدِهِ مَالٌ لِأَيْتَامٍ «٣» فَيَحْتَاجُ إِلَيْهِ فَيَمِيدُ يَدَهُ فَيَأْخُذُهُ وَيَنْوِي أَنْ يَرُدَّهُ، فَقَالَ: لَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَأْكُلَ إِلَّا الْقَصْدَ وَلَا يُسْرِفَ، فَإِنْ كَانَ مِنْ تَيْتِهِ أَنْ لَا يَرُدَّ عَلَيْهِمْ، فَهُوَ بِالْمَنْزِلِ الَّذِي قَالَ اللَّهُ:

إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا «٤».

١٨١ «٥» وَ سئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمْ أَذْنَى مِمَّا يَكُونُ مَالُ الْيَتِيمِ إِذَا هُوَ أَكَلَهُ وَ هُوَ لَمَّا يَنْوِي رَدَّهُ حَتَّى يَكُونَ يَأْكُلُ فِي بَطْنِهِ نَارًا؟ قَالَ: قَلِيلُهُ وَ كَثِيرُهُ وَاحِدٌ.

١٨٢ «٦» وَ رَوَى: فِي دِرْهَمَيْنِ.

٩- يجوز صدقه اليتيم و قبول صدقته إذا بلغ عشرة ما يأتي.

١٠- من أخذ من مال يتيم شيئاً ثم بلغ، و جب أن يردّه إليه، و إن كان غائباً، فإلى من كان المال في يده.

١٨٣ «٧» سئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ رَجُلٍ عِنْدَهُ مَالٌ يَتِيمٍ فَيَدْفَعُهُ إِلَى آخَرَ فَيَأْخُذُ مِنْهُ دَرَاهِمَ ثُمَّ بَلَغَ الْيَتِيمَ، قَالَ: إِنْ شَاءَ رَدَّهُ إِلَى الْيَتِيمِ إِنْ كَانَ قَدْ بَلَغَ، وَ إِنْ شَاءَ رَدَّهُ إِلَى الَّذِي كَانَ فِي يَدِهِ، وَقَالَ: إِذَا كَانَ صَاحِبُ الْمَالِ غَائِبًا، فَلْيُدْفَعْهُ إِلَى الَّذِي كَانَ الْمَالُ فِي يَدِهِ.

١١- يجوز دفع مال اليتيم إليه بعد بلوغه على أي وجه كان و إن لم يعلمه أنه أخذ له مالا.

(١) الوسائل ١٢: ١٩٢ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ١٩٢ / ٢.

(٣) ش: الأيتام.

(٤) النساء: ١٠.

(٥) الوسائل ١٢: ١٩٢ / ٣.

(٤) الوسائل ١٢ : ١٩٢ / ٤.

(٧) الوسائل

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٦٠

١٨٤ «١» سِئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ بَيْتِهِ الْمَالُ لِأَيِّتَامٍ فَيَدْفَعُهُ إِلَيْهِ فَيَأْخُذُ مِنْهُ دَرَاهِمَ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا ثُمَّ يَنْسِرُ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى صَاحِبِهِ عَلَى وَجْهِ الصَّلَةِ وَ لَا يُعْلِمُهُ أَنَّهُ أَخَذَ لَهُ مَالًا؟ قَالَ: يُجْزِيهِ أَيُّ ذَلِكَ فَعَلَ إِذَا أَوْصَلَهُ إِلَى صَاحِبِهِ، فَإِنَّ هَذَا مِنَ السَّرَائِرِ إِذَا كَانَ مِنْ بَيْتِهِ، إِنْ شَاءَ رَدَّهُ إِلَى الْيَتِيمِ، إِنْ كَانَ قَدْ بَلَغَ عَلَى أَيِّ وَجْهِ شَاءَ، وَإِنْ لَمْ يُعْلِمُهُ أَنَّهُ كَانَ قَبْضَ «٢» لَهُ شَيْئًا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ إِلَى الَّذِي كَانَ فِي يَدِهِ.

١٢- يجوز الصلح على مال اليتيم إذا مات فيصالح وارثه أو وكيله، و يجوز إبراءه منه.

١٨٥ «٣» سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ الْمَالُ لِأَيِّتَامٍ فَلَا يُعْطِيهِمْ حَتَّى يَهْلِكُوا فَيَأْتِيهِ وَارِثُهُمْ أَوْ وَكِيلُهُمْ فَيَصَالِحُهُ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ بَعْضًا وَيَدَعَ بَعْضًا، وَيُبْرَأَهُ مِمَّا كَانَ، أَيْبَرَأُ مِنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

الثاني عشر: الملاهي

و أحكامها اثنا عشر ١- يحرم استماع الملاهي لما تقدم و يأتي.

١٨٦ «٤» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اسْتِمَاعُ اللَّهْوِ وَ الْغِنَاءِ يُنْبِتُ النَّفَاقَ كَمَا يُنْبِتُ الْمَاءُ الزَّرْعَ.

٢- يحرم اللعب بالشطرنج لما تقدم و يأتي.

١٨٧ «٥» وَ سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ «٦» قَالَ: الشُّطْرَنْجُ.

(١) الوسائل ١٢: ١٩٣ / ١.

(٢) ش: قد قبض.

(٣) الوسائل ١٢: ١٩٤ / ٢.

(٤) الوسائل ١٢: ٢٣٥ / ١.

(٥) الوسائل ١٢: ٢٣٧ / ١.

(٦) الحجج: ٣٠.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٦١

١٨٨ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الشُّطْرُنُجُ مِنَ الْبَاطِلِ.

١٨٩ «٢» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الشُّطْرُنِجِ، وَ عَنِ لُغْبِهِ

شَيْبِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا: لُعْبَةُ الْأَمِيرِ، وَ عَنِ لُعْبَةِ الثَّلَاثِ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَكَ إِذَا مَيَّزَ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ مَعَ أَيِّهِمَا يَكُونُ؟
قَالَ: مَعَ الْبَاطِلِ، قَالَ: فَلَا خَيْرَ فِيهِ.

١٩٠ «٣» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَغْفِرُ اللَّهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَّا لثَلَاثَةٍ: صَاحِبِ مُشْكِرٍ، أَوْ صَاحِبِ شَاهِيْنٍ، أَوْ مُشَاحِنٍ «٤».

١٩١ «٥» وَ قِيلَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيُّ شَيْءٍ صَاحِبُ الشَّاهِيْنِ؟ قَالَ: الشُّطْرُنْجُ.

١٩٢ «٦» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الشُّطْرُنْجِ، فَقَالَ: دَعُوا الْمُجُوسِيَّةَ لِأَهْلِهَا لَعَنَهَا اللَّهُ.

١٩٣ «٧» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الشُّطْرُنْجِ وَ النَّزْدِ، فَقَالَ: لَا تَقْرُبُوهُمَا.

١٩٤ «٨» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الشُّطْرُنْجُ مَيْسِرٌ، وَ النَّزْدُ مَيْسِرٌ.

١٩٥ «٩» وَ سُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْخَمْرِ وَ الْمَيْسِرِ وَ الْأَنْصَابِ وَ الْأَزْلَامِ، فَذَكَرَ تَفْسِيرَهَا وَ قَالَ: وَ أَمَّا الْمَيْسِرُ فَالنَّزْدُ وَ الشُّطْرُنْجُ، وَ كُلُّ قِمَارٍ مَيْسِرٌ، ثُمَّ قَالَ: كُلُّ هَذَا يَبِيعُهُ وَ شِرَاؤُهُ، وَ الْإِنْتِفَاعُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا حَرَامٌ مِنَ اللَّهِ مُحَرَّمٌ، وَ هُوَ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ.

٣- يحرم الحضور عند اللعاب بالشطرنج لما مر.

١٩٦ «١٠» وَ قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي أَفْعُدُ مَعَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَلْعَبُونَ

(١) الوسائل ١٢: ٢٣٧ / ٢.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٣٨ / ٥.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٣٨ / ٦.

(٤) المشاحن: المعادى و صاحب البدعه المفارق لجماعه الأمه (اللسان: شحن).

(٥) الوسائل ١٢: ٢٣٧ / ٤.

(٦) الوسائل ١٢: ٢٣٨ / ٧.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٣٩ / ١٠.

(٨) الوسائل ١٢: ٢٤٠ / ١٤.

(٩) الوسائل ١٢ : ٢٣٩ / ١٢.

(١٠) الوسائل ١٢ : ٢٤٠ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٦٢

بِالشُّرْنَجِ وَ لَسْتُ أَلْعَبُ بِهَا وَ لَكِنْ أَنْظُرُ إِلَيْهَا، فَقَالَ: مَا لَكَ وَ لِمَجْلِسٍ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِهِ.

١٩٧ «١» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الشُّرْنَجِ: إِيَّاكَ وَ مُجَالَسَةَ اللَّاهِي «٢»، وَ الْمَغْرُورِ

بَلْعِبَهَا! فَإِنَّهَا مِنَ الْمَجَالِسِ الَّتِي بَاءَ أَهْلُهَا بِسَخَطِ مِنَ اللَّهِ يَتَوَقَّعُونَهُ فِي كُلِّ سَاعَةٍ فَيُعْمَكُ مَعَهُمْ.

٤- لا يجوز النظر في الشطرنج وقت اللعب.

١٩٨ «٣» قَالَ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمُطَّلَعُ فِي الشُّطْرَنْجِ كَالْمُطَّلَعِ فِي النَّارِ.

١٩٩ «٤» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الشُّطْرَنْجِ: النَّاطِرُ إِلَيْهَا كَالنَّاطِرِ فِي فَرْجِ أُمِّهِ، وَاللَّاهِي بِهَا وَالنَّاطِرُ إِلَيْهَا فِي حَالِ مَا يَلْهَى بِهَا، وَالسَّلَامُ عَلَى اللَّاهِي بِهَا فِي حَالَتِهِ تَلْكَ فِي الْإِثْمِ سَوَاءً.

٥- لا يجوز تقليب الشطرنج، فمن فعل، ينبغي أن يغسل يده.

٢٠٠ «٥» سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الشُّطْرَنْجِ، فَقَالَ: الْمُقْلَبُ لَهَا كَالْمُقْلَبِ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ، فَقِيلَ: مَا عَلَى مَنْ قَلَبَ لَحْمَ الْخِنْزِيرِ؟ قَالَ: يَغْسِلُ يَدَهُ.

٢٠١ «٦» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الشُّطْرَنْجِ: الْخَائِضُ فِيهَا يَدُهُ كَالْخَائِضِ يَدُهُ فِي لَحْمِ الْخِنْزِيرِ، لَا صِيْلَاءَ لَهُ حَتَّى يَغْسِلَ يَدَهُ، كَمَا يَغْسِلُهَا مَنْ مَسَّ لَحْمَ الْخِنْزِيرِ.

٦- لَا يَجُوزُ بَيْعُ الشُّطْرَنْجِ، وَلَا شِرَاؤُهُ، وَلَا أَكْلُ ثَمَنِهِ لِمَا مَرَّ.

٢٠٢ «٧» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: بَيْعُ الشُّطْرَنْجِ حَرَامٌ، وَأَكْلُ «٨» ثَمَنِهِ سُحْتٌ، وَاتِّخَاذُهَا كُفْرٌ، وَاللَّعِبُ بِهَا شِرْكٌ، وَالسَّلَامُ عَلَى اللَّاهِي بِهَا مَعْصِيَةٌ وَكَبِيرَةٌ مُوَبَّقَةٌ.

٧- لا يجوز السلام على اللاعب بالشطرنج لما مرّ هنا و في النهي عن المنكر

(١) الوسائل ١٢: ٢٤١/٤.

(٢) ش: الملاهي.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٤١/٢.

(٤) الوسائل ١٢: ٢٤١/٤.

(٥) الوسائل ١٢: ٢٤١/٣.

(٦) الوسائل ١٢: ٢٤١/٤.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٤١ / ٤.

(٨) الأصل: أكل.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٦٣

و غير ذلك.

٨- يحرم اللعب بالنرد لما مرّ.

٢٠٣ «١» وَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: النَّزْدُ وَالشُّطْرُنْجُ هُمَا الْمَيْسِرُ.

٢٠٤ «٢» وَسُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَيْسِرِ، فَقَالَ: الشُّطْرُنْجُ، فَقِيلَ لَهُ:

يَقُولُونَ:

إِنَّهَا النَّزْدُ، قَالَ: وَ النَّزْدُ أَيْضًا.

٢٠٥ «٣» وَ قِيلَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَدْ رَوَى عَنْكُمْ: أَنَّ الْخُمْرَ وَ الْمَيْسِرَ وَ الْأَنْصَابَ وَ الْأَزْلَامَ رِجَالٌ، فَقَالَ: مَا كَانَ اللَّهُ لِيُخَاطِبَ خَلْقَهُ بِمَا لَا يَعْقِلُونَ.

٩- يحرم جميع أنواع المراهي و القمار لما مرّ.

٢٠٦ «٤» وَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: النَّزْدُ وَ الشُّطْرُنْجُ وَ الْأَرْبَعَةُ عَشَرَ «٥» بِمَنْزِلِهِ وَاحِدَةٍ، وَ كُلُّ مَا قَوْمَرٍ عَلَيْهِ فَهُوَ مَيْسِرٌ.

٢٠٧ «٦» وَ سَيِّئَ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَلْعَبُ بِهَا النَّاسُ، النَّزْدُ وَ الشُّطْرُنْجِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى السُّدْرِ «٧»، فَقَالَ: إِذَا مَيَّرَ اللَّهُ الْحَقَّ وَ الْبَاطِلَ مَعَ أَيِّهِمَا يَكُونُ؟ قَالَ: مَعَ الْبَاطِلِ، قَالَ: فَمَا لَكَ وَ لِلْبَاطِلِ.

٢٠٨ «٨» وَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنِ اللَّعْبِ بِالنَّزْدِ وَ الشُّطْرُنْجِ وَ الْكُوبَةِ وَ الْعَزْطَبَةِ وَ هِيَ الطُّنْبُورُ وَ الْعُودِ.

(١) الوسائل ١٢: ٢٤٢ / ٢.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٤٢ / ٥.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٤٣ / ١٠.

(٤) الوسائل ١٢: ٢٤٢ / ١.

(٥) الأربعة عشر: القرق، القرق بكسر القاف لعبه، و هو خطّ مربع، في وسطه خطّ مربع، في وسطه خطّ مربع، ثمّ يخطّ من كلّ زاويه من الخطّ الأوّل إلى الخطّ الثالث، و بين كلّ زاويتين خطّ فيصير أربعه و عشرين خطّا، و سمّيت الأربعة، و قيل: القرق لعبه للصبيان يخطّون في الأرض خطّا و يأخذون حصيات فيصفونها (اللسان: قرق).

(٦) الوسائل ١٢: ٢٤٢ / ٣.

(٧) السدر: اللعبه التي تسمّى الطين، و هو خطّ مستدير تلعب بها الصبيان، قال ابن الأثير: هو لعبه يلعب بها يقامر بها، و هي فارسيّه معرّبه عن ثلاثه أبواب (اللسان: سدر).

(٨) الوسائل ١٢: ٢٤٢ / ٦.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٦٤

١٠- يحرم بيع النرد و نحوه لما مرّ.

«١» وَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنْ بَيْعِ النَّزْدِ.

١١- تحرم الأجره على الملاهي و الرهان عليها لما تقدم و يأتي.

٢١٠ «٢» وَ سُئِلَ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَيْسِرِ، قَالَ: التَّفْلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، قَالَ:

وَ التَّفْلُ مَا يُخْرَجُ بَيْنَ الْمُتْرَاهِنَيْنِ مِنَ الدَّرَاهِمِ.

١٢- يحرم حضور مجالس اللهو لما تقدم عموماً و خصوصاً.

[الفصل الثالث: فيما يكره الاكتساب به،

و هنا اثنا عشر حكماً «٣» ١- يكره كسب الحجاج مع الشرط، و يستحب صرفه في علف الدواب، و تكره المشارطه له لا للمحجوم، و لا بأس بإعطائه، و قد مر أن كسب الحجاج من السحت، و ينبغي حمله على الكراهه لما يأتي.

٢١١ «٤» وَ قَالَ «٥» عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي أُعْطِيتُ خَالَتِي غُلَامًا وَ نَهَيْتُهَا أَنْ تَجْعَلَهُ جَزَّارًا، أَوْ حَجَّامًا، أَوْ صَائِغًا.

٢١٢ «٦» وَ سُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا لَمْ يُشَارِطْ.

٢١٣ «٧» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، حَجَمَهُ مَوْلَى لِبْنِي بِيَاضَهُ وَ أَعْطَاهُ، وَ لَوْ كَانَ حَرَامًا، مَا أَعْطَاهُ.

٢١٤ «٨» وَ قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي أَعْمَلُ عَمَلًا وَ قَدْ سَأَلْتُ عَنْهُ فَرَعَمُوا أَنَّهُ مَكْرُوهٌ، وَ أَنَا أَحِبُّ أَنْ أَشْأَلَكَ فَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا، انْتَهَيْتُ عَنْهُ وَ عَمِلْتُ

(١) الوسائل ١٢: ٢٤٢ / ٦.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٤٣ / ٩.

(٣) ليس في ش.

(٤) الوسائل ١٢: ٧٢ / ٨.

(٥) ش: قال.

(٦) الوسائل ١٢: ٧١ / ١.

(٧) الوسائل ١٢: ٧٢ / ٧.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٦٥

غَيْرُهُ مِنَ الْأَعْمَالِ، قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: حَجَّامٌ، قَالَ: كُلُّ مَنْ كَسَبِكَ يَا ابْنَ أَخِي وَتَصَيَّدَ، وَحُجِّجَ مِنْهُ وَتَزَوَّجَ، فَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ قَدِ
اِحْتَجَمَ وَاعْتَبَى الْأَجْرَ، وَ

لَوْ كَانَ حَرَامًا، مَا أُعْطِيَ.

٢١٥ «١» وَ سُئِلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ، فَقَالَ: مَكْرُوهٌ لَهُ أَنْ يُشَارِطَ، وَ لَا بُأْسَ عَلَيْكَ أَنْ تُشَارِطَهُ وَ تُمَاكِسَهُ، وَ إِنَّمَا يُكْرَهُ لَهُ وَ لَا بُأْسَ عَلَيْكَ.

٢١٦ «٢» وَ سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ «٣» عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ، فَقَالَ لَهُ:

هَلْ لَكَ نَاصِحٌ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَعْلِفْهُ إِيَّاهُ وَ لَا تَأْكُلْهُ.

٢- يكره الصرف مع الاعتیاد و اختياره على غيره.

٢١٧ «٤» دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ وُلِدَ لَهُ غُلَامٌ وَ قَالَ لَهُ:

فِي أَيِّ الْأَعْمَالِ أَضَعُهُ؟ فَقَالَ: إِذَا عَدَلْتَهُ «٥» عَنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ فَضَعُهُ حَيْثُ شِئْتَ، لَا تُسَلِّمُهُ صَبِيرَفِيًّا، فَإِنَّ الصَّبِيرَفِيَّ لَا يَسْلَمُ مِنَ الرَّبَا، وَ لَا تُسَلِّمُهُ بَيْعَ أَكْفَانٍ «٦»، فَإِنَّ صَاحِبَ الْأَكْفَانِ يَسِيرُهُ الْوَبَاءُ إِذَا كَانَ، وَ لَا تُسَلِّمُهُ بَيْعَ طَعَامٍ، فَإِنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنَ الْإِحْتِكَارِ، وَ لَا تُسَلِّمُهُ جَزَارًا «٧»، فَإِنَّ الْجَزَارَ تُسَلَّبُ مِنْهُ الرَّحْمَةُ، وَ لَا تُسَلِّمُهُ نَخَاسًا «٨»، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: شَرُّ النَّاسِ مَنْ بَاعَ النَّاسَ.

٢١٨ «٩» وَ رُوِيَ: لَا تُسَلِّمُهُ فِي خَمْسٍ: لَا تُسَلِّمُهُ سَيِّئًا «١٠»، وَ لَا صَانِعًا، وَ لَا قَصَابًا،

(١) الوسائل ١٢: ٧٣ / ٩.

(٢) الوسائل ١٢: ٧١ / ٢.

(٣) ش: و سئل عن النبي (ص).

(٤) الوسائل ١٢: ٩٧ / ١.

(٥) ش: إذا عدلته.

(٦) الأصل: الأكفان.

(٧) الجزور من الإبل خاصه، يقع على الذكر و الأنثى، يقال: جزرت الجزور: أى نحرتها، و الفاعل جزار (المجمع: جزر).

(٨) النخاس بالتشديد: هو دلال الدواب و الرقيق (المجمع: نخس).

(٩) الوسائل ١٢: ٩٨ / ٤.

(١٠) أثبتناه من «من لا يحضره الفقيه» و«معانى الأخبار» و فى الأصل و ش و التهذيب: سبأء، و السبأء: الذى يبيع الأكفان (اللسان: سبأء).

هدايه الأمه

وَلَا حَنَاطًا، وَلَا نَخَاسًا.

٢١٩ «١» وَرَوَى: أَنَّ السَّيِّئَ الَّذِي يَبِيعُ الْأَكْفَانَ، وَيَتَمَنَّى مَيُوتَ الْأُمَّةِ، وَأَنَّ الْقَصَابَ يَذْبَحُ حَيْثَى تَذْهَبَ الرَّحْمَةُ مِنْ قَلْبِهِ، وَأَنَّ الْحَنَاطَ يَحْتَكِرُ الطَّعَامَ، وَيَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الصَّرْفِ.

٣- يكره بيع الأكفان مع الاعتياد، وكذا اعتياد بيع الطعام لما مرّ.

٢٢٠ «٢» وَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ بَاعَ الطَّعَامَ، نَزَعَتْ مِنْهُ الرَّحْمَةُ.

٤- تُكْرَهُ أُجْرُهُ فَحْلِ الضَّرَابِ.

٢٢١ «٣» قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ لِي تَيْسًا «٤» أُكْرِيهِ، فَمَا تَقُولُ فِي كَسْبِهِ؟ قَالَ: كُلُّ كَسْبٍ بِهِ فَإِنَّهُ لَكَ حَلَالٌ، وَالنَّاسُ يَكْرَهُونَهُ لِتَعْيِيرِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا.

٢٢٢ «٥» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أُجْرِ «٦» التُّيُوسِ، قَالَ: إِنْ كَانَتِ الْعَرَبُ لَتَعَايَرِ بِهِ، وَلَا بَأْسَ.

٢٢٣ «٧» وَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنْ عَسِيبِ الْفَحْلِ، وَ هُوَ أُجْرُ الضَّرَابِ.

٥- يكره كون الإنسان جزّاراً، أو قصاباً لما مرّ.

٦- يكره اعتياد بيع الرقيق لما مرّ، ولا يحرم لما تقدّم و يأتي.

٢٢٤ «٨» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ الرَّقِيقَ مِنَ السُّنْدِ وَ السُّودَانِ، وَ التَّلِيدِ «٩»، وَ الْجَلِيبِ «١٠»، وَ الْمُؤَلُودَ مِنَ الْأَعْرَابِ.

(١) الوسائل ١٢: ٩٨ / ٤.

(٢) الوسائل ١٢: ٩٩ / ٦.

(٣) الوسائل ١٢: ٧٧ / ١.

(٤) التيس: الذكر من المعز، و الجمع أتياس و أتياس و الجمع الكثير تيس (اللسان: تيس).

(٥) الوسائل ١٢: ٧٧ / ٢.

(٦) ش: اجره.

(٧) الوسائل ١٢: ٣/٧٧.

(٨) الوسائل ١٢: ٥/٩٩.

(٩) ش: و التليد، و التليد: ما ولد عند غيرك ثم اشتريته صغيرا فثبت عندك (اللسان: تلد).

(١٠) الجليب: الذى يجلب من بلد إلى غيره (اللسان: جلب).

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب

٧- يكره كون الإنسان حائكاً، و ينبغى كونه صيقلاً.

٢٢٥ «١» دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: أَمْ حَائِكٌ «٢» أَنْتَ؟ قَالَ نَعَمْ، قَالَ: لَا تَكُنْ حَائِكًا، قَالَ: فَمَا أَكُونُ؟ قَالَ: كُنْ صَيْقَلًا «٣».

٢٢٦ «٤» وَ ذَكَرَ عِنْدَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحَائِكُ وَ أَنَّهُ مَلْعُونٌ، فَقَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ الَّذِي يَحُوكُ الْكَذِبَ عَلَى اللَّهِ وَ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

٢٢٧ «٥» وَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَمِّ رَجُلٍ: حَائِكٌ ابْنُ حَائِكٍ، مُنَافِقٌ ابْنُ كَافِرٍ.

٨- تكره الأجره على تعليم القرآن مع الشرط «٦» دون تعليم غيره من الشعر و الرسائل و الكتابه «٧» و الحساب و نحو ذلك، و تكره الأجره على الأذان.

٢٢٨ «٨» سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ التَّعْلِيمِ، فَقَالَ: لَا تَأْخُذْ عَلَى التَّعْلِيمِ أَجْرًا، قَالَ: فَالشُّعْرُ وَ الرَّسَائِلُ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَسَارِطُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، بَعْدَ أَنْ تَكُونَ الصَّبِيَّانِ عِنْدَكَ سَوَاءً فِي التَّعْلِيمِ لَا يُفْضَلُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

٢٢٩ «٩» وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: هُوَ لَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّ كَسَبَ الْمُعَلِّمِ سِيحَتْ، فَقَالَ: كَذَبُوا أَعْدَاءُ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرَادُوا أَنْ لَا يُعَلِّمُوا «١٠» أَوْلَادَهُمُ الْقُرْآنَ، لَوْ أَنَّ الْمُعَلِّمَ أَعْطَاهُ رَجُلٌ دِيهَ وَ لَدِهِ، لَكَانَ لِلْمُعَلِّمِ مُبَاحًا.

٢٣٠ «١١» وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّ لَنَا جَارًا يَكْتُبُ، قَالَ: مُزَّهُ إِذَا دَفَعَ إِلَيْهِ الْغُلَامَ، أَنْ يَقُولَ لِأَهْلِهِ: إِنَّمَا أَعَلَّمَهُ الْكِتَابَ وَ الْحِسَابَ، وَ أَتَجِرُ عَلَيْهِ بِتَّعْلِيمِ الْقُرْآنِ حَتَّى يَطِيبَ لَهُ

(١) الوسائل ١٢: ١٠٠ / ١.

(٢) ش: فقال له: حائك.

(٣) الصيقل: شحاذ السيوف و جلاؤها (اللسان: صقل).

(٤) الوسائل ١٢: ١٠١ / ٢.

(٥) نهج البلاغه: الخطبه ١٩.

(٦) ش: مع شرط.

(٧) ش: و الكتاب.

(٨) الوسائل ١٢: ١١٢ / ١.

(٩) الوسائل ١٢: ١١٢ / ٢.

(١٠) الأصل: لا تعلّموا.

(١١) الوسائل ١٢: ١١٢ / ٣.

هدايه الأمه إلى أحكام

كُتِبَهُ.

٢٣١ «١» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنِّي أَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَتَهْدِي إِلَيَّ «٢» الْهَدْيُ فَاقْبَلْهَا؟ قَالَ: لَا، قَالَ: إِنِّي لَمْ أُشَارِطْهُ، قَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ لَمْ تَقْرَأْ كَانَ يُهْدِي لَكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَلَا تَقْبَلْهُ.

٢٣٢ «٣» وَنَهَى «٤» عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْقَارِئِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ إِلَّا عَلَى أَجْرٍ مَشْرُوطٍ.

٢٣٣ «٥» وَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَخَذَ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ أَجْرًا، كَانَ حَظَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

٢٣٤ «٦» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنِّي أُحِبُّكَ لِلَّهِ، قَالَ: لَكِنِّي أُبْغِضُكَ لِلَّهِ، قَالَ وَ لِمَ؟

قَالَ: لِأَنَّكَ تَبْغِي فِي الْأَذَانِ كَسْبًا، وَ تَأْخُذُ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ أَجْرًا.

٩- يكره أن يعشّر المصحف بالذهب، أو يكتب به أو بالبزاق، أو يمحي به، أو يكتب بغير السواد.

٢٣٥ «٧» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ يُعَشِّرُ الْمَصَاحِفَ بِالذَّهَبِ، فَقَالَ:

لَا يَصْلُحُ، فَقَالَ: إِنَّهُ مَعِيشَتِي، فَقَالَ: إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ ذَلِكَ، جَعَلَ اللَّهُ لَكَ مَخْرَجًا.

٢٣٦ «٨» وَ عَرِضَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «٩» كِتَابٌ فِيهِ قُرْآنٌ مُخْتَمٌ مَعْشَرًا بِالذَّهَبِ، وَ كُتِبَ فِي آخِرِهِ سُورَةٌ بِالذَّهَبِ فَرَأَاهُ فَلَمْ يَعِْبْ فِيهِ شَيْئًا إِلَّا كِتَابَةَ الْقُرْآنِ بِالذَّهَبِ فَإِنَّهُ قَالَ: لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يُكْتَبَ إِلَّا بِالسَّوَادِ كَمَا كُتِبَ أَوَّلَ مَرَّةٍ.

٢٣٧ «١٠» وَ نَهَى أَنْ يُمَحَى شَيْءٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ بِالْبَزَاقِ أَوْ يُكْتَبَ بِهِ.

١٠- يكره كسب الصبيان الذين لا يحسنون صناعه، و كسب الأئمة التي

(١) الوسائل ١٢: ١١٢ / ٤.

(٢) ش: فتهدى لى.

(٣) الوسائل ١٢: ١١٣ / ٧.

(٤) ش: نهى.

(٥) الوسائل ١٢: ١١٣ / ٨.

(٦) الوسائل ١٢: ١١٣ / ١.

(٧) الوسائل ١٢: ١١٧ / ١.

(٨) الوسائل ١٢: ١١٧ / ٢.

(٩) ش: و عرض (ع).

(١٠) الوسائل ١٢: ١١٧ / ٣.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٦٩

لا يؤمن منها الزنا.

وَنَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ كَسْبِ الْإِمَاءِ فَإِنَّهَا إِنْ لَمْ تَجِدْ، زَنْتَ، إِلَّا أُمَّهَ قَدْ عُرِفَتْ بِصَنْعِهِ يَدٍ.

٢٣٩ «٢» وَنَهَى عَنِ كَسْبِ الْعُلَامِ الصَّغِيرِ الَّذِي لَا يُحْسِنُ صِنَاعَهُ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَجِدْ، سَرَقَ.

٢٤٠ «٣» ١١- نَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْكُشُوفِ، وَهُوَ أَنْ تُضْرَبَ النَّاقَةُ وَوَلَدُهَا طِفْلٌ، إِلَّا أَنْ يُتَّصَدَّقَ بِوَلَدِهَا، أَوْ يُدْبَحَ.

٢٤١ «٤» وَنَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُتْرَى حِمَارٌ عَلَى عَتِيقِهِ.

٢٤٢ «٥» وَسُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْحَمِيرِ نُزِيهَا عَلَى الرَّمَكِ «٦» لِيُتَّخَعَ الْبُعَالُ، أَيْ حِلُّ ذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَنْزَاهَا.

١٢- تَكَرَّهَ إِجَارَهُ الْإِنْسَانَ نَفْسَهُ وَلَا تَحْرَمَ، وَ لَيْسَ لِلْأَجِيرِ الْخَاصَّ الْعَمَلُ لِغَيْرِ الْمُسْتَأْجِرِ «٧» إِلَّا بِأَمْرِهِ، وَ يَنْبَغِي اخْتِيَارَ التَّجَارَهُ عَلَى الْإِجَارَهُ لَمَّا مَرَّ.

٢٤٣ «٨» وَ قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ آجَرَ نَفْسَهُ، فَقَدْ حَظَرَ عَلَيْهَا الرِّزْقَ، وَ كَيْفَ لَا يَحْظَرُ عَلَيْهَا «٩» الرِّزْقَ، وَ مَا أَصَابَ فَهُوَ لِرَبِّ آجَرُهُ.

٢٤٤ «١٠» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (عَنِ الرَّجُلِ) «١١» يَتَّجِرُ، فَإِنْ هُوَ آجَرَ نَفْسَهُ، أُعْطِيَ مِمَّا يُصْتَبَى فِي تِجَارَتِهِ، فَقَالَ: لَا يُؤَاجِرُ نَفْسَهُ، وَ لَكِنْ يَشْتَرِي الرِّزْقَ اللَّهُ فَإِنَّهُ إِذَا آجَرَ نَفْسَهُ، فَقَدْ حَظَرَ عَلَى نَفْسِهِ الرِّزْقَ.

(١) الوسائل ١٢: ١١٨ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ١١٨ / ١.

(٣) الوسائل ١٢: ١٧٣ / ١.

(٤) الوسائل ١٢: ١٧٣ / ١.

(٥) الوسائل ١٢: ١٧٣ / ٢.

(٦) الرمكة: الفرس و البرذونه التي تتخذ للنسل، معرّب، و الجمع رمك، و أرمالك جمع الجمع (اللسان: رمك).

(٧) الأصل: المتاجر.

(٨) الوسائل ١٢: ١٧٦ / ٤.

(٩) ليس في ش.

(١٠) الوسائل ١٢: ١٧٦/٣.

(١١) ليس في ش.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٧٠

٢٤٥ «١» وَرُوي: وَ كَيْفَ لَا يَحْظُرُ عَلَيْهَا الرِّزْقُ، وَ مَا أَصَابَهُ فَهُوَ لِربِّ آجِرُهُ.

٢٤٦ «٢» وَ سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ

السَّلَامُ عَنِ الْإِجَارِهِ فَقَالَ: صَالِحٌ، لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا نَصَحَ قَدْرَ طَاقَتِهِ «٣»، فَقَدْ آجَرَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ نَفْسَهُ.

٢٤٧ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَأْجِرُ الرَّجُلَ بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ فَيَبِيعُهُ فِي ضَيْعَتِهِ فَيُعْطِيهِ رَجُلٌ آخَرَ دَرَاهِمَ فَيَقُولُ: اشْتَرِ لِي كَذَا وَ كَذَا وَ مَا «٥» رِبِحَتْ فَبَيْنِي وَ بَيْنَكَ، قَالَ: إِذَا أَدِنَ لَهُ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ، فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

[الفصل الرابع: فيما يستحب الاكتساب به

و هو كثير نذكر «٦» منه اثني عشر ١- كون الإنسان صيقلاً لما مرّ.

٢- الغزل للمرأة.

٢٤٨ «٧» قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَمْرَأَةٍ: مَا «٨» تَصْنَعِينَ؟ قَالَتْ: أَعْزَلُ، قَالَ: أَمَا إِنَّهُ أَحَلُّ الْكَسْبِ.

٢٤٩ «٩» وَ رُوِيَ: مِنْ أَحَلِّ الْكَسْبِ.

٢٥٠ «١٠» وَ رُوِيَ: نِعْمَ اللَّهُوَ الْمِعْزَلُ لِلْمَرْأَةِ الصَّالِحَةِ.

٣- كتابه العلم.

٢٥١ «١١» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اكْتُبْ وَ بُتَّ عِلْمَكَ فِي إِخْوَانِكَ.

٢٥٢ «١٢» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اكْتُبُوا فَإِنَّكُمْ لَا تَحْفَظُونَ حَتَّى تَكْتُبُوا.

(١) الوسائل ١٢: ١٧٦ / ٤.

(٢) الوسائل ١٢: ١٧٦ / ٢.

(٣) ش: طاعته.

(٤) الوسائل ١٢: ١٧٦ / ٥.

(٥) الأصل: فما.

(٦) ش: و نذكر.

(٧) الوسائل ١٢: ١٧٤ / ١.

(٨) ليس فى ش.

(٩) الوسائل ١٢: ١٧٤ / ١.

(١٠) الوسائل ١٢: ١٧٤ / ٢.

(١١) الوسائل ١٢: ٥٦ / ١٨.

(١٢) الوسائل ١٢: ٥٦ / ١٦.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٧١

٢٥٣ «١» وَ رُوِيَ: مَنْ مَاتَ وَ تَرَكَ وَرَقَةً «٢» عَلَيَّهَا عِلْمٌ، كَانَتْ حِجَابًا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ النَّارِ.

٤- التجاره فى بلده.

٢٥٤ «٣» قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ أَنْ يَكُونَ مُتَجِرُهُ «٤» فِي بِلَادِهِ.

٢٥٥ «٥» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ثَلَاثَةٌ مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ، وَ عَدَّ مِنْهَا: الرَّجُلُ يُرْزَقُ مَعِيشَتَهُ بِبَلَدِهِ «٦» يَغْدُو عَلَيْهِ وَ يَرْوَحُ.

٥- اتخاذا الرحي.

٢٥٦ «٧» قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي اتَّخَذْتُ رَحِي «٨» فِيهَا مَجْلِسِي وَ

يَجْلِسُ إِلَيَّ فِيهَا أَصْحَابِي، فَقَالَ: ذَلِكَ «٩» رَفِقُ اللَّهِ.

٦- اتّخاذ الملك لما مرّ.

٧- الزراعه لما مرّ.

٨- اتّخاذ النخل لما مرّ.

٩- اتّخاذ البقر لما مرّ.

١٠- اتّخاذ الغنم لما مرّ.

١١- أخذ الحجج لما مرّ في الحجّ.

١٢- تعليم العلوم المأمور بها كالعربيّه و الكتابه و الحساب و غير ذلك، إلّا القدر الواجب لما مرّ.

(١) الوسائل ١٨: ٦٨ / ٦٣.

(٢) ش: و ترك عنه ورقه.

(٣) الوسائل ١٢: ١٧٩ / ١.

(٤) ش: متجرا.

(٥) الوسائل ١٢: ١٨ / ٣.

(٦) ش: في بلده.

(٧) الوسائل ١٢: ١٨٠ / ٤.

(٨) ش: الرحي.

(٩) الأصل: ذاك.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٧٢

[الفصل] الخامس: فيما يجوز الاكتساب به،

و هو أنواع كثيره جدًا نذكر منه اثني عشر ١- كسب النائحه بالحق لا بالباطل، تستحلّه بضرب إحدى يديها على الأخرى، و ينبغي لها أن لا تشارط، و لا تنوح ليلا.

٢٥٧ «١» قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: إِنَّ آلَ الْمُغِيرَةِ قَدْ أَقَامُوا مَنَاحَهُ، فَأَذْهَبُ إِلَيْهِمْ؟ فَأَذِنَ لَهَا، فَدَبَّتِ ابْنَ عَمِّهَا بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَ أَنْشَدَتْ آيَاتًا فَمَا عَبَّ ذَلِكَ، وَ لَا قَالَ شَيْئًا.

٢٥٨ «٢» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّمَا تَحْتِاجُ الْمَرْأَةَ إِلَى النَّوْحِ لِتَسِيلَ دَمْعَتَهَا، وَ لَا يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَقُولَ هُجْرًا، فَإِذَا جَاءَ اللَّيْلُ، فَلَا تُؤْذِي الْمَلَائِكَةَ بِالنَّوْحِ.

٢٥٩ «٣» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَالَ أَبِي: يَا جَعْفَرُ، أَوْقِفْ لِي مِنْ مَالِي كَذَا وَ كَذَا لِتُؤَدِّبَ عَشْرَ سِنِينَ بِمَنِيَّ أَيَّامٍ مِنِّي.

٢٦٠ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ امْرَأَةٍ لَهَا جَارِيَةٌ نَائِحَةٌ وَ كَانَتْ مَعِيشَتُهَا مِنْهَا، فَقَالَ: قُلْ لَهَا: لَا تُشَارِطُ، وَ تَقَبَّلْ مَا أُعْطِيَتْ.

٢٦١ «٥» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ كَسْبِ النَّائِحَةِ، فَقَالَ: تَسْتَحِلُّهُ بِضَرْبِ إِحْدَى يَدَيْهَا عَلَى الْأُخْرَى.

٢٦٢ «٦» وَ رُوِيَ: لَا بَأْسَ

بِكَسْبِ النَّائِحِ إِذَا قَالَتْ صِدْقًا.

٢٦٣ «٧» وَرَوَى: كَرَاهَةُ النَّوْحِ وَ كَسْبُ النَّائِحِ. وَ حُمِلَ عَلَى الْكِرَاهَةِ مَعَ الشَّرْطِ، وَ عَلَى النَّوْحِ بِالْبَاطِلِ وَ بِالْغِنَاءِ.

(١) الوسائل ١٢: ٨٩ / ٢.

(٢) الوسائل ١٢: ٩٠ / ٦.

(٣) الوسائل ١٢: ٨٨ / ١.

(٤) الوسائل ١٢: ٨٩ / ٣.

(٥) الوسائل ١٢: ٩٠ / ٤.

(٦) الوسائل ١٢: ٩١ / ٩.

(٧) الوسائل ١٢: ٩٢ / ١٤.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٧٣

٢- خفض الجوارى.

٢٦٤ «١» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِامْرَأَةٍ كَانَتْ تَخْفِضُ الْجَوَارِيَ: الْعَمَلُ الَّذِي كَانَ فِي يَدِكَ هُوَ فِي يَدِكَ الْيَوْمَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَرَامًا فَتَنْهَانِي عَنْهُ، قَالَ: بَلْ هُوَ حَلَالٌ، ثُمَّ قَالَ لَهَا: إِذَا أَنْتِ فَعَلْتِ، فَلَا تَنْهَكِي «٢»، وَ لَا تَسْتَأْصِلِي وَ أَشْمِي «٣»، فَإِنَّهُ أَشْرَقُ لِلْوَجْهِ، وَ أَحْطَى عِنْدَ الزَّوْجِ.

٢٦٥ «٤» وَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُخْفِضِ الْجَارِيَةَ حَتَّى تَبْلُغَ سَبْعَ سِنِينَ.

٣- الفصد «٥».

٢٦٦ «٦» رَوَى: أَنَّ الْحَسَنَ الْعُسْكِرِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ افْتَصَدَ وَقْتَ الظُّهْرِ وَ أَعْطَى ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ.

٢٦٧ «٧» وَ رَوَى: خَمْسِينَ دِينَارًا وَ تَخَتْ «٨» ثِيَابَ.

٤- عمَلُ الْمَاشِطَةِ.

٢٦٨ «٩» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَاشِطَةٍ: إِذَا أَنْتِ قَيَّبْتِ الْجَارِيَةَ، فَلَا تَغْسِلِي وَ جَهَّهَا بِالْخِزْفَةِ فَإِنَّ الْخِزْفَةَ تُذْهِبُ مَاءَ الْوَجْهِ.

٢٦٩ «١٠» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَ شِطَّه: هَلْ تَرَكْتِ عَمَلِكِ، أَوْ أَقَمْتِ عَلَيْهِ؟ قَالَتْ:

أَنَا أَعْمَلُهُ إِلَّا أَنْ تَنْهَانِي «١١» عَنْهُ، فَقَالَ: افْعَلِي.

(١) الوسائل ١٢: ٩٢ / ١.

(٢) النهك: المبالغة في كلِّ شيء (المجمع:

نهك).

(٣) أشمَّ الحجاج الختان، و الخافضه البظر:

أخذاً منهما قليلاً، و قوله: لا تنهكى أى:

لا تأخذى من البظر كثيراً، شبه القطع اليسير بإشمام الرائحة (اللسان: شمم).

(٤) الوسائل ١٢: ٩٣ / ٣.

(٥) الفصد: شقَّ العرق (اللسان: فصد).

(٦) الوسائل ١٢: ٧٤ / ١.

(٧) الوسائل ١٢: ٧٥ / ٢.

(٨) التخت: وعاء يصان فيها الثياب (المجمع:

تخت).

(٩) الوسائل ١٢: ٩٣ /

(١٠) الوسائل ١٢: ٩٤ / ٢.

(١١) ش: إلّا تنهاني.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٧٤

٢٧٠ «١» وَرَوَى: لَا بَأْسَ، وَ لَكِنْ لَا تَصِلِ الشَّعْرَ بِالشَّعْرِ.

٢٧١ «٢» وَرَوَى: جَوَازُ وَصَلِ الشَّعْرَ بِالصُّوفِ لَا بِالشَّعْرِ.

٢٧٢ «٣» وَرَوَى: جَوَازُ وَصَلِ شَعْرَ الْمَعْرِ بِشَعْرِ الْمَرْأَةِ.

٢٧٣ «٤» وَرَوَى: جَوَازُ حَفِّ الشَّعْرِ مِنْ وَجْهِ الْمَرْأَةِ.

٢٧٤ «٥» وَرَوَى: نَهَى عَنْهُ، وَ عَنْ نَتْفِهِ، وَ عَنْ تَحْدِيدِ «٦» أَسْنَانِهَا، وَ عَنْ وَصَلِ شَعْرِهَا بِشَعْرِ امْرَأَةٍ غَيْرِهَا، وَ عَنْ «٧» الْوَشْمِ «٨».

٥- الرقى.

٢٧٥ «٩» رُوِيَ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِرَجُلٍ: إِنَّهُ يَقْدَمُ غَدًا رَجُلٌ قَدْ أَصَابَ ابْنَهُ لَهُ عَارِضٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَقُلْ لَهُ: أَنَا أَعَالِجُهَا عَلَى عَشْرَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: خُذْ بِأُذُنِ الْجَارِيَةِ الْيَسِيرَى، فَقُلْ: يَا خَبِيثُ، يَقُولُ لَكَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ: اخْرُجْ مِنْ هَذِهِ الْجَارِيَةِ وَ لَا تَعُدْ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ فَعَلَ وَ أَخَذَ الْمَالَ.

٢٧٦ «١٠» وَرَوَى: لَا رُقَى إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ: فِي حُمَمِهِ، أَوْ عَيْنٍ، أَوْ دَمٍ لَا يَزُقَى.

٢٧٧ «١١» وَرَوَى: يُكْرَهُ النَّفْخُ فِي الرُّقَى، وَ الطَّعَامِ، وَ مَوْضِعِ السُّجُودِ.

٦- بيع الفهد و سباع الطير و عظام الفيل.

٢٧٨ «١٢» سُنِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْفُهُودِ «١٣» وَ سِبَاعِ الطَّيْرِ، هَلْ يُلْتَمَسُ فِيهَا التَّجَارَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

(١) الوسائل ١٢: ٩٤ / ٤.

(٢) الوسائل ١٢: ٩٤ / ٥.

(٣) الوسائل ١٢: ٩٥ / ٦.

(٤) الوسائل ١٢: ٨ / ٩٥.

(٥) الوسائل ١٢: ٧ / ٩٥.

(٦) ش: و عن تجديد.

(٧) العَقَّ: الشَّقَّ (المجمع: عقق).

(٨) وشم اليد: غرزها بإبره ثم ذرَّ عليها النُّوْءَ، و هو النيلج (اللسان: وشم).

(٩) الوسائل ١٢: ٣ / ١٠٩.

(١٠) الوسائل ١٢: ١ / ١٠٩.

(١١) الوسائل ١٢: ٢ / ١٠٩.

(١٢) الوسائل ١٢: ١ / ١٢٣.

(١٣) ش: عن الفهد.

هدايه الأمه

٢٧٩ «١» وَ سُئِلَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ عِظَامِ الْفِيلِ، يَحِلُّ بَيْعُهُ أَوْ شِرَاؤُهُ الَّذِي يُجْعَلُ مِنْهُ الْأَمْشَاطُ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ، قَدْ كَانَ لِي مِنْهُ مُشْطٌ أَوْ أَمْشَاطٌ.

٢٨٠ «٢» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ وَ بَيْعِهَا وَ رُكُوبِهَا، أَمْ يَصْلُحُ ذَلِكَ؟
قَالَ: لَا بَأْسَ.

٧- بيع جلد غير مأكول اللحم إذا ذكى لما مرّ.

٢٨١ «٣» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ بَيْعِ جُلُودِ النَّمْرِ الْمَدْبُوعِ، قَالَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

٨- جوائز الظالم مع عدم العلم بحرمتها لما مرّ.

٩- الجعل على معالجه الدواء.

٢٨٢ «٤» سُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُعَالِجُ الدَّوَاءَ لِلنَّاسِ فَيَأْخُذُ عَلَيْهِ جُعْلًا، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

٢٨٣ «٥» ١٠- سُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَرِثُ الرَّجُلَ «٦» الرِّشْوَةَ عَلَى أَنْ يَتَحَوَّلَ مِنْ مَنْزِلِهِ فَيَسْكُنُهُ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

١١- اجره الدّلال.

٢٨٤ «٧» سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَ دَارًا أَوْ أَرْضًا أَوْ خَادِمًا وَ يَجْعَلُونَ لَهُ جُعْلًا، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

٢٨٥ «٨» وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّا نَأْمُرُ الرَّجُلَ يَشْتَرِي لَنَا الْأَرْضَ أَوْ الْعُلَامَ أَوْ الْجَارِيَةَ وَ نَجْعَلُ لَهُ جُعْلًا، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

(١) الوسائل ١٢: ١٢٣ / ٢.

(٢) الوسائل ١٢: ١٢٤ / ٥.

(٣) الوسائل ١٢: ١٢٤ / ١.

(٤) الوسائل ١٢: ٢٠٧ / ١.

(٥) الوسائل ١٢: ٢٠٧ / ٢.

(٦) ليس في ش.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٠٧/٣.

(٨) الوسائل ١٢: ٢٠٧/٤.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٧٦

١٢- سائر الحرف و الصناعات سوى ما استثنى لما مرّ.

٢٨٦ «١» وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُلَّمَا افْتَتَحَ الرَّجُلُ بِهِ رِزْقَهُ، فَهُوَ تِجَارَةٌ.

٢٨٧ «٢» وَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْتَرِفَ الْأَمِينِ.

٢٨٨ «٣» وَقَالَ

رَجُلٌ لِلرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ «٤»: إِنِّي أَعَالِجُ الرَّقِيقَ فَأَبِيعُهُ وَ النَّاسُ يَقُولُونَ: لَا يَتَّبِعُنِي، فَقَالَ: وَ مَا بَأْسُهُ؟ كُلُّ شَيْءٍ مِمَّا يُبَاعُ إِذَا اتَّقَى اللَّهَ فِيهِ الْعَبْدُ فَلَا بَأْسَ.

[الفصل] السادس: في حكم الإنفاق من أنواع مال الحرام،

و قد تقدّم بعضها

٢٨٩ «٥» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي هَذِهِ الْمَكَاسِبُ الْحَرَامُ، وَ الشَّهْوَةُ الْخَفِيَّةُ، وَ الرَّبَا.

٢٩٠ «٦» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ بَوْلِي لِي مَنْ أَكَلَ مَالَ مُؤْمِنٍ حَرَامًا.

٢٩١ «٧» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَسَبُ الْحَرَامِ يَبِينُ فِي الذُّرِّيَّةِ.

٢٩٢ «٨» وَ رَوَى: أَنَّ مَا أَنْفَقَ مِنَ الْحَرَامِ، لَا أُجْرَ عَلَيْهِ.

٢٩٣ «٩» وَ كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ ضَيْعَةً أَوْ خَادِمًا بِمَالٍ أَخَذَهُ مِنْ قَطْعِ الطَّرِيقِ أَوْ مِنْ سَرِقَةٍ، هَلْ يَحِلُّ لَهُ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنْ ثَمَنِ هَذِهِ الضَّيْعَةِ، أَوْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَطَّأَ هَذَا الْفَرْجَ الَّذِي اشْتَرَاهُ؟ فَوَقَّعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا خَيْرَ فِي شَيْءٍ أَضْلَهُ حَرَامٌ، وَ لَا يَحِلُّ اسْتِعْمَالُهُ.

٢٩٤ «١٠» وَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا سَرَقَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَاشْتَرَى بِهَا

(١) الوسائل ١٢: ٩٦ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ٩٦ / ٢.

(٣) الوسائل ١٢: ٩٦ / ٥.

(٤) ش: للصادق (ع).

(٥) الوسائل ١٢: ٥٢ / ١.

(٦) الوسائل ١٢: ٥٣ / ٢.

(٧) الوسائل ١٢: ٥٣ / ٣.

(٨) الوسائل ١٢: ٥٣ / ٥.

(٩) الوسائل ١٢: ٥٨ / ١.

(١٠) الوسائل ١٢: ٥٨ / ٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٧٧

جَارِيَهُ أَوْ أَصْدَقَهَا الْمَرْأَةَ، فَإِنَّ الْفَرْجَ لَهُ حَلَالٌ، وَعَلَيْهِ تَبِعَهُ الْمَالُ.

أقول: حمل على الشراء فى الذمه و ما قبله على الشراء بالعين.

٢٩٥ «١» وَ سَيِّئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ مَالًا مِنْ عَمَلِ بَنِي أُمِّيَّةَ، وَ هُوَ يَتَصَدَّقُ مِنْهُ، وَ يَصِلُ مِنْهُ قَرَابَتَهُ، وَ يُحِجُّ لِيُغْفَرَ لَهُ مَا

اُكْتَسَبَ، وَ يَقُولُ: إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ، فَقَالَ: إِنَّ الْخَطِيئَةَ لَا تُكَفِّرُ الْخَطِيئَةَ، وَإِنَّ الْحَسَنَةَ تَحُطُّ الْخَطِيئَةَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ كَانَ خَلَطَ الْحَرَامَ حَلَالًا فَاخْتَلَطَا جَمِيعًا فَلَمْ تَعْرِفَ «٢» [يَعْرِفُ الْحَرَامَ مِنَ الْحَلَالِ، فَلَا بَأْسَ.

أقول: حمل على ما لو لم يعرف قدر الحرام ولا مالكه، وأخرج خمسه لما مر.

٢٩٦ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُلُّ شَيْءٍ فِيهِ حَلَالٌ وَ حَرَامٌ فَهُوَ لَكَ حَلَالٌ أَبَدًا حَتَّى تَعْرِفَ الْحَرَامَ مِنْهُ بِعَيْنِهِ فَتَدَعُهُ.

٢٩٧ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَرْبَعَةٌ لَا يَجُزْنَ فِي أَرْبَعَةٍ: الْخِيَانَةُ، وَالْغُلُولُ، وَالسَّرِقَةُ، وَالرِّبَا، لَا يَجُزْنَ فِي حَيْجٍ، وَلَا عُمْرَةٍ، وَلَا جِهَادٍ، وَلَا صَدَقَةٍ.

[الفصل السابع: في أحكام الحجامة و آدابها]

إشارة

٢٩٨ «٥» قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَزْعُمُونَ أَنَّ الْحِجَامَةَ فِي يَوْمِ الثَّلَاثَاءِ أَصْلَحُ، فَقَالَ: أَمَا عَلِمُوا أَنَّ فِي يَوْمِ الثَّلَاثَاءِ سَاعَةً مَنْ وَافَقَهَا، لَمْ يَدْرُفًا «٦» دَمُهُ حَتَّى يَمُوتَ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ.

٢٩٩ «٧» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ اخْتَجَمَ مَعَ الزَّوَالِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ.

(١) الوسائل ١٢: ٥٩ / ٢.

(٢) الوسائل: يعرف.

(٣) الوسائل ١٢: ٥٩ / ١.

(٤) الوسائل ١٢: ٦٠ / ٥.

(٥) الوسائل ١٢: ٧٥ / ١.

(٦) الأصل: يرقب.

(٧) الوسائل ١٢: ٧٦ / ٣.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٧٨

٣٠٠ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الدَّوَاءُ أَرْبَعَةٌ: الْحِجَامَةُ، وَالسُّعُوطُ، وَالْحُقْنَةُ، وَالْقَيْءُ.

٣٠١ «٢» وَقَالَ «٣» عَلَيْهِ السَّلَامُ: اقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَاحْتَجِمِ إِذَا شِئْتَ.

٣٠٢ «٤» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّ الْحِجَامَةَ عَلَى الرَّيْقِ أَفْضَلُ مِنْهَا عَلَى الطَّعَامِ؟ فَقَالَ:

لَا، هِيَ عَلَى الطَّعَامِ أَدْرُ لِلْعُرْوِقِ، وَأَقْوَى لِلْبَدَنِ.

٣٠٣ «٥» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْحِجَامَةُ فِي الرَّأْسِ هِيَ الْمُغِيثَةُ، تَنْفَعُ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ، وَ

شَبْرٍ مِنَ الْحَاجِبِينَ إِلَى حَيْثُ بَلَغَ إِلَيْهِمَا ثُمَّ قَالَ: هَاهُنَا.

٣٠٤ «٦» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي رَأْسِهِ، وَبَيْنَ كَتِفَيْهِ، وَفِي قَفَاؤِهِ.

٣٠٥ «٧» وَرَوَى: أَنَّهُ اخْتَجَمَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَأَعْطَى الْحِجَامَ بُرًّا.

٣٠٦ «٨» وَرَوَى: يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ.

٣٠٧ «٩» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْحِجَامَةُ عَلَى الرَّأْسِ شِبْرٌ مِنْ طَرْفِ الْأَنْفِ وَفِتْرٌ مَا بَيْنَ الْحَاجِبِينَ.

٣٠٨ «١٠» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا أَرَدْتَ الْحِجَامَةَ وَخَرَجَ الدَّمُّ مِنْ مَحَاجِمِكَ، فَقُلْ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ وَالدَّمُّ يَسِيلُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَعُوذُ بِاللَّهِ الْكَرِيمِ فِي حِجَامَتِي مِنَ الْعَيْنِ فِي الدَّمِّ، وَمِنْ كُلِّ سُوءٍ.

٣٠٩ «١١» وَرَوَى: أَنَّ الْحِجَامَةَ عَشِيَّةَ الْأَحَدِ أَنْزَلَ لِلدَّاءِ.

(١) الوسائل ١٢: ٨٢ / ٢١.

(٢) الوسائل ١٢: ٧٨ / ١.

(٣) ش: قال.

(٤) الوسائل ١٢: ٧٨ / ٢.

(٥) الوسائل ١٢: ٧٨ / ٣.

(٦) الوسائل ١٢: ٧٩ / ٦.

(٧) الوسائل ١٢: ٧٩ / ١٠.

(٨) الوسائل ١٢: ٨٠ / ١١.

(٩) الوسائل ١٢: ٧٩ / ٧.

(١٠) الوسائل ١٢: ٧٨ / ٤.

(١١) الوسائل ١٢: ٧٩ / ٩.

٣١٠ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْحِجَامَةُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ مِنْ آخِرِ النَّهَارِ يَسُلُّ الدَّاءَ سَلًّا مِنْ الْبَدَنِ «٢».

٣١١ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ اخْتَجَمَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ لِسَبْعِ عَشْرَةَ «٤»، أَوْ تِسْعَ عَشْرَةَ، أَوْ لِإِخْدَى «٥» وَعِشْرِينَ مِنَ الشَّهْرِ، كَانَتْ لَهُ شِفَاءً مِنْ أَدْوَاءِ «٦» السَّنَةِ كُلِّهَا.

٣١٢ «٧» وَرُوِيَ: كَرَاهَةُ الْحِجَامَةِ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ.

٣١٣ «٨» وَرُوِيَ: جَوَازُهَا.

٣١٤ «٩» وَرُوِيَ: الْحِجَامَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِرِزَالِ الْحُمَى.

٣١٥ «١٠» وَرُوِيَ: مَنْ اخْتَجَمَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ لَا يَدُورُ خِلَافًا عَلَى أَهْلِ الطَّيْرِ، وَقِيَ مِنْ كُلِّ آفَةٍ.

٣١٦ «١١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ كَانَ مُخْتَجِمًا،

فَلْيَحْتَجِمَ يَوْمَ الْخَمِيسِ.

٣١٧ «١٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ احْتَجَمَ فِي آخِرِ خَمِيسٍ مِنَ الشَّهْرِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، سَلَّ «١٣» مِنْهُ الدَّاءُ سَلًّا.

٣١٨ «١٤» وَاحْتَجَمَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقَالَ: إِذَا هَاجَ الدَّمُ لَيْلًا كَانَ أَوْ نَهَارًا، فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَاحْتَجِمَ.

أقول: يظهر من الأحاديث أنَّ أحكام الحجامة اثنا عشر:

١- أنَّها مستحبَّة.

(١) الوسائل ١٢: ١٢ / ٨٠.

(٢) ش: يسيل الدم من البدن سَلًّا.

(٣) الوسائل ١٢: ١٣ / ٨٠.

(٤) ش: السبع عشر.

(٥) ش: أو الإحدى.

(٦) ش: من داء.

(٧) الوسائل ١٢: ١٤ / ٨٠.

(٨) الوسائل ١٢: ١٦ / ٨١.

(٩) الوسائل ١٢: ١٥ / ٨١.

(١٠) الوسائل ١٢: ١٧ / ٨١.

(١١) الوسائل ١٢: ١٨ / ٨١.

(١٢) الوسائل ١٢: ١٨ / ٨١.

(١٣) ش: يسيل.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٨٠

٢- أنه يكره أجرتها مع الشرط.

٣- أنه يستحبّ كونها بعد الطعام، لا على الريق.

٤- أنه يستحبّ قراءه آيه الكرسي قبلها.

٥- أنه يستحبّ الدعاء بالمأثور «١» عندها.

٦- أنه يستحبّ التداوى بها من الحمى و غيرها «٢».

٧- أنها تستحبّ عند زياده الدم و هيجانه.

٨- أنه ينبغي الحجامة فى الرأس.

٩- أنها تستحبّ بين الكتفين.

١٠- أنها تستحبّ فى القفا.

١١- أنها تكره فى وقت خاصّ.

١٢- أنها تستحبّ فى وقت خاصّ.

و أوقاتها اثنا عشر:

١- يوم الجمعة عند الزوال و تكره فيه.

٢- عشية الأحد و تستحبّ فيه.

٣- يوم الاثنين بعد العصر، تستحبّ فيه «٣».

٤- يوم الاثنين آخر النهار، تستحبّ فيه.

٥- (يوم الثلاثاء تكره فيه) «٤».

عاملى، حرّ، محمد بن حسن، هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ٨ جلد، مجمع البحوث الإسلاميه، مشهد - ايران، اول، ١٤١٢ ه ق

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل؛ ج-٦، ص: ٨٠

٣١٩ «٥» (وَرُوِيَ: تُسْتَحَبُّ) «٦».

٦- يوم الثلاثاء لسبع عشره، تستحبّ فيه.

(١) ش: فى المأثور.

(٢) ش: أو غيرها.

(٣) ليس فى ش.

(٤) ليس فى ش.

(٥) الوسائل ١٢: ١٣/٨٠.

(٦) ليس فى ش.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٨١

٧- يوم الثلاثاء لتسع عشره كذلك.

٨- يوم الثلاثاء لإحدى و عشرين كذلك.

٩- يوم الأربعاء تکره فيه.

٣٢٠ «١» (وَرُوِيَ: جَوَّازُهَا).

و أما «٢» آخر الأربعاء في الشهر خلافا على أهل الطيره فتستحب فيه.

١١- يوم الخميس، تستحب فيه خصوصا آخر خميس في الشهر.

١٢- باقى الأوقات، تستحب فيها للعموم.

[الفصل الثامن: فى بيع المصحف و الجلد و الورق و اجره كتابته و زينته]

و قد مرّ بعض أحكامه

٣٢١ «٣» وَ سَيِّلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ بَيْعِ الْمَصْحَفِ وَ شِرَائِهَا، فَقَالَ: لَا تَشْتَرِ كِتَابَ اللَّهِ وَ لَكِنْ اشْتَرِ الْحَدِيدَ «٤» وَ الْوَرَقَ وَ الدَّفْتِينَ، وَ قُلْ: اشْتَرَى مِنْكَ هَذَا بِكَذَا وَ كَذَا.

٣٢٢ «٥» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الْمَصْحَفَ لَنْ تُشْتَرَى، فَإِذَا اشْتَرَيْتَ فَقُلْ: إِنَّمَا اشْتَرَى مِنْكَ الْوَرَقَ، وَ مَا فِيهِ مِنَ الْأَدِيمِ وَ حَلِيَّتِهِ، وَ مَا فِيهِ مِنْ عَمَلٍ يَدُوكَ بِكَذَا وَ كَذَا.

٣٢٣ «٦» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَشْتَرِ كَلَامَ اللَّهِ وَ لَكِنْ اشْتَرِ الْحَدِيدَ، وَ الْجُلُودَ، وَ الدَّفْتَرَ.

٣٢٤ «٧» وَ سَيِّلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ شِرَاءِ الْمَصْحَفِ وَ بَيْعِهَا، فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ يُوضَعُ الْوَرَقُ عِنْدَ الْمُنْبَرِ، وَ كَانَ مَا بَيْنَ الْمُنْبَرِ وَ الْحَائِطِ [قَدْرًا] «٨» مَا تَمُرُّ الشَّاهُ أَوْ رَجُلٌ مُنْحَرَفٌ،

(١) الوسائل ١٢: ١٧/٨١.

(٢) ليس فى ش.

(٣) الوسائل ١٢: ٢/١١٤.

(٤) ش: الجلد.

(٥) الوسائل ١٢: ١/١١٤.

(٦) الوسائل ١٢: ٣/١١٤.

(٧) الوسائل ١٢: ٤/١١٥.

(٨) أثبتناه من ش و الوسائل.

قَالَ: فَكَانَ الرَّجُلُ يَأْتِي فَيَكْتُبُ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّهُمْ اشْتَرَوْا بَعِيدًا، قِيلَ: فَمَا تَرَى فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: أَشْتَرِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أبيعَ، قِيلَ: فَمَا تَرَى أَنْ أُعْطِيَ عَلَى كِتَابَتِهِ أَجْرًا؟ قَالَ: لَا بَأْسَ.

٣٢٥ «١» وَ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ بَيْعِ الْمَصَاحِفِ، قَالَ: أَلَسْتَ تَشْتَرِي وَرَقًا وَ تَكْتُبُ فِيهِ؟

قَالَ: بَلَى وَ أَعَالِجُهَا، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا.

٣٢٦ «٢» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّهُ لَمْ تَبِعِ الْمَصَاحِفُ إِلَّا حَدِيثًا.

٣٢٧ «٣» وَ قَالَ

عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَبِيعُوا الْمَصَاحِفَ، فَإِنَّ بَيْعَهَا حَرَامٌ، قِيلَ: فَمَا تَقُولُ فِي شِرَائِهَا؟ قَالَ: اشْتَرِ مِنْهُ الدَّفْتِينَ، وَالْحَدِيدَ، وَالْغِلَافَ، وَإِيَّاكَ أَنْ تَشْتَرِيَ مِنْهُ الْوَرَقَ، وَفِيهِ الْقُرْآنُ «٤» مَكْتُوبٌ فَيَكُونُ عَلَيْكَ حَرَامًا وَعَلَى مَنْ بَاعَهُ حَرَامًا.

٣٢٨ «٥» وَرَوَى: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُكْتَبَ الْمُصْحَفُ بِالْأَجْرِ.

٣٢٩ «٦» وَرَوَى: أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يُعَشَّرَ «٧» الْمَصَاحِفُ بِالذَّهَبِ.

[الفصل التاسع: في التصرف في مال الغير،

و قد مرّ بعض أحكامه، و نذكر هنا اثني عشر

٣٣٠ «٨» ١- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبِهِ نَفْسٍ مِنْهُ.

٣٣١ «٩» ٢- عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: لَا تَصْلُحُ الْمُقَامَرَةُ، وَلَا النُّهْبَةُ.

٣٣٢ «١٠» وَرَوَى: لَا يَزْنِي الزَّانِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْهَبُ نُهْبَهُ ذَاتَ شَرَفٍ حِينَ يَنْهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ.

(١) الوسائل ١٢: ١١٥ / ٥.

(٢) الوسائل ١٢: ١١٦ / ١٠.

(٣) الوسائل ١٢: ١١٦ / ١١.

(٤) ش: وفيه قرآن.

(٥) الوسائل ١٢: ١١٦ / ١٣.

(٦) الوسائل ١٢: ١١٧ / ١.

(٧) ش: تعشّر.

(٨) الوسائل ٣: ٤٢٤ / ١.

(٩) الوسائل ١٢: ١٢٠ / ٥.

(١٠) الوسائل ١٢: ١٢٢ / ٣.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٨٣

٣٣٣ «١» وَ سئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ النَّارِ مِنَ الشُّكْرِ وَاللُّوزِ وَ أَشْبَاهِهِ، أَيْحَلُّ أَكْلُهُ؟ قَالَ: يُكْرَهُ أَكْلُ مَا انْتَهَبَ.

٣٣٤ «٢» وَ سئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْإِمْلَاكِ يَكُونُ وَالْعُرْسِ فَيَنْثَرُونَ عَلَى الْقَوْمِ، فَقَالَ: حَرَامٌ، وَ لَكِنْ كُلُّ مَا أَعْطَاكَ مِنْهُ.

٣٣٥ «٣» وَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِنَثْرِ اللَّوزِ وَ الشُّكْرِ.

٣- يحرم أكل مال اليتيم ظلماً، لما مرّ.

٣٣٦ «٤» ٤- سئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَحْتَاجُ إِلَى مَالِ ابْنِهِ، قَالَ:

يَأْكُلُ مَا شَاءَ مِنْ غَيْرِ سَرَفٍ.

٣٣٧ «٥» وَ قَالَ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عَلَيْهِ

السَّلَامُ: إِنَّ الْوَالِدَ لَا يَأْخُذُ مِنْ مَالِ وَالِدِهِ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَالْوَالِدُ يَأْخُذُ مِنْ مَالِ ابْنِهِ مَا شَاءَ، وَ لَهُ أَنْ يَقَعَ عَلَى جَارِيَةِ ابْنِهِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِبْنُ وَقَعَ عَلَيْهَا.

٣٣٨ «٦» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مَاذَا يَحِلُّ لِلْوَالِدِ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ؟ قَالَ: أَمَّا إِذَا أَنْفَقَ عَلَيْهِ بِأَحْسَنِ النَّفَقَةِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا.

٣٣٩ «٧» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ؟ قَالَ: قُوَّتُهُ بِغَيْرِ سَرْفٍ إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ.

٣٤٠ «٨» ٥- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ لِيَبْنِهِ مَالٌ فَيَحْتَاجُ الْآبُ، قَالَ: يَأْكُلُ مِنْهُ، فَأَمَّا الْأُمُّ فَلَا تَأْكُلُ مِنْهُ إِلَّا قَرْضًا عَلَى نَفْسِهَا.

٣٤١ «٩» وَ قَالَ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَلَهُ تَحْلِيلُ مَالِ الْوَالِدِ لِوَالِدِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَ لَيْسَ

(١) الوسائل ١٢: ١٢١ / ٢.

(٢) الوسائل ١٢: ١٢٢ / ٤.

(٣) الوسائل ١٢: ١٢٢ / ٥.

(٤) الوسائل ١٢: ١٩٤ / ١.

(٥) الوسائل ١٢: ١٩٤ / ١.

(٦) الوسائل ١٢: ١٩٥ / ٣.

(٧) الوسائل ١٢: ١٩٦ / ٨.

(٨) الوسائل ١٢: ١٩٦ / ٥.

(٩) الوسائل ١٢: ١٩٧ / ٩.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٨٤

ذَلِكَ لِلْوَالِدِ، لِأَنَّ الْوَالِدَ مَوْهُوبٌ لِلْوَالِدِ، وَ لَيْسَ لِلْوَالِدِ مِثْلُ ذَلِكَ لَا تَأْخُذُ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ الْآبِ.

٣٤٢ «١» ٦- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْوَالِدِ، يَحِلُّ لَهُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ إِذَا احْتَاجَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَ إِنْ كَانَ لَهُ جَارِيَةٌ فَأَرَادَ «٢» أَنْ يَنْكِحَهَا قَوْمَهَا عَلَى نَفْسِهِ وَ يُعْلِنُ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ لِلرَّجُلِ جَارِيَةٌ فَأَبُوهُ أَمْلَكَ بِهَا أَنْ يَقَعَ عَلَيْهَا مَا لَمْ يَمْسَسْهَا الْإِبْنُ.

٣٤٣ «٣» ٧- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ امْرَأَةٍ دَفَعَتْ إِلَى زَوْجِهَا مَالًا وَ قَالَتْ لَهُ: أَنْفِقْ مِنْهُ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهَا قَدْ أَفْضَتْ

بِذَلِكَ إِلَيْكَ فِيمَا

بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ، فَحَلَالٌ طَيِّبٌ.

٣٤٤ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا «٥» قَالَ: يَعْنِي بِذَلِكَ أَمْوَالَهُنَّ الَّتِي فِي أَيْدِيهِنَّ مِمَّا يَمْلِكْنَ «٦».

٣٤٥ «٧» ٨- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ تَدْفَعُ إِلَيْهِ امْرَأَتَهُ الْمَالَ فَتَقُولُ لَهُ: اْعْمَلْ بِهِ وَ اصْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ، أَلَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ الْجَارِيَةَ يَطْوُهَا؟ قَالَ: لَا، لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ.

٣٤٦ «٨» ٩- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُعْطَى الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِهِ.

٣٤٧ «٩» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصَدَّقَ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا بغيرِ إِذْنِهِ؟ قَالَ: الْمَأْدُومُ.

٣٤٨ «١٠» وَ سُئِلَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَرْأَةِ «١١»، لَهَا أَنْ تُعْطَى مِنْ بَيْتِ

(١) الوسائل ١٢: ١٩٨ / ٢.

(٢) ش: أراد.

(٣) الوسائل ١٢: ١٩٩ / ٣.

(٤) الوسائل ١٢: ١٩٩ / ٢.

(٥) النساء: ٤.

(٦) الأصل: ما يمكن.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٠٠ / ١.

(٨) الوسائل ١٢: ٢٠١ / ٣.

(٩) الوسائل ١٢: ٢٠١ / ٢.

(١٠) الوسائل ١٢: ٢٠٠ / ١.

(١١) ش: عن امرأه.

زَوْجَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ يُحَلَّلَهَا.

٣٤٩ «١» ١٠- سئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْبُسْتَانِ يَكُونُ عَلَيْهِ الْمَمْلُوكُ أَوْ أَجِيرٌ، لَيْسَ لَهُ مِنَ الْبُسْتَانِ شَيْءٌ فَيَتَنَاوَلُ الرَّجُلُ مِنْ بُسْتَانِهِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ لَا يَمْلِكُ مِنَ الْبُسْتَانِ شَيْئًا، فَمَا أَحَبُّ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا.

٣٥٠ «٢» ١١- وَ رُوِيَ: جَوَّازُ التَّصَرُّفِ فِي اللَّقَطَةِ إِذَا كَانَتْ دُونَ الدَّرْهِمِ.

٣٥١ «٣» ١٢- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: خُذْ مَالَ النَّاصِبِ حَيْثُ مَا وَجَدْتَهُ، وَ اذْفَعْ إِلَيْنَا الْخُمْسَ.

٣٥٢ «٤» وَ قَالَ «٥» عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَالَ النَّاصِبِ وَ كُلُّ شَيْءٍ يَمْلِكُهُ حَلَالٌ لَكَ إِلَّا امْرَأَتَهُ،

فَإِنَّ نِكَاحَ أَهْلِ الشُّرْكِ جَائِزٌ.

[الفصل] العاشر: في بيع الحيوانات

و أحكامه كثيرة متفرقة، و نذكر منها اثني عشر

٣٥٣ «٦» ١- سئل الصادق عليه السلام عن ثمن كلب الصيد، قال: لا بأس به، و الآخر لا يحل ثمنه.

٣٥٤ «٧» و روى: جواز بيع كلب الماشية و الحائض أيضاً.

٣٥٥ «٨» ٢- قال الصادق عليه السلام: لا بأس بثمن الهر.

٣٥٦ «٩» ٣- سئل الصادق عليه السلام عن الفهد و سباع الطير، هل يلتبس التجاره فيها؟ قال: نعم.

(١) الوسائل ١٢: ٢٠١ / ٤.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٥١ / ٩.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٢٢ / ١.

(٤) الوسائل ١٢: ٢٢٢ / ٢.

(٥) ش: قال.

(٦) الوسائل ١٢: ٨٣ / ٥.

(٧) الوسائل ١٢: ٨٤ / ٩.

(٨) الوسائل ١٢: ٨٣ / ٣.

(٩) الوسائل ١٢: ١٢٣ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٨٦

٤- لا يجوز للمسلم بيع الخنزير لما مر.

٣٥٧ «١» ٥- روى: جواز بيع المملوك الكافر و شرائه.

٣٥٨ «٢» ٦- رُوِيَ: جَوَازُ بَيْعِ الْمَمْلُوكِ الْخَصِيِّ.

٣٥٩ «٣» ٧- سَيِّئُ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ وَلَدِ الزَّانَا، يُبَاعُ وَ يُشْتَرَى وَ يُسَيَّرُ تَخْدَمُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: فَيُسَيَّرُ تَنْكِحُ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَ لَا تَطْلُبُ وَ لَدَهَا.

٣٦٠ «٤» ٤- وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: حَيَارِيَّةٌ لِي زَنْتُ، أَيْبَعُ وَ لَدَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ «٥»: وَ أَحْبِبُّ بِئْمَنِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَ هُنَا مُعَارِضٌ حَمِلَ عَلَى الْكَرَاهَةِ.

٣٦١ «٦» ٨- رُوِيَ: أَنَّ الْجَارِيَةَ اللَّقِيطَةَ لَا تُشْتَرَى.

٣٦٢ «٧» ٧- وَ رُوِيَ فِي جَارِيَةٍ لَقِيطَةٍ وَجِدَتْ، قَالَ: حُرَّةٌ لَا تُبَاعُ وَ لَا تُشْتَرَى.

٩- يجوز بيع الإبل و البقر «٨» و الغنم لما تقدّم و يأتي.

١٠- يجوز بيع غير مأكول اللحم، غير نجس العين لما تقدّم و يأتي.

١١- لا يجوز بيع الحرّ لما يأتي.

١٢- يجوز بيع سائر الدوابّ سوى ما استثني لما تقدّم و يأتي.

[الفصل الحادي عشر: في الهدية]

و أحكامها اثنا عشر ١- يستحبّ الإهداء إلى المسلم.

٣٦٣ «٩» قَالَ

عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَهَادَوْا تَحَابُّوا.

٣٦٤ «١٠» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عُدَّ مَنْ لَا يَعُودُكَ، وَ أَهْدِ إِلَى مَنْ لَا يُهْدِي إِلَيْكَ.

(١) الوسائل ١٣: ٢ / ٢٦.

(٢) الوسائل ١٣: ١ / ٢٧.

(٣) الوسائل ١٢: ١ / ٢٢٢.

(٤) الوسائل ١٢: ٤ / ٢٢٣.

(٥) ليس في ش.

(٦) الوسائل ١٢: ٣ / ٢٢٣.

(٧) الوسائل ١٢: ٢ / ٢٢٣.

(٨) ش: و البقره.

(٩) الوسائل ١٢: ١٠ / ٢١٤.

(١٠) الوسائل ١٢: ١٦ / ٢١٤.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٨٧

٣٦٥ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِنْ تَكْرِمِهِ الرَّجُلِ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَقْبَلَ تُحَفَّتَهُ، وَيُتَحِفَهُ بِمَا عِنْدَهُ، وَلَا يَتَكَلَّفَ لَهُ شَيْئًا.

٣٦٦ «٢» وَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَأَنْ أُهْدِيَ لِأَخِي الْمُسْلِمِ هَدِيَّةً تَنْفَعُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِمِثْلِهَا.

٣٦٧ «٣» ٢- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: نِعَمَ الشَّيْءِ الْهَدِيَّةُ أَمَامَ الْحَاجَةِ.

٣٦٨ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّمَا النَّافِلَةُ بِمَنْزِلَةِ الْهَدِيَّةِ، مَتَى مَا أَتَى بِهَا قَبِلْتُ، فَقَدِّمُ مِنْهَا مَا شِئْتُ، وَ أَخَّرْ مِنْهَا مَا شِئْتُ.

٣٦٩ «٥» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْهَدِيَّةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ «٦»: هَدِيَّةٌ مُكَافَأَةٌ، وَ هَدِيَّةٌ مُصَانَعَةٌ «٧»، وَ هَدِيَّةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ.

٣٧٠ «٨» ٣- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَهَادَوْا بِالْبَيْتِ «٩» تُحْيِي الْمَوَدَّةَ وَ الْمَوَالَاه.

٤- يستحبّ قبول الهدية لما مرّ.

٣٧١ «١٠» وَ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَأْكُلُ الْهَدِيَّةَ وَ لَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ.

٣٧٢ «١١» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ كُرَاعٌ، لَقَبِلْتُهُ.

٣٧٣ «١٢» ٥- أُتِيَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَدِيَّةِ النَّيِّرُوزِ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا:

الْيَوْمُ النَّيِّرُوزُ، فَقَالَ «١٣»: اصْنَعُوا لَنَا كُلَّ يَوْمٍ نَيْرُوزًا.

٣٧٤ «١٤» وَ رُوِيَ: نَوْرُوزُنَا كُلَّ يَوْمٍ.

(١) الوسائل ١٢: ٢١٢ / ٢.

(٢) الوسائل ١٢: ٢١٣ / ٤.

(٣) الوسائل ١٢: ٢١٤ / ١٢.

(٤) الوسائل ١٢: ٢١٤ / ١٨.

(٥) الوسائل ١٢: ٢١٢ / ١.

(٦) الأصل: وجوه.

(٧) المصانعه: الرشوه (اللسان: صنع).

(٨) الوسائل ١٢:

(٩) النبق: بفتح النون و كسر الباء و قد تسكن:

ثمره السدر، أشبه شىء بها العناب قبل أن تشتد حمرة (المجمع: نبق).

(١٠) الوسائل ١٢: ٢١٣ / ٦.

(١١) الوسائل ١٢: ٢١٣ / ٣.

(١٢) الوسائل ١٢: ٢١٤ / ١٤.

(١٣) ش: قال.

(١٤) الوسائل ١٢: ٢١٤ / ١٥.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٨٨

٣٧٥ «١» ٦- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَجَلُوا رَدَّ ظُرُوفِ الْهَدَايَا فَإِنَّهُ أَسْرَعُ لِتَوَاتُرِهَا.

٣٧٦ «٢» ٧- كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ وَالْحَلْوَاءَ.

٨- يكره قبول هديته الكافر و المنافق و لا تحرم.

٣٧٧ «٣» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ أَنَّ كَافِرًا أَوْ مُنَافِقًا أَهْدَى إِلَيَّ وَشِقًا «٤» مَا قَبِلْتُ، وَكَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ الدِّينِ، أَبِي اللَّهِ لِي زَبِيدٌ «٥» الْمُشْرِكِينَ وَطَعَامَهُمْ. وَ أَهْدَى إِلَيْهِ مُشْرِكٌ هَدِيَّةً فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهَا، وَقَالَ: لَوْ أَسَلَمْتَ، لَقَبِلْتُ هَدِيَّتَكَ، فَأَسَلَمَ وَ أَهْدَى إِلَيْهِ فَقَبِلَ.

٣٧٨ «٦» وَ رَوَى: أَنَّ كِسْرَى وَ قَيْصَرَ وَ الْمُلُوكَ «٧» أَهْدَوْا إِلَيْهِ فَقَبِلَ مِنْهُمْ.

٣٧٩ «٨» ٩- سُرِّئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ضِيَاعٍ فِيهَا بَيُّوتُ النَّيْرَانِ يُهْدَى إِلَيْهَا «٩» الْمَجْرُوسُ الْبَقْرَ وَ الْعَنَمَ وَ الدَّرَاهِمَ، هَلْ لِلرَّبَابِ الْقُرَى أَنْ يَأْخُذُوا ذَلِكَ وَ لِبَيُّوتِ «١٠» نَيْرَانِهِمْ قَوْمٌ يَقُومُونَ عَلَيْهَا؟ قَالَ: لِيَأْخُذَ صَاحِبُ الْقُرَى، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

٣٨٠ «١١» ١٠- سُرِّئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُهْدِي الْهَدِيَّةَ إِلَى ذِي قَرَابَتِهِ يُرِيدُ الثَّوَابَ وَ هُوَ سُلْطَانٌ، فَقَالَ: مَا كَانَ لِلَّهِ وَ لِيَصِلَ الرَّحِمَ فَهِيَ جَائِزٌ، وَ لَهُ أَنْ يَقْبَلَهَا إِذَا كَانَ لِلثَّوَابِ.

٣٨١ «١٢» وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: الْفَقِيرُ يُهْدِي إِلَيَّ الْهَدِيَّةَ يَتَعَرَّضُ لِمَا عِنْدِي فَأَخُذُهَا وَ لَا أُعْطِيهِ شَيْئًا، أَيْحِلُّ لِي؟ قَالَ: نَعَمْ، هِيَ لَكَ حَلَالٌ، وَ لَكِنْ لَا تَدْعُ أَنْ تُعْطِيَهُ.

(١) الوسائل ١٢: ١ / ٢١٥ .

(٢) الوسائل ١٢:

(٣) الوسائل ١٢: ٢١٥ / ١ و ٢.

(٤) الوسق: ستون صاعا، وقيل: الوسق حمل البعير، والوقر: حمل البغل و الحمار (المجمع: وسق).

(٥) الزبد بسكون الباء: الرغد و العطاء (المجمع: زبد).

(٦) الوسائل ١٢: ٢١٦ / ٥.

(٧) ليس فى ش.

(٨) الوسائل ١٢: ٢١٦ / ٣.

(٩) ش: إليه.

(١٠) ش: لبيوت.

(١١) الوسائل ١٢: ٢١٧ / ١.

(١٢) الوسائل ١٢: ٢١٧ / ٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٨٩

٣٨٢ «١» ١١- سَأَلَ رَجُلٌ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ أَهْدَى إِلَى رَجُلٍ هَدِيَّتَهُ وَهُوَ يَرْجُو ثَوَابَهَا فَلَمْ يُثْبِتْهُ صَاحِبُهُ حَتَّى هَلَكَ وَ أَصَابَ الرَّجُلُ هَدِيَّتَهُ بِعَيْنِهَا، أَلَمْ أَنْ يَرْجِعَهَا «٢» إِنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَهُ «٣».

٣٨٣ «٤» ١٢- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: جَلَسَاءُ الرَّجُلِ شُرَكَاءُ فِي الْهَدِيَّتِ.

٣٨٤ «٥» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا أُهْدِيَ إِلَى الرَّجُلِ هَدِيَّةٌ طَعَامٍ وَ عِنْدَهُ قَوْمٌ، فَهُمْ شُرَكَاءُ فِيهَا، الْفَاكِهِةُ وَ غَيْرُهَا.

[الفصل] الثاني عشر: فى الأحكام

و هى اثنا عشر

٣٨٥ «٦» ١- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَأَى قَاصًّا فِي الْمَسْجِدِ فَضْرَبَهُ وَ طَرَدَهُ.

٣٨٦ «٧» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْقُصَّاصِ، يَحِلُّ الِاسْتِمَاعُ إِلَيْهِمْ؟ فَقَالَ: لَا.

٣٨٧ «٨» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَ الشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ «٩» قَالَ: هُمُ الْقُصَّاصُ.

٣٨٨ «١٠» ٢- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ النُّحَّاسِ، أَيُّشِ «١١» أَضْلُهُ؟ فَقَالَ:

فِضَّةٌ إِلَّا أَنَّ الْأَرْضَ أَفْسَدَتْهَا، فَمَنْ قَدَرَ عَلَى أَنْ يُخْرِجَ الْفَسَادَ مِنْهَا، انْتَفَعَ بِهَا.

٣٨٩ «١٢» ٣- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ صَادَقَتْهُ امْرَأَةٌ فَأَعْطَتْهُ مَالًا فَمَكَثَ فِي يَدَيْهِ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ إِنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ، قَالَ: يَرُدُّ عَلَيْهَا مَا أَخَذَ مِنْهَا، وَإِنْ

(١) الوسائل ١٢: ٢١٨/٣.

(٢) ش: أن يرجعها.

(٣) الأصل: أن يأخذ.

(٤) الوسائل ١٢: ٢١٨/

(٥) الوسائل ١٢: ٢١٨ / ٢.

(٦) الوسائل ١٢: ١١١ / ١.

(٧) الوسائل ١٢: ١١١ / ٣.

(٨) الوسائل ١٢: ١١١ / ٥.

(٩) الشعراء: ٢٢٤.

(١٠) الوسائل ١٢: ١٧٢ / ١.

(١١) الفروع: أى شىء.

(١٢) الوسائل ١٢: ١٧٥ / ١.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٩٠

كَانَ فَضْلًا، فَلَهُ.

أقول: المفروض أن سبب دفع المال وإباحه ربحه هو المصادقه «١» على فعل الحرام كما يأتى فى المضاربه.

٣٩٠ «٢» ٤- قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَطْلُبِ التَّجَارَةَ فِي أَرْضٍ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُصَلِّيَ إِلَّا عَلَى التَّلْجِ.

٣٩١ «٣» ٥- رُوِيَ: جَوَّازُ الْأَخْذِ مِنْ مَالِ الْغَرِيمِ، الْمُتَمَتِّعِ مِنَ الْأَدَاءِ بِقَدْرِ الْحَقِّ إِذَا لَمْ يَسْتَحْلِفْهُ، وَإِنْ كَانَ أَمَانَةً، فَفِيهِ نَهْيٌ وَرُخْصَةٌ، وَإِنْ كَانَ اسْتَحْلَفَهُ وَحَلَفَ، لَمْ يَجْزُ.

٣٩٢ «٤» ٦- رُوِيَ: أَنَّ مَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ زَكَاةٌ يُفَرِّقُهَا وَكَانَ مُحْتَاجًا، جَازَ أَنْ يَأْخُذَ لِنَفْسِهِ كَمَا يُعْطَى غَيْرَهُ، وَأَنْ «٥» يُعْطَى عِيَالَهُ.

وورد «٦» معارض و قد مرّ.

٣٩٣ «٧» ٧- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ غَشَّهْمَ.

٣٩٤ «٨» ٨- وَ رُوِيَ: لَيْسَ مِنَّا مَنْ غَشَّنَا.

٣٩٥ «٩» ٩- وَ نَهَى أَنْ يُشَابَ اللَّبَنُ بِالْمَاءِ لِلْبَيْعِ.

٣٩٦ «١٠» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ غَشَّ مُسْلِمًا فِي بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ، فَلَيْسَ مِنَّا، وَ يُحْشَرُ مَعَ الْيَهُودِ لِأَنَّهُمْ أَغَشُّ النَّاسِ لِلْمُسْلِمِينَ.

٣٩٧ «١١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ مِنَّا مَنْ غَشَّ مُسْلِمًا.

٣٩٨ «١٢» ٨- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ،

(١) المصادقه: المجامله (المجمع: صدق).

(٢) الوسائل ١٢: ١٧٩ / ١.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٠١ / باب ٨٣.

(٤) الوسائل ١٢: ٢٠٦ / ٢.

(٥) الأصل: و أنه.

(٦) ش: ورد.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٠٨ / ٢.

(٨) الوسائل ١٢: ٢٠٨ / ١.

(٩) الوسائل ١٢: ٢٠٨ / ٤.

(١٠) الوسائل ١٢: ٢١٠ / ١٠.

(١١) الوسائل ١٢: ٢١١ / ١٢.

(١٢) الوسائل ١٢: ٢١١ / ٢.

هدايه الأمه

وَالْمُتَسَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ.

٣٩٩ «١» ٩- سَيَّلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ قَرْيَةٌ عَظِيمَةٌ وَ لَهُ فِيهَا عُلُوجٌ «٢» يَأْخُذُ مِنْهُمْ السُّلْطَانُ خَمْسِينَ دِرْهَمًا، وَ بَعْضِهِمْ ثَلَاثِينَ وَ أَقَلَّ وَ أَكْثَرَ، مَا تَقُولُ إِنْ تَصَالَحَ عَنْهُمْ السُّلْطَانُ، أَعْنَى صَاحِبِ الْقَرْيَةِ بِشَيْءٍ ءِ وَ يَأْخُذُ مِنْهُمْ أَكْثَرَ مِمَّا يُعْطَى السُّلْطَانُ؟ قَالَ «٣»: هَذَا حَرَامٌ.

٤٠٠ «٤» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِقَبَالِهِ الْأَرْضِ مِنْ أَهْلِهَا عَشْرِينَ سَنَةً أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ فَيَعْمُرُهَا وَ يُؤَدِّي مَا خَرَجَ عَلَيْهَا، وَ لَا يُدْخِلُ الْعُلُوجَ فِي شَيْءٍ ءِ مِنَ الْقَبَالَةِ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ.

٤٠١ «٥» ١٠- نَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُؤَكَلَ مَا تَحْمِلُهُ النَّمْلَةُ بِفِيهَا وَ قَوَائِمِهَا.

١١- ينبغي تعليم «٦» العلوم المأمور بها، وقد ذكرت بعض أحاديثها في المقدمات و هي اثنا عشر.

أ- القرآن.

ب- أحاديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ الْأئِمَّة عَلَيْهِمُ السَّلَام وَ أحوال رواتها وَ الكتب المشتملة عليها، و يدخل فيها التفسير المأثور وَ الفقه المنصوص لأنهما نوعان منها.

ج- النحو.

د- الصرف.

ه- المعاني وَ البيان.

و- اللغة وَ قد ورد الأمر بتعلم العربية كما مرّ فدخلت العلوم الأربعة.

(١) الوسائل ١٢: ٢١٨ / ١.

(٢) العالج بالكسر فالسكون: الرجل الضخم من كفار العجم، و بعضهم يطلقه على الكافر مطلقاً، و الجمع علوج و أعالج (المجمع: عالج).

(٣) الأصل: و قال.

(٤) الوسائل ١٢: ٢١٩/٣.

(٥) الوسائل ١٢: ٢٢٥/١.

(٦) ش: تعلم.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٩٢

ز- الكتابه.

ح- الحساب.

٤٠٢ «١» وَرَوَى: أَنَّ الْمُعَلَّمَ إِذَا دُفِعَ إِلَيْهِ الْغُلَامُ يَبْتَغِي أَنْ يَقُولَ لِأَهْلِهِ: إِنَّمَا أُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِسَابَ وَآتَجِرُ عَلَيْهِ بِتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ لِيَطِيبَ لَهُ كَسْبُهُ.

٤٠٣ «٢» وَرَوَى: أَنَّ اللَّهَ مَنْ عَلَى

النَّاسِ بِرَّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ بِتَعْلِيمِ الْكِتَابِ وَالْحِسَابِ وَ لَوْلَا ذَلِكَ لَتَغَالَطُوا.

ط- السباحه.

ى- الرمى بالسهام.

٤٠٤ «٣» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَلِّمُوا أَوْلَادَكُمْ السِّبَاخَةَ وَالرِّمَايَةَ.

يا- ركوب الخيل يب- النجوم التى يهتدى بها فى برّ أو بحر لا علم الأحكام لما مرّ.

١٢- ينبغى اجتناب العلوم المنهى عنها و هى اثنا عشر.

أ- علم الكلام سوى المأثور عنهم عليهم السلام.

ب- السحر.

ج- القيافه.

د- الكهانه.

ه- التفسير الذى ليس بمأثور عنهم عليهم السلام.

و- النجوم سوى ما مرّ.

ز- العلوم التى اخترعتها «٤» العامه و الكتب التى ألفوها فى الشرعيّات.

ح- الغناء و الموسيقى و نحوه.

(١) الوسائل ١٢: ٢٤٥ / ٩.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٩٨ / ١.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٤٧ / ١٣.

(٤) الأصل: اخترعتها.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٩٣

ط- الشطرنج.

ى- القمار.

يا- الملاهى.

٤٠٥ «١» يب- سَائِرُ الْعُلُومِ الدَّاخِلِهِ تَحْتَ الْمَنَاهِي الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا: قَوْلُهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: أَمَا إِنَّهُ شَرٌّ عَلَيْكُمْ أَنْ تَقُولُوا بِشَيْءٍ مِمَّا لَمْ تَسْمَعُوهُ مِنَّا.

٤٠٦ «٢» وَقَوْلُهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: كُلُّ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ فَهُوَ بَاطِلٌ.

٤٠٧ «٣» وَقَوْلُهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: لَا تَأْخُذْ إِلَّا عَنَّا تَكُنْ مِنَّا.

(١) الوسائل ١٨: ٢٥ / ٤٧.

(٢) الوسائل ١٨: ٣٤ / ٥٠.

(٣) الوسائل ١٨: ٣٤ / ١٦.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٩٥

الباب الثالث «١» فى عقد البيع و شروطه

اشاره

و فيه اثنا عشر بحثا

الأول: فى اشتراط كون المبيع مملوكا أو مأذونا فيه

١ «٢» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ اشْتَرَى خِيَانَةً وَ هُوَ يَعْلَمُ، فَهُوَ كَالَّذِي خَانَهَا.

٢ «٣» وَ رَوَى: أَنَّ مَنْ بَاعَ مَا لَا يَمْلِكُ، يُمْنَعُ مِنَ الثَّمَنِ أَشَدَّ الْمَنْعِ.

٣ «٤» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْأَرْضِ: لَا تَشْتَرِهَا إِلَّا بِرِضَا أَهْلِهَا.

٤ «٥» وَ سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ شِرَاءِ الْخِيَانَةِ وَ السَّرِقَةِ، فَقَالَ: إِذَا عَرَفْتَ أَنَّهَا كَذَلِكَ، فَلَمَّا إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا اشْتَرَيْتَهُ مِنَ الْعَامِلِ.

أقول: هذا مخصوص بما يكون مشتركا بين المسلمين مثل حاصل الأرض المفتوحة عنه، أو من الأنفال لما مرّ.

٥ «٦» وَ كَتَبَ الْمَهْدِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى رَجُلٍ: الصَّيْعَةُ لَا يَجُوزُ ابْتِئَاعُهَا إِلَّا مِنْ مَالِكِهَا أَوْ بِأَمْرِهِ وَ رِضَا [مِنْهُ] «٧».

٦ «٨» سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الَّذِي تَوَجَّدَ عِنْدَهُ السَّرِقَةُ، قَالَ: هُوَ غَارِمٌ إِذَا

(١) الباب الثالث و فيه: ٧٨ حديثا.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٤٨ / ١.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٤٩ / ٢.

(٤) الوسائل ١٢: ٢٤٩ / ٣.

(٥) الوسائل ١٢: ٢٥٠ / ٦.

(٦) الوسائل ١٢: ٢٥٠ / ٨.

(٧) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٨) الوسائل ١٢: ٢٥١ / ١٠.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٩٦

لَمْ يَأْتِ عَلَى بَائِعِهَا شُهُودًا.

أقول: وجهه أنه إذا كان هناك شهود، رجع على البائع بما غرم و إلا فلا رجوع مع إنكاره.

٧ «١» وَ سُئِلَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ سَرَقَ جَارِيَةً ثُمَّ بَاعَهَا، يَحِلُّ فَرُجْهَا لِمَنْ اشْتَرَاهَا؟ قَالَ: إِذَا أَنْبَأَهُمْ أَنَّهَا سَرِقَةٌ، فَلَا يَحِلُّ، وَ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ، فَلَا بَأْسَ.

الثاني: في بيع ما لا يملك منضمًا أو منفردا

٨ «٢» سُئِلَ الْعَسْكَرِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّنْ بَاعَ قَرْيَةً بِحُدُودِهَا، وَ إِنَّمَا لَهُ فِيهَا قِطَاعٌ أَرْضِينَ، فَهَلْ يَصْلُحُ لِلْمُشْتَرِي ذَلِكَ وَ إِنَّمَا لَهُ بَعْضُ هَذِهِ الْقَرْيَةِ؟ فَوَقَّعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

لَا يَجُوزُ بَيْعُ مَا لَيْسَ يَمْلِكُ، وَ قَدْ وَجَبَ الشَّرَاءُ مِنَ الْبَائِعِ عَلَى

مَا يَمْلِكُ.

٩ «٣» وَ سَيِّئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّنِ اشْتَرَى مُلْكَكَ رَجُلٌ بَعِيرٍ إِذْنِهِ وَ مَاتَ الْبَائِعُ، فَقَالَ لَهُ الْمُشْتَرِي: كَيْفَ أَصْنَعُ؟ فَقَالَ: تَصْنَعُ أَنْ تَرْجَعَ بِمَالِكَ عَلَى الْوَرْتِهِ، وَ تَرُدَّ الْمَعِيشَةَ إِلَى صَاحِبِهَا، وَ تُخْرِجَ يَدَكَ عَنْهَا، وَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْكَ مَا أَخَذْتَ مِنَ الْغَلَّةِ مِنَ الثَّمَارِ، وَ كُلُّ مَا كَانَ مَرْسُومًا فِي الْمَعِيشَةِ يَوْمَ اشْتَرَيْتَهَا يَجِبُ أَنْ تَرُدَّ ذَلِكَ [إِلَّا مَا] «٤» كَانَ مِنْ زَرْعٍ زَرَعْتَهُ أَنْتَ، فَإِنَّ لِلزَّارِعِ إِذَا قِيمَهُ الزَّرْعُ، وَ إِذَا أَنْ يَصْبِرَ عَلَيْكَ إِلَى وَقْتِ حَصَادِ الزَّرْعِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، كَانَ ذَلِكَ لَهُ وَ رَدَّ عَلَيْكَ الْقِيَمَةَ، وَ كَانَ الزَّرْعُ لَهُ، قِيلَ:

جُعِلَتْ فِيمَا كَانَ هَذَا قَدْ أَخَذْتَ فِيهَا بِنَاءً وَ غَرْسًا؟ قَالَ: لَهُ قِيَمَةُ ذَلِكَ أَوْ يَكُونُ ذَلِكَ «٥» الْمُحَدَّثُ بِعَيْنِهِ يُقَاسِمُهُ وَ يَأْخُذُهُ، فَقِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِيهَا غَرْسٌ أَوْ بِنَاءٌ فَقَلَعَ «٦» الْغَرْسَ وَ هَدَمَ الْبِنَاءَ؟ قَالَ: يَرُدُّ ذَلِكَ إِلَى مَا كَانَ وَ يُعْرَمُ الْقِيَمَةَ لِصَاحِبِ

(١) الوسائل ١٢: ١٢٥١/١٢.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٥٢/١.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٥٣/١.

(٤) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٥) ش: بذلك.

(٦) ش: فقطع.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٩٧

الْمَارِضِ، فَإِذَا رَدَّ مَا «١» أَخَذَ مِنْ غَلَّاتِهَا إِلَى صَاحِبِهَا وَ رَدَّ الْبِنَاءَ «٢» وَ الْغَرْسَ، وَ كُلَّ غَرْسٍ مُحَدَّثٍ إِلَى مَا كَانَ، أَوْ رَدَّ الْقِيَمَةَ كَذَلِكَ، يَجِبُ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ كُلَّ مَا خَرَجَ عَنْهُ فِي إِضْلَاحِ الْمَعِيشَةِ مِنْ قِيَمَةِ غَرْسٍ أَوْ بِنَاءٍ أَوْ نَفَقَةٍ فِي مَصْلَحَةِ الْمَعِيشَةِ وَ دَفْعِ النَّوَائِبِ عَنْهَا، كُلُّ ذَلِكَ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ.

الثالث: في اشتراط العلم بقدر المبيع، و أحكام الكيل و الوزن و العدد

و أحكامه اثنا عشر

١٠ «٣» ١- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا كَانَ مِنْ طَعَامٍ سَمَّيْتَ فِيهِ كَيْلًا فَلَا يَصْلُحُ

مُجَازَفَةً، هَذَا مِمَّا يُكْرَهُ مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ.

١١ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي شِرَاءِ الطَّعَامِ: لَا يَصْلُحُ إِلَّا بِكَيْلٍ.

١٢ «٥» ٢- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي بَيْعًا فِيهِ كَيْلٌ أَوْ وَزْنٌ يُعَيِّرُهُ «٦» ثُمَّ يَأْخُذُ عَلَيَّ نَحْوِ مَا فِيهِ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

١٣ «٧» ٣- قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَشْتَرِي مِائَةَ رَاوِيَةٍ مِنْ زَيْتٍ فَأَعْتَرِضُ رَاوِيَةَ أَوْ اثْنَتَيْنِ فَأَتْرُكُهُمَا، ثُمَّ آخُذُ سَائِرَهُ عَلَى قَمَدٍ ذَلِكَ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

١٤ «٨» ٤- قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَشْتَرِي الطَّعَامَ فَأَكْتَالُهُ، وَمَعِيَ مَنْ قَدَّ شَهَدَ الكَيْلَ، وَإِنَّمَا أَكِيلُهُ لِنَفْسِي، فَيَقُولُ: بَعِينِي، فَأَبِيعُهُ إِيَّاهُ عَلَى ذَلِكَ الكَيْلِ الَّذِي أَكْتَلْتُهُ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

١٥ «٩» ٥- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الحِصَّ فَيَكِيلُ بَعْضَهُ

(١) ش: ردّ عليه ما.

(٢) ش: و ردّ إليه البناء.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٥٤ / ١.

(٤) الوسائل ١٢: ٢٥٤ / ٢.

(٥) الوسائل ١٢: ٢٥٥ / ٤.

(٦) الأصل: بغيره.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٥٥ / ١.

(٨) الوسائل ١٢: ٢٥٦ / ٢.

(٩) الوسائل ١٢: ٢٥٦ / ٣.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٩٨

وَأَخُذُ البُقْيَةَ بغير كَيْلٍ، فَقَالَ: إِذَا أَنْ يَأْخُذَ كُلَّهُ بِتَصْدِيقِهِ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكِيلَهُ كُلَّهُ.

١٦ «١٠» ٦- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الطَّعَامَ، أَشْتَرِيهِ مِنْهُ بِكَيْلِهِ وَأَصِدِّقُهُ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ، وَ لَكِنْ لَا تَبِعُهُ حَتَّى

١٧ «٢» ٧- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَصْلُحُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَبِيعَ بِصَاعٍ غَيْرِ صَاعِ الْمِضْرِ.

١٨ «٣» وَ سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْمٍ يُصَغِّرُونَ الْقُفْرَانَ «٤» يَبِيعُونَ بِهَا، قَالَ: أُولَئِكَ الَّذِينَ يَبْخَشُونَ النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ.

١٩ «٥» ٨- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْجُوزِ لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَعُدَّهُ فَيُكَالُ بِمِكْيَالٍ، ثُمَّ يُعَدُّ مَا فِيهِ، ثُمَّ يُكَالُ مَا بَقِيَ

عَلَى حِسَابِ ذَلِكَ الْعَدَدِ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

٢٠ «٦» ٩- قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّهُ يُطْرَحُ لِظُرُوفِ السَّمَنِ وَالزَّيْتِ لِكُلِّ ظَرْفٍ كَذَا وَكَذَا رَطْلًا فَرُبَّمَا زَادَ وَرُبَّمَا نَقَصَ، فَقَالَ: إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ، فَلَا بَأْسَ.

٢١ «٧» وَرُوِيَ: إِنْ كَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، فَلَا تَقْرَبُهُ.

٢٢ «٨» وَ سُئِلَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْمَتَاعَ وَزْنَ فِي النَّاسِيَةِ وَالْجَوَالِقِ فَيَقُولُ: ادْفَعِ لِلنَّاسِيَةِ رَطْلًا أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: إِذَا لَمْ يُعْلَمْ وَزْنُ النَّاسِيَةِ وَالْجَوَالِقِ، فَلَا بَأْسَ إِذَا تَرَاضِيَا.

(١) الوسائل ١٢: ٢٥٧ / ٨.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٥٨ / ٢.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٥٨ / ١.

(٤) الأصل: القفران.

(٥) الوسائل ١٢: ٢٥٨ / ١.

(٦) الوسائل ١٢: ٢٧٢ / ١.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٧٣ / ٤.

(٨) الوسائل ١٢: ٢٧٣ / ٣.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٩٩

٢٣ «١» ١٠- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ يَشْتَرِي تِبْنَ بَيْدَرٍ قَبْلَ أَنْ يُدَاسَ تِبْنَ «٢»، كُلُّ كُرٍّ بِشَىءٍ مَعْلُومٍ يَأْخُذُ التِّبْنَ وَيَبِيعُهُ قَبْلَ أَنْ يُكَالَ الطَّعَامُ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

٢٤ «٣» ١١- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَصْلُحُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَبِيعَ بِصَاعٍ سِوَى صَاعِ الْمِضْرِ.

٢٥ «٤» ١٢- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَصْلُحُ إِلَّا مُدٌّ وَاحِدٌ وَالْأَمْتَانُ بِنَتِكَ الْمَنْزِلَةِ.

الرابع: في أحكام بيع المجهولات

٢٦ «٥» ١- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ اللَّبَنِ يُشْتَرَى وَهُوَ فِي الضَّرْعِ، قَالَ:

لَا، إِلَّا أَنْ يُحْلَبَ مِنْهُ أُسْكُرُجُهُ «٦»، فَيَقُولَ: اشْتَرِ مِنِّي هَذَا اللَّبَنِ الَّذِي فِي الْأُسْكُرُجِهِ وَ مَا فِي ضُرُوعِهَا بِثَمَنِ مُسَمَّى، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الضَّرْعِ شَيْءٌ، كَانَ مَا فِي الْأُسْكُرُجِهِ.

٢٧ «٧» ٢- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ

رَجُلٍ لَهُ نَعَمٌ، يَبِيعُ أَلْبَانَهَا بِغَيْرِ كَيْلٍ، قَالَ: نَعَمْ، حَتَّى تَنْقَطِعَ أَوْ شَيْءٌ مِنْهَا.

أقول: حمل على الضميمة لما مرّ.

٢٨ «٨» ٣- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْغَنَمُ يُعْطِيهَا بِضَرْبِ رَبِيهِ سَنَةً شَيْئًا مَعْلُومًا، [مِنْ] «٩» الصَّرْفِ أَوْ السَّمِينِ أَوْ دَرَاهِمٍ مَعْلُومَةٍ مِنْ كُلِّ شَاهٍ كَذَا

(١) الوسائل ١٢: ٢٦٧ / ١.

(٢) ليس في ش.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٥٨ / ٢.

(٤) الوسائل ١٢: ٢٨٠ / ٢.

(٥) الوسائل ١٢: ٢٥٩ / ٢.

(٦) سَكَرَجَه بِضَمِّ السِّينِ وَالكَافِ وَ الرَّاءِ وَ التَّشْدِيدِ: إِنَاءٌ صَغِيرٌ يُؤْكَلُ فِيهِ الشَّيْءُ القَلِيلُ مِنَ الأَدَمِ، وَ هِيَ فَارِسِيَّةٌ (اللِّسَانُ: سَكَر).

(٧) الوسائل ١٢: ٢٥٩ / ١.

(٨) الوسائل ١٢: ٢٦٠ / ١ وَ ٣.

(٩) أثبتناه من ش و الوسائل.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٠٠

وَ كَذَا، قَالَ: لَا بَأْسَ بِالدَّرَاهِمِ، وَ لَسْتُ أَحِبُّ أَنْ يَكُونَ بِالسَّمِينِ.

٢٩ «١» وَ رُوِيَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَوَالِبَ فَلَا بَأْسَ.

٣٠ «٢» وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: نُعْطِي الرَّاعِيَ الْغَنَمَ بِالْجَبَلِ يَزَعَاها وَ لَهُ أَصَوافُها وَ أَلْبَانُها وَ يُعْطِينَا لِكُلِّ شَاهٍ دَرَاهِمَ، قَالَ: لَيْسَ بِذَلِكَ بَأْسَ.

٣١ «٣» ٤- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ غَنَمٌ يَحْتَلِبُها «٤» فَيَأْتِيهِ الرَّجُلُ فَيَشْتَرِي الخُمْسِمَائِهِ رِطْلٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ المَائَةِ رِطْلٍ بِكَذَا وَ كَذَا، فَيَأْخُذُ مِنْهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَائَةَ رِطْلٍ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ ما اشْتَرَاهُ مِنْهُ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهَذَا.

٣٢ «٥» ٥- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَدْفَعُ إِلَى الرَّجُلِ بَقْرًا أَوْ غَنَمًا عَلَى أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ كُلِّ سَنَةٍ مِنْ أَلْبَانِها وَ أَوْلَادِها كَذَا

وَ كَذَا، قَالَ: مَكْرُوهٌ.

٣٣ «٦» ٦- سَيِّلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ أَصْوَابَ مَائِهِ نَعَجِهِ وَ مَا فِي بُطُونِهَا مِنْ حَمَلٍ بِكَذَا وَ كَذَا دِرْهَمًا،
قَالَ: لَأَ

بَأْسٍ بِذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَطُونِهَا حَمْلٌ كَانَ رَأْسٌ «٧» مَالِهِ فِي الصُّوفِ.

٣٤ «٨» ٧- نَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَجْرِ، وَهُوَ أَنْ يُبَاعَ الْبُعَيْرُ أَوْ غَيْرُهُ بِمَا فِي بَطْنِ النَّاقَةِ.

٣٥ «٩» وَنَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَلَايِجِ وَهِيَ الْأَجِنَّةُ، وَعَنِ الْمَضَامِينِ وَهِيَ مَا فِي أَصْلَابِ الْفُحُولِ.

٣٦ «١٠» وَنَهَى عَنِ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبَلَةِ وَهُوَ وَلَدُ الْجَنِينِ.

(١) الوسائل ١٢: ٢٦٠ / ٤.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٦٠ / ٢.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٦١ / ٥.

(٤) ش: يحلبها.

(٥) الوسائل ١٢: ٢٦١ / ٦.

(٦) الوسائل ١٢: ٢٦١ / ١.

(٧) ش: كان من رأس.

(٨) الوسائل ١٢: ٢٦٢ / ٢.

(٩) الوسائل ١٢: ٢٦٢ / ٢.

(١٠) الوسائل ١٢: ٢٦٢ / ٢.

هداياه الأئمة إلى أحكام الأئمة - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٠١

٣٧ «١» وَرُوي: لَا تَبِعْ رَاحِلَةَ عَاجِلَهُ بِعَشْرِ مَلَايِجٍ مِنْ أَوْلَادِ جَمَلٍ فِي قَابِلٍ.

٣٨ «٢» ٨- سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْعَبْدَ وَهُوَ آبِقٌ عَنِ أَهْلِهِ، قَالَ: لَا يَضِلُّحُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ مَعَهُ شَيْئًا آخَرَ وَ يَقُولُ: أَشْتَرِي مِنْكَ هَذَا الشَّيْءَ وَ عِبْدَكَ بِكَذَا وَ كَذَا، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْعَبْدِ، كَانَ الَّذِي نَفَدَهُ فِيمَا اشْتَرَى مِنْهُ.

٣٩ «٣» وَ رُوي فِي الْجَارِيَةِ «٤» الْآبِقَهُ نَحْوَهُ.

٤٠ «٥» ٩- نَهَى عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَشْتَرِيَ شَبَكَةَ الصَّيَادِ، يَقُولُ: اضْرِبْ بِشَبَكَتِكَ فَمَا خَرَجَ فَهُوَ مِنْ مَالِي بِكَذَا وَكَذَا.

٤١ «٦» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا كَانَتْ أَجْمَهُ «٧» لَيْسَ فِيهَا قَصَبٌ، أُخْرِجَ شَيْءٌ مِنْ السَّمَكِ فَبَيْعٌ وَ مَا فِي الْأَجْمِهِ.

٤٢ «٨» ١٠- قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي رَجُلٌ قَصَابٌ وَ إِنِّي أَبِيعُ الْمُسُوكَ «٩» قَبْلَ أَنْ أُذْبِحَ الْغَنَمَ، قَالَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَ لَكِنْ انْسُبْهَا غَنَمَ أَرْضِ كَذَا وَ كَذَا.

٤٣ «١٠» وَقَالَ

لَهُ رَجُلٌ: أَشْتَرَى الْغَنَمَ أَوْ يَشْتَرِي الْغَنَمَ جَمَاعَةً، ثُمَّ يَدْخُلُ دَارًا، ثُمَّ يَقُومُ عَلَى الْبَابِ رَجُلٌ ثُمَّ يَعِيدُ وَاحِدًا وَاثْنَيْنِ وَثَلَاثَةً وَأَرْبَعًا وَخَمْسًا «١١»، ثُمَّ يُخْرِجُ السَّهْمَ، قَالَ: لَا يَصْلُحُ هَذَا، إِنَّمَا تَصْلُحُ السَّهَامُ إِذَا عُدِلَتْ الْقِسْمَةُ.

٤٤ «١٢» وَ سُئِلَ [الصَّادِقُ] «١٣» عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى سِهَامَ الْقَصَائِينَ مِنْ قَبْلِ

(١) الوسائل ١٢: ٢٦٢/٣.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٦٣/٢.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٦٢/١.

(٤) الأصل: في جاريه.

(٥) الوسائل ١٢: ٢٦٣/١.

(٦) الوسائل ١٢: ٢٦٣/٢.

(٧) الأجمه: الشجر الكثيف الملتف (اللسان):

أجم).

(٨) الوسائل ١٢: ٢٦٤/٣.

(٩) المسك بالفتح: الجلد، و الجمع مسوك (المجمع: مسك).

(١٠) الوسائل ١٢: ٢٦٥/٨.

(١١) ش: و أربعه أو خمسا.

(١٢) الوسائل ١٢: ٢٦٥/٩.

(١٣) أثبتناه من ش و الوسائل.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٠٢

أَنْ يُخْرِجَ السَّهْمَ، فَقَالَ: لَا تَشْتَرِ شَيْئًا حَتَّى تَعْلَمَ أَيْنَ يُخْرِجُ السَّهْمَ، فَإِنْ اشْتَرَى شَيْئًا، فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِذَا خَرَجَ.

٤٥ «١» ١١- سئل الصادق عليه السلام عن الرجل يتقبل بجزية رؤوس الرجال و بخراج النخل و الأجام و الطير و هو لا يدري لعله لا يكون من هذا شيء أبداً أو يكون، أشتريه، و في أي زمان يشتريه و يتقبل به؟ قال: إذا علمت من ذلك شيئاً واحداً «٢» قد أدرك، فاشتره و تقبل به، و كذا روى في خراج النخل و الشجر و الأجام و المصايد و السمك و الطير.

٤٦ «٣» و قال عليه السلام: لا بأس بأن يشتري «٤» الأجام إذا كان فيها قصب.

٤٧ «٥» و سئل عليه السلام عن شراء الأجام ليس فيها قصب إنما هي ماء، قال:

يصيد كفاً من سمك، يقول: اشتري منك هذا السمك و ما في الأجمه

بِكَذَا وَكَذَا.

٤٨ «٦» ١٢- نَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ بَيْعِ وَ سَلْفٍ، وَ نَهَى عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ، وَ عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَ عَنِ الْمُنَابَذَةِ وَ الْمَلَامَسَةِ وَ بَيْعِ الْحَصَاةِ.

٤٩ «٧» وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَرِهَ بَيْعَ صَكِّ الْوَرِقِ حَتَّى يُقْبَضَ.

٥٠ «٨» وَ سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي مَائَةً شَاهٍ عَلَى أَنْ يُبَدَلَ مِنْهَا كَذَا وَ كَذَا «٩»، قَالَ: لَا يَجُوزُ.

٥١ «١٠» وَ عَنْ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَرِهَ بَيْعَيْنِ: إِطْرَحَ وَ خُذَ مِنْ غَيْرِ تَقْلِيْبٍ، وَ بَيْعَ مَا لَمْ تَرَهُ.

(١) الوسائل ١٢: ٢٦٤ / ٤.

(٢) ليس في ش.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٦٤ / ٥.

(٤) ش: فقال (ع): لا بأس تشتري.

(٥) الوسائل ١٢: ٢٦٤ / ٦.

(٦) الوسائل ١٢: ٢٦٤ / ١٢ و ١٣.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٦٥ / ٧.

(٨) الوسائل ١٢: ٢٦٥ / ١١.

(٩) ش: بكذا و كذا.

(١٠) الوسائل ١٢: ٢٦٧ / ١٤.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٠٣

الخامس: في اشتراط البلوغ و العقل و الرشد في جواز البيع و الشراء

و قد مرّ دليله و يأتي مثله

٥٢ «١» وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْجَارِيَةُ إِذَا تَزَوَّجَتْ وَدَخَلَ بِهَا وَلَهَا تِسْعَ سَنِينَ، ذَهَبَ عَنْهَا الْيَتِيمُ، وَدُفِعَ إِلَيْهَا مَالُهَا، وَجَازَ أَمْرَهَا فِي الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ، قَالَ:

وَالْغُلَامُ لَا يَجُوزُ أَمْرُهُ فِي الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ، وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْيَتِيمِ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، أَوْ يَحْتَلِمَ، أَوْ يُشَعِرَ، أَوْ يُنْبِتَ قَبْلَ ذَلِكَ.

٥٣ «٢» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْيَتِيمِ: إِنْ اخْتَلَمَ وَ لَمْ يُؤْنَسْ مِنْهُ رُشْدُهُ، وَكَانَ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا، فَلْيُمْسِكْ عَنْهُ وَوَلِيَّهُ مَالَهُ.

السادس: فيمن يلي مال الصغير و هو الأب أو الجد له، أو الوصي الخاص أو العام،

و يأتي ما يدل عليه

٥٤ «٣» وَقَالَ رَجُلٌ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ بَيْنِي وَ بَيْنَهُ قَرَابَةٌ، مَاتَ وَ تَرَكَ أَوْلَادًا صِغَارًا، وَ تَرَكَ مَمَالِيكَ غُلَمَانًا وَ جَوَارِي وَ لَمْ يُوصِ، قَالَ: إِنْ كَانَ لَهُمْ وَلِيُّ يَقُومُ بِأَمْرِهِمْ، يَبَاعُ عَلَيْهِمْ وَ نَظَرَ لَهُمْ وَ كَانَ مَيَّاجُورًا فِيهِمْ، قِيلَ: فَمَا تَرَى فِيمَنْ يَشْتَرِي مِنْهُمْ الْجَارِيَةَ فَيَتَّخِذُهَا أُمَّ وَوَلَدًا؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا بَاعَ الْقَيْمُ لَهُمُ النَّاطِرُ فِيمَا يُصْلِحُهُمْ، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا فِيمَا صَنَعَ.

٥٥ «٤» وَ سَيَّلَ الرُّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ بِغَيْرِ وَصِيَّةٍ وَ لَهُ أَوْلَادٌ صِغَارٌ وَ كِبَارٌ، أَيْحُلُ شِرَاءُ شَيْءٍ مِنْ خَدَمِهِ وَ مَتَاعِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَلَّى الْقَاضِي بَيْعَ ذَلِكَ، فَإِنْ تَوَلَّاهُ قَاضٍ قَدْ تَرَاضَوْا بِهِ وَ لَمْ يَسْتَعْمِلْهُ الْخَلِيفَةُ، أَيْطِيبُ الشَّرَاءِ مِنْهُ أَمْ لَا؟ فَقَالَ: إِذَا

(١) الوسائل ١٢: ٢٦٨ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٦٨ / ٢.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٦٩ / ١.

(٤) الوسائل ١٢: ٢٦٩ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٠٤

كَانَ الْأَكْبَرُ مِنْ وُلْدِهِ مَعَهُ فِي الْبَيْعِ، فَلَا بَأْسَ إِذَا رَضِيَ الْوَرَثَةُ بِالْبَيْعِ، وَ قَامَ عَدْلٌ

فى ذللك.

السابع: فى عدم جواز بيع الوقف

و يأتى دليله، و يأتى معارض فى بعض الصور

٥٦ «١» وَ قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اشْتَرَيْتُ أَرْضاً إِلَى جَنْبِ ضَيْعَتِي بِأَلْفِي دِرْهَمٍ فَلَمَّا وَفَّيْتُ الْمَالَ حُبْرْتُ أَنَّ الْأَرْضَ وَقُفْتُ، فَقَالَ: لَا يَجُوزُ شِرَاءُ الْوَقْفِ، وَ لَا تُدْخِلِ الْغَلَّةَ فِي مَالِكَ، وَ ادْفَعْهَا إِلَى مَنْ وَفَّيْتُ عَلَيْهِ، قَالَ: لَا أَعْرِفُ لَهَا رَبًّا، قَالَ: تَصَيِّدْ بِغَلَّتِهَا.

الثامن: فىمن اشترى جاريه بحكمه

٥٧ «٢» قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: سَاوَمْتُ رَجُلًا بِجَارِيَةٍ فَبَاعَنِهَا بِحُكْمِي فَتَقَبَّضْتُهَا، ثُمَّ بَعْتُ إِلَيْهِ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ فَقُلْتُ: هَذِهِ أَلْفُ دِرْهَمٍ حُكْمِي عَلَيْكَ أَنْ تَقْبَلَهَا فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهَا مِنِّي وَ قَدْ كُنْتُ مَسِسْتُهَا قَبْلَ أَنْ أُبْعَثَ إِلَيْهِ بِالثَّمَنِ، فَقَالَ: أَرَى أَنْ تُقَوِّمَ الْجَارِيَةَ قِيمَةً عَادِلَةً فَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهَا أَكْثَرَ مِمَّا بَعْتَتْ إِلَيْهِ، كَانَ عَلَيْكَ أَنْ تَرُدَّ عَلَيْهِ مَا نَقَصَ مِنَ الْقِيمَةِ، وَ إِنْ كَانَ ثَمْنُهَا أَقَلَّ مِمَّا بَعْتَتْ إِلَيْهِ، فَهُوَ لَهُ، قَالَ:

فَإِنْ وَجَدْتُ بِهَا عَيْبًا بَعْدَ مَا مَسِسْتُهَا؟ قَالَ: لَيْسَ لَكَ أَنْ تَرُدَّهَا، وَ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ قِيمَةَ مَا بَيْنَ الصَّحِّهِ وَ الْعَيْبِ.

التاسع: فى بيع شىء مقدر من جملة معلومه

٥٨ «٤» سئل الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ عَشْرَةَ آلَافِ طُنٍّ

(١) الوسائل ١٢: ٢٧٠ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٧١ / ١.

(٣) ليس فى ش.

(٤) الوسائل ١٢: ٢٧٢ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٠٥

- قَصَبَ فِى أَنْبَارٍ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ مِنْ أَجْمِهِ وَاحِدِهِ، وَ الْأَنْبَارُ فِيهِ ثَلَاثُونَ أَلْفَ طُنٍّ «١»، فَقَالَ الْبَائِعُ: قَدْ بَعْتُكَ مِنْ هَذَا الْقَصَبِ عَشْرَةَ آلَافِ طُنٍّ، فَقَالَ الْمُشْتَرِي: قَدْ قَبِلْتُ وَ اشْتَرَيْتُ وَ رَضِيْتُ، فَأَعْطَاهُ مِنْ ثَمْنِهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَ وَكَّلَ الْمُشْتَرِي مَنْ يَقْبِضُهُ فَأَصْبَحُوا

وَقَدْ وَقَعَ النَّارُ فِي الْقَصَبِ فَاحْتَرَقَ مِنْهُ عَشْرُونَ أَلْفَ طَنْ، فَقَالَ: الْعَشْرَةُ آلَافِ طَنْ الَّتِي بَقِيَتْ هِيَ «٢» لِلْمُشْتَرِي، وَالْعَشْرُونَ الَّتِي
اِحْتَرَقَتْ هِيَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ.

العاشر: فى بيع الأرض المفتوحة عنوه، و الشراء من أرض أهل الذمه

٥٩ «٣» سِئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ شِرَاءِ أَرْضِ الدَّهَاقِينَ «٤» مِنْ أَرْضِ الْجَزِيَّةِ، فَقَالَ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ، انْتَزَعَتْ مِنْكَ أَوْ تُوَدِّى
عَنْهَا مَا عَلَيْهَا مِنَ الْخَرَاجِ، ثُمَّ قَالَ:

اشْتَرَاهَا، فَإِنَّ لَكَ مِنَ الْحَقِّ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ.

٦٠ «٥» وَ سِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الشُّرَاءِ مِنْ أَرْضِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ، قَالَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

٦١ «٦» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يُشْتَرَى مِنْ أَرْضِ أَهْلِ الذَّمِّ إِذَا عَمَّرُوهَا «٧» وَ أَحْيَوْهَا فَهِيَ لَهُمْ.

٦٢ «٨» وَ سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ السَّوَادِ، فَقَالَ: هُوَ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، لِمَنْ هُوَ الْيَوْمَ، وَ لِمَنْ يَدْخُلُ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدَ الْيَوْمِ،
فَقِيلَ: الشُّرَاءُ مِنَ الدَّهَاقِينَ، قَالَ: لَا يَصْلُحُ إِلَّا أَنْ يُشْتَرَى مِنْهُمْ عَلَى أَنْ يُصَيِّرَهَا «٩» لِلْمُسْلِمِينَ.

(١) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٢) ليس فى ش.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٧٤ / ١.

(٤) الدهقان: يطلق على رئيس القرية، و على التاجر، و على من له مال و عقار (المجمع: دهق).

(٥) الوسائل

(٦) الوسائل ١٢: ٢٧٤ / ٢.

(٧) أثبتناه من الكافي ٥: ٢٨٢ / ٢، و في الأصل:

علموها، و في الوسائل و ش: عملوها.

(٨) الوسائل ١٢: ٢٧٤ / ٤.

(٩) الأصل: و ش: تصيرها.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٠٦

٦٣ «١» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ شِرَاءِ الْأَرْضِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ فَكَرِهَهُ، وَقَالَ:

إِنَّمَا أَرْضُ الْخَرَاجِ لِلْمُسْلِمِينَ، فَقِيلَ: فَإِنَّهُ يَشْتَرِيهَا الرَّجُلُ وَعَلَيْهِ خَرَاجُهَا، فَقَالَ: لَا بَأْسَ إِلَّا أَنْ يَسْتَحْيِيَ مِنْ عَيْبِ ذَلِكَ.

الحادي عشر: في أن لملك الأرض أن يبيع العلف الذي فيها، و أن يحميه إذا احتاج إليه

٦٤ «٢» سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الضِّيَاعِ فِيهَا مَرَاعَى وَ لِلرَّجُلِ عَنَمٌ وَ إِبِلٌ وَ يَحْتَاجُ إِلَى تِلْكَ الْمَرَاعَى، أَيْحِلُّ لَهُ أَنْ يَحْمِيَ الْمَرَاعَى لِحَاجَتِهِ إِلَيْهَا؟ فَقَالَ: إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ أَرْضَهُ، فَلَهُ أَنْ يَحْمِيَ وَ يُصَيِّرَ ذَلِكَ إِلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ.

٦٥ «٣» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ الْمَرَاعَى، فَقَالَ: إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ أَرْضَهُ، فَلَا بَأْسَ.

٦٦ «٤» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ لَهُ الضِّيَعَةُ فِيهَا جَبَلٌ مِمَّا يَبَاعُ، فَقَالَ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ جَبَلَهُ مِنْ أَخِيهِ لِأَنَّ الْجَبَلَ لَيْسَ جَبَلَهُ، إِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ الْبَيْعُ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِ.

الثاني عشر: في الأحكام

و هي اثنا عشر ١- قد روى في صيغه البيع لفظ الماضي كما مرّ في بيع القصب، و في بيع المصحف، و وردت «٥» صيغه المضارع، و يحتمل كونه قبل الإيجاب.

٦٧ «٦» وَ رُوِيَ فِي بَيْعِ الْمُرَابَحَةِ: إِنَّمَا يُحِلُّ الْكَلَامَ وَ يُحَرِّمُ الْكَلَامَ.

(١) الوسائل ١٢: ٢٧٥ / ٩.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٧٦ / ١.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٧٦ / ١.

(٤) الوسائل ١٢: ٢٧٦ / ٢.

(٥) ش: وردت.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٧٦ / ٤.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٠٧

٦٨ «١» ٢- رُوِيَ: أَنَّ الْأَخْرَسَ وَالْأَعْجَمَ لَا يُرَادُ مِنْهُمَا مَا يُرَادُ مِنَ الْعَرَبِيِّ وَالْفَصِيحِ، وَأَنََّّهُ يُجْزئُهُمَا مَا يَعْرِفَانِ فِي الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ.

٣- لا يجوز نقص المكيال و الميزان لما تقدم و يأتي.

٤- لا يجوز الغش في البيع و الشراء لما تقدم و يأتي.

٦٩ «٢» ٥- سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ شِرَاءِ الذَّهَبِ بِتُرَابِهِ مِنَ الْمَعْدِنِ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

٧٠ «٣» ٦- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الشَّرْبُ مَعَ قَوْمٍ فِي قَنَاهِ فِيهَا شُرَكَاءُ فَيَسْتَعْنِي بَعْضُهُمْ عَنْ شَرِبِهِ، أَيْبَعُ

شَرِبْتُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنْ شَاءَ بَاعَهُ بَوْرِقٍ، وَإِنْ شَاءَ بَاعَهُ بِحِنْطِهِ.

٧١ «٤» وَ رُوِيَ: يَبِيعُهُ بِمَا شَاءَ، هَذَا مِمَّا لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ.

٧٢ «٥» وَ رُوِيَ: لَا تَبِعْهُ، وَ لَكِنْ أَعِزَّهُ أَخَاكَ أَوْ جَارَكَ. وَ حَمَلَ عَلَى الْكَرَاهَةِ.

٧٣ «٦» ٧- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مَا يُدَاقُ، يُدَوِّقُهُ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِي؟ قَالَ: نَعَمْ، فَلْيُدَوِّقْهُ وَ لَا يُدَوِّقَنَّ مَا لَا يَشْتَرِي.

٧٤ «٧» ٨- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الطَّرِيقِ الْوَاسِعِ، هَلْ يُؤْخَذُ مِنْهُ شَيْءٌ إِذَا لَمْ يُضَرَّ بِالطَّرِيقِ؟ قَالَ: لَا.

٧٥ «٨» ٩- قَالَ رَجُلٌ لِلْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: [إِنَّ] «٩» إِلَى جَانِبِ دَارِي عَرَصَهُ بَيْنَ حَيْطَانٍ، لَسْتُ أَعْرِفُهَا لِأَحَدٍ فَأَدْخِلْهَا فِي دَارِي؟ فَقَالَ: أَمَا إِنَّهُ مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقٍّ، أُتِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي عُنُقِهِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ.

(١) الوسائل ١٢: ٨٠٢ / ٢.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٧٧ / ١.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٧٧ / ١.

(٤) الوسائل ١٢: ٢٧٨ / ٣.

(٥) الوسائل ١٢: ٢٧٨ / ٢.

(٦) الوسائل ١٢: ٢٧٩ / ١.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٨١ / ١.

(٨) الوسائل ١٢: ٢٨١ / ٢.

(٩) أثبتناه من ش و الوسائل.

عاملی، حرّ، محمد بن حسن، هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ٨ جلد، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد - ايران، اول، ١٤١٢ ه ق

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل؛ ج-٦، ص: ١٠٨

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٠٨

٧٦ «١» ١٠- سَأَلَ رَجُلٌ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ دَارٍ يَشْتَرِيهَا يَكُونُ فِيهَا زِيَادَةٌ مِنَ الطَّرِيقِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ دَخَلَ عَلَيْهِ فِيمَا حُدِّدَ لَهُ فَلَا بَأْسَ.

أقول: وجهه كون الطريق ملكا للبائع خاصه، أو كون الدار واسعه، و الزيادة غير معلومه، و لا ممتازه الجهه و المقدار.

٧٧ «٢» ١١- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

عَنْ دَارِ بَيْنِ قَوْمٍ اقْتَسَمُوا مُوَاهَا وَ تَرَكَوا بَيْنَهُمْ سَاحَةً فِيهَا مَمَرُهُمْ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَاشْتَرَى نَصِيبَ بَعْضِهِمْ، أَلَهُ ذَلِكَ؟ قَالَ نَعَمْ، وَ لَكِنْ يَسُدُّ بَابَهُ وَ يَفْتَحُ بَاباً إِلَى الطَّرِيقِ، أَوْ يَنْزِلُ مِنْ فَوْقِ الْبَيْتِ، فَإِنْ أَرَادَ شَرِيكُهُمْ أَنْ يَبِيعَ مَنْقَلًا قَدَمَيْهِ، فَهُمْ أَحَقُّ بِهِ، وَ إِنْ أَرَادَ يَجِيءُ «٣» حَتَّى يَقْعُدَ عَلَى الْبَابِ الْمَسْدُودِ الَّذِي بَاعَهُ، لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنْ يَمْنَعُوهُ.

٧٨ «٤» ١٢- أُتِيَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِعَبْدٍ ذِمِّيٍّ قَدْ أَسْلَمَ، فَقَالَ: اذْهَبُوا فَبِيعُوهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَ اذْفَعُوا ثَمَنَهُ إِلَى صَاحِبِهِ، وَ لَا تُقْرُوهُ عِنْدَهُ.

(١) الوسائل ١٢: ٢٨١ / ٤.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٨١ / ٥.

(٣) ش: أن يجيء ء.

(٤) الوسائل ١٢: ٢٨٢ / ١.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٠٩

الباب الرابع «١» في آداب التجاره

إشاره

و قد مرّ جملة منها في المقدمات، و نذكر الباقي هنا في اثني عشر فصلاً:

[الفصل الأول: في التفقه و التحفظ من الربا]

١ «٢» قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ، الْفِقْهُ ثُمَّ الْمُتَجَرُّ، الْفِقْهُ ثُمَّ الْمُتَجَرُّ، وَ اللَّهُ لِلرَّبِّا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ أَحْفَى مِنْ دَيْبِ النَّمْلِ عَلَى الصَّفَا «٣»، شُوبُوا أَيْمَانَكُمْ بِالصَّدْقِ، التَّاجِرُ فَاجِرٌ، وَ الْفَاجِرُ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ أَخَذَ الْحَقَّ وَ أَعْطَى الْحَقَّ.

٢ «٤» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ اتَّجَرَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، ارْتَطَمَ «٥» فِي الرِّبَا ثُمَّ ارْتَطَمَ.

٣ «٦» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَقْعُدَنَّ فِي السُّوقِ إِلَّا مَنْ يَعْقِلُ الشَّرَاءَ وَ الْبَيْعَ.

٤ «٧» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَرَادَ التُّجَّارَةَ، فَلْيَتَفَقَّهْ فِي دِينِهِ لِيَعْلَمَ بِذَلِكَ مَا يَحِلُّ لَهُ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَ مَنْ لَمْ يَتَفَقَّهْ فِي دِينِهِ ثُمَّ اتَّجَرَ، تَوَرَّطَ الشُّبُهَاتِ.

(١) الباب الرابع و فيه: ١٦٥ حديثاً.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٨٢ / ١.

(٣) الصفا: جمع صفاه، الحجر الصلد الضخم الذى لا ينبت شيئا (اللسان: صفو).

(٤) الوسائل ١٢: ٢٨٣ / ٣.

(٥) ارتطم: وقع (اللسان: رطم).

(٦) الوسائل ١٢: ٢٨٣ / ٣.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٨٣ / ٤.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١١٠

[الفصل] الثاني: فى جملة من آداب التجاره

٥ «١» كَانَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُنَادِي فِي أَسْوَاقِ الْكُوفَةِ: يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ، اتَّقُوا اللَّهَ قَدِّمُوا الْإِسِيَّتِخَارَةَ، وَ تَبَرَّكُوا بِالسُّهُولَةِ، وَ اقْتَرِبُوا مِنَ الْمُبْتَاعِينَ «٢»، وَ تَزَيَّنُوا بِالْحِلْمِ، وَ تَنَاهَوْا عَنِ الْيَمِينِ، وَ جَانِبُوا الْكَذِبَ، وَ تَجَافَوْا عَنِ الظُّلْمِ، وَ أَنْصِفُوا الْمَظْلُومِينَ، وَ لَا تَقْرَبُوا الرَّبَّاءَ، وَ أَوْفُوا الْكَيْلَ وَ الْمِيزَانَ وَ لَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَ لَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ «٣».

٦ «٤» وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ بَاعَ وَ اشْتَرَى، فَلْيَحْفَظْ خَمْسَ خِصَالٍ، وَ إِلَّا فَلَا يَشْتَرِيَنَّ وَ لَا يَبِيعَنَّ: الرَّبَّاءَ، وَ الْحَلْفَ، وَ كِتْمَانَ الْعَيْبِ، وَ الْمَدْحَ إِذَا بَاعَ، وَ الدَّمَّ إِذَا اشْتَرَى.

٧ «٥» وَ رُوِيَ:

وَلَا يُدَلِّسُ «٦».

٨ «٧» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ، صُونُوا أَمْوَالَكُمْ بِالصَّدَقَةِ.

٩ «٨» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَجُلٍ مِنَ التُّجَّارِ: عَلَيْكَ بِصِدْقِ اللِّسَانِ فِي حَيْدِيثِكَ، وَلَا تَكْتُمُ عَيْبًا يَكُونُ فِي تِجَارَتِكَ، وَلَا تَغْنِبِ الْمُشْتَرِسَاتِ، فَإِنَّ عَيْبَهُ لَا يَحِلُّ، وَلَا تَرُضَ لِلنَّاسِ إِلَّا مَا تَرُضِي لِنَفْسِكَ، وَأَعْطِ الْحَقَّ وَخُذْهُ وَلَا تَخَفْ، وَلَا تَخُنْ، وَاجْتَنِبِ الْحُلْفَ، وَإِذَا عَزَمْتَ عَلَى السَّفَرِ أَوْ حَاجَهُ مُهِمَّةٌ، فَأَكْثِرِ الدُّعَاءَ وَالِاسْتِخَارَةَ.

١٠ «٩» وَرَوَى: أَنَّهُ يَتَّبِعِي مُبَادَرَةَ التَّاجِرِ إِلَى الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ.

(١) الوسائل ١٢: ٣٨٣ / ١.

(٢) ش: المتبايعين.

(٣) الشعراء: ١٨٣.

(٤) الوسائل ١٢: ٢٨٤ / ٢.

(٥) الوسائل ١٢: ٢٨٥ / ٣.

(٦) أثبتناه من ش و الوسائل، وفي الأصل:

ولا يدلّس.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٨٥ / ٦.

(٨) الوسائل ١٢: ٢٨٥ / ٧.

(٩) الوسائل ١٢: ٢٩٧ / ١.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١١١

[الفصل الثالث: في المستحبات و هي كثيره متفرقه،

و نذكر منها هنا اثني عشر:

إقاله النادم.

١١ «١» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيُّمَا عَبْدٍ أَقَالَ مُسْلِمًا فِي بَيْعٍ، أَقَالَهُ اللَّهُ عَشْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

١٢ «٢» وَ سَيِّئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْمَتَاعَ أَوْ النَّوْبَ فَيَنْطَلِقُ بِهِ إِلَى مَنْزِلِهِ وَ لَمْ يَنْتَقِدْ شَيْئًا فَيَدُو لَهُ فَيَرُدُّهُ، هَلْ يَتَّبِعِي لَهُ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَأ، إِلَّا أَنْ تَطِيبَ نَفْسَ صَاحِبِهِ.

١٣ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيُّمَا مُسْلِمٍ أَقَالَ مُسْلِمًا بَيْعَ نَدَامَةٍ، أَقَالَهُ اللَّهُ عَشْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

١٤ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَرْبَعَةٌ يَنْظُرُ [اللَّهُ] «٥» إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: مَنْ أَقَالَ نَادِمًا، أَوْ أَغَاثَ لَهْفَانًا، أَوْ أَعْتَقَ نَسَمَةً، أَوْ زَوَّجَ عَزَبًا.

٢- الإحسان في البيع و السماحه و المساهله لما مرّ.

١٥ «٦» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَامْرَأَةٍ: إِذَا بَعْتَ فَأَحْسِنِي وَ لَا تَغْشِي

فَإِنَّهُ أَتَقَى وَ أَتَقَى لِلْمَالِ.

١٦ «٧» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَجُلٍ مَعَهُ سِلْعَةٌ يَبِيعُهَا: السَّمَاخَةُ مِنَ الرِّبَاخِ.

١٧ «٨» وَرُوِيَ: السَّمَاخُ وَجْهٌ مِنَ الرِّبَاخِ.

(١) الوسائل ١٢: ٢٨٦ / ٢.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٨٦ / ٣.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٨٧ / ٤.

(٤) الوسائل ١٢: ٢٨٧ / ٥.

(٥) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٦) الوسائل ١٢: ٢٨٧ / ١.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٨٨ / ٢.

(٨) الوسائل ١٢: ٢٨٨ / ٤.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١١٢

١٨ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ يَكُونُ سَهْلَ الْبَيْعِ، سَهْلَ الشِّرَاءِ، سَهْلَ الْقَضَاءِ، سَهْلَ الْإِقْتِضَاءِ.

٣- أن يأخذ ناقصا و يعطى راجحا.

٢٩ «٢» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَكُونُ الْوَفَاءُ حَتَّى يَمِيلَ الْمِيزَانُ.

٢٠ «٣» وَرُوِيَ: حَتَّى يَمِيلَ اللِّسَانُ.

٢١ «٤» وَرُوِيَ: حَتَّى يَرْجَحَ.

٢٢ «٥» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَخَذَ الْمِيزَانَ بِيَدِهِ فَتَوَى أَنْ يَأْخُذَ لِنَفْسِهِ وَافِيًّا، لَمْ يَأْخُذْ إِلَّا رَاجِحًا، وَ مَنْ أَعْطَى فَتَوَى أَنْ يُعْطَى سَوَاءً، لَمْ يُعْطَ إِلَّا نَاقِصًا.

٢٣ «٦» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ائْوِ الْوَفَاءَ، فَإِنْ أَتَى عَلَى يَدِكَ وَقَدْ نَوَيْتَ الْوَفَاءَ نُقْصَانًا، كُنْتَ مِنْ أَهْلِ الْوَفَاءِ، وَإِنْ نَوَيْتَ النُّقْصَانَ ثُمَّ وَفَيْتَ، كُنْتَ مِنْ أَهْلِ النُّقْصَانِ.

٢٤ «٧» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ فِيكُمْ خَصَلَتَيْنِ هَلَكَ بِهِمَا مَنْ قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَّمِ:

الْمِكْيَالَ، وَالْمِيزَانَ.

٢٥ «٨» وَسُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِيهِ الْوَفَاءَ، وَهُوَ إِذَا كَالَ لَمْ يُحْسِنْ أَنْ يَكِيلَ، يَقُولُونَ: لَا يُوفِي، قَالَ: هَذَا لَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَكِيلَ.

٤- التسويه بين المبتاعين «٩».

٢٦ «١٠» سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ عِنْدَهُ بَيْعٌ فَسِعَرَهُ سِعْرًا مَعْلُومًا، فَمَنْ سَيَكَتَ عَنْهُ مِمَّنْ يَبْتَاعُ مِنْهُ، بَاعَهُ بِذَلِكَ السَّعْرِ، وَ مَنْ مَآكِسَهُ وَ أَبِي أَنْ يَبْتَاعَ مِنْهُ، زَادَهُ، قَالَ: لَا يُعْجِبُنِي إِلَّا أَنْ

(١) الوسائل ١٢: ٣٣٢ / ٢.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٩١ / ٣.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٩١ / ٣.

(٤) الوسائل ١٢: ٢٩١ / ٤.

(٥) الوسائل ١٢: ٢٩١ / ٥.

(٦) الوسائل ١٢: ٢٩١ / ٦.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٩١ / ٧.

(٨) الوسائل ١٢: ٢٩٢ / ١.

(٩) ش: المتبايعين.

(١٠) الوسائل ١٢: ٢٩٥ / ١.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١١٣

٥- البيع عند حصول الربح.

٢٧ «١» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَجُلٍ مَعَهُ سِلْعَةٌ يُرِيدُ بَيْعَهَا: عَلَيْكَ بِأَوَّلِ السُّوقِ.

٢٨ «٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَجُلٍ: جَزَاكَ اللَّهُ مِنْ خَلِيطٍ خَيْرًا، فَإِنَّكَ لَمْ تَكُنْ تَرُدُّ رِبْحًا.

٢٩ «٣» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا مِنْ أَحَدٍ يَكُونُ عِنْدَهُ سِلْعَةٌ أَوْ بِضَاعَةٌ إِلَّا قَبِضَ «٤» اللَّهُ «٥» عَزَّ وَجَلَّ لَهُ مَنْ يُرْبِحُهُ فِيهَا، فَإِنْ قَبِلَ وَ إِلَّا صَرَفَهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ رَدَّ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

٦- الدعاء بالمأثور عند دخول السوق و عند الشراء.

٣٠ «٦» رُوِيَ: أَنَّهُ يَقُولُ حِينَ يَضَعُ رِجْلَهُ فِي السُّوقِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا وَ خَيْرِ أَهْلِهَا، وَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَ شَرِّ أَهْلِهَا، وَ أَنَّهُ يَقُولُ حِينَ يَجْلِسُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، اللَّهُمَّ

إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ رِزْقًا حَلَالًا طَيِّبًا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلَمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ صَفْقَةٍ خَاسِرَةٍ وَيَمِينٍ كَاذِبَةٍ.

٣١ «٧» وَرُوِيَ: لِهَٰذَيْنِ الدُّعَاءَيْنِ ثَوَابٌ جَزِيلٌ.

٣٢ «٨» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا دَخَلْتَ سُوقَكَ، فَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا وَخَيْرِ أَهْلِهَا، اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلَمَ أَوْ أُبْغِيَ أَوْ يُبْغَى عَلَيَّ - [أَوْ أَعْتَدِي] «٩» أَوْ يُعْتَدَى عَلَيَّ،

اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ وَشَرِّ فَسَقَةِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ، وَحَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ.

(١) الوسائل ١٢: ٢٩٦/٣.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٩٦/٢.

(٣) الوسائل ١٢: ٢٩٦/١.

(٤) قِيضُ لَهُ كَذَا: أَي قَدَّرَهُ (المجمع: قِيض).

(٥) ش: إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٠٠/١.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٠٠/١.

(٨) الوسائل ١٢: ٣٠١/٢.

(٩) أثبتناه من ش و الوسائل.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١١٤

٣٣ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ دَخَلَ سُوقًا أَوْ مَسْجِدًا جَمَاعَةٍ فَقَالَ مَرَّةً وَاحِدَةً:

أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، عَدَلْتُ لَهُ حِجَّةً «٢» مَبْرُورَةً.

٣٤ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ فِي الْأَسْوَاقِ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ بَعْدَ أَهْلِهَا.

٣٥ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ قَالَ فِي السُّوقِ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفٍ حَسَنَةٍ.

٣٦ «٥» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا اشْتَرَيْتَ شَيْئًا مِنْ مَتَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَكَبَّرْتَ ثُمَّ قُلْتَ:

اللَّهُمَّ إِنِّي اشْتَرَيْتُهُ أَلْتَمِسُ فِيهِ مِنْ فَضْلِكَ، فَضَّلْ عَلَيَّ مُحَمَّدًا وَآلِهِ وَاجْعَلْ لِي فِيهِ فَضْلًا، اللَّهُمَّ إِنِّي اشْتَرَيْتُهُ أَلْتَمِسُ فِيهِ مِنْ رِزْقِكَ

فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَاجْعَلْ لِي فِيهِ رِزْقًا، ثُمَّ أَعِدْ كُلَّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

٣٧ «٦» وَرُوي: أَنَّهُ يَكْبَرُ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَدْعُو.

٣٨ «٧» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا اشْتَرَيْتَ دَابَّةً أَوْ رَأْسًا، فَقُلِ:

اللَّهُمَّ اقْدِرْ لِي أَطْوَلَهَا حَيَاةً، وَ أَكْثَرَهَا مَنَفَعَةً، وَ خَيْرَهَا عَاقِبَةً.

٣٩ «٨» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا اشْتَرَيْتَ جَارِيَةً، فَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَشِيرُكَ وَ أَسْتَخِيرُكَ.

٤٠ «٩» وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ اشْتَرَى دَابَّةً، فَلْيَقُمْ مِنْ جَانِبِهَا الْأَيْسَرِ، وَ يَأْخُذْ نَاصِيَةَ يَمِينِهَا بِإِصْبَعِ الْيَمَنِ، وَ يَقْرَأْ عَلَى رَأْسِهَا فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَ قُلْ هُوَ اللَّهُ

(١) الوسائل ١٢: ٣٠١/٣.

(٢) ش: عدلت حججه.

(٣) الوسائل ١٢: ٣٠٣/١.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٠٣/٤.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٠٤/١.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٠٤/٢.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٠٤/٥.

(٨) الوسائل ١٢: ٣٠٥/٨.

(٩) الوسائل ١٢: ٣٠٥/٧.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١١٥

أَحَدٌ، وَ الْمُعْوَذَتَيْنِ، وَ آخِرَ الْحَشْرِ، وَ آخِرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ «١»، وَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَمَانٌ تَلْكَ الدَّابَّةَ مِنَ الْآفَاتِ.

٧- تجربه «٢» الأشياء و ملازمه ما ينفع منها.

٤١ «٣» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنْظِرْ بَيْعًا فَاشْتَرِهَا، ثُمَّ بَعْهَا فَمَا رِبِحَتْ فِيهِ فَالْزَمُهُ.

٤٢ «٤» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا رُزِقْتَ فِي شَيْءٍ فَالْزَمُهُ.

٤٣ «٥» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا نَظَرَ الرَّجُلُ فِي تِجَارِهِ فَلَمْ يَرِ فِيهَا شَيْئًا، فَلْيَتَحَوَّلْ إِلَى غَيْرِهَا.

٤٤ «٦» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (مِنَ النَّاسِ) «٧» مَنْ رَزَقَهُ فِي التِّجَارَةِ، وَ مِنْهُمْ مَنْ «٨» رَزَقَهُ فِي السَّيْفِ، وَ مِنْهُمْ مَنْ رَزَقَهُ فِي لِسَانِهِ.

٤٥ «٩» وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُلُّ مَا افْتَتَحَ الرَّجُلُ بِهِ رِزْقَهُ فَهُوَ تِجَارَةٌ.

٨- شراء الجيد و بيعه.

٤٦ «١٠» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الْجَيِّدِ دَعْوَتَانِ وَ فِي الرَّدِيِّ ٤ دَعْوَتَانِ، يُقَالُ لِصَاحِبِ الْجَيِّدِ: يَا رَكَ اللَّهُ فِيكَ وَ فِي مَنْ بَاعَكَ، وَ يُقَالُ لِصَاحِبِ الرَّدِيِّ: لَا بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ وَ لَا فِي مَنْ بَاعَكَ.

٩- المماكسه و

التحفظ من الغبن إلا فيما استثني.

٤٧ «١١» قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَجِبَ النَّاسُ أَمْسِ، وَ أَنْتَ بَعَرَفَهُ تُمَا كَسُ بِبِيْدِنِكَ أَشَدَّ مِكَاسٍ، فَقَالَ: وَ مَا لِلَّهِ مِنَ الرِّضَا أَنْ أُعْبِنَ فِي مَالِي.

(١) الإِسْرَاءُ: ١١٠.

(٢) ش: ما تجرببه.

(٣) الوسائل ١٢: ٣٢٤ / ١.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٢٤ / ٢.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٢٥ / ٤.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٢٥ / ٦.

(٧) ليس في ش.

(٨) ليس في ش.

(٩) الوسائل ١٢: ٣٢٥ / ٥.

(١٠) الوسائل ١٢: ٣٣٢ / ٢.

(١١) الوسائل ١٢: ٣٣٥ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١١٦

٤٨ «١» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَيَا كَسِ الْمَشْتَرِي فَأَيُّهُ أَطْيَبُ لِلنَّفْسِ وَإِنْ أُعْطِيَ الْجَزِيلَ، فَإِنَّ الْمَغْتَبُونَ فِي بَيْعِهِ غَيْرُ مَحْمُودٍ وَلَا مَأْجُورٍ.

١٠- الاستتار بالمعيشه و كتمانها.

٤٩ «٢» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَجُلٍ: أَيُّ شَيْءٍ مَعَاشُكَ؟ قَالَ: غُلَامَانِ لِي وَ جَمَلَانِ، قَالَ: اسْتَتِرْ بِذَلِكَ مِنْ إِخْوَانِكَ فَإِنَّهُمْ إِنْ لَمْ يَضُرُّوكَ، لَمْ يَنْفَعُوكَ.

٥٠ «٣» ١١- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَعْيَتْهُ الْقُدْرَةُ، فَلْيَرْبِّ «٤» صَغِيرًا.

٥١ «٥» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ الْمَعَاشُ - أَوْ قَالَ: الرَّزْقُ -، فَلْيَشْتَرِ صِغَارًا، وَ لِيُبْعِ كِبَارًا.

٥٢ «٦» وَ رُوِيَ: أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَعْيَتْهُ الْحِيلَةُ، فَلْيُعَالِجِ الْكُرْسُفَ.

٥٣ «٧» ١٢- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ طَلَبَ قَلِيلَ الرَّزْقِ، كَانَ ذَلِكَ دَاعِيَةً إِلَى اجْتِنَابِ كَثِيرٍ مِنَ الرَّزْقِ.

٥٤ «٨» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ اشْتَقَلَ قَلِيلَ الرَّزْقِ حُرْمَ كَثِيرِهِ.

[الفصل الرابع: فى المكروهات

اشاره

و هي أيضا كثيره نذكر منها اثني عشر:

الأول: الربح على المؤمن إلا ما استثنى، و على من يعده بالإحسان

٥٥ «٩» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: هَلَمْ أَحْسِنُ بَيْنَكُمَا، يَحْرُمُ عَلَيْهِ الرِّبْحُ.

٥٦ «١٠» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: غَبْنُ الْمُسْتَرْسِلِ «١١» سُحْتٌ، وَ غَبْنُ الْمُؤْمِنِ حَرَامٌ.

(١) الوسائل ١٢: ٣٣٥ / ٢.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٣٦ / ١.

(٣) الوسائل ١٢: ٣٣٧ / ٣.

(٤) ش: فليرد.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٣٧ / ١.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٣٧ / ٢.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٣٨ / ١.

(٨) الوسائل ١٢: ٣٣٨ / ٢.

(٩) الوسائل ١٢: ٢٩٢ / ١.

(١٠) الوسائل ١٢: ٢٩٣ / ٤.

(١١) الاسترسال: الاستئناس و الطمأنينه إلى الإنسان، و الثقة به فيما يحدثه (المجمع: رسل).

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١١٧

٥٧ «١» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رِبْحُ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ رَبًّا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ مِائَةِ دِرْهَمٍ، فَارْيَحَ عَلَيْهِ قُوتَ يَوْمِكَ، أَوْ يَشْتَرِيَهُ لِلتَّجَارَةِ، فَارْبِحُوا عَلَيْهِمْ وَ ارْفُقُوا بِهِمْ.

٥٨ «٢» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ وَلَّيْتَ أَخَاكَ فَحَسَنٌ، وَ إِلَّا فَبِعُهُ بَيْعُ الْبَصِيرِ الْمُدَاقُ «٣».

٥٩ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْخَبْرِ الَّذِي رُوِيَ: رِبْحُ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ رَبًّا مَا هُوَ؟ فَقَالَ: ذَاكَ إِذَا ظَهَرَ الْحَقُّ، وَ قَامَ قَائِمُنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ تَبِيعَ مِنَ الْأَخِ الْمُؤْمِنِ وَ تَرْبِحَ عَلَيْهِ.

٦٠ «٥» وَ رُوِيَ: جَوَازُ الرِّبْحِ عَلَى الْمُضْطَرِّ.

الثاني: معامله أصناف ورد فيهم الخبر

و هم اثنا عشر

٦١ «٦» ١- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَشْتَرِ مِنْ مُحَارِفٍ «٧» فَإِنَّ صَفْقَتَهُ لَا بَرَكَهَ فِيهَا.

٦٢ «٨» وَ رُوِيَ: فَإِنَّ خُلْطَتَهُ.

٦٣ «٩» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمُؤْمِنُ لَا يَكُونُ مُحَارِفًا.

٦٤ «١٠» ٢- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِقَهْرْمَانِهِ: أَلَمْ أَنْهَكَ أَنْ تَشْتَرِضَ لِي مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَكَانَ.

(١) الوسائل ١٢: ٢٩٣ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٩٣ / ٢.

(٣) المداقّه: هي أن تداقّ صاحبك في الحساب و تناقشه فيه، و المداقّ: أي المداقق في

الأُمور (المجمع: دقق).

(٤) الوسائل ١٢: ٢٩٤ / ٤.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٢٩ / ١.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٠٥ / ١.

(٧) المحارف: المحروم المحدود الذى إذا طلب فلا- يرزق، أو يكون لا- يسعى فى الكسب، وهو خلاف المبارك (اللسان: حرف).

(٨) الوسائل ١٢: ٣٠٦ / ٣.

(٩) الوسائل ١٢: ٣٠٦ / ٥.

(١٠) الوسائل ١٢: ٣٠٦ / ٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١١٨

٦٥ «١» ٣- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُخَالِطُوا وَلَا تُعَامِلُوا إِلَّا مَنْ نَشَأَ فِي الْخَيْرِ.

٦٦ «٢» ٤- قَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: شَارِكُوا الَّذِي قَدْ أَقْبَلَ عَلَيْهِ الرِّزْقُ فَإِنَّهُ أَخْلَقَ لِلْغِنَى، وَ أَجْدَرُ لِاقْبَالِ الْحِطِّ.

٦٧ «٣» ٥- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اخْذَرُوا مُعَامَلَةَ ذَوِي الْعَاهَاتِ فَإِنَّهُمْ أَظْلَمُ شَيْءٍ.

٦٨ «٤» ٤- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُعَامِلُوا ذَا عَاهِهِ فَإِنَّهُمْ أَظْلَمُ شَيْءٍ.

٦٩ «٥» ٦- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُخَالِطِ الْأَكْرَادَ، فَإِنَّ الْأَكْرَادَ حَتَّى مِنَ الْجِنِّ كَشَفَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْغِطَاءَ.

٧٠ «٦» ٧- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَسْتَعِنَ بِمَجُوسِيٍّ وَلَا تُؤْتِيهِمْ شَاتِكًا، وَأَنْتَ تُرِيدُ ذَنْبَهَا.

٧١ «٧» ٨- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِيَّاكَ وَمُخَالَطَةَ السَّفِيهِ فَإِنَّ السَّفِيَةَ لَا يُنْفَلُ إِلَيْهَا خَيْرًا.

٧٢ «٨» ٨- وَرُوي: أَنَّ السَّفِيَةَ الَّذِي لَا يُبَالِي بِمَا قَالَ وَ لَا مَا قِيلَ فِيهِ.

٧٣ «٩» ٩- وَرُوي: غَيْرُ ذَلِكَ.

٧٤ «١٠» ٩- (قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ) «١١»: نَهَى [رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ] «١٢» عَنْ بَيْعِ الْمُضْطَرِّ، وَ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ.

(١) الوسائل ١٢: ٣٠٦ / ٦.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٠٦ / ٧.

(٣) الوسائل ١٢: ٣٠٧ / ٢.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٠٧ / ٣.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٠٨ / ٢.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٠٨ / ١.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٠٨ / ٢.

(٨) الوسائل ١٢: ٣٠٨ / ٣.

(٩) الوسائل ١٢:

(١٠) الوسائل ١٢: ٣٣٠ / ٣.

(١١) ليس في ش.

(١٢) أثبتناه من الوسائل.

(١٣) الوسائل ١٢: ٣٣٠ / ٤.

(١٤) زمن عضوض أى كلب، يقال: كلب الدهر على أهله إذا ألح عليهم، واشتدّ (اللسان):

عضض، كلب).

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١١٩

يَعُضُّ «١» الْمَوْسِرُ فِيهِ عَلَى مَا فِي يَدَيْهِ وَلَمْ يُؤْمَرْ «٢» بِذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَا تَتَسَوَّأُ الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ «٣» تَنْهَدُ «٤» فِيهِ الْأَشْرَارُ، وَ تُسْتَدَلُّ الْأَخْيَارُ، وَ يُبَايَعُ فِيهِ الْمُضْطَرُّ.

٧٦ «٥» وَ فِي رِوَايَةٍ: ثُمَّ يَنْبَرِي «٦» فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ أَقْوَامٌ يُبَايِعُونَ الْمُضْطَرِّينَ، أَوْلَيْكَ هُمْ شِرَارُ النَّاسِ.

٧٧ «٧» وَ قِيلَ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْبَيْعَ عَلَى الْمُضْطَرِّ حَرَامٌ وَ هُوَ مِنَ الرَّبَا، قَالَ: وَ هَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا يَشْتَرِي غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ؟! قَدْ «٨» أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرَّبَا، فَارْبِحْ وَ لَا تُرْبِهْ، قِيلَ: وَ مَا الرَّبَا؟ قَالَ: دَرَاهِمَ بِدَرَاهِمٍ مِثْلِينَ بِمِثْلٍ.

٧٨ «٩» ١٠- رُوِيَ: النَّهْيُ عَنِ مُعَامَلَةِ الظَّالِمِينَ وَ قَدْ مَرَّ.

٧٩ «١٠» ١١- رُوِيَ: النَّهْيُ عَنِ مُخَالَطَةِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَ قَدْ مَرَّ.

٨٠ «١١» ١٢- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُخْرِجُ مِنْ مَالِهِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ أَصَابَهُ مِنْ حَلَالٍ، وَ إِذَا أَخْرَجَهُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ أَصَابَ «١٢» مِنْ حَرَامٍ.

الثالث: الحلف على البيع و الشراء صادقا

٨١ «١٣» قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَقْلُوا الْأَيْمَانَ فَإِنَّهَا مَنْفَقَةٌ لِلسَّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلرِّبْحِ.

(٢) ش: على ما فيه و لم يؤمر.

(٣) البقره: ٢٣٧.

(٤) نهـد: تقدّم (المجمع: نهـد).

(٥) الوسائل ١٢: ٣٣٠ / ٢.

(٦) ش: يرى، انبرى له: أى اعترض له (اللسان: برى).

(٧) الوسائل ١٢: ٣٢٩ / ١.

(٨) ليس فى ش.

(٩)

الوسائل ١٢: ١٦٣ / ٢.

(١٠) الوسائل ١٢: ٤٣٠ / ١.

(١١) الوسائل ١٢: ٣٣٩ / ١.

(١٢) ش: أصابه.

(١٣) الوسائل ١٢: ٣٠٩ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٢٠

٨٢ «١» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ يُبْعِضُ الْمُتَّفِقَ سِلْعَتَهُ بِالْإِيمَانِ.

٨٣ «٢» وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: وَيُلُّ لِتُجَارِ أُمَّتِي مِنْ لَأِ وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهِ، وَوَيْلٌ لِصِنَاعِ أُمَّتِي مِنْ - الْيَوْمِ وَغَدًا.

الرابع: البيع بربح الدينار ديناراً و الحلف عليه

٨٤ «٣» بَعَثَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَلْفِ دِينَارٍ مَعَ رَجُلٍ وَقَالَ لَهُ: تَجَهَّزْ حَتَّى تَخْرُجَ إِلَى مِصْرَ، فَإِنَّ عِيَالِي قَدْ كَثُرُوا فَتَجَهَّزْ بِمَتَاعٍ وَخَرَجَ مَعَ التُّجَّارِ، فَتَخَيَّرَ الْفُؤَا وَتَعَاقَدُوا أَنْ لَمَّا يَنْقُضُوا «٤» مِنْ رِبْحِ الدِّينَارِ دِينَارًا، فَلَمَّا قَبَضُوا أَمْوَالَهُمْ انْصَرَفُوا إِلَى الْمَدِينَةِ فَدَخَلَ الرَّجُلُ عَلَى الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَعَهُ كَيْسَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ أَلْفِ دِينَارٍ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ هَذَا الرَّبِيحَ كَثِيرٌ، وَ لَكِنْ مَا صَيَّرْنَا نَعْتَمُ؟ فَحَدَّثَهُ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، ثُمَّ أَخَذَ أَحَدَ الْكَيْسَيْنِ وَقَالَ: هَذَا رَأْسُ مَالِي وَ لَا حَاجَةَ لِي فِي هَذَا الرَّبِيحِ، ثُمَّ قَالَ:

مُجَالِدَةُ «٥» السُّيُوفِ أَهْوَنُ مِنْ طَلَبِ الْحَلَالِ.

٨٥ «٦» وَ سَيِّئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ تُّجَّارٍ قَدِمُوا أَرْضًا فَاشْتَرَكُوا فِي الْبَيْعِ عَلَى أَنْ لَمَّا يَبِيعُوا يَبِيعُهُمْ إِلَّا بِمَا أَحْبَبُوا، قَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

٨٦ «٧» وَ رُوِيَ: جَوَازُ رِبْحِ الدَّرْهَمِ دَرَاهِمًا وَ عَشْرَةَ وَ خَمْسَةَ عَشْرَةَ.

الخامس: تلقى «٨» الركبان دون أربعة فراسخ لا ما زاد

٨٧ «٩» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَلَقَّ، وَ لَا تَشْتَرِ مَا تُلَقَّى، وَ لَا تَأْكُلْ مِنْهُ،

(١) الوسائل ١٢: ٣١٠ / ٤.

(٢) الوسائل ١٢: ٣١٠ / ٥.

(٣) الوسائل ١٢: ٣١١ / ١.

(٤) ش: لا ينقص.

(٥) المجالده: المضاربه (اللسان: جلد).

(٦) الوسائل ١٢: ٣١٢ / ٢.

(٧) الوسائل ١٢: ٣١٢ / ٣.

(٨) تلقى الركبان: هو أن يستقبل الحضري البدوي قبل وصوله إلى البلد و يخبره بكساد ما معه كذبا ليشتري منه سلعته بالوكس و أقل من ثمن المثل (اللسان: لقي).

(٩) الوسائل ١٢: ٣٢٦ / ٢ و ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٤، ص: ١٢١

و قيل له: مَا حَدُّ التَّلْقَى؟ قَالَ: مَا دُونَ غَدْوِهِ أَوْ رَوْحِهِ، قِيلَ: وَ كَمِ الْغَدْوَةُ وَ الرَّوْحَةُ «١»؟ قَالَ: أَرْبَعَةُ فَرَاسِخٍ.

٨٨ «٢» وَ رُوِيَ: لَا يَتَلَقَّى أَحَدُكُمْ تِجَارَةً خَارِجاً مِنَ الْمِصْرِ.

٨٩ «٣» وَ

رُوي: طَعَامًا.

٩٠ «٤» وَ سئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَنْ تَلَقَّى الْعَنَمِ، فَقَالَ: لَا تَلَقَّ، وَلَا تَشْتَرِ مَا «٥» تُلَقَّى، وَلَا تَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ مَا تُلَقَّى.

٩١ «٦» وَ رُوي: أَنَّ حَدَّ التَّلَقَّى رَوْحُهُ، فَإِذَا صَارَ إِلَى أَرْبَعِهِ «٧» فَرَاسِخٌ، فَهُوَ جَلْبٌ.

السادس: بيع الحاضر للبادي

٩٢ «٨» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، ذَرُوا المُسْلِمِينَ يَزُوقِ اللهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ.

السابع: الوكس «٩» الكثير

٩٣ «١٠» رَأَى رَجُلٌ مَنَامًا فَرَعَ مِنْهُ وَ أَرْعَبَهُ فَعَرَضَهُ عَلَى الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ:

أَنْتَ رَجُلٌ تُرِيدُ اغْتِيَالَ رَجُلٍ فِي مَعِيشَتِهِ، فَاتَّقِ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَكَ، ثُمَّ «١١» يُمِيتَكَ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ أُوتِيتَ عِلْمًا، إِنَّ رَجُلًا مِنْ جِيرَانِي عَرَضَ ضَيْعَتَهُ عَلَيَّ فَهَمَمْتُ أَنْ أَمْلِكَهَا بِوَكْسٍ كَثِيرٍ.

(١) ش: و الراحه.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٢٦ / ٥.

(٣) الوسائل ١٢: ٣٢٦ / ٥.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٢٦ / ٣.

(٥) ش: ممًا.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٢٧ / ٦.

(٧) الأصل و ش: أربع.

(٨) الوسائل ١٢: ٣٢٧ / ١.

(٩) الوكس: النقص (المجمع: وكس).

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٢٢

الثامن: الاستحطاط «١» بعد الصفقة و قبول الوضيعه حينئذ

٩٤ «٢» اشترى رجل جارية للصادق عليه السلام، فلما ذهب ينفذهم، قال «٣»:

أستحطهم، قال: لا، إن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن الاستحطاط بعد الصفقة.

٩٥ «٤» وروى في من تقبل بعمل فيه الصياغة و النفس فيشارط النقاش على شئ، ثم يستوضعه من الشرط الذي شارطه عليه بطيب نفسه، قال: لا بأس.

٩٦ «٥» [و سئل عليه السلام عن الرجل يشتري المتاع ثم يستوضعه، قال: لا بأس، قال: و أمرني أبي فكلمت له رجلاً في ذلك] «٦».

٩٧ «٧» و سئل عليه السلام عن الرجل يشتري في نفسه ما يشتري في غيره، أ يصلح له؟ قال: نعم.

٩٨ «٨» وروى: أنه يجوز أن يستوضع المشتري البائع.

٩٩ «٩» وروى: الوضيعه بعد الضمنه حرام.

١٠٠ «١٠» وروى: أنه يجوز أن يشتري ببعده الشراء من غير أن يحمله على الكره.

التاسع: المماكسه «١١» في مواضع مخصوصه

١٠١ «١٢» قال عليه السلام: يا علي، لا تماكس في أربع أشياء: في شراء

(١) استحط من ثمنه شيئاً: استنقصه (أقرب الموارد:

حطط).

(٣) ش: وقال.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٣٣ / ٢.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٣٣ / ٣.

(٦) ليس في ش.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٣٤ / ٤.

(٨) الوسائل ١٢: ٣٣٣ / ٣.

(٩) الوسائل ١٢: ٣٣٤ / ٦.

(١٠) الوسائل ١٢: ٣٣٤ / ٧.

(١١) المماكسه في البيع: انتقاص الثمن و استحطاطه (المجمع: مكس).

(١٢) الوسائل ١٢: ٣٣٦ / ٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٢٣

الأُضْحِيَّةِ، وَ الكَفْنِ، وَ النَّسَمِ، وَ الكِرَاءِ إِلَى مَكَّةَ.

١٠٢ «١» وَ رَوَى: جَوَازُ الْمُمَيَّاكْسَةِ فِي بَيْعِ الأُضْحِيَّةِ، وَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ لِقَهْرَمَانِهِ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ لِي مِنْ حَوَائِجِ الحَجِّ شَيْئًا، فَاشْتَرِ وَلَا تُمَاكِسْ.

العاشر: الشكوى من قلة الربح، و من الإنفاق من رأس المال

١٠٣ «٢» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَشْكُونَ فِيهِ رَبَّهُمْ، يَقُولُ الرَّجُلُ: وَ اللّٰهُ مَا رَبِحْتُ شَيْئًا مُنْذُ كَذَا وَ كَذَا، وَ لَا آكَلْتُ وَ لَا أَشْرَبْتُ إِلَّا مِنْ رَأْسِ مَالِي «٣»، وَ يَحْكُكُ، وَ هَلْ أَصْلُ مَالِكَ وَ ذُرْوَتُهُ إِلَّا مِنْ رَبِّكَ؟.

الحادي عشر: البيع في الظلال

١٠٤ «٤» قَالَ أَبُو الحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: البَيْعُ فِي الظَّلَالِ غِشٌّ، وَ الغِشُّ لَا يَحِلُّ.

الثاني عشر: دخول السوق أولاً «٥» والخروج أخيراً

١٠٥ «٦» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: شَرُّ بَقَاعِ الْأَرْضِ الْأَسْوَأُ، وَهِيَ مَيْدَانُ إِبْلِيسَ، فَلَا يَزَالُ أَوَّلَ دَاخِلٍ وَآخِرَ خَارِجٍ، وَخَيْرُ الْبَقَاعِ الْمَسَاجِدُ، وَ أَحَبُّهُمْ إِلَى اللَّهِ أَوْلَهُمْ دُخُولًا، وَ آخِرُهُمْ خُرُوجًا مِنْهَا.

١٠٦ «٧» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَبْرِيئِيلَ: أَيُّ الْبَقَاعِ أَنْبَغُضُ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: الْمَأْسَوَاتُ، وَ أَنْبَغُضُ أَهْلِهَا إِلَيْهِ أَوْلَهُمْ دُخُولًا إِلَيْهَا وَ آخِرُهُمْ خُرُوجًا مِنْهَا.

(١) الوسائل ١٢: ٣٣٥ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٤٠ / ١.

(٣) ش: رأس المال.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٤٣ / ١.

(٥) ليس في ش.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٤٤ / ١.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٤٥ / ٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٢٤

[الفصل] الخامس: في من أمر الغير أن يشتري له، هل يعطيه من عنده؟ و من أمره أن يبيع له، هل يشتري لنفسه؟

١٠٧ «١» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا قَالَ لَكَ الرَّجُلُ: اشْتَرِ لِي، فَلَا تُعْطِهِ مِنْ عِنْدِكَ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي عِنْدَكَ خَيْرًا مِنْهُ.

١٠٨ «٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ «٣» كَانَ عِنْدَهُ خَيْرٌ مِمَّا يَجِدُ لَهُ فِي السُّوقِ، فَلَا يُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِهِ.

١٠٩ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَعْطِهِ أَرْخَصَ مِمَّا تَجِدُ لَهُ.

١١٠ «٥» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَجِئُنِي الرَّجُلُ فَيَقُولُ: تَشْتَرِي لِي؟ وَ يَكُونُ مَا عِنْدَهُ خَيْرًا مِنْ مَتَاعِ السُّوقِ، قَالَ: إِنْ أَمِنْتَ أَنْ لَا يَتَّهَمَكَ، فَأَعْطِهِ مِنْ عِنْدِكَ، وَإِنْ خِفْتَ أَنْ يَتَّهَمَكَ، فَاشْتَرِ لَهُ مِنَ السُّوقِ.

١١١ «٦» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: الرَّجُلُ يَجِئُنِي بِمَالِ الثُّوبِ فَأَعْرِضُهُ، فَإِذَا أُعْطِيَتْ بِهِ الشَّيْءُ، زِدْتُ فِيهِ وَ أَخَذْتُهُ، قَالَ: لَا تَزِدْهُ، أَلَيْسَ إِذَا

عَرَضَتْهُ أَحَبَيْتَ أَنْ تُعْطَى بِهِ أَوْ كَسَ مِنْ ثَمَنِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: لَا تَزِدْهُ.

١١٢ (٧) وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنِّي أَبِيعُ الزَّيْتَ يَا تَيْبِي مِنَ الشَّامِ «٨» فَأَخَذُ لِنَفْسِي مِمَّا أَبِيعُ؟ قَالَ: مَا أَحَبُّ ذَلِكَ، بَعُهُ مِنْ غَيْرِكَ، وَ لَا تَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا.

[الفصل] السادس: في جملة من أحكام السوم

«٩» ١١٣ «١٠» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: صَاحِبُ السَّلْعَةِ أَحَقُّ بِالسَّوْمِ.

(١) الوسائل ١٢: ٢٨٨ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ٢٨٩ / ٢.

(٣) ش: و إن.

(٤) الوسائل ١٢: ٢٨٩ / ٣.

(٥) الوسائل ١٢: ٢٨٩ / ٤.

(٦) الوسائل ١٢: ٢٨٩ / ١.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٩٠ / ٢.

(٨) ش: بالشام.

(٩) السوم: عرض السلعة على البيع (اللسان: سوم).

(١٠) الوسائل ١٢: ٢٩٥ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٢٥

١١٤ «١» وَ نَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ السَّوْمِ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ.

١١٥ «٢» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّمَا السَّعْرُ إِلَى اللَّهِ يَرْفَعُهُ إِذَا شَاءَ، وَ يَخْفِضُهُ إِذَا شَاءَ.

١١٦ «٣» وَ قِيلَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ سَعَرْتَ لَنَا سِعْرًا، فَقَالَ: مَا كُنْتُ

لَأَلْقَى اللَّهَ بِيَدَعِهِ.

١١٧ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: بَارَكَ اللَّهُ عَلَى سَهْلِ الْبَيْعِ، سَهْلِ الشَّرَاءِ.

١١٨ «٥» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الْمَعْبُودَ فِي بَيْعِهِ غَيْرُ مَحْمُودٍ وَلَا مَأْجُورٍ «٦».

١١٩ «٧» وَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا نَادَى الْمُنَادِي فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَزِيدَ، وَإِذَا سَكَتَ فَلَكَ أَنْ تَزِيدَ، وَإِنَّمَا يُحْرَمُ الزِّيَادَةُ النَّدَاءِ، وَ يُحِلُّهَا السُّكُوتُ.

١٢٠ «٨» وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: الْوَاشِمَةُ «٩»، وَالْمُوتِشِمَةُ «١٠»، وَالنَّاجِشُ «١١»، وَالْمُنْجُوشُ، مَلْعُونُونَ.

١٢١ «١٢» وَنَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَدْخُلَ الرَّجُلُ فِي سَوْمِ أَخِيهِ.

١٢٢ «١٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَنَاجَشُوا «١٤».

، وَفُسِّرَ بِأَنْ يَزِيدَ فِي تَمَنِ السَّلْعَةِ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ شِرَاءَهَا لِيَسْمَعَهُ غَيْرُهُ فَيَزِيدَ

(١) الوسائل ١٢: ٢٩٥ / ٢.

(٢) الوسائل ١٢: ٣١٧ / ١.

(٣) الوسائل ١٢: ٣١٨ / ٢.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٣٢ / ١.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٣٥ / ١.

(٦) ش: غير مأجور ولا محمود.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٣٧ / ١.

(٨) الوسائل ١٢: ٣٣٧ / ٢.

(٩) الوشم: ما تجعله المرأة على ذراعها بالإبره من العلامات (اللسان: وشم).

(١٠) الأصل: و الموشمه.

(١١) النجش بفتحين: هو أن يمدح السلعة في البيع لينفقها و يروّجها أو يزيد في قيمتها و هو لا يريد شراءها ليقع غيرها فيها (المجمع: نجش).

(١٢) الوسائل ١٢: ٣٣٨/٣.

(١٣) الوسائل ١٢: ٣٣٨/٤.

(١٤) ش: فيزيده.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٢٦

[الفصل السابع: في آداب الكتابه]

١٢٣ «١» قَالَ [عَلِيٌّ] «٢» عَلَيْهِ السَّلَامُ لِكَاتِبِهِ: أَلْقِ دَوَاتَكَ، وَ أَطْلُ جِلْفَهُ «٣» قَلَمِكَ، وَ فَرِّجْ بَيْنَ السُّطُورِ، وَ قَرِّمِطُ «٤» بَيْنَ الْحُرُوفِ، فَإِنَّهُ أَجْدَرُ بِصَبَاحِهِ الْخَطَّ.

١٢٤ «٥» وَ كَتَبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى عُمَّالِهِ: أَدِقُّوا أَقْلَامَكُمْ، وَ قَارِبُوا بَيْنَ سِطُورِكُمْ، وَ اخْرِذُوا عَنِّي «٦» فُضُولَكُمْ، وَ اقْصِدُوا قَصِيدَ الْمَعَانِي،

وَإِيَّاكُمْ وَ الْإِكْتَارَ، فَإِنَّ أَمْوَالَ الْمُسْلِمِينَ لَا تَحْتَمِلُ الْإِضْرَارَ.

١٢٥ «٧» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ آدَمَ وَ دَاوُدَ: فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَمَرَ اللَّهُ الْعِبَادَ أَنْ يَكْتُبُوا بَيْنَهُمْ إِذَا تَدَايَنُوا أَوْ تَعَامَلُوا إِلَى أَجْلِ مُسَمًى.

١٢٦ «٨» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ لُغِيَ عَلَى النَّاسِ بَرِّهِمْ وَ فَاجَرِهِمْ بِالْكِتَابِ «٩» وَ الْحِسَابِ، وَ لَوْلَا ذَلِكَ لَتَعَالَطُوا.

[الفصل الثامن: فى أحكام الاحتكار و ما يناسبه]

و هى اثنا عشر ١- يحرم الاحتكار عند ضروره المسلمين.

١٢٧ «١٠» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ، وَ الْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ.

١٢٨ «١١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَحْتَكِرُ الطَّعَامَ إِلَّا خَاطِئٌ.

١٢٩ «١٢» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْحُكْرَةُ فِى الْخِصْبِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، وَ فِى الشَّدَّةِ

(١) الوسائل ١٢: ٢٩٩/٣.

(٢) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٣) الجلف: القشر، و جلف ظفره عن إصبغه:

كشطه (اللسان: جلف).

(٤) القرمطه فى الخط: دقه الكتابه و تدانى الحروف (اللسان: قرمط).

(٥) الوسائل ١٢: ٢٩٩/٢.

(٦) ش: عن.

(٧) الوسائل ١٢: ٢٩٩/١.

(٨) الوسائل ١٢: ٢٩٨/١.

(٩) ش: بالكتابه.

(١٠) الوسائل ١٢: ٣١٣ / ٣.

(١١) الوسائل ١٢: ٣١٤ / ٨.

(١٢) الوسائل ١٢: ٣١٢ / ١.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٤، ص: ١٢٧

وَ الْغَلَاءِ ثَلَاثَهُ أَيَّامٍ، فَمَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي الْخِصْبِ، فَصَاحِبُهُ مَلْعُونٌ، وَمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْعُسْرَةِ، فَصَاحِبُهُ مَلْعُونٌ.

٢- حدّ الاحتكار.

١٣٠ «١» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيُّمَا رَجُلٍ اشْتَرَى طَعَامًا فَكَبَسَهُ أَرْبَعِينَ صَبَّاحًا يُرِيدُ بِهِ غَلَاءَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ بَاعَهُ فَتَصَدَّقَ بِثَمَنِهِ، لَمْ يَكُنْ كَفَّارَةً لِمَا صَنَعَ.

١٣١ «٢» وَ سَيَّلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَحْتَكِرُ الطَّعَامَ وَ يَتَرَبَّصُ بِهِ، قَالَ: إِنْ كَانَ الطَّعَامُ كَثِيرًا يَسْعُ النَّاسَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَ إِنْ كَانَ الطَّعَامُ قَلِيلًا لَا يَسْعُ النَّاسَ، فَإِنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يَحْتَكِرَ الطَّعَامَ وَ يَتْرَكَ النَّاسَ لَيْسَ

لَهُمْ طَعَامٌ.

أقول: حمل ما مرّ من الأربعين، و الثلاثة على عدم حصول الضروره فيما دونها.

١٣٢ «٣» ٣- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ الحُكْرُهُ إِلَّا فِي الحِنْطِهِ، وَ الشَّعِيرِ، وَ التَّمْرِ، وَ الزَّيْبِ، وَ السَّمْنِ.

١٣٣ «٤» وَ رُوِيَ: الزَّيْتُ «٥».

١٣٤ «٦» وَ قَالَ: إِذَا أَصَابَتْكُمْ مَجَاعَةٌ، فَاعْتَنُوا بِالزَّيْبِ.

١٣٥ «٧» وَ رُوِيَ: فَاعْتَنُوا «٨».

١٣٦ «٩» ٤- سئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الحُكْرِهِ، فَقَالَ: إِنَّمَا الحُكْرُهُ أَنْ تَشْتَرِيَ طَعَامًا وَ لَيْسَ فِي المِصْرِ غَيْرُهُ فَتَحْتَكِرُهُ، فَإِنْ كَانَ فِي المِصْرِ طَعَامٌ أَوْ مَتَاعٌ غَيْرُهُ، فَلَا بَأْسَ أَنْ «١٠» تَلْتَمِسَ بِسِلْعَتِكَ الفُضْلَ.

(١) الوسائل ١٢: ٣١٤ / ٦.

(٢) الوسائل ١٢: ٣١٣ / ٢.

(٣) الوسائل ١٢: ٣١٤ / ٧.

(٤) الوسائل ١٢: ٣١٤ / ١٠.

(٥) ش: و الزيت.

(٦) الوسائل ١٢: ٣١٤ / ٥.

(٧) الوسائل ١٢: ٣١٤ / ٥.

(٨) العبث: الخلط (اللسان: عبث).

(٩) الوسائل ١٢: ٣١٥ / ١.

(١٠) الأصل: بأن.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٢٨

١٣٧ «١» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الزَّيْتِ، فَقَالَ: إِذَا كَانَ عِنْدَ غَيْرِكَ، فَلَا بَأْسَ بِإِمْسَاكِهِ.

١٣٨ «٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَجُلٍ: مَا عَمَلُكَ؟ قَالَ: حَنَاطٌ وَ رَبَّمَا قَدِمْتُ عَلَى نَفَاقٍ، وَ رَبَّمَا قَدِمْتُ عَلَى كَسَادٍ فَحَبَسْتُ، فَقَالَ: يَبِيعُهُ غَيْرُكَ؟ قَالَ: مَا أَبِيعُ مِنْ أَلْفِ جُزْءٍ جُزْءًا، قَالَ: لَا بَأْسَ.

١٣٩ «٣» ٥- نَفَتَدَ الطَّعَامُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَآتَاهُ الْمُسْلِمُونَ فَقَالُوا: لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ إِلَّا عِنْدَ فُلَانٍ، فَقَالَ لَهُ: يَا فُلَانُ، إِنَّ الْمُسْلِمِينَ ذَكَرُوا: أَنَّ الطَّعَامَ قَدْ نَفَدَ إِلَّا شَيْءٌ عِنْدَكَ، فَأَخْرِجْهُ وَ بَعْهُ كَيْفَ شِئْتَ وَ لَا تَحْبِسْهُ.

١٤٠ «٤» وَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَامِلٍ لَهُ: امْنَعْ مِنَ الِاحْتِكَارِ، وَ لِيَكُنِ الْبَيْعُ سَمِحًا بِمَوَازِينِ عَدْلٍ وَاسِعًا لَا يُجْحَفُ بِالْفَرِيقَيْنِ: مِنَ الْبَائِعِ، وَ الْمُبْتَاعِ، فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَهُ

بَعْدَ نَهْيِكَ إِيَّاهُ، فَكَوَّلَ وَ عَاقَبَ فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ.

١٤١ «٥» ٦- مَرَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالمُحْتَكِرِينَ فَأَمَرَ بِحُكْرَتِهِمْ أَنْ تُخْرَجَ إِلَى بُطُونِ الْأَسْوَاقِ حَيْثُ تَنْظُرُ الْأَبْصَارُ إِلَيْهَا، فَقِيلَ لَهُ: لَوْ قَوْمَتْ عَلَيْهِمْ فَعَضِبَ، وَقَالَ: أَنَا أَقْوَمُ عَلَيْهِمْ، إِنَّمَا السُّعْرُ إِلَى اللَّهِ يَرْفَعُهُ إِذَا شَاءَ، وَيَخْفِضُهُ إِذَا شَاءَ.

١٤٢ «٦» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ وَكَّلَ بِالسُّعْرِ مَلَكًا فَلَنْ يَغْلُوَ مِنْ قَلْبِهِ، وَلَنْ يَزُحْصَ مِنْ كَثْرِهِ.

١٤٣ «٧» ٧- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ النَّفْسَ إِذَا أَحْرَزَتْ قُوَّتَهَا، اسْتَقَرَّتْ.

١٤٤ «٨» وَكَانَ النَّبِيُّ وَالصَّادِقُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لَا يَشْتَرِيَانِ عُقْدَةً حَتَّى يُدْخِلَا

(١) الوسائل ١٢: ٣١٥ / ٢.

(٢) الوسائل ١٢: ٣١٦ / ٣.

(٣) الوسائل ١٢: ٣١٦ / ١.

(٤) الوسائل ١٢: ٣١٥ / ١٣.

(٥) الوسائل ١٢: ٣١٧ / ١.

(٦) الوسائل ١٢: ٣١٨ / ٥.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٢٠ / ٣.

(٨) الوسائل ١٢: ٣٢١ / ٥.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٢٩

طَعَامَ السَّنَةِ، وَقَالَ «١»: إِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَدْخَلَ «٢» طَعَامَ سَنَةِ خَفَّ ظَهْرُهُ وَاسْتَرَاحَ.

١٤٥ «٣» وَ سُئِلَ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ حَبْسِ الطَّعَامِ سَنَةً، فَقَالَ: أَنَا أَفَعَلُهُ، يَعْنِي إِحْرَازَ الْقُوَّةِ.

١٤٦ «٤» ٨- أَصَابَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ قَحْطٌ حَتَّى أَقْبَلَ الرَّجُلُ الْمَوْسِمَ يُخْلِطُ الْحِنْطَةَ بِالشَّعِيرِ، وَكَانَ عِنْدَ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ طَعَامٌ جَيِّدٌ قَدْ اشْتَرَاهُ أَوَّلَ السَّنَةِ، فَقَالَ لِبَعْضِ مَوَالِيهِ: اشْتَرِ لَنَا شَعِيرًا فَاخْلِطْهُ بِهَذَا الطَّعَامِ أَوْ بَعْهُ، فَإِنَّا نَكْرَهُ أَنْ نَأْكُلَ جَيِّدًا وَ يَأْكُلَ النَّاسُ رَدِيئًا.

١٤٧ «٥» وَكَانَ عِنْدَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ طَعَامٌ يَكْفِيهِ أَشْهُرًا، فَقَالَ لِرَجُلٍ: أَخْرِجْهُ وَ بَعْهُ، فَقَالَ لَهُ: وَ لَيْسَ بِالْمَدِينَةِ طَعَامٌ، قَالَ: بَعْهُ وَ اشْتَرِ

مَعَ النَّاسِ يَوْمًا بِيَوْمٍ، وَقَالَ:

اجْعَلْ قُوَّةَ عِيَالِي نِصْفًا شَعِيرًا وَنِصْفًا حِنْطَةً أَحِبُّ أَنْ يَرَانِي اللَّهُ قَدْ أَحْسَنْتُ تَقْدِيرَ الْمَعِيشَةِ.

«٦» ٩- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: شِرَاءُ الْحِنْطَةِ يَنْفِي الْفَقْرَ، وَ شِرَاءُ الدَّقِيقِ يُنْشِئُ الْفَقْرَ، وَ شِرَاءُ الْخُبْزِ مَحْقٌ، قِيلَ: فَمَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى شِرَاءِ الْحِنْطَةِ؟

قَالَ «٧»: ذَاكَ لِمَنْ يَقْدِرُ وَ لَا يَفْعَلُ.

١٤٩ «٨» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِنْ مَرَّ الْعَيْشِ النُّقْلَهُ مِنْ دَارٍ إِلَى دَارٍ، وَ أَكَلَ خُبْزَ الشَّرَاءِ.

١٥٠ «٩» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «١٠»: إِذَا كَانَ عِنْدَكَ دِرْهَمٌ فَاشْتَرِ بِهِ الْحِنْطَةَ، فَإِنَّ الْمَحْقَ فِي الدَّقِيقِ.

(١) ش: و قال.

(٢) ش: إذا دخل.

(٣) الوسائل ١٢: ١ / ٣٢٠.

(٤) الوسائل ١٢: ١ / ٣٢١.

(٥) الوسائل ١٢: ٢ / ٣٢١.

(٦) الوسائل ١٢: ١ / ٣٢٢.

(٧) ش: فقال.

(٨) الوسائل ١٢: ٣ / ٣٢٣.

(٩) الوسائل ١٢: ٤ / ٣٢٣.

(١٠) ش: و قال أبو الحسن (ع).

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٣٠

١٥١ «١» ١٠- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَيْلُوا طَعَامَكُمْ، فَإِنَّ الْبَرَكَهَ فِي الطَّعَامِ الْمَكِيلِ.

١٥٢ «٢» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا أَرَادَتِ الْخَادِمُ أَنْ تَعْمَلَ الطَّعَامَ فَمُرَّهَا فَلْتَكِلْهُ، فَإِنَّ الْبَرَكَهَ فِيمَا كِيلَ.

١٥٣ «٣» ١١- قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَحِلُّ مَنَعُ الْمِلْحِ وَ النَّارِ.

١٥٤ «٤» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُمَانِعُوا قَرْضَ الْخَمِيرِ وَالْخُبْزِ، فَإِنَّ مِنْعَهُ يُورِثُ الْفَقْرَ.

١٥٥ «٥» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُمَانِعُوا قَرْضَ الْخَمِيرِ وَاقْتِبَسَ النَّارَ، فَإِنَّهُ يَجْلِبُ الرِّزْقَ.

١٥٦ «٦» ١٢- وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَائِشَةَ وَهِيَ تُحْصِي الْخُبْزَ: لَا تُحْصِي فَيُحْصَى عَلَيْكَ.

١٥٧ «٧» وَقَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَسْتَقْرِضُ الرَّغِيفَ مِنَ الْجِرَانِ فَنَأْخُذُ كَبِيرًا وَنُعْطِي صَغِيرًا، أَوْ نَأْخُذُ صَغِيرًا وَنُعْطِي كَبِيرًا، قَالَ: لَا بَأْسَ.

[الفصل التاسع: في جلوس بائع الثوب القصير

١٥٨ «٨» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى رَجُلٍ، وَ مَعَهُ ثَوْبٌ يَبِيعُهُ وَ كَانَ الرَّجُلُ طَوِيلًا وَ الثَّوْبُ قَصِيرًا،

فَقَالَ لَهُ: اجْلِسْ فَإِنَّهُ أَنْفَقَ لِسَلْتِكَ.

(١) الوسائل ١٢: ٣٢٤ / ٣.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٢٤ / ٢.

(٣) الوسائل ١٢: ٣٢٨ / ٢.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٢٨ / ١.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٢٨ / ٣.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٢٩ / ١.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٢٩ / ٢.

(٨) الوسائل ١٢: ٣٤٠ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٣١

[الفصل العاشر: في أنه ينبغي العود في غير طريق الذهاب]

و قد مرّ في صلاه العيد و غيرها

١٥٩ «١» وَقِيلَ لِلرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ النَّاسَ رَوَوْا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ إِذَا أَخَذَ فِي طَرِيقِ رَجْعٍ فِي غَيْرِهِ، فَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَ أَنَا أَفْعَلُهُ كَثِيرًا فَافْعَلْهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا إِنَّهُ أَرْزُقُ لَكَ.

[الفصل الحادى عشر: فيما يعمل لقضاء الدين و سوء الحال]

١٦٠ «٢» كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي قَدْ لَزِمَنِي دَيْنٌ فَادِخْ، فَكَتَبَ: أَكْثَرَ مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ، وَ رَطَّبَ لِسَانَكَ بِقِرَاءَةِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ. وَ سَاءَتْهُ «٣» حَالُ رَجُلٍ فَكَتَبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَيْهِ: أَدِمِ قِرَاءَةَ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا فَفَعَلَ حَوْلًا، ثُمَّ كَتَبَ إِلَيْهِ:

انْتَقِلْ إِلَى قِرَاءَةِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ، وَ كَتَبَ إِلَيْهِ: يُجْزِيكَ مِنْ قِرَاءَةِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ يَوْمَكَ وَ لَيْلَتِكَ مِائَةَ مَرَّةٍ.

١٦١ «٤» وَ رُوِيَ: آيَةُ الْكُرْسِيِّ لِمَا قُرِئَتْ لَهُ.

١٦٢ «٥» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مِصْرَ: اَطْلُبُوا بِهَا الرِّزْقَ، وَ لَا تَطْلُبُوا بِهَا الْمَكْتَّ.

١٦٣ «٦» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِصْرُ الْحُتُوفِ يُقَيِّضُ «٧» لَهَا قَصِيرَهُ «٨» الْأَعْمَارِ.

(١) الوسائل ١٢: ٣٤١ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٤١ / ١ و ٢.

(٣) ش: و ساءت.

(٤) الوسائل ٤: ١٠٤٧ / ١٣.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٤٢ / ١.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٤٢ / ١.

(٧) قَيِّضَ لَهُ كَذَا: أَي قَدَّرَهُ (المجمع: قَيِّضَ).

(٨) لَيْسَ فِي ش.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٣٢

١٦٤ «١» وَقِيلَ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّا نَجْلِبُ الْمَتَاعَ مِنْ صَنْعَاءَ نَبِيْعُهُ بِمَكَّةَ الْعَشْرَةَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ وَ اِثْنَيْ عَشَرَ، وَ نَجِيءُ بِهِ، فَيَخْرُجُ إِلَيْنَا تُجَارٌ مِنْ تُجَارِ مَكَّةَ فَيُعْطُونَنَا بِذَلِكَ الْأَحَدَ عَشَرَ وَ الْعَشْرَةَ وَ نِصْفَ وَ دُونَ ذَلِكَ، فَأَبِيْعُهُ أَوْ أَقْدَمُ مَكَّةَ؟ فَقَالَ: بَعْهُ فِي الطَّرِيقِ وَ لَا تَقْدَمُ بِهِ مَكَّةَ، فَإِنَّ اللَّهَ أَبِي أَنْ يَجْعَلَ مَتَجَرَ الْمُؤْمِنِ بِمَكَّةَ.

١٦٥ «٢» وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِنْ سَيِّعَادِهِ الْمَرْءِ أَنْ يَكُونَ مَتَجِرُهُ فِي بِلَادِهِ، وَ يَكُونَ خُلْطَاؤُهُ صَالِحِينَ، وَ يَكُونَ لَهُ أَوْلَادٌ يَسْتَعِينُ بِهِمْ.

(١) الوسائل ١٢: ٣٤٣ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٤٣ / ١.

الباب الخامس «١» فى الخيار،

و أقسامه اثنا عشر

١- خيار المجلس، و هو ثابت للبائع و المشتري ما لم يتفرقا.

١ «٢» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَفْتَرِقَا «٣»، فَإِذَا افْتَرَقَا فَلَا خِيَارَ لَهُمَا بَعْدَ الرِّضَا مِنْهُمَا.

٢ «٤» وَقَالَ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْخِيَارُ فِي الْحَيَوَانِ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ لِلْمُشْتَرِي وَ فِي غَيْرِ الْحَيَوَانِ حَتَّى يَفْتَرِقَا.

٣ «٥» وَ رَوَى: إِذَا صَفَقَ الرَّجُلُ عَلَى الْبَيْعِ فَقَدْ وَجِبَ وَ إِنْ لَمْ يَفْتَرِقَا.

وَ حُمِلَ عَلَى إِفَادِهِ الْمِلْكِ وَ نُزُومِ الْوَفَاءِ بِهِ إِذَا لَمْ يَحْصُلِ الْفَسْخُ، وَ عَلَى الْإِفْتِرَاقِ

الْبُعِيدِ، وَ عَلَى اشْتِرَاطِ الشُّقُوطِ.

٢- خيار الحيوان من الرقيق وغيره ثلاثة أيام للمشتري و إن لم يشترط.

٤ «٦» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا، وَ صَاحِبِ الْخِيَارِ لِمَنْ اشْتَرَى ثَلَاثَ أَيَّامٍ.

٥ «٧» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الْخِيَارِ كُلِّهِ شَرْطُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلْمُشْتَرِي، وَ هُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَرَطَ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ.

(١) الباب الخامس و فيه: ٥١ حديثا.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٤٦/٣.

(٣) ش: يتفرقا.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٤٦/٥.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٤٧/٧.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٤٩/٦.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٤٩/١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٣٤

٦ «١» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الشَّرْطِ فِي الْخِيَارِ، قَالَ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لِلْمُشْتَرِي.

٧ «٢» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً، لِمَنِ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي، أَوْ لِلْبَائِعِ، أَوْ لَهُمَا كِلَيْهِمَا؟ فَقَالَ: الْخِيَارُ لِمَنْ اشْتَرَى ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ «٣» نَظْرَةً، فَإِذَا مَضَتْ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَقَدْ وَجَبَ الشُّرَاءُ.

٨ «٤» وَ رُوِيَ: الْمُتَبَايَعَانِ بِالْخِيَارِ «٥» ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْخِيَارِ. وَ حُمِلَ عَلَى التَّقْيِيهِ، وَ عَلَى الشَّرْطِ، وَ عَلَى بَيْعِ خِيَارِ بَحْيَوَانَ.

٩ «٦» ٣- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَهْدُهُ الْبَيْعِ فِي الرَّقِيقِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِنْ كَانَ بِهَا حَبْلٌ، أَوْ بَرَصٌ، أَوْ نَحْوُ هَذَا، وَ عَهْدُهُ سِنَّةً مِنَ الْجُنُونِ، فَمَا بَعْدَ السَّنَةِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ءِ.

٤- خيار الشرط بحسب ما يشترط.

١٠ «٧» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ مِمَّا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ «٨».

١١ «٩» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ إِلَّا كُلَّ شَرْطٍ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَا يَجُوزُ.

١٢ «١٠» وَسُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الشَّرْطِ فِي الْإِمَاءِ لَا تُبَاعُ وَلَا تُوَهَّبُ، قَالَ: يَجُوزُ ذَلِكَ غَيْرَ الْمِيرَاثِ، لِأَنَّ كُلَّ شَرْطٍ خَالَفَ الْكِتَابَ بَاطِلٌ.

١٣ «١١» وَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

إِنَّ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا

(١) الوسائل ١٢: ٣٤٩ / ٥.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٥٠ / ٩.

(٣) ليس في ش.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٤٩ / ٣.

(٥) ليس في ش.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٥٠ / ٧.

عاملی، حرّ، محمد بن حسن، هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ٨ جلد، مجمع البحوث الإسلاميه، مشهد - ايران، اول، ١٤١٢ ه ق

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل؛ ج-٦، ص: ١٣٤

(٧) الوسائل ١٢: ٣٥٣ / ١.

(٨) ش: في كتاب الله.

(٩) الوسائل ١٢: ٣٥٣ / ٢.

(١٠) الوسائل ١٢: ٣٥٣ / ٣.

(١١) الوسائل ١٢: ٣٥٣ / ٥.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٣٥

أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا.

٥- شرط البائع مدّه يردّ فيها الثمن و يرتجع المبيع، و قد مرّ عموماً و يأتي أيضاً.

١٤ «١» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «٢»: إِنْ بَعْتَ رَجُلًا عَلَى شَرْطٍ فَإِنْ أَتَاكَ بِمَالِكَ، وَإِلَّا فَالْبَيْعُ لَكَ.

١٥ «٣» وَقَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَكْتُبُ لَنَا الرَّجُلُ عَلَى دَارِهِ أَوْ عَلَى أَرْضِهِ بِالْمَالِ شِرَاءً، أَنَّهُ قَدْ بَاعَ وَقَبِضَ الثَّمَنَ مِنْهُ فَنَعِدُهُ إِنْ هُوَ جَاءَ بِالْمَالِ إِلَى وَقْتِ بَيْنِنَا وَبَيْنَهُ، أَنْ نَرُدَّ عَلَيْهِ الشِّرَاءَ، فَإِنْ جَاءَ الْوَقْتُ وَ لَمْ يَأْتِنَا بِالْأَمْوَالِ، فَهَوَ لَنَا فَمَا تَرَى فِي الشِّرَاءِ؟ قَالَ: أَرَى أَنَّهُ لَكَ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ، وَإِنْ جَاءَ بِالْمَالِ لِلْوَقْتِ، فَرُدَّ عَلَيْهِ.

٦- خيار التأخير ثلاثة أيام فللبائع بعدها الخيار إذا لم يقبض الثمن، ولا أقبض المبيع، ولا شرط التأخير.

١٦ «٤» سئل الباقر عليه السلام «٥» عن الرجل يشتري من الرجل المتاع ثم يدعه عنده فيقول: حتى آتيك بشمنيه، قال: إن جاء فيما «٦» بينه وبين ثلاثه أيام، وإلا فلا بيع له.

١٧ «٧» وَرَوَى: فِيمَنْ اشْتَرَى

مَحْمِلًا فَأَعْطَى بَعْضَ ثَمَنِهِ وَ تَرَكَهُ عِنْدَ صَاحِبِهِ ثُمَّ احْتَبَسَ أَيَّامًا إِنَّ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا فَجَاءَ بِالثَّمَنِ «٨» مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَ إِلَّا فَلَا يَبِيعُ لَهُ.

١٨ «٩» وَ سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ الْبَيْعَ وَ لَا يَقْبِضُهُ صَاحِبُهُ وَ لَا

(١) الوسائل ١٢: ٣٥٤ / ٢.

(٢) ش: و قال (ع).

(٣) الوسائل ١٢: ٣٥٤ / ١.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٥٤ / ١.

(٥) ش: سئل (ع).

(٦) ليس فى ش.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٥٤ / ٢.

(٨) ش: فجاء الثمن.

(٩) الوسائل ١٢: ٣٥٧ / ٣.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٣٦

يَقْبِضُ الثَّمَنَ، قَالَ: الْأَجَلُ بَيْنَهُمَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَإِنْ قَبِضَ بَيْعُهُ، وَ إِلَّا فَلَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا.

٧- خيار التأخير فى الجارية.

١٩ «١» سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «٢» عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً وَ قَالَ «٣»: أَجِيئُكَ بِالثَّمَنِ، فَقَالَ: إِنْ جَاءَ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ شَهْرٍ، وَ إِلَّا فَلَا يَبِيعُ لَهُ.

٨- خيار «٤» ما يفسد من يومه.

٢٠ «٥» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْعَهْدَةُ فِيمَا يَفْسُدُ مِنْ يَوْمِهِ، مِثْلُ: الْبُقُولِ، وَ الْبَطِيخِ، وَ الْفَوَاكِهِ يَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ.

٢١ «٦» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي «٧» الشَّيْءَ الَّذِي يَفْسُدُ مِنْ يَوْمِهِ وَ يَتْرُكُهُ حَتَّى يَأْتِيَهُ بِالثَّمَنِ، قَالَ: إِنْ جَاءَ فِيمَا بَيْنَهُ وَ

بَيْنَ اللَّيْلِ بِالثَّمَنِ، وَإِلَّا فَلَا يَبِيعُ لَهُ.

٩- خيار النقصان.

٢٢ «٨» سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ أَرْضًا عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةٌ «٩» أَجْرِيهِ، فَلَمَّا مَسَّحَ الْأَرْضَ إِذَا هِيَ خَمْسَةٌ أَجْرِيهِ، قَالَ: إِنَّ شَاءَ اسْتَرْجَعَ فَضَلَ مَالِهِ، وَ أَخَذَ الْأَرْضَ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّ الْأَرْضَ، وَ أَخَذَ مَالَهُ كُلَّهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ إِلَى جَنْبِ تِلْكَ الْأَرْضِ [أَيْضًا] «١٠» أَرْضُونَ فَلْتَوْخَذُ وَ يَكُونُ الْبَيْعُ لَازِمًا

لَهُ «١١» وَ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِتَمَامِ الْبَيْعِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ غَيْرُ الَّذِي بَاعَ، فَإِنْ شَاءَ الْمُشْتَرِي أَخَذَ الْأَرْضَ، وَ اسْتَرْجَعَ فَضْلَ مَالِهِ وَ إِنْ شَاءَ رَدَّ الْأَرْضَ، وَ أَخَذَ الْمَالَ كُلَّهُ.

(١) الوسائل ١٢: ٣٥٧ / ٦.

(٢) ش: سئل (ع).

(٣) ش: فقال.

(٤) ليس في ش.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٥٩ / ٢.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٥٨ / ١.

(٧) ش: اشترى.

(٨) الوسائل ١٢: ٣٦١ / ١.

(٩) ش: عشر.

(١٠) أثبتناه من ش و الوسائل.

(١١) ليس في ش.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٣٧

١٠- خيار الرؤية فيما لم يره و إن رأى أكثره «١».

٢٣ «٢» سئل الصادق عليه السلام عن رجل اشترى ضيعة قد كان يدخلها، فقال: إنه لو قلب منها و نظر إلى تسعة و تسعين قطعاً ثم بقي منها قطعة و لم يرها، لكان له في ذلك خيار الرؤية.

٢٤ «٣» و سئل عليه السلام عن رجل اشترى سهام القصابين من قبل أن يخرج السهم، قال: إن اشترى شيئاً، فهو بالخيار إذا خرج.

١١- خيار العيب السابق على البيع.

٢٥ «٤» قال الباقر عليه السلام: أيما رجل اشترى شيئاً و به عيب و عوار «٥» لم يتبرأ إليه و لم يتبين «٦» له فأحدث فيه بعد ما قبضه

شَيْئاً، ثُمَّ عَلِمَ بِذَلِكَ الْعَوَارِ، وَبِذَلِكَ الدَّاءِ، أَنَّهُ يَمْضِي عَلَيْهِ الْبَيْعُ وَ يُرَدُّ عَلَيْهِ بِقَدْرِ مَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ الدَّاءِ، وَالْعَيْبِ مِنْ ثَمَنِ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنْ بِهِ.

٢٦ «٧» وَعَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الثُّوبَ أَوْ الْمَتَاعَ «٨» فَيَجِدُ فِيهِ عَيْباً، فَقَالَ: إِنْ كَانَ الشَّيْءُ قَائِماً بَعَيْنِهِ، رَدَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ، وَأَخَذَ الثَّمَنَ، وَإِنْ كَانَ الثُّوبُ قَدْ قُطِعَ أَوْ خِيَطَ أَوْ صُبِغَ، رَجَعَ بِنُقْصَانِ الْعَيْبِ.

خيار الغبن الفاحش للجاهل.

٢٧ «٩» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا ضَرَرَ وَ لَا ضِرَارَ.

٢٨ «١٠» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: غَبْنُ الْمُسْتَرْسِلِ سُحْتٌ.

(١) الأصل: أكثر.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٦١ / ١.

(٣) الوسائل ١٢: ٣٦٢ / ٢.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٦٢ / ٢.

(٥) العوار بالفتح: العيب (المجمع: عور).

(٦) ش: و عوار و لم يبرأ و لم يتبين.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٦٣ / ٣.

(٨) ش: و المتاع.

(٩) الوسائل ١٢: ٣٦٤ / ٣.

(١٠) الوسائل ١٢: ٣٦٣ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٣٨

٢٩ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: غَبْنُ الْمُؤْمِنِ حَرَامٌ.

فصل: أحكام الخيار اثنا عشر

١- يسقط خيار المجلس بالافتراق بالأبدان و إن عاد و لو بقصد سقوطه لما مرّ.

٣٠ «٢» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي ابْتِغَيْتُ أَرْضًا فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتُهَا قُمْتُ فَمَشَيْتُ خُطَى ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَرَدْتُ أَنْ يَجِبَ الْبَيْعَ حِينَ افْتَرَقْنَا

«٣».

٣١ «٤» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً بِثَمَنِ مُسَمًّى ثُمَّ افْتَرَقَا، فَقَالَ: وَجِبَ الْبَيْعُ.

٢- يسقط خيار الحيوان بتصرف المشتري و إحدائه فيه.

٣٢ «٥» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الشَّرْطُ فِي الْحَيَّانِ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ لِلْمُشْتَرِي، اشْتَرَطَ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ، فَإِنْ أَحْدَثَ الْمُشْتَرِي فِيمَا اشْتَرَى حَدَثًا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ، فَذَلِكَ رِضًا مِنْهُ فَلَا شَرْطَ لَهُ، قِيلَ: وَمَا أَحْدَثَ؟ قَالَ «٦»: إِنْ لَامَسَ، أَوْ قَبَّلَ، أَوْ نَظَرَ مِنْهَا إِلَى مَا كَانَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ قَبْلَ الشَّرَاءِ.

٣٣ «٧» وَ كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى الْعَسِيِّ كَرِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنْ رَجُلٍ دَابَّةً، فَأَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا مِنْ أَخَذِ الْحَافِرِ أَوْ النَّعْلِ «٨»، أَوْ رَكَبَ ظَهْرَهَا فَرَسَاخَ، أَلَهُ أَنْ يَرُدَّهَا فِي الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ الَّتِي فِيهَا الْخِيَارُ بَعْدَ الْحِدْثِ الَّذِي أَحْدَثَ فِيهَا، أَوْ الرُّكُوبِ الَّذِي رَكَبَهَا فَرَسَاخَ؟ فَوَقَّعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، فَقَدْ وَجِبَ الشَّرَاءُ إِنْ شَاءَ

(١) الوسائل ١٢: ٣٦٤ / ٢.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٤٧ / ٢.

(٣) ش: افترقا.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٤٨ / ٥.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٥٠ / ١.

(٦) ليس في ش.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٥١ / ٢.

(٨) الأصل: أو أنعلها.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٣٩

٣٤ «١» وَ سَيِّئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّنِ اشْتَرَى جَارِيَةً، لِمَنِ الْخِيَارُ؟ قَالَ: الْخِيَارُ لِمَنِ اشْتَرَى، ثُمَّ قَالَ: إِذَا قَبَلَهَا الْمُشْتَرَى، أَوْ لَامَسَ، أَوْ نَظَرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ، فَقَدْ انْقَضَى الشَّرْطُ وَ لَزِمَتْهُ.

٣- إذا تلف الحيوان في الثلاثه أو حدث به عيب، كان من مال البائع و يستحلف المشتري على عدم الرضا إن ادعى «٢» عليه.

٣٥ «٣» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْدًا بِشَرْطِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَمَاتَ الْعَبْدُ فِي الشَّرْطِ، قَالَ: يُسْتَحْلَفُ بِاللَّهِ مَا رَضِيَهُ، ثُمَّ هُوَ بَرِيءٌ مِنَ الضَّمَانِ.

٣٦ «٤» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ حَدَثَ بِالْحَيَوَانِ قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَهُوَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ.

٣٧ «٥» وَ سَيِّئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى أُمَّةً بِشَرْطِ مَنْ رَجُلٍ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ، فَمَاتَتْ عِنْدَهُ وَ قَدْ قَطَعَ الثَّمَنَ، عَلَى مَنْ يَكُونُ الضَّمَانُ؟ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الَّذِي اشْتَرَى ضَمَانًا حَتَّى يَمْضِيَ شَرْطُهُ.

٣٨ «٦» وَ سَيِّئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الدَّابَّةَ أَوْ الْعَبْدَ، وَ يَشْتَرِطُ إِلَى يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، فَيَمُوتُ الْعَبْدُ أَوْ الدَّابَّةُ، أَوْ يَحْدُثُ فِيهِ حَدَثٌ، عَلَى مَنْ ضَمَانٌ ذَلِكَ؟ فَقَالَ:

عَلَى الْبَائِعِ حَتَّى يَنْقُضِيَ الشَّرْطُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَ يَصِيرَ الْمَبِيعَ لِلْمُشْتَرِي، شَرَطَ الْبَائِعُ، أَوْ لَمْ يَشْتَرِطُهُ.

٣٩ «٧» ٤- يَسْقُطُ كُلُّ خِيَارِ شَرَطَا سُقُوطُهُ لِمَا مَرَّ مِنْ قَوْلِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ:

الْمُسْلِمُونَ «٨» عِنْدَ شُرُوطِهِمْ.

(١) الوسائل ١٢: ٣٥١/٣.

(٢) ش: إذا ادعى.

(٣) الوسائل ١٢: ٣٥٢/٤.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٥٢/٥.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٥١/١.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٥٢.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٥٣ / ١.

(٨) ش: المؤمنون.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٤٠

٥- إذا تلف المبيع في مده الخيار، فمن مال المشتري، إن كان الخيار للبائع، و النماء فيها للمشتري.

٤٠ «١» سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِأَخِي: أَيْبِعُكَ دَارِي عَلَى أَنْ تَشْتَرِيَ لِي [إِنْ] «٢» أَنَا جِئْتُكَ بِثَمَنِهَا إِلَى سَنِهِ، [أَنْ] «٣» تَرُدَّهَا «٤» عَلَيَّ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهَذَا إِنْ جَاءَ بِثَمَنِهَا إِلَى سَنِهِ رَدَّهَا عَلَيْه، قِيلَ: فَإِنَّهَا كَانَتْ فِيهَا غَلَّةٌ كَثِيرَةٌ فَأَخَذَ الْغَلَّةَ، لِمَنْ تَكُونُ «٥» الْغَلَّةُ؟ قَالَ: الْغَلَّةُ لِلْمُشْتَرِي، أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَوْ احْتَرَقَتْ لَكَانَتْ مِنْ مَالِهِ.

٤١ «٦» وَ سِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ دَارَهُ فَشَرَطَ أَنَّكَ إِنْ أَتَيْتَنِي بِمَالِي مَا بَيْنَ ثَلَاثِ سِنِينَ، فَالِدَّارُ دَارُكَ فَاتَاهُ بِمَالِهِ، قَالَ: لَهُ شَرْطُهُ، قِيلَ: فَإِنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ قَدْ أَصَابَ فِي ذَلِكَ الْمَالِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، قَالَ: هُوَ مَالُهُ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ الدَّارَ احْتَرَقَتْ مِنْ مَالٍ مَنْ كَانَتْ؟ تَكُونُ الدَّارُ دَارَ الْمُشْتَرِي!؟

٤٢ «٧» ٦- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا شَرْطٌ أَيَّامًا مَعْدُودَةً فَهَلَكَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي قَبْلَ أَنْ يَمْضِيَ الشَّرْطُ، فَهُوَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ.

أقول: حمل على كون الخيار للمشتري لما مرّ.

٧- إذا تلف المبيع قبل القبض، فهو من مال بائعه.

٤٣ «٨» سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مَتَاعًا مِنْ رَجُلٍ وَ أَوْجَبَهُ غَيْرَ أَنَّهُ تَرَكَ الْمَتَاعَ عِنْدَهُ، وَ لَمْ يَقْبِضْهُ، قَالَ: آتَيْكَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَسُرِقَ الْمَتَاعُ، مِنْ مَالٍ مَنْ يَكُونُ؟ قَالَ: مِنْ مَالِ صَاحِبِ الْمَتَاعِ الَّذِي هُوَ فِي بَيْتِهِ حَتَّى يَقْبِضَ الْمَتَاعَ وَ يُخْرِجَهُ

(١) الوسائل ١٢: ٣٥٥ / ١.

(٢) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٣) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٤) أثبتناه من التهذيب،

و في الأصل: ترد، و في ش: تردّه.

(٥) أثبتناه من التّهذيب و الفروع و الفقيه، و في الأصل و ش: يكون.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٥٥/٣.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٥٥/٢.

(٨) الوسائل ١٢: ٣٥٨/١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٤١

مِنْ بَيْتِهِ، فَإِذَا أَخْرَجَهُ مِنْ بَيْتِهِ، فَالْمُبْتَاعُ ضَامِنٌ لِحَقِّهِ حَتَّى يَرُدَّ مَالَهُ إِلَيْهِ.

٨- إذا أوجب المبيع (١) على نفسه و رضى به، سقط الخيار لما مرّ، و ينبغي أن يوجهه المشتري قبل أن يبيع.

٤٤ «٢» قَضَى عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى ثَوْبًا بِشَرْطٍ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ فَعَرَضَ لَهُ رِبْحٌ فَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَهُ، فَقَالَ: لِيُشْهِدَ «٣» أَنَّهُ قَدْ رَضِيَهِ فَاسْتَوْجِبَهُ ثُمَّ لَبِيعَهُ إِنْ شَاءَ، فَإِنْ أَقَامَهُ فِي السُّوقِ فَلَمْ يَبِعْ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ.

٤٥ «٤» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ رَغِبَ فِي الرَّبْحِ، فَلْيُوجِبِ «٥» الِجْبَاعَ عَلَى نَفْسِهِ، وَ لَمَّا يَجْعَلُ فِي نَفْسِهِ أَنْ يَرُدَّ الثَّوْبَ عَلَى صَاحِبِهِ إِنْ رُدَّ عَلَيْهِ.

٩- حكم نماء الحيوان كالشاه المصراه، و الناقه، و البقره في مدّه «٦» الخيار إذا فسخ المشتري.

٤٦ «٧» سَيَّلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى شَاةً فَأَمْسَكَهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ رَدَّهَا، فَقَالَ: إِنْ كَانَ فِي تِلْكَ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ يَشْرَبُ لَبَنَهَا، رَدَّ مَعَهَا ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا لَبَنٌ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

٤٧ «٨» وَ رُوِيَ: لَمَّا تُصَيَّرُوا الْإِبِلَ وَ الْبَقَرَ وَ الْغَنَمَ، مَنْ اشْتَرَى مُصَيَّرًا فَهُوَ بِأَخْرِ النَّظْرَيْنِ «٩»، إِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَ رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ «١٠».

وَ فُسِّرَتِ الْمُصَرَّاهُ بِالَّتِي صُرِّي اللَّبَنُ فِي ضَرْعِهَا، يَعْنِي حَبْسَ وَ جَمْعَ وَ لَمْ يُحَلَبْ أَيَّامًا.

(١) ش: أوجب البيع.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٥٩/١.

(٣) ش: فأراد بيعه قال: يشهد.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٥٩ / ٢.

(٥) ش:

فليستوجب.

(٦) الأصل: و مده.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٦٠ / ١.

(٨) الوسائل ١٢: ٣٦٠ / ٢.

(٩) الأصل: الشرطين.

(١٠) أثبتناه من الوسائل: وفي الأصل: أو تمرا، وفي ش: و تمرا.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٤٢

٤٨ «١» وَ رُوِيَ: مَنْ اشْتَرَى مُحَقَّلَةً «٢»، فَلْيُرَدَّ مَعَهَا صَاعًا.

١٠- يسقط الردّ في خيار العيب بالتصرّف دون الأرش لما مرّ.

٤٩ «٣» وَ سَيِّئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ ابْتَاعَ ثَوْبًا فَلَمَّا قَطَعَهُ وَجَدَ فِيهِ خُرُوقًا «٤»، وَ لَمْ يَعْلَمْ بِعَدْلِكَ حَتَّى قَطَعَهُ، قَالَ: اقْبَلْ ثَوْبَكَ وَ إِلا فَهَائِي «٥» صَاحِبَكَ بِالرِّضَا، وَ حَفِضْ لَهُ قَلِيلًا، وَ لَا يَضُرُّكَ إِِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَإِنْ أَبَى، فَاقْبَلْ ثَوْبَكَ فَهُوَ أَسْلَمَ لَكَ إِِنْ شَاءَ اللَّهُ.

١١- لا يجوز بيع الأعيان المرثية بغير رؤيه و لا وصف، لما مرّ.

٥٠ «٦» وَ عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ كَرِهَ شِرَاءَ مَا لَمْ تَرَهُ.

١٢- من اشترى شيئاً فوهب له شيء بسببه فأراد ردّ المبيع، لم يلزمه ردّ الهبة.

٥١ «٧» سَيِّئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي النَّبِيْعَ فَيُوهِبُ لَهُ الشَّيْءَ فَكَانَ الَّذِي اشْتَرَاهُ لَوْلَا فُوهِبَ لَهُ لَوْلُو فَرَأَى الْمُشْتَرِي فِي اللُّوْلُو «٨» أَنْ يَرُدَّ، أَمْ يَرُدُّ مَا وَهَبَ لَهُ؟

قَالَ: الْهَبَةُ لَيْسَ فِيهَا رَجْعُهُ وَ قَدْ قَبَضَهَا إِنَّمَا سَبِيلُهُ عَلَى النَّبِيْعِ، فَإِنْ رَدَّ الْمُبْتَاعُ «٩» النَّبِيْعَ، لَمْ يَرُدَّ مَعَهُ الْهَبَةَ.

(١) الوسائل ١٢: ٣٦٠ / ٣.

(٢) المحقّله: الناقه أو البقره أو الشاه لا يحلبها صاحبها أياما (اللسان: حفل).

(٣) الوسائل ١٢: ٣٦٣ / ٤.

(٤) ش: حروقا.

(٥) أثبتناه من الوسائل، و في الأصل: فهاتى هاياه فى الأمر مهاياه: وافقه (أقرب الموارد، هيا).

(٦) الوسائل ١٢: ٣٦٥ / ٢.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٦٥ / ١.

(٨) التهذيب: فوهبت له لؤلؤه فرأى المشتري فى لؤلؤه.

(٩) ش: المتاع.

هدايه الأمه إلى أحكام

الباب السادس «١» فى أحكام العقود،

إشاره

و فصوله اثنا عشر

[الفصل الأول: فى جواز البيع نقدا و نسيئه و سلفا، لا بيع دين بدين

و قد مضى و يأتى ما يدل على ذلك عموما و خصوصا

١ «٢» وَ قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي أُرِيدُ الْخُرُوجَ إِلَى بَعْضِ الْجِبَالِ وَ إِنَّا إِذَا بَعْنَاهُمْ بِنَسِيئِهِ، كَانَ أَكْثَرَ لِلرَّبْحِ، قَالَ: فَبِعْهُمْ بِتَأْخِيرِ سَنَةٍ.

٢ «٣» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يُبَاعُ الدَّيْنُ بِالذَّيْنِ.

٣ «٤» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِالسَّلْفِ فِي الْمَتَاعِ إِذَا وَصَفَتِ الطُّوْلَ وَ الْعَرُضَ.

[الفصل الثانى: فى أحكام النقد و النسيئه

و هى اثنا عشر

٤ «٥» ١- سئل الصادق عليه السلام عن رجل اشترى جارية بثمن مسمى، فقال: وجب البيع و الثمن إذا لم يكونا اشترطاً فهو نقد.

٥ «٦» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ.

٦ «٧» ٢- قَالَ رَجُلٌ لِلرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ هَذَا الْجَبَلَ قَدْ «٨» فُتِحَ عَلَى النَّاسِ مِنْهُ

(١) الباب السادس و فيه: ١١٥ حديثا.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٦٦ / ١.

(٣) الوسائل ١٢: ٩٩ / ١.

(٤) الوسائل ١٢: ٥٤ / ١.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٦٦ / ٢.

(٦) الوسائل ١٢: ٨٦ / ٧.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٦٦ / ٣.

(٨) ش: فقد.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٤٤

بَابُ رِزْقٍ، فَقَالَ: إِنْ أَرَدْتَ الْخُرُوجَ، فَاخْرُجْ فَلَا تَدَعِ الطَّلَبَ، فَقَالَ: إِنَّهُمْ قَوْمٌ مِلَاءٌ وَنَحْنُ نَحْتَمِلُ التَّأخِيرَ فَبَابِعُهُمْ بِتَأْخِيرِ سَيِّئِهِ؟ قَالَ: بَعْضُهُمْ، قَالَ: ثَلَاثَ سِنِينَ؟

قَالَ: لَا يَكُونُ لَكَ شَيْءٌ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ.

٧ «١» وَ رُوِيَ: النَّهْيُ عَنْ ثَلَاثِ سِنِينَ أَيْضًا. وَ حُمِلَ عَلَى الْكِرَاهَةِ وَ اخْتِصَاصِهِ بِتِلْكَ الْوَاقِعَةِ لِحُكْمِهِ أُخْرَى.

٨ «٢» ٣- قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ بَاعَ سِدْلَعَهُ فَقَالَ: إِنَّ ثَمَنَهَا كَذَا وَ كَذَا يَدًا بِيَدٍ، وَ ثَمَنَهَا «٣» كَذَا وَ كَذَا نَظْرَةً، فَخَذَهَا بِأَيِّ الثَّمَنَيْنِ شِئْتَ، وَ اجْعَلْ «٤» صَفْقَتَهَا وَاحِدَةً، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا أَقْلُهُمَا، وَ إِنْ كَانَ نَظْرَةً.

٩ «٥» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ سَاوَمَ بِثَمَنَيْنِ

أَحَدِهِمَا عَاجِلًا وَ الْآخِرِ نَظْرَةً، فَلْيَسِّمَ أَحَدَهُمَا قَبْلَ الصَّفْقَةِ.

١٠ «٦» وَ رُوِيَ: هُوَ بِأَقْلِ الثَّمَنِ وَ أَبْعَدِ الْأَجَلَيْنِ.

١١ «٧» وَ رُوِيَ: النَّهْيُ عَنِ بَيْعَيْنِ فِي بَيْعٍ.

١٢ «٨» ٤- قَضَى عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ أَمَرَهُ نَفَرٌ أَنْ يَبْتِيعَ لَهُمْ بَعِيرًا بِنَقْدٍ وَ يَزِيدُونَهُ فَوْقَ ذَلِكَ نَظْرَةً فَابْتِيعَ لَهُمْ بَعِيرًا وَ مَعَهُ بَعْضُهُمْ، فَمَنَعَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ فَوْقَ وَرِقِهِ «٩» نَظْرَةً.

١٣ «١٠» ٥- سُوِّئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً بِثَمَنِ مُسَمًّى ثُمَّ بَاعَهَا فَرَبِحَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ يَنْقُدَ صَاحِبَهَا فَاتَاهُ يَتَفَاضَاهُ، فَقَالَ صَاحِبُ الْجَارِيَةِ لِلَّذِينَ

(١) الوسائل ١٢: ٣٦٦ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٦٧ / ١.

(٣) ش: و كذا نقدا و ثمنها.

(٤) ش: و جعل.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٦٧ / ١.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٦٧ / ٢.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٦٨ / ٤.

(٨) الوسائل ١٢: ٣٦٨ / ١.

(٩) ش: ورقه.

(١٠) الوسائل ١٢: ٣٦٩ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٤٥

بَاعَهُمْ: اكْفُونِي غَرِيمِي هَذَا، وَ الَّذِي رَبِحْتُ عَلَيْكُمْ فَهُوَ لَكُمْ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

١٤ «١» وَ رُوِيَ: جَوَازُ تَعْجِيلِ الْحَقِّ الْمُؤَجَّلِ بِنَقِيصِهِ.

٦- من باع شيئاً نسيته أو حالاً، جاز أن يشتريه منه حالاً بزياده و نقيصه إذا لم يشترط ذلك للعمومات.

١٥ «٢» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُبَاعُ الرَّجُلُ الشَّيْءَ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ، إِذَا كَانَ أَضْلُ الشَّيْءِ حَلَالًا.

١٦ «٣» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ الْمَتَاعَ بِنِسَاءٍ «٤» فَيَشْتَرِيهِ مِنْ صَاحِبِهِ «٥» الَّذِي يَبِيعُهُ مِنْهُ، قَالَ: نَعَمْ، لِمَا بَأْسَ، فَقِيلَ لَهُ: أَشْتَرِي مَتَاعِي؟ فَقَالَ: لَيْسَ هُوَ مَتَاعَكَ، وَ لَا بَقْرَكَ، وَ لَا غَنَمَكَ.

١٧ «٦» وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَجِئُنِي الرَّجُلُ فَيَطْلُبُ الْعَيْنَةَ فَأَشْتَرِي لَهَا الْمَتَاعَ مُرَابِحَةً «٧» ثُمَّ أْبِيعُهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ أَشْتَرِيهِ مِنْهُ مَكَانِي، قَالَ: إِذَا كَانَ بِالْخِيَارِ إِنَّ

شَاءَ بَاعَ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَبِعْ، وَكُنْتَ أَنْتَ بِالْخِيَارِ، إِنْ شِئْتَ اشْتَرَيْتَ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَشْتَرِ فَلَا بَأْسَ.

١٨ «٨» وَقِيلَ لَهُ: الرَّجُلُ يَبِيعُ الْبَيْعَ وَالْبَائِعُ يَعْلَمُ أَنَّهُ «٩» لَا يَسْوَى، وَالْمُشْتَرِي يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَسْوَى إِلَّا [أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَرْجِعُ فِيهِ فَيَشْتَرِيهِ مِنْهُ، قَالَ: هَذَا الرَّبَّاءُ، فَإِنْ لَمْ تَشْتَرِهِ رَدَّهُ عَلَيْكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا تَقْرَبْتَهُ.

١٩ «١٠» وَ سَيِّئِلَ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ إِلَى أَجَلٍ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِخُمْسِهِ دَرَاهِمٍ نَقْدًا، يَحِلُّ؟ قَالَ: إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ وَرَضِيَا، فَلَا بَأْسَ.

(١) الوسائل ١٢: ٣٦٩/ب ٤.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٧٠/٢.

(٣) الوسائل ١٢: ٣٧٠/٣.

(٤) ش: نسيئا.

(٥) ش: صاحب.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٧٠/٤.

(٧) ش: رابحه.

(٨) الوسائل ١٢: ٣٧١/٥.

(٩) ش: أن.

(١٠) الوسائل ١٢: ٣٧١/٦.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٤٦

٢٠ «١٠» ٧- قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَكُونُ لِي عَلَى الرَّجُلِ الدَّرَاهِمُ فَيَقُولُ: بَعْنِي بَيْعًا أَقْضِيكَ، فَأَبِيعُهُ الْمَتَاعَ ثُمَّ أَشْتَرِيهِ مِنْهُ وَ أَقْبِضُ مَالِي، قَالَ: لَا بَأْسَ.

٢١ «٢» وَقِيلَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ لِي عَلَيْهِ مَالٌ وَهُوَ مُعَسَّرٌ، فَاشْتَرَى بَيْعًا مِنْ رَجُلٍ إِلَى أَجَلٍ عَلَيَّ أَنْ أَضْمَنَ ذَلِكَ عَنْهُ لِلرَّجُلِ وَ يُعْطِينِي «٣» الَّذِي لِي، قَالَ: لَا بَأْسَ.

٢٢ «٤» وَقِيلَ لَهُ: عَيَّنْتَ رَجُلًا عَيْنَهُ فَقُلْتُ لَهُ: اقْضِنِي، قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي فَعَيَّنِي حَتَّى أَقْضِيكَ، قَالَ: عَيْنُهُ حَتَّى يَقْضِيكَ.

٢٣ «٥» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَجِئُنِي الرَّجُلُ فَيَقُولُ: اقْرِضْنِي دَنَانِيرَ حَتَّى أَشْتَرِيَ بِهَا زَيْتًا فَأَبِيعَكَ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

٢٤ «٦» وَرَوَى: لَا يَبِيعُهُ «٧» نَسِيئًا «٨»، فَأَمَّا نَقْدًا فَلْيَبِيعْهُ بِمَا شَاءَ.

٢٥ «٩» وَرَوَى: لَا تَقْبِضْ مِمَّا تَعَيَّنَ. وَحَمَلًا

٨- يجوز أن يبيع ما ليس عنده حالا إذا كان يوجد.

٢٦ «١٠» سَيَّلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرَّجُلِ لَيْسَ عِنْدَهُ، فَيَشْتَرِي مِنْهُ حَالًا، قَالَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: لَا يَجُوزُ إِلَّا إِلَى أَجَلٍ، فَقَالَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَى أَجَلٍ، فَهُوَ أَجْوَدُ.

٢٧ «١١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يُسَمَّى لَهُ أَجَلًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْعًا لَا يُوجَدُ مِثْلُ:

الْعَنْبِ، وَالبَطِيخِ، وَشَبْهِهِ فِي غَيْرِ زَمَانِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَبْغَى شِرَاءَ ذَلِكَ حَالًا.

(١) الوسائل ١٢: ٣٧١ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٧٢ / ٣.

(٣) ش: و يعطني.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٧٢ / ٤.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٧٣ / ٧.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٧٣ / ٨.

(٧) أثبتناه من ش و الوسائل، و في الأصل:

لا يبعه.

(٨) ش: نسيته.

(٩) الوسائل ١٢: ٣٧٣ / ٩.

(١٠) الوسائل ١٢: ٣٧٤ / ١.

(١١) الوسائل ١٢: ٣٧٤ / ١.

٢٨ «١» وَقِيلَ لَهُ: الرَّجُلُ يَحِثُّنِي يَطْلُبُ مِنِّي الْمَتَاعَ فَأَقَاوِلُهُ عَلَى الرَّبْحِ، ثُمَّ اشْتَرِيهِ فَأَبِيعُهُ مِنْهُ، قَالَ: أَلَيْسَ إِذَا شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَلَا بَأْسَ.

٢٩ «٢» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ مِائَةَ مَنِّ صُفْرًا بِكَذَا وَ كَذَا، وَ لَيْسَ عِنْدَهُ مَا اشْتَرَى مِنْهُ، قَالَ: لَا بَأْسَ إِذَا وَفَّاهُ «٣» الَّذِي اشْتَرَطَ عَلَيْهِ.

٣٠ «٤» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِبَيْعِ كُلِّ مَتَاعٍ إِذَا كُنْتَ تَجِدُهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي بَعْتَهُ فِيهِ.

٣١ «٥» وَعَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ.

أقول: لعل المراد أنه لا يجوز أن يبيع شيئا معنا ليس عنده قبل أن يملكه، و يجوز أن يبيع أمرا كلينا موصوفا في

الذمه، و يحتمل الكراهه، و النسخ، و التقية في الروايه.

٩- يجوز بيع ما ليس عنده نسيئه و نقدا بربح و غيره «٦».

٣٢ «٧» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِأَنْ تَبِيعَ الرَّجُلَ الْمَتَاعَ لَيْسَ عِنْدَكَ تُسَاوِمُهُ، ثُمَّ تَشْتَرِي لَهُ نَحْوَ الَّذِي طَلَبَ، ثُمَّ تُوجِبُهُ عَلَى نَفْسِكَ، ثُمَّ تَبِيعَهُ مِنْهُ بَعْدُ.

٣٣ «٨» وَقِيلَ لَهُ: الرَّجُلُ يَأْتِنِي يُرِيدُ مِنِّي طَعَامًا أَوْ بَيْعًا نَسِيئًا، وَ لَيْسَ عِنْدِي، أَوْ يَصْلُحُ أَنْ أُبِيعَهُ إِيَّاهُ وَ أَقْطَعُ لَهُ سِعْرَهُ، ثُمَّ أَشْتَرِيهِ مِنْ مَكَانٍ آخَرَ فَأُذْفَعُهُ إِلَيْهِ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

٣٤ «٩» وَقِيلَ لَهُ: الرَّجُلُ يَجِيءُ «١٠» فَيَقُولُ: اشْتَرِ هَذَا التُّوبَ وَ أُرْبِحْكَ كَذَا وَ كَذَا، قَالَ: أَلَيْسَ إِنْ شَاءَ تَرَكَ، وَ إِنْ شَاءَ أَخَذَ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يُجَلُّ

(١) الوسائل ١٢: ٣٧٤/٣.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٧٥/٤.

(٣) ش: وافاه.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٧٤/٣.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٧٥/٥.

(٦) ش: أو نقدا بربح أو غيره.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٧٥/١.

(٨) الوسائل ١٢: ٣٧٥/٢.

(٩) الوسائل ١٢: ٣٧٤/٤.

(١٠) ش: يجيئني.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٤٨

الْكَلَامُ، وَ يُحَرِّمُ الْكَلَامُ.

٣٥ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ هَلَكَ الْمَتَاعُ قَبْلَ أَنْ تَبِيعَهُ إِيَّاهُ، كَانَ مِنْ مَالِكَ، وَهَذَا بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ اشْتَرَاهُ مِنْكَ بَعْدَ مَا تَأْتِيهِ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ فَلَسْتُ أَرَى بِهِ بَأْسًا.

٣٦ «٢» وَسُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ «٣» أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: ابْتِئِعْ «٤» لِي مَتَاعًا لَعَلِّي أَشْتَرِيهِ مِنْكَ بِنَقْدٍ أَوْ نَسِيئَةٍ، فَابْتِئَعَ الرَّجُلُ مِنْ أَجْلِهِ، قَالَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، إِنَّمَا يَشْتَرِيهِ مِنْهُ بَعْدَ مَا يَمْلِكُهُ.

١٠- يجوز أن يبيع الشيء بأضعاف قيمته و يشترط قرضاً، أو تأجيل دين.

٣٧ «٥» قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي

الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ سَلْسَبِيلَ طَلَبْتُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ دِرْهَمٍ عَلَى أَنْ تُزِيحَنِي «٦» عَشْرَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ، فَأَقْرَضَهَا تِسْعِينَ أَلْفًا، وَ أُبَيْعَهَا ثَوْبًا وَشِيئًا «٧» تُقَوِّمُ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ بَعَشْرَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

٣٨ «٨» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ مِائَةُ أَلْفِ دِرْهَمٍ عَلَى رَجُلٍ مِنْ قَبِيلِ عَيْنِهِ عَيَّنَهَا إِيَّاهُ، فَلَمَّا حَلَّ عَلَيْهِ الْمَالُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يُعْطِيهِ، فَأَرَادَ أَنْ يَقْلِبَ عَلَيْهِ وَ يَرْبَحَ، أَيْبِيعُهُ «٩» لَوْلَاؤَهُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مَا يَسْوَى مِائَةِ دِرْهَمٍ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ وَ يُؤَخَّرُهُ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ أَبِي وَ أَمَرَنِي أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ كَانَ عَلَيْهِ.

١١- إذا عتین أجل فی السلف أو النسيئة، لم یجز كونه مجهولا لما یأتی.

٣٩ «١٠» وَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِالسَّلْمِ كَيْلًا مَعْلُومًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَ لَا يُسَلَّمُ إِلَى دِيَّاسٍ، وَ لَا إِلَى حَصَادٍ.

(١) الوسائل ١٢: ٣٧٧ / ٩.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٧٧ / ٨.

(٣) ش: عن الرجل.

(٤) ش: أ تبع.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٧٩ / ١.

(٦) ش: تربحی.

(٧) صححناه على الفروع، و فی الأصل و ش:

ثوب وشیء، و الوشی من الثياب معروف، و هو یكون من کل لون (اللسان: وشیء).

(٨) الوسائل ١٢: ٣٧٩ / ٣.

(٩) ش: یبیعه.

(١٠) الوسائل ١٢: ٥٨ / ٥.

هدایه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٤٩

١٢- یجوز تعدد الأجل بأن یجعل لكل جزء من المبیع أو الثمن أجل لما یأتی فی السلم و غیره.

٤٠ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ.

[الفصل الثالث: في جواز البيع مساومه و مرابحه و توليه و مواضعه، و العمومات داله عليه

كما مضى و يأتي

٤١ «٢» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ الشَّيْءَ بِأَكْثَرِ مِمَّا اشْتَرَى، فَقَالَ: جَائِزٌ.

٤٢ «٣» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَرَى بَيْعَ «٤» الْمُرَابِحَةِ بَأْسًا إِذَا صَدَقَ فِي

الْمُرَابِحَةِ وَ سَمَى رِبْحًا دَانِقَيْنِ أَوْ سِتَّ دَرَاهِمَ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ.

٤٣ «٥» وَ رُوِيَ: أَنَّ يَبَعَ الْمَسَاوِمَةَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ.

٤٤ «٦» وَ رُوِيَ: إِنَّ وَ لَيْتَ أَخَاكَ فَحَسَنٌ، وَ إِلَّا فَبِعُهُ بَيْعِ الْبَصِيرِ الْمُدَاقِ.

[الفصل الرابع: فى أحكام بيع المربحة و غيره]

و هى اثنا عشر

٤٥ «٧» ١- سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَحْمِلُ الْمَتَاعَ لِأَهْلِ السُّوقِ وَ قَدَ قَوْمُوا عَلَيْهِ قِيمَهُ وَ يَقُولُونَ بَعْ فَمَا ازْدَدْتَ «٨» فَلَكَ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَ لَكِنْ لَا يَبِيعُهُمْ مُرَابِحَةً.

٤٦ «٩» وَ سِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُعْطَى الْمَتَاعَ فَيَقَالُ لَهُ: مَا ازْدَدْتَ عَلَى كَذَا

(١) الوسائل ١٢: ٧ / ٨٦.

(٢) الوسائل ١٢: ٢ / ٣٨٤.

(٣) الوسائل ١٢: ١ / ٣٨٤.

(٤) الأصل: بيع.

(٥) الوسائل ١٢: ٤ / ٣٨٦.

(٦) الوسائل ١٢: ٤ / ٣٨٦.

(٧) الوسائل ١٢: ٣ / ٣٨١.

(٨) ش: فما زدت.

(٩) الوسائل ١٢: ٢ / ٣٨١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٥٠

وَ كَذَا فَهُوَ لَكَ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

٤٧ «١» وَ رُوِيَ: النَّهْيُ عَنِ رِبْحٍ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَ عَنِ شَرْطَيْنِ فِي بَيْعٍ.

٤٨ «٢» ٢- سُئِلَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ السَّلْعَةَ وَ يَشْتَرِي «٣» أَنَّ لَهُ نِصْفَهَا، ثُمَّ يَبِيعُهَا مُرَابِحَةً، قَالَ: لَا بَأْسَ.

٤٩ «٤» ٣- سُئِلَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ «٥» عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ فَيَقْعُ عَلَيْهَا، أَيْضَلُّهُ أَنْ يَبِيعَهَا مُرَابِحَةً؟ قَالَ: لَا بَأْسَ.

٥٠ «٦» ٤- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي أَكْرَهُ الْبَيْعَ بِدَهٍ يَأْزُدُهُ وَ دَهٍ دَوَازِدُهُ، وَ لَكِنْ أَيْعُهُ بِكَذَا وَ كَذَا.

٥١ «٧» وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: مَا تَقُولُ (فِي الْعَيْنِ) «٨» فِي رَجُلٍ يُبَاعُ رَجُلًا، فَيَقُولُ: أَيْعُكَ بِدَهٍ دَوَازِدُهُ وَ بِدَهٍ يَأْزُدُهُ؟ فَقَالَ: هَذَا فَاسِدٌ، وَ لَكِنْ يَقُولُ: أَرْبِحْ عَلَيْكَ فِي جَمِيعِ الدَّرَاهِمِ كَذَا «٩» وَ كَذَا، وَ يُسَاوِمُهُ عَلَى هَذَا،

فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

٥٢ «١٠» وَقِيلَ لَهُ: الرَّجُلُ يَبِيعُ الْبَيْعَ فَيَقُولُ: أَيُّعُوكَ بِعِدَّةٍ دَوَّازِدَهُ أَوْ بِعِدَّةٍ «١١» يَأْزُدُهُ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ، إِنَّمَا هِيَ الْمَرَاوِضُ، فَإِذَا جَمَعَ الْبَيْعَ، جَعَلَهُ جُمْلَةً وَاحِدَةً.

٥٣ «١٢» ٥- قُدِّمَ لِلْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَتَاعٌ مِنْ مِضِيرٍ «١٣» فَصَيَّرَ طَعَامًا وَدَعَا لَهُ التُّجَّارَ فَقَالُوا: نَأْخُذُهُ مِنْكَ بِعِدَّةٍ دَوَّازِدَهُ، فَقَالَ لَهُمْ: فَإِنِّي أَيُّعُوكُمْ هَذَا الْمَتَاعَ بِاثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، فَبَاعَهُمْ مُسَاوَمَةً.

(١) الوسائل ١٢: ٣٨٢ / ٦.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٨٤ / ٣.

(٣) الأصل: و يشترط.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٨٤ / ١.

(٥) ش: سئل (ع).

(٦) الوسائل ١٢: ٣٨٥ / ٢.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٨٦ / ٣.

(٨) ليس في ش.

(٩) ش: بكذا.

(١٠) الوسائل ١٢: ٣٨٦ / ٥.

(١١) ش: أوده.

(١٢) الوسائل ١٢: ٣٨٥ / ١.

(١٣) ش: من المصر.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٥١

٥٤ «١» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي لَأَكْرَهُ بَيْعَ عَشْرِهِ بِأَحَدٍ عَشْرًا، وَعَشْرِهِ بِاثْنَيْ عَشَرَ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْبَيْعِ، وَ لَكِنْ أَيُّعُوكَ بِكَذَا

وَكَذًا مُسَاوَمَةً.

٥٥ «٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَتَانِي مَتَاعٌ مِنْ مِصْرٍ فَكْرِهْتُ أَنْ أُبِيعَهُ كَذَلِكَ، وَعَظُمَ عَلَيَّ فَبِعْتُهُ مُسَاوَمَةً.

٥٦ «٣» ٦- قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أُدْخِلُ الْمَالَ بَيْتَ الْمَالِ عَلَيَّ أَنْ آخُذَ مِنْ كُلِّ أَلْفٍ سِتَّةً؟ قَالَ: حِسَابُ الْأَجْرِ لِلْأَجْرِ.

٥٧ «٤» ٧- قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي كُنْتُ بَعْتُ رَجُلًا نَخْلًا كَذَا وَكَذَا نَخْلَةً بِكَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا، وَالنَّخْلُ فِيهِ ثَمْرٌ «٥»، فَانْطَلَقَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنِّي فَبَاعَهُ مِنْ رَجُلٍ آخَرَ بِرَبْحٍ وَ لَمْ يَكُنْ نَقَدَنِي وَ لَا قَبَضْتُ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، أَلَيْسَ كَانَ قَدْ ضَمِنَ لَكَ الثَّمَنَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَالرَّبْحُ لَهُ.

٥٨ «٦» ٨- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا اشْتَرَيْتَ مَتَاعًا فِيهِ كَيْلٌ أَوْ وَزْنٌ، فَلَا

تَبِعُهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ، إِلَّا أَنْ تُؤَيِّئَهُ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ كَيْلٌ «٧» وَ لَا وَزْنٌ، فَبِعَهُ.

أقول: حمل على الكراهه لما يأتي.

٥٩ «٨» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الثَّمْرَةَ، ثُمَّ يَبِيعُهَا قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَهَا، قَالَ: لَا بَأْسَ، إِذَا وَجَدَ رِبْحًا، فَلْيَبِعْ.

٦٠ «٩» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّجُلِ يَتَّبِعُ الطَّعَامَ، ثُمَّ يَبِيعُهُ قَبْلَ أَنْ يُكَالَ، قَالَ:

لَا يَصْلُحُ لَهُ ذَلِكَ.

٦١ «١٠» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنْ رَجُلٍ، ثُمَّ أبيعُهُ مِنْ رَجُلٍ آخَرَ قَبْلَ أَنْ

(١) الوسائل ١٢: ٣٨٦ / ٤.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٨٦ / ٤.

(٣) الوسائل ١٢: ٣٨٦ / ٤.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٨٧ / ١.

(٥) ش: فيه التمر.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٨٧ / ١.

(٧) ش: لم يكن له كيل.

(٨) الوسائل ١٢: ٣٨٨ / ٤.

(٩) الوسائل ١٢: ٣٨٨ / ٥.

(١٠) الوسائل ١٢: ٣٨٨ / ٣.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٥٢

أَكْتَالَهُ، فَأَقُولُ: ابْعَثْ وَكَيْلَكَ حَتَّى يَشْهَدَ كَيْلَهُ إِذَا قَبِضْتَهُ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

٦٢ «١» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْمٍ اشْتَرَوْا بَرًّا «٢» فَاشْتَرَوْا فِيهِ جَمِيعًا وَ لَمْ يَقْسِمُوهُ، أَوْ يَصِلُحُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ بَيْعُ بَرِّهِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ؟

قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ، إِنَّ الطَّعَامَ يُكَالُ.

٦٣ «٣» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ الطَّعَامَ أَوْ الثَّمَرَ وَقَدْ اشْتَرَاهَا وَلَمْ يَقْبِضْهَا، قَالَ: لَا حَتَّى يَقْبِضَهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ قَوْمٌ يُشَارِكُهُمْ فَيُخْرِجُهُ «٤» بَعْضُهُمْ مِنْ نَصِيبِهِ مِنْ شُرُكْتِهِ بِرَيْحٍ، أَوْ يُؤَلِّيَهُ بَعْضُهُمْ، فَلَا بَأْسَ.

٦٤ «٥» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى طَعَامًا ثُمَّ بَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يَكِيلَهُ، قَالَ:

لَا يُعْجِنِي أَنْ يَبِيعَ كَيْلًا أَوْ وَزْنًا قَبْلَ أَنْ يَكِيلَهُ أَوْ يَزِنَهُ، إِلَّا أَنْ يُؤَلِّيَهُ كَمَا اشْتَرَاهُ، إِذَا لَمْ يَزِيحْ فِيهِ أَوْ يَضَعْ، وَ مَا

كَانَ مِنْ شَيْءٍ عِنْدَهُ لَيْسَ بِمَكِيلٍ وَلَا مَوْزُونٍ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ.

٦٥ «٦» وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ كَرِهَ بَيْعَ صَكِّ الْوَرِقِ حَتَّى يُقْبِضَ.

٦٦ «٧» وَسُئِلَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ بَيْعاً إِلَى أَحْمِلٍ فَخِمْاءَ الْأَجْلِ وَالْبَيْعَ عِنْدَ صَاحِبِهِ، فَقَالَ لَهُ: بَغْنَى الَّذِي اشْتَرَيْتَهُ مِنِّي، وَحُطَّ عَنِّي كَذَا وَكَذَا، وَأُقَاضُكَ بِمَالِي عَلَيْكَ، أَيْحِلُّ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: إِذَا تَرَاضَيْتَا، فَلَا بَأْسَ.

٦٧ «٨» ٩- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ عَلَيْهِ كُرٌّ مِنْ طَعَامٍ فَاشْتَرَى كُرّاً مِنْ رَجُلٍ وَقَالَ لِلرَّجُلِ: انْطَلِقْ فَاسْتَوْفِ حَقَّكَ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

٦٨ «٩» ١٠- سُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْمَتَاعَ جَمِيعاً بِالثَّمَنِ، ثُمَّ

(١) الوسائل ١٢: ٣٨٩ / ١٠.

(٢) البز: الثياب، و أمتعته البراز (اللسان:

بزز).

(٣) الوسائل ١٢: ٣٩٠ / ١٥.

(٤) ش: فيخرج.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٩٠ / ١٦.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٩١ / ٢٠.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٩٢ / ٢٣.

(٨) الوسائل ١٢: ٣٦٧ / ٢.

(٩) الوسائل ١٢: ٣٩٦ / ١ و ٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٥٣

يُقَوِّمُ كُلَّ تَوْبٍ بِمَا يَسْوَى حَتَّى يَقَعَ عَلَى رَأْسِ مَالِهِ جَمِيعاً، أَيْبِيعُهُ «١»، مُرَابِحَهُ تَوْباً تَوْباً؟

قَالَ: لَا حَتَّى يُبَيِّنَ [لَهُ] «٢» أَنْمَا قَوْمَهُ.

٦٩ «٣» وَ سَيِّئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْقَوْمِ يَشْتَرُونَ الْجِرَابَ، فَيَشْتَرِي الرَّجُلُ مِنْهُمْ عَشْرَةَ أَثْوَابٍ، وَيَشْتَرِطُ عَلَيْهِ خِيَارَهُ كُلَّ ثَوْبٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ، أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ، قَالَ: مَا أَحَبُّ هَذَا الْبَيْعَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَجِدْ فِيهِ خِيَارًا غَيْرَ خَمْسَةِ أَثْوَابٍ وَ وَجَدَ بَقِيَّتَهُ سَوَاءً.

٧٠ «٤» وَ رُوِيَ: مَا أَحَبُّ هَذَا الْبَيْعَ، وَ كَرِهَهُ لِمَكَانِ الْعُبْنِ.

٧١ «٥» ١١- قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّا نَبْعَثُ بِالْأَهْوَازِ فِي شَرِي

لَنَا بِهَا الْمَتَاعُ، ثُمَّ نَلَبْثُ، فَإِذَا بَاعَهُ، وَضَعْنَا عَلَيْهَا صِرْفًا، فَإِذَا بَعْنَاهُ، كَانَ عَلَيْنَا أَنْ نَذْكُرَ لَهُ صِرْفَ الدَّرَاهِمِ فِي الْمُرَابَحَةِ وَ يُجْزِينَا عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: لَا، بَلْ إِذَا كَانَتِ الْمُرَابَحَةُ، فَأَخْبِرْهُ بِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَتْ «٦» مُسَاوَمَةً، فَلَا بَأْسَ.

٧٢ «٧» ١٢- سئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْمَتَاعَ إِلَى أَجَلٍ، قَالَ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ مُرَابَحَةً إِلَّا إِلَى الْأَجَلِ الَّذِي اشْتَرَاهُ إِلَيْهِ، وَإِنْ بَاعَهُ مُرَابَحَةً وَلَمْ يُخْبِرْهُ، كَانَ لِلَّذِي اشْتَرَاهُ مِنَ الْأَجَلِ مِثْلُ ذَلِكَ.

٧٣ «٨» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيمَنْ اشْتَرَى بِنَظَرِهِ فَأَرَادَ الْبَيْعَ بِرِبْحٍ بَدُونَ ذِكْرِ الْأَجَلِ:

قُلْ «٩»: قَدْ قَامَ عَلَيَّ بِكَذَا، وَأَبِيعُكَ بِزِيَادَةِ كَذَا، وَلَا تَقُلْ بِرِبْحٍ.

٧٤ «١٠» وَسئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ مَتَاعًا بِتَأْخِيرٍ إِلَى سَنَةٍ، ثُمَّ بَاعَهُ مِنْ رَجُلٍ آخَرَ مُرَابَحَةً، أَلَا أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ تَمَنُّهُ حَالًا وَالرَّبْحُ؟ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا

(١) ش: أبيع.

(٢) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٣) الوسائل ١٢: ٣٩٧/٤.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٩٧/٤.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٩٩/١.

(٦) ش: و إن كان.

(٧) الوسائل ١٢: ٤٠٠/٢.

(٨) الوسائل ١٢: ٤٠٠/١.

(٩) أثبتناه من ش و الوسائل، و في الأصل: قال.

(١٠) الوسائل ١٢: ٤٠١/٣.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٥٤

مِثْلُ الَّذِي اشْتَرَى، إِنْ كَانَ نَقَدَ شَيْئًا، فَلَهُ مِثْلُ مَا نَقَدَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَقَدَ شَيْئًا آخَرَ، فَالْمَالُ عَلَيْهِ إِلَى الْأَجَلِ الَّذِي اشْتَرَاهُ إِلَيْهِ، قِيلَ لَهُ:

فَإِنْ كَانَ الَّذِي اشْتَرَاهُ لَيْسَ بِمِلِّيِّ مِثْلِهِ؟ قَالَ: فَلْيَسْتَوْثِقْ مِنْ «١» حَقِّهِ إِلَى الْأَجْلِ الَّذِي اشْتَرَاهُ.

[الفصل الخامس: في الاختلاف في قدر الثمن]

٧٥ «٢» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا التَّاجِرَانِ صَدَقَا بُورِكَ لَهُمَا، وَإِذَا كَذَبَا وَخَانَا لَمْ يُبَارَكْ لَهُمَا، وَهُمَا

بِالْحِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرِقَا، فَإِنْ اِخْتَلَفَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ السَّلْعَةِ أَوْ يَتَّارَكَ.

٧٦ «٣» وَ سَيِّئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ الشَّيْءَ فَيَقُولُ الْمُشْتَرِي: هُوَ بِكَذَا وَ كَذَا بِأَقْلٍ مِمَّا قَالَ الْبَائِعُ، فَقَالَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ مَعَ يَمِينِهِ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ قَائِمًا بَعَيْنِهِ.

[الفصل السادس: فى أخذ الدّالّ و السمسار الأجره على البيع و الشراء]

٧٧ «٤» قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِأَجْرِ السُّمَّارِ، إِنَّمَا يَشْتَرِي لِلنَّاسِ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ، إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْأَجْرَاءِ.

٧٨ «٥» وَ سَيِّئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ السُّمَّارِ يَشْتَرِي بِالْأَجْرِ فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ الْوَرِقُ وَ يُشْتَرَطُ عَلَيْهِ أَنْكَ تَأْتِي بِمَا تَشْتَرِي فَمَا شِئْتُ أَخَذْتُهُ، وَ مَا شِئْتُ تَرَكَتُهُ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

٧٩ «٦» وَ سَيِّئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ لِلرَّجُلِ: ابْتَغِ لِي مَتَاعًا وَ الرَّبْحَ بَيْنِي

(١) الأصل: عن.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٨٣ / ٢.

(٣) الوسائل ١٢: ٣٨٣ / ١.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٩٤ / ١.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٩٤ / ٢.

(٦) الوسائل ١٢: ٣٩٥ / ٤.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٥٥

وَ يَبْنِكَ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

٨٠ «١» وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: رَبِّمَا أَمَرْنَا الرَّجُلَ يَشْتَرِي لَنَا الْأَرْضَ أَوْ الدَّوَابَّ أَوْ الْعُلَامَ أَوْ الْخَادِمَ، وَ نَجْعَلُ لَهُ جُعْلًا، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

٨١ «٢» وَ اشْتَرَى لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلًا جَارِيَةً فَنَاولَهُ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ، وَ قَالَ: لَا تَأْخُذْ مِنَ الْبَائِعِ.

٨٢ «٣» وَ رُوِيَ: لَتَأْخُذَنَّ مِنَ الْبَائِعِ.

٨٣ «٤» وَ سَيِّئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَدُلُّ عَلَى الدُّورِ وَ الضِّيَاعِ وَ يَأْخُذُ عَلَيْهِ الْأَجْرَ، قَالَ: هَذِهِ أُجْرُهُ لَا بَأْسَ بِهَا.

٨٤ «٥» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ لِلرَّجُلِ: أَشْتَرِي مِنْكَ هَذَا الطَّعَامَ وَ غَيْرَهُ عَلَيَّ أَنْ تَجْعَلَ لِي فِيهِ رِبْحًا، وَ تَجْعَلَ لِي فِيهِ «٦» شَيْئًا عَلَيَّ أَنْ أَشْتَرِي مِنْكَ، فَكَرِهَ ذَلِكَ.

[الفصل] السابع: في عدم ضمان الدّالّ إلا مع التفريط أو الشرط

٨٥ «٧» كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ مَتَاعًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فَاشْتَرَاهُ، فَسَرِقَ مِنْهُ أَوْ قُطِعَ عَلَيْهِ الطَّرِيقُ، مِنْ مَالٍ مَنْ ذَهَبَ الْمَتَاعُ، مِنْ مَالِ الْأَمْرِ أَوْ مِنْ مَالِ الْمَأْمُورِ؟ فَكَتَبَ: مِنْ مَالِ الْأَمْرِ.

٨٦ «٨» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ

الرَّجُلِ يَبِيعُ لِلْقَوْمِ بِالْأَجْرِ عَلَيْهِ ضَمَانٌ مَا لَهُمْ؟ قَالَ: إِذَا طَابَتْ نَفْسُهُ بِذَلِكَ، إِنَّمَا أَخَافُ «٩» أَنْ يُغَرِّمُوهُ أَكْثَرَ مِمَّا يُصِيبُ

(١) الوسائل ١٢: ٣٩٥ / ٦.

(٢) الوسائل ١٢: ٣٩٣ / ١.

(٣) الوسائل ١٢: ٣٩٣ / ٢.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٩٥ / ٣.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٩٥ / ٥.

(٦) ش: و تجعل فيه.

(٧) الوسائل ١٢: ٣٩٣ / ١.

(٨) الوسائل ١٢: ٣٩٣ / ٢.

(٩) ش: إنما خاف.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٥٦

عَلَيْهِمْ، فَإِذَا طَابَتْ نَفْسُهُ، فَلَا بَأْسَ.

[الفصل الثامن: فى استثناء الدرهم من الدينار حالاً أو مؤجلاً]

٨٧ «١» قَالَ «٢» الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يُكْرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ الثَّوْبَ بِدِينَارٍ غَيْرِ دِرْهَمٍ، لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي كَمِ الدِّينَارِ مِنَ الدَّرْهَمِ.

٨٨ «٣» وَ سُئِلَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ يَشْتَرِي السَّلْعَةَ بِدِينَارٍ غَيْرِ دِرْهَمٍ إِلَى أَجَلٍ، قَالَ: فَاسِدٌ، فَلَعَلَّ الدِّينَارَ يَصِيرُ بِدِرْهَمٍ.

٨٩ «٤» وَ عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ بِدِينَارٍ إِلَّا دِرْهَمًا «٥» وَ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ، وَ لَكِنْ يَجْعَلُ ذَلِكَ بِدِينَارٍ إِلَّا ثُلُثًا وَ إِلَّا رُبْعًا وَ إِلَّا سُدْسًا، أَوْ شَيْئًا يَكُونُ جُزْءًا مِنَ الدِّينَارِ.

[الفصل التاسع: فىمن أخذ طعاماً أو أعطاه فتغير سعره]

٩٠ «٦» سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ ابْتِئَاعَ مِنْ رَجُلٍ طَعَامًا بِسَدْرَاهِمٍ فَأَخَذَ نَصِيفَهُ، ثُمَّ جَاءَهُ بَعِيدَ ذَلِكَ وَ قَدِ ارْتَفَعَ الطَّعَامُ أَوْ

نَقَصَ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ يَوْمَ ابْتِاعَهُ سَاعِرَهُ بِكَذَا وَكَذَا، فَهُوَ ذَلِكُكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَاعِرَهُ فَإِنَّمَا لَهُ سِعْرُ يَوْمِهِ.

أقول: لعل المراد بالمساعره ما كان بصيغه السلم أو البيع.

٩١ «٧» وَ سَيِّئَل عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى طَعَامًا كُلَّ كُرٍّ بِشَىءٍ مَعْلُومٍ، فَارْتَفَعَ الطَّعَامُ أَوْ نَقَصَ وَقَدِ اكْتَالَ بَعْضُهُ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ يَوْمَ اشْتَرَاهُ سَاعِرُهُ عَلَى أَنَّهُ لَهُ، فَلَهُ مَا بَقِيَ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا اشْتَرَاهُ وَلَمْ يَشْتَرِ ذَلِكُكَ، فَإِنَّ لَهُ بِقَدْرِ مَا نَقَدَ.

(١) الوسائل ١٢: ٣٩٨ / ١.

(٢) الأصل: كتب.

(٣) الوسائل ١٢: ٣٩٩ / ٢.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٩٩ / ٣.

(٥) الأصل: إلّا درهم.

(٦) الوسائل ١٢: ٤٠١ / ١.

(٧) الوسائل ١٢: ٤٠١ / ٣.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٥٧

٩٢ «١» وَ كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى الْعَمِي كَرِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا يَعْمَلُ لَهُ «٢» بِنَاءً أَوْ غَيْرَهُ، وَ جَعَلَ يُعْطِيهِ طَعَامًا وَ قُطْنًا وَ غَيْرَ ذَلِكَ، ثُمَّ تَغَيَّرَ الطَّعَامُ وَ الْقُطْنُ مِنْ سِعْرِهِ، أَوْ يُحْسَبُ لَهُ بِسِعْرِ يَوْمٍ أَعْطَاهُ، أَوْ

بِسْعَرِ يَوْمٍ حَاسِبُهُ؟ فَوَقَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يُحْسَبُ لَهُ «٣» بِسْعَرِ يَوْمٍ شَارَطُهُ فِيهِ، وَ أَجَابَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَالِ يَحِلُّ عَلَى الرَّجُلِ فَيُعْطَى بِهِ طَعَامًا عِنْدَ مَحِلِّهِ وَ لَمْ يُقَاطِعْهُ، ثُمَّ تَغَيَّرَ السَّعْرُ، فَوَقَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَهُ سِعْرُ يَوْمٍ أَعْطَاهُ الطَّعَامَ.

٩٣ «٤» وَ قِيلَ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَشْتَرَى طَعَامًا فَيَتَغَيَّرُ سِعْرُهُ قَبْلَ أَنْ أَقْبِضَهُ، قَالَ: إِنِّي لِأَحِبُّ أَنْ تَفِي «٥» لَهُ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِ فَضْلٌ أَخَذْتَهُ.

[الفصل العاشر: فى حكم فضول المكاييل و الموازين]

٩٤ «٦» سَأَلَ «٧» الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلٌ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ يُغْزَلُ مِنْهُ خَمْسِينَ كُرًّا أَوْ أَهْلًا أَوْ أَكْثَرَ بِكَيْلِهِ فَيَزِيدُ وَ يَنْقُصُ وَ أَكْثَرَ ذَلِكَ، مَا يَزِيدُ لِمَنْ هِيَ؟ قَالَ: هِيَ لِمَكَ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي بَعَثْتُ مُعْتَبًا أَوْ سَلَامًا فَابْتِئَاعَ لَنَا طَعَامًا فَزَادَ عَلَيْنَا بِمِدِينَارَيْنِ فَقَتْنَا بِهِ عِيَالَنَا بِمَكْيَالٍ، فَقِيلَ لَهُ: عَرَفْتَ صَاحِبَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَزَادْنَا عَلَيْهِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: تُفْتِنِي «٨» أَنْ الزِّيَادَةَ لِي وَ أَنْتَ تَرُدُّهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّمَا ذَلِكَ غَلَطُ النَّاسِ لِأَنَّ الَّذِي ابْتِئَعْنَا [بِهِ] «٩» إِنَّمَا كَانَ ثَمَانِيَةَ دَنَانِيرٍ أَوْ تِسْعَةَ، ثُمَّ قَالَ: وَ لَكِنْ أَعِدْ عَلَيْهِ الْكَيْلَ.

٩٥ «١٠» وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ السُّفْنِ فَنَكِيلُهُ فَيَزِيدُ، قَالَ: وَ رَبِّمَا

(١) الوسائل ١٢: ٤٠٢ / ٤.

(٢) ش: عمل له.

(٣) ش: يحتسب له.

(٤) الوسائل ١٢: ٤٠٢ / ٦.

(٥) أثبتناه من الوسائل و التهذيب و الفقيه، و فى الأصل و ش: تفى ء.

(٦) الوسائل ١٢: ٤٠٣ / ١.

(٧) الأصل: سئل.

(٨) ش: يفتنى.

(٩) أثبتناه من ش و الوسائل.

(١٠) الوسائل ١٢: ٤٠٣ / ٢.

نَقَصَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِذَا نَقَصَ يَرُدُّونَ عَلَيْكُمْ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَلَا بَأْسَ.

٩٦ «١» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ فُضُولِ الْمَكَائِلِ وَالْمَوَازِينِ، فَقَالَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ

تَعَدِّيًّا، فَلَا بَأْسَ.

٩٧ «٢» وَ رُوِيَ: لَا بَأْسَ مَا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ كَثِيرٌ غَلَطَ.

٩٨ «٣» وَ رُوِيَ: إِذَا كَانَ ذَلِكَ بَيْنَ أَهْلِ الْبَلَدِ، فَانظُرْ مِنْ ذَلِكَ الْوَسْطَ فَلَا تَعَدَّهُ.

٩٩ «٤» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَخَذْتُ الدَّرَاهِمَ مِنَ الرَّجُلِ فَأَزِنُهَا ثُمَّ أَفَرَّقُهَا وَ يَفْضُلُ فِي يَدِي مِنْهَا فَضْلٌ، قَالَ: أَلَيْسَ تَزِنُ الْوَفَاءَ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: لَا بَأْسَ.

[الفصل الحادى عشر: فى الإقاله بوضيعه من الثمن]

١٠٠ «٥» سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى ثَوْبًا وَ لَمْ يَشْتَرِ عَلَى صَاحِبِهِ فَكَّرَهُ أَنْ يَقْبَلَهُ إِلَّا بَوْضِيَعِهِ، قَالَ: لَا يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ بَوْضِيَعِهِ، فَإِنْ جَهَلَ فَأَخَذَهُ فَبَاعَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِهِ، رَدَّ عَلَى صَاحِبِهِ الْأَوَّلِ مَا زَادَ.

[الفصل الثانى عشر: فى بقيه الأحكام]

وهى اثنا عشر

١٠١ «٦» ١- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَكُونُ الْوَفَاءُ حَتَّى يَرْجَحَ.

١٠٢ «٧» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَكُونُ الْوَفَاءُ حَتَّى يَمِيلَ اللِّسَانُ «٨».

٢- لَا يَجُوزُ لِلدَّلَالِ بَيْعُ أَمْتَعِهِ مَخْتَلَفِهِ لِحِجَابِهِ صَفَقَهُ لَمَّا مَرَّ.

١٠٣ «٩» وَ سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ لِلْقَوْمِ الشَّيْءَ، يَحْمِلُ إِلَيْهِ

(١) الوسائل ١٢: ٤٠٣/٣.

(٢) الوسائل ١٢: ٤٠٤/٤.

(٣) الوسائل ١٢: ٤٠٤/٥.

(٤) الوسائل ١٢: ٤٠٤/٦.

(٥) الوسائل ١٢: ٣٩٢/١.

(٦) الوسائل ١٢: ٢/٢٩٠.

(٧) الوسائل ١٢: ٣/٢٩١.

(٨) المراد هنا لسان الميزان، وقد ورد في الوسائل و الفروع و التهذيب بدل كلمه اللسان: الميزان.

(٩) الوسائل ١٢: ١/٣٩٨.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٥٩

هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَ هَذِهِ الْجُمْلَتَيْنِ وَ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ، وَ بَعْضُهَا أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ، فَيَأْتِيهِ الرَّجُلُ فَيَقُولُ: بَغِيهَا جُمْلَةً، فَقَالَ: مَا يُعْجِبُنِي.

٣- يجب احتساب العربون من الثمن.

١٠٤ «١» قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَجُوزُ الْعَرْبُونُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَقْدًا مِنَ الثَّمَنِ.

١٠٥ «٢» ٤- كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى الْعَسِيكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ أَرْضًا بِحُدُودِهَا وَ بِجَمِيعِ حُقُوقِهَا وَ فِيهَا زَرْعٌ وَ نَخْلٌ وَ شَجَرٌ وَ لَمْ يَذْكُرْهُ، أَيْدُخُلُ ذَلِكَ فِي حُقُوقِ الْأَرْضِ؟ فَوَقَّعَ: إِذَا ابْتِئَاعَ الْأَرْضَ بِحُدُودِهَا وَ مَا أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهَا، فَلَهُ جَمِيعُ مَا فِيهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

١٠٦ «٣» ٥- كَتَبَ رَجُلٌ إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضًا فِي رَجُلٍ بَاعَ بُسْتَانًا لَهُ فِيهِ شَجَرٌ وَ كَرْمٌ

فَأَسْتَشْتَنِي شَجَرَةً مِنْهَا: هَلْ لَهُ مَمَرٌ إِلَى الْبُسْتَانِ إِلَى مَوْضِعِ شَجَرَتِهِ؟ وَ كَمْ لِهَذِهِ الشَّجَرَةِ الَّتِي اسْتَشْتَنَاهَا؟ فَوَقَّعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ مَا بَاعَ وَ أَمْسَكَ، فَلَا يَتَعَدَّدُ الْحَقُّ فِي ذَلِكَ.

١٠٧ «٤» وَ رُوِيَ فِي رَجُلٍ بَاعَ نَخْلًا وَ اسْتَشْتَنِي عَلَيْهِ «٥» نَخْلَاتٍ، قَضَى لَهُ بِالْمَدْخَلِ إِلَيْهَا وَ الْمَخْرَجِ مِنْهَا وَ مَدَى جَرَائِدَهَا.

١٠٨ «٦» ٦- كَتَبَ رَجُلٌ إِلَيْهِ أَيْضًا «٧» فِي رَجُلٍ اشْتَرَى حُجْرَةً أَوْ مَسْكِنًا فِي دَارٍ بِجَمِيعِ حُقُوقِهَا، وَ فَوْقَهَا بُيُوتٌ وَ مَسْكَنٌ آخَرٌ، فَتَدْخُلُ الْبُيُوتُ الْأَعْلَى وَ الْمَسْكَنُ الْأَعْلَى؟

فَوَقَّعَ: لَيْسَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ «٨» إِلَّا الَّذِي اشْتَرَاهُ.

١٠٩ «٩» ٧- قَضَى عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «١٠»: أَنَّ ثَمْرَةَ النَّخْلِ لِلَّذِي أَبْرَهَا إِلَّا أَنْ

(١) الوسائل ١٢: ٤٠٥ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ٤٠٥ / ١.

(٣) الوسائل ١٢: ٤٠٥ / ١.

(٤) الوسائل ١٢: ٤٠٦ / ٢.

(٥) الأصل: غله.

(٦) الوسائل ١٢: ٤٠٦ / ٢.

(٧) ليس في ش.

(٨) ش: ليس من ذلك.

(٩) الوسائل ١٢: ٤٠٧ / ١.

(١٠) ش: قضى (ع).

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٦٠

يَشْتَرِطُ الْمُبْتَاعُ.

١١٠ «١» وَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَ، فَثَمْرُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ.

١١١ «٢» ٨- رُوِيَ فِيمَنْ قَالَ لِآخَرَ: اشْتَرِ لِي ثَوْبًا فَاشْتَرَى لَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: هَذَا بِكَذَا وَكَذَا بِأَكْثَرَ مِنَ الَّذِي اشْتَرَاهُ وَلَا يُعْلِمُهُ أَنَّهُ قَدْ رِيحَ عَلَيْهِ، قَالَ: لَا يَطِيبُ لَكَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا، فَلَا تَفْعَلْهُ.

١١٢ «٣» ٩- سُرِّئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنَ الصَّيَّارِفَةِ ابْتَاعَا وَرِقًا بَدَانِيرًا، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: انْقُدْ عَنِّي وَهُوَ مُوسِرٌ لَوْ شَاءَ أَنْ يَنْقُدَ لَنْقُدَ، فَيَنْقُدُ عَنْهُ، ثُمَّ بَدَا لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ نَصِيبَ صَاحِبِهِ بِرِبْحٍ، أَيْصَلِحُ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ «٤».

١١٣ «٥» ١٠- قَالَ رَجُلٌ

لَأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الرَّجُلُ «٦» أَتْبَاعُ مِنْهُ طَعَامًا أَوْ أَتْبَاعُ مِنْهُ مَتَاعًا عَلَيَّ أَنْ لَيْسَ عَلَيَّ مِنْهُ وَضِيعُهُ، قَالَ: لَا يَتَّبِعُنِي.

١١٤ «٧» ١١- سِئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مَتَاعًا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَ لَمْ يُسَمِّ الدَّرَاهِمَ وَضَحًا وَ لَا غَيْرَ ذَلِكَ، قَالَ «٨»: إِنَّ شَرْطَ عَلَيْكَ، فَلَهُ شَرْطُهُ، وَ إِلَّا فَلَهُ دَرَاهِمُ النَّاسِ الَّتِي تَجُوزُ بَيْنَهُمْ.

١١٥ «٩» ١٢- سِئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ السُّلْطَانَ يَشْتَرُونَ مِنَّا الْقُرْبَ وَ الْمَادَاوِي «١٠» فَيَوَكِّلُونَ الْوَكِيلَ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ مِنَّا، فَنَرِشُوهُ حَتَّى لَمَّا يَظْلِمْنَا، فَقَالَ: لَا بَأْسَ مَا تُضِلُّحُ بِهِ مَالِكَ، ثُمَّ قَالَ: إِذَا أَنْتَ رَشَوْتَهُ يَأْخُذُ أَقْلًا مِنَ الشَّرْطِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَسَدَتْ رِشْوَتُكَ.

(١) الوسائل ١٢: ٤٠٧/٣.

(٢) الوسائل ١٢: ٤٠٨/١.

(٣) الوسائل ١٢: ٤٠٨/١.

(٤) ش: لا بأس.

(٥) الوسائل ١٢: ٤٠٩/١.

(٦) ليس في ش.

(٧) الوسائل ١٢: ٤٠٩/١.

(٨) ش: و قال.

(٩) الوسائل ١٢: ٤٠٩/١.

(١٠) الأداوى: جمع الإداوه و هى: المطهره (اللسان: أدو).

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٦١

الباب السابع «١» فى أحكام العيوب

و هى اثنا عشر

١ «٢» ١- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُلُّ مَا كَانَ فِي أَصْلِ الْخَلْقِ فَرَادَ أَوْ نَقَصَ فَهُوَ عَيْبٌ.

٢ «٣» ٢- قَالَ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: تُرَدُّ الْجَارِيَةُ مِنْ أَرْبَعٍ «٤» خِصَالٍ: مِنَ الْجُنُونِ، وَالْجُدَامِ، وَالْبَرَصِ، وَالْقَرْنِ.

٣ «٥» وَرُوي: وَالْحَدَبِ.

٤ «٦» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يُرَدُّ الْمَمْلُوكُ مِنْ أَحْدَاثِ السَّنَةِ مِنَ الْجُنُونِ، وَالْجُدَامِ، وَالْبَرَصِ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا أَوَّلُ السَّنَةِ، فَإِذَا اشْتَرَيْتَ مَمْلُوكًا فَحَدَّثْ بِهِ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْخِصَالِ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ذِي الْحِجَّةِ، رَدَدْتُهُ عَلَى صَاحِبِهِ (إِلَى تَمَامِ السَّنَةِ) «٧».

٥ «٨» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ اشْتَرَى فَحَدَّثَ فِيهِ

شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، فَالْحُكْمُ فِيهِ أَنْ يَرُدَّ عَلَى صَاحِبِهِ إِلَى تَمَامِ سَنِهِ مِنْ يَوْمِ اشْتِرَائِهِ.

«٩» ٦ وَ رَوَى: أَنَّ الْعَهْدَةَ فِي الْجُنُونِ وَحْدَهُ إِلَى سَنِهِ.

(١) الباب السابع و فيه: ٢٨ حديثاً.

(٢) الوسائل ١٢: ٤١٠ / ١.

(٣) الوسائل ١٢: ٤١١ / ١.

(٤) ش: أربعة.

(٥) الوسائل ١٢: ٤١١ / ١.

(٦) الوسائل ١٢: ٤١١ / ٢.

(٧) ليس في ش.

(٨) الوسائل ١٢: ٤١٢ / ٤.

(٩) الوسائل ١٢: ٤١٢ / ٦.

هداياه الأئمة إلى أحكام الأئمة - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٦٢

«١٧» ١ وَ رَوَى: أَنَّ الشَّاهَ الَّتِي تَأْكُلُ الذَّبَّانَ لَا تُرَدُّ.

«٢» ٨ وَ رَوَى فِي الْبَاقِي: أَنَّهُ لَا يَرُدُّ بِهِ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْبَيْتَهُ، أَنَّهُ كَانَ أَبَقَ عِنْدَهُ.

عاملی، حرّ، محمد بن حسن، هدايه الأئمة إلى أحكام الأئمة - منتخب المسائل، ٨ جلد، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد - إيران،
اول، ١٤١٢ ه ق

هداياه الأئمة إلى أحكام الأئمة - منتخب المسائل؛ ج-٦، ص: ١٦٢

٩ «٣» ٣- سَيْلُ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً مُدْرِكَةً فَلَمْ تَحْضُ عِنْدَهُ حَتَّى مَضَى لَهَا سِتِّتُهُ أَشْهُرٌ، وَ لَيْسَ بِهَا حَبْلٌ،
قَالَ: إِنْ كَانَ مِثْلَهَا تَحِيضٌ «٤» وَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ كَبِيرٍ، فَهَذَا عَيْبٌ تُرَدُّ مِنْهُ.

١٠ «٥» ٤- قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُرَدُّ الْجَارِيَةُ الَّتِي لَيْسَتْ بِحُبْلَى إِذَا وَطِئَهَا صَاحِبُهَا، وَ يُوضَعُ عَنْهُ مِنْ ثَمَنِهَا بِعَدْرِ عَيْبٍ إِنْ كَانَ فِيهَا.

١١ «٦» وَقَضَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً فَوَطِئَهَا ثُمَّ وَجَدَ فِيهَا عَيْبًا، قَالَ: تُقَوِّمُ وَ هِيَ صَاحِبُهَا، وَ تُقَوِّمُ وَ بِهَا الدَّاءُ، ثُمَّ يَرُدُّ الْبَائِعَ عَلَى الْمُبْتَاعِ فَضْلَ مَا بَيْنَ الصَّحَّةِ وَ الدَّاءِ.

١٢ «٧» وَ رُوِيَ: أَنَّ الْبَيْعَ لَزِمَ لَهُ، لَا يَرُدُّهَا وَ يَأْخُذُ أَرَشَ الْعَيْبِ.

١٣ «٨» ٥- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً

حُبْلَى وَ لَمْ يَعْلَمْ بِحَبْلِهَا، فَوَطَّئَهَا، قَالَ: يَرُدُّهَا عَلَى الَّذِي ابْتَاعَهَا مِنْهُ، وَ يَرُدُّ مَعَهَا نِصْفَ عَشْرِ قِيمَتِهَا لِنِكَاحِهِ إِيَّاهَا.

١٤ «٩» وَ رُوِيَ: إِنْ كَانَتْ بِكَرًّا، فَعُشْرُ تَمَنِهَا، وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ بِكَرًّا، فَنِصْفُ عَشْرِ تَمَنِهَا.

١٥ «١٠» وَ رُوِيَ: يَرُدُّهَا وَ يَرُدُّ مَعَهَا شَيْئًا.

١٦ «١١» وَ رُوِيَ: يَرُدُّهَا وَ يَكْسُوهَا. وَ حَمِلًا عَلَى مَا يُوَافِقُ التَّفْصِيلَ.

(١) الوسائل ١٢: ٤١٣ / ٨.

(٢) الوسائل ١٢: ٤١١ / ٢.

(٣) الوسائل ١٢: ٤١٣ / ١.

(٤) ليس في ش.

(٥) الوسائل ١٢: ٤١٤ / ١.

(٦) الوسائل ١٢: ٤١٤ / ٢.

(٧) الوسائل ١٢: ٤١٥ / ٧.

(٨) الوسائل ١٢: ٤١٦ / ١.

(٩) الوسائل ١٢: ٤١٦ / ٤.

(١٠) الوسائل ١٢: ٤١٦ / ٥.

(١١) الوسائل ١٢: ٤١٧ / ٦.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٦٣

١٧ «١» وَ رُوِيَ: يَرُدُّ عَشْرَ تَمَنِهَا إِذَا كَانَتْ حُبْلَى. وَ حَمِلَ عَلَى الْبِكْرِ إِذَا حَمَلَتْ

بمساحقه و نحوها لما مرّ.

١٨ «٢» ٦- رُوِيَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً عَلَى أَنَّهَا عَذْرَاءٌ، فَلَمْ يَجِدْهَا عَذْرَاءً، قَالَ: يَرُدُّ عَلَيْهِ فَضْلَ الْقِيمَةِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ صَادِقٌ.

١٩ «٣» وَ رُوِيَ فِي رَجُلٍ يَبِاعُ حَيَارِيَهُ عَلَى أَنَّهَا بَكْرٌ، فَلَمْ يَجِدْهَا عَلَى ذَاتِكَ، قَالَ: لَا تُرُدُّ عَلَيْهِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، إِنَّهُ يَكُونُ يَذْهَبُ فِي حَالِ مَرَضٍ، أَوْ أَمْرٍ يُصِيبُهَا.

أقول: حمل على عدم اشتراط البكاره، و على عدم تحقق سبق الثيوبه.

٢٠ «٤» ٧- سَيْئِلَ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى زَقًّا «٥» زَيْتٍ فَوَجَدَ فِيهِ دُرْدِيًّا «٦»، فَقَالَ: إِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ فِي الزَّيْتِ، لَمْ يَرُدَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ فِي الزَّيْتِ، رَدَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ.

٢١ «٧» ٨- قَالَتِ امْرَأَةٌ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اشْتَرَيْتُ مِنْ هَذَا تَمْرًا بِدِرْهَمٍ، وَ خَرَجَ أَسْفَلُهُ رَدِيئًا لَيْسَ مِثْلَ الَّذِي رَأَيْتُ، فَقَالَ: رُدِّ

عَلَيْهَا، فَأَبَى حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا، فَأَبَى، فَعَلَاهُ بِالذَّرِّ حَتَّى رَدَّ عَلَيْهَا، وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُجَلَّلَ التَّمْرُ.

٢٢ «٨» ٩- قَضَى عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ عُمَّكَ «٩» فِيهَا سِمْنٌ اخْتَكَرَهَا حُكْرَةً فَوَجَدَ فِيهَا دُرْدِيًّا «١٠» فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (لَكَ بِكَيْلِ الرُّبِّ سَمْنًا) «١١» فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: إِنَّمَا بَعْتُهُ مِنْكَ حُكْرَةً، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّمَا

(١) الوسائل ١٢: ٤١٧/٧.

(٢) الوسائل ١٢: ٤١٨/١.

(٣) الوسائل ١٢: ٤١٨/٢.

(٤) الوسائل ١٢: ٤١٨/١.

(٥) الرِّقِّ: السَّقَاءُ (اللسان: زق).

(٦) دردى الزَّيْتِ وَغَيْرِهِ: مَا يَبْقَى فِي أَسْفَلِهِ (اللسان: درد).

(٧) الوسائل ١٢: ٤١٩/٢.

(٨) الوسائل ١٢: ٤١٩/٣.

(٩) العكَّة بِالضَّمِّ: آنِيهِ السَّمْنِ (المجمع:

عكك).

(١٠) ش: دردا.

(١١) ليس في ش.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٦٤

اشْتَرَى مِنْكَ سَمْنًا.

٢٣ «١» ١٠- كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمَتَاعُ يُبَاعُ فِيْمَنْ يَزِيدُ فَيُنَادِي عَلَيْهِ الْمُنَادِي، فَإِذَا نَادَى عَلَيْهِ، بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ فِيهِ، فَإِذَا اشْتَرَاهُ الْمُشْتَرِي رُبَّمَا زَهَّدَ فِيهِ وَادَّعَى فِيهِ عُيُوبًا وَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا، فَيَقُولُ الْمُنَادِي: قَدْ بَرِئْتُ مِنْهَا، فَيَقُولُ الْمُشْتَرِي: لَمْ أَسْمَعْ الْبُرَاءَةَ مِنْهَا، أَوْ يُصَدِّقُ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الثَّمْنُ، أَمْ لَا يُصَدِّقُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الثَّمْنُ؟ فَكَتَبَ: عَلَيْهِ الثَّمْنُ.

٢٤ «٢» ١١- سَيَّلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ لَوْثَانٍ مِنْ طَعَامِ وَاحِدٍ سَعَّرَهُمَا بِشَيْءٍ ۚ وَ أَحَدُهُمَا أَجْوَدُ مِنَ الْآخَرِ،
فَيَخْلِطُهُمَا جَمِيعًا ثُمَّ يَبِيعُهُمَا بِسِعْرٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ: لَا يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَغْشَى الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يُبَيِّنَهُ.

٢٥ «٣» وَ رُوِيَ: إِذَا رُؤِيَ جَمِيعًا، فَلَا بَأْسَ مَا لَمْ يُعْطَ الْجَيِّدُ الرَّدَى ۚ.

٢٦ «٤» وَ رُوِيَ فِي بَلِّ الطَّعَامِ: إِنْ كَانَ يَبِيعًا لَا يُصْلِحُهُ إِلَّا ذَلِكَ وَ لَا يُنْفِقُهُ «٥» غَيْرُهُ مِنْ غَيْرِ

أَنْ يَلْتَمِسَ فِيهِ زِيَادَةً، فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا يُعْشُّ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَصْلُحُ.

٢٧ «٤» وَرُويَ فِي بَلِّ الْمِسْكِ: أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَهُمْ.

٢٨ «٧» ١٢- سُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى دَارًا فِيهَا زِيَادَةٌ مِنَ الطَّرِيقِ، قَالَ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ دَاخِلًا فِيمَا اشْتَرَى، فَلَا بَأْسَ.

أَقُولُ: لَعَلَّ الْمُرَادَ عَيْدَمَ بَطْلَانِ الْبَيْعِ حِينَئِذٍ إِذَا كَانَ الزِّيَادَةُ غَيْرَ مُتَمَيِّزَةٍ بِخِلَافِ بَيْعِ الطَّرِيقِ مُنْفَرِدَةً، وَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى كَوْنِ الطَّرِيقِ مِلْكًا لِلْبَائِعِ.

(١) الوسائل ١٢: ١ / ٤٢٠.

(٢) الوسائل ١٢: ٢ / ٤٢٠.

(٣) الوسائل ١٢: ١ / ٤٢٠.

(٤) الوسائل ١٢: ٣ / ٤٢١.

(٥) ش: ذلك لا ينفقه.

(٦) الوسائل ١٢: ٤ / ٤٢١.

(٧) الوسائل ١٢: ٣ / ٤٢٢.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٦٥

الباب الثامن «١»: في الربا

إشاره

و فيه اثنا عشر فصلا

الأول: في تحريمه و قتل مستحلّه

و قد تقدّم و يأتي

١ «٢» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: شَرُّ الْمَكَاسِبِ كَسْبُ الرِّبَا.

٢ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا عَلِيُّ، الرَّبَا سَبْعُونَ جُزْءًا أَيْسُرُهَا مِثْلُ أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ فِي بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ.

٣ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَكَلَ الرَّبَا، مَلَأَ اللَّهُ بَطْنَهُ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ بِقَدْرِ مَا أَكَلَ.

٤ «٥» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: دِرْهَمٌ رَبًّا أَعْظَمُ مِنْ سَبْعِينَ زَيْنَةً كُلُّهَا بِذَاتِ مَحْرَمٍ.

٥ «٦» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّمَا حَرَّمَ اللَّهُ الرَّبَا لِئَلَّا يَمْتَنِعَ النَّاسُ مِنْ اصْطِنَاعِ الْمَعْرُوفِ.

٦ «٧» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ كَانَ الرَّبَا حَلَالًا لَتَرَكَ النَّاسُ التَّجَارَاتِ، وَ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ، فَحَرَّمَ اللَّهُ الرَّبَا لِتَنْفِرِ النَّاسِ مِنَ الْحَرَامِ إِلَى الْحَلَالِ، وَ إِلَى التَّجَارَاتِ

(١) الباب الثامن و فيه: ٦٦ حديثا.

(٢) الوسائل ١٢: ١٣ / ٤٢٦.

(٣) الوسائل ١٢: ١٢ / ٤٢٦.

(٤) الوسائل ١٢: ١٥ / ٤٢٧.

(٥) الوسائل ١٢: ١٩ / ٤٢٧.

(٦) الوسائل ١٢: ٤ / ٤٢٣.

(٧) الوسائل ١٢: ٨ / ٤٢٤.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٦٦

مِنَ الْبَيْعِ وَ الشَّرَاءِ.

٧ «١» وَ بَلَغَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ: أَنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ الرَّبَا وَ يُسَمِّيهِ اللَّبَاءَ، فَقَالَ:

لَئِنْ أَمَكَّنْتَنِي اللَّهُ مِنْهُ لَأَضْرِبَنَّ عُنُقَهُ.

الثاني: في عدم تحريم عوض الهدية و إن زاد عليها

٨ «٢» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الرَّيَا رِيَاءَانِ: رِيًّا يُؤْكَلُ، وَ رِيًّا لَمَا يُؤْكَلُ، فَأَمَّا الرَّبَا الَّذِي يُؤْكَلُ فَهَدِيَّتُكَ إِلَى الرَّجُلِ تَطْلُبُ مِنْهُ الثَّوَابَ أَفْضَلَ مِنْهَا، فَذَلِكَ الرَّبَا الَّذِي يُؤْكَلُ وَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ وَ مَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا لِيَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ «٣»، وَ أَمَّا

الَّذِي لَا يُؤْكَلُ فَهُوَ الَّذِي نَهَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ وَ أُوْعِدَ عَلَيْهِ النَّارَ.

الثالث: فى تحريم أخذ الربا و دفعه و كتابته و الشهاده عليه

و قد مرّ دليله و يأتى مثله

٩ «٤» وَ قَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَكَلَ الرَّبَا، وَ مُوَكَّلُهُ، وَ كَاتِبُهُ، وَ شَاهِدَاهُ «٥» فِيهِ سَوَاءٌ.

١٠ «٦» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الرَّبَا، وَ آكِلُهُ، وَ بَائِعُهُ، وَ مُشْتَرِيَهُ، وَ كَاتِبُهُ، وَ شَاهِدِيَهُ.

الرابع: فى حكم من أكل الربا بجهاله أو غيرها ثم تاب

١١ «٧» سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْكُلُ الرَّبَا وَ هُوَ يَرَى أَنَّهُ لَهُ حَلَالٌ،

(١) الوسائل ١٢: ٤٢٨ / ١.

(٢) الوسائل ١٢: ٤٢٩ / ١.

(٣) الزوم: ٣٩.

(٤) الوسائل ١٢: ٤٢٩ / ١.

(٥) ش: و شاهده.

(٦) الوسائل ١٢: ٤٣٠ / ٢.

(٧) الوسائل ١٢: ٤٣٠ / ١.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٦٧

قَالَ: لَا يَضُرُّهُ حَتَّى يُصِيبَهُ مُتَعَمِّدًا.

١٢ «١» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيُّمَا رَجُلٍ أَفَادَ مَالًا كَثِيرًا قَدْ أَكْثَرَ فِيهِ مِنَ الرَّبَا فَجْهَلَ ذَلِكَ ثُمَّ عَرَفَهُ بَعْدَ فَأَرَادَ أَنْ يَنْزِعَهُ فَمَا مَضَى فَلَهُ، وَ يَدَعُهُ فِيمَا يَسْتَأْنِفُ.

١٣ «٢» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ رَجُلٍ أَرَبَى بِجَهَالِهِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَتْرُكَهُ، فَقَالَ: أَمَّا مَا مَضَى فَلَهُ، وَ لِيَتْرُكُهُ «٣» فِيمَا يَسْتَقْبَلُ.

١٤ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّبَا: مَنْ أَكَلَهُ جَاهِلًا بِتَحْرِيمِهِ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

١٥ «٥» وَرُوي: أَنَّ رَجُلًا أَرَبَى دَهْرًا ثُمَّ دَخَلَ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ: مَخْرَجِيكَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ يَقُولُ اللَّهُ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ «٦» وَالْمَوْعِظَةُ: التَّوْبَةُ فَجَهَلُ بِتَحْرِيمِهِ ثُمَّ مَعْرِفَتُهُ بِهِ، فَمَا مَضَى فَحَلَالٌ، وَ مَا بَقِيَ فَلَيْسَتْ حَفْظًا.

الخامس: في حكم من ورث مالا فيه ربا

١٦ «٧» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَرَثَ مِنْ أَبِيهِ مَالًا، وَقَدْ عَرَفَ أَنَّ فِي ذَلِكَ الْمَالِ رَبًّا، وَ لَكِنْ قَدِ اخْتَلَطَ فِي التَّجَارَةِ بِغَيْرِ حَلَالٍ، كَانَ حَلَالًا طَيِّبًا فَلْيَأْكُلْهُ، وَ إِنْ عَرَفَ مِنْهُ شَيْئًا مَعْرُوفًا أَنَّهُ رَبًّا، فَلْيَأْخُذْ رَأْسَ مَالِهِ، وَ لِيُرِدَّ الرَّبَا.

١٧ «٨» وَقَالَ رَجُلٌ لِلْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي وَرِثْتُ مَالًا، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ صَاحِبَهُ «٩» الَّذِي وَرِثْتُهُ مِنْهُ قَدْ كَانَ يُرَبِّي، وَقَدْ أَعْرِفُ أَنَّ فِيهِ رَبًّا، وَ أَسْتَيْقِنُ ذَلِكَ، وَ لَيْسَ

(١) الوسائل ١٢: ٤٣١ / ٢.

(٢)

الوسائل ١٢: ٤٣٢ / ٤.

(٣) ش: و يتركه.

(٤) الوسائل ١٢: ٤٣٣ / ١١.

(٥) الوسائل ١٢: ٤٣٣ / ١٠.

(٦) البقره: ٢٧٥.

(٧) الوسائل ١٢: ٤٣١ / ٢.

(٨) الوسائل ١٢: ٤٣١ / ٣.

(٩) ش: صاحب.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٤، ص: ١٦٨

يَطِيبُ «١» لِي حَلَالُهُ لِحَالِ عِلْمِي فِيهِ «٢»، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ فِيهِ مَالًا مَعْرُوفًا رَبًّا وَ تَعْرِفُ أَهْلَهُ، فَخُذْ رَأْسَ مَالِكَ، وَ رُدَّ مَا سِوَى ذَلِكَ، وَ إِنْ كَانَ مُخْتَلِطًا، فَكُلْهُ هَنِئًا، فَإِنَّ الْمَالَ مَالِكَ، وَ اجْتَنِبْ مَا كَانَ صَاحِبُهُ يَصْنَعُ.

السادس: فى اختصاص تحريم الربا بالمكيل و الموزون، و أنه يعتبر العرف العام لا الخاص

١٨ «٣» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَكُونُ الرَّبَا «٤» إِلَّا فِيمَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ.

١٩ «٥» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَدْ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرَّبَا، فَبِعْ وَ ارْبِيعْ وَ لَا تُرْبِعْ، قِيلَ: وَ مَا الرَّبَا؟ قَالَ: دَرَاهِمٌ بِدَرَاهِمٍ مِثْلِينَ بِمِثْلِ، وَ حِنْطَةٌ بِحِنْطَةٍ مِثْلِينَ بِمِثْلِ.

٢٠ «٦» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الشَّاهِ بِالشَّاتَيْنِ «٧»، وَ الْبَيْضِ بِالْبَيْضَتَيْنِ، قَالَ: لَا بَأْسَ، مَا لَمْ يَكُنْ كَيْلًا أَوْ وَزَنًا.

٢١ «٨» وَ رُوِيَ: لَا يُنْظَرُ فِيمَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ إِلَّا إِلَى الْعَامَّةِ، وَ لَا يُؤْخَذُ بِالْخَاصَّةِ، فَإِنْ كَانَ «٩» قَوْمٌ يَكِيلُونَ اللَّحْمَ وَ يَكِيلُونَ الْجَوْزَ فَلَا يُعْتَبَرُ بِهِمْ، لِأَنَّ أَصْلَ اللَّحْمِ أَنْ يُوزَنَ، وَ أَصْلَ الْجَوْزِ أَنْ يُعَدَّ.

السابع: فىمن لا يثبت بينهم الربا

٢٢ «١٠» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ [أَهْلِ] «١١» حَرْبِنَا رَبًّا، نَأْخُذُ مِنْهُمْ أَلْفَ

(١) الأصل: بطيب.

(٢) ش: حاله لحلال علم فيه.

(٣) الوسائل ١٢: ٤٣٤ / ١.

(٤) ليس في ش.

(٥) الوسائل ١٢: ٤٣٤ / ٢.

(٦) الوسائل ١٢: ٤٣٥ / ٥.

(٧) الأصل: بشاتين.

(٨) الوسائل ١٢: ٤٣٥ / ٦.

(٩) ليس في ش.

(١٠) الوسائل ١٢: ٤٣٦ / ٢.

(١١) أثبتناه من ش و الوسائل.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٦٩

دِرْهِمٍ بِدِرْهِمٍ، وَ نَأْخُذُ مِنْهُمْ وَ لَا نُعْطِيهِمْ.

٢٣ «١» وَقَالَ [عَلِيٌّ] «٢» عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَ وُلْدِهِ رَبًّا، وَ لَا بَيْنَ السَّيِّدِ وَ عَبْدِهِ رَبًّا «٣».

٢٤ «٤» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: [لَيْسَ] «٥» بَيْنَ الرَّجُلِ وَ وُلْدِهِ، وَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ عَبْدِهِ، وَ لَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَهْلِهِ رَبًّا، إِنَّمَا الرَّبُّ فِيمَا بَيْنَكَ وَ بَيْنَ مَا لَا تَمْلِكُ، قِيلَ:

فَالْمُشْرِكُونَ بَيْنِي وَ بَيْنَهُمْ رَبًّا؟ قَالَ: نَعَمْ.

أقول: هذا محمول على الكراهه في المشرك، أو مخصوص بالذمّي.

٢٥ «٦» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

لَيْسَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَبَيْنَ الذَّمِّ «٧» رَبًّا، وَ لَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَ بَيْنَ زَوْجِهَا رَبًّا.

أقول: حمل على الذمّي الخارج عن شرائط الذمه.

٢٦ «٨» وَ سُئِلَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ أُعْطِيَ عَبْدَهُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ عَلَى أَنْ يُؤَدِّيَ الْعَبْدُ كُلَّ شَهْرٍ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، أَيْحِلُّ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ.

الثامن: في أنّ الحنطه و الشعير جنس واحد في الربا، لا يجوز التفاضل فيهما، و يجوز التساوى

٢٧ «٩» سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَحَدِ قَفِيزَيْنِ مِنْ شَعِيرٍ مَكَانَ قَفِيزِ حِنْطَةٍ، قَالَ: لَا يَصْلُحُ، لِأَنَّ أَصْلَ الشَّعِيرِ مِنَ الْحِنْطَةِ.

٢٨ «١٠» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَيْجُوزُ قَفِيزٌ مِنْ حِنْطَةٍ بِقَفِيزَيْنِ مِنْ شَعِيرٍ؟ فَقَالَ «١١»: لَا

(١) الوسائل ١٢: ٤٣٦ / ١.

(٢) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٣) ش: و العبد رباء.

(٤) الوسائل ١٢: ٤٣٦ / ٣.

(٥) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٦) الوسائل ١٢: ٤٣٧ / ٥.

(٧) ش: بين المسلمين و الذمّي.

(٨) الوسائل ١٢: ٤٣٧ / ٦.

(٩) الوسائل ١٢: ٤٣٨ / ١.

(١٠) الوسائل ١٢: ٤٣٨ / ٢.

(١١) ش: قال.

يَجُوزُ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الشَّعِيرَ مِنَ الحِنْطَةِ.

٢٩ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الحِنْطَةُ بِالشَّعِيرِ رَأْسًا بِرَأْسٍ، لَا يُزَادُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ.

٣٠ «٢» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ، فَقَالَ: إِذَا كَانَا سَوَاءً، فَلَا بَأْسَ.

٣١ «٣» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الحِنْطَةِ وَ الدَّقِيقِ، فَقَالَ: إِذَا كَانَا سَوَاءً، فَلَا بَأْسَ.

٣٢ «٤» وَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَبِعِ الحِنْطَةَ وَ الشَّعِيرَ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ، وَ لَا تَبِعِ قَفِيزًا مِنْ حِنْطَةٍ بِقَفِيزَيْنِ مِنْ شَعِيرٍ.

التاسع: فى حكم الدقيق و السويق

٣٣ «٥» سُئِلَ اليَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ البُرِّ بِالسَّوِيقِ، فَقَالَ: مِثْلًا بِمِثْلٍ لَا بَأْسَ، قِيلَ: إِنَّهُ يَكُونُ لَهُ رِيْعٌ أَوْ يَكُونُ لَهُ فَضْلٌ، قَالَ: أَلَيْسَ لَهُ مِثْلُهُ؟ قِيلَ: بَلَى، قَالَ:

هَذَا بَدَأَ، وَقَالَ: إِذَا اخْتَلَفَ الشَّيْئَانِ، فَلَا بَأْسَ مِثْلَيْنِ بِمِثْلٍ يَدًا بِيَدٍ.

٣٤ «٦» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الحِنْطَةُ بِالدَّقِيقِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَ السَّوِيقُ بِالسَّوِيقِ مِثْلًا بِمِثْلٍ لَا بَأْسَ بِهِ.

العاشر: فى تحريم الربا فى القرض «٧»، بأن يشترط «٨» النفع

و قد مرّ دليله و يأتى فى محله

٣٥ «٩» وَ رُوِيَ: لَا يَجُوزُ أَنْ تُقْرَضَ ثَمَرَةٌ «١٠» وَ تَأْخُذَ أَجُودَ مِنْهَا بِأَرْضٍ أُخْرَى غَيْرَ التِّي

(١) الوسائل ١٢: ٤٣٨ / ٣.

(٢) الوسائل ١٢: ٤٣٩ / ٦.

(٣) الوسائل ١٢: ٤٣٩ / ٦.

(٤) الوسائل ١٢: ٤٣٩ / ٨.

(٥) الوسائل ١٢: ٤٤٠ / ١.

(٦) الوسائل ١٢: ٤٤٠ / ٢.

(٧) ش: بالقرض.

(٨) الأصل: بأن يشرط.

(٩) الوسائل ١٢: ١٢ / ٤٤٢.

(١٠) ش: تمره.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٧١

أَقْرَضَتْ مِنْهَا.

الحادى عشر: فى اشتراط التمانل فى تحريم الربا فىجوز التساوى و التفاضل فى المختلفين جنسا يدا بيد و بكره نسيئه

٣٦ «١» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا كَانَ مِنْ طَعَامٍ مُخْتَلِفٍ أَوْ مَتَاعٍ أَوْ شَيْءٍ مِنْ الْأَشْيَاءِ يَتَفَاوَضُ فَلَا بَأْسَ بِيَعِهِ مِثْلَيْنِ بِمِثْلِ يَدَا بَيْدٍ، فَأَمَّا نَظَرُهُ، فَلَا يَصْلُحُ.

٣٧ «٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يُكْرَهُ قَفِيزُ لَوْزٍ بِقَفِيزَيْنِ، وَ قَفِيزُ تَمْرٍ بِقَفِيزَيْنِ، وَ لَكِنْ صَاعٌ حِنْطِهِ بِصَاعَيْنِ [مِنْ] «٣» تَمْرٍ، وَ صَاعٌ تَمْرٍ بِصَاعَيْنِ [مِنْ] «٤» زَبِيبٍ إِذَا اخْتَلَفَ هَذَا.

٣٨ «٥» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الزَّيْتِ بِالسَّمَنِ اثْنَيْنِ «٦» بِوَاحِدٍ، قَالَ: يَدَا بَيْدٍ لَّا بَأْسَ بِهِ.

٣٩ «٧» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمُخْتَلِفُ مِثْلَانِ، بِمِثْلِ يَدَا بَيْدٍ لَّا بَأْسَ بِهِ.

٤٠ «٨» وَ سُئِلَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى سِمْنًا فَفَضَلَ لَهُ فَضْلٌ، أَيْحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَكَانَهُ رِطْلًا أَوْ رِطْلَيْنِ زَيْتًا «٩»؟ قَالَ: إِذَا اخْتَلَفَا وَ تَرَاضَيَا، فَلَا بَأْسَ.

الثانى عشر: فى الأحكام

و هى اثنا عشر

٤١ «١٠» ١- عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُبَاعَ التَّمْرُ بِالرُّطْبِ عَاجِلًا مِنْ

(١) الوسائل ١٢: ١٢ / ٤٤٢.

(٢) الوسائل ١٢: ١٢ / ٤٤٣.

(٣) أثبتناه من التهذيب و الفروع.

(٤) أثبتناه من التهذيب و الفروع.

(٥) الوسائل ١٢: ٤٤٣ / ٤.

(٦) ش: و اثنين.

(٧) الوسائل ١٢: ٤٤٤ / ٩.

(٨) الوسائل ١٢: ٤٤٥ / ١١.

(٩) أثبتناه من الجعفریات و فى الأصل و ش.

زيت.

(١٠) الوسائل ١٢: ٤٤٥ / ٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٧٢

أَجَلٍ أَنْ التَّمْرَ يَبْسُ «١» فَيَنْقُصُ مِنْ كَيْلِهِ.

٤٢ «٢» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَصْلُحُ التَّمْرُ بِالرُّطْبِ، إِنَّ الرُّطْبَ رَطْبٌ وَ التَّمْرَ يَابِسٌ، فَإِذَا يَبَسَ الرُّطْبُ، نَقَّصَ.

٤٣ «٣» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ التَّمْرِ بِالبُسْرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، قَالَ: لَا بَأْسَ، قِيلَ:

فَالْبُخْتِجُ «٤» وَ العِنْبُ مِثْلًا بِمِثْلٍ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ.

٤٤ «٥» ٢- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ العِنْبِ بِالرَّبِيبِ، قَالَ:

لَا يَصْلُحُ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، قَالَ: وَ التَّمْرُ وَ الرُّطْبُ مِثْلًا بِمِثْلٍ.

٤٥ «٦» ٣- كَانَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَكْرَهُ أَنْ يَسْتَبَدَلَ وَسَقَيْنِ مِنْ تَمْرِ الْمَدِينَةِ بِوَسْقٍ مِنْ تَمْرِ حَيْبَرَ.

٤٦ «٧» وَ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَكْرَهُ أَنْ يَسْتَبَدَلَ وَسَقًا مِنْ تَمْرِ حَيْبَرَ بِوَسْقَيْنِ مِنْ تَمْرِ الْمَدِينَةِ، لِأَنَّ تَمْرَ حَيْبَرَ أَجْوَدُهُمَا.

٤٧ «٨» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَبَدَلَ قَوْصَرَتَيْنِ «٩» فِيهِمَا بُسْرٌ مَطْبُوحٌ بِقَوْصَرِهِ فِيهَا تَمْرٌ مُشَقَّقٌ، فَقَالَ: هَذَا مَكْرُوهٌ.

٤٨ «١٠» ٤- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الشَّاهِ بِالشَّائِنِ، وَ البَيْضَةِ بِالبَيْضَتَيْنِ، قَالَ: لَا بَأْسَ، مَا لَمْ يَكُنْ كَثِيلًا أَوْ وَزْنًا.

٤٩ «١١» وَ رُوِيَ: مَا عَدَّ عَدَدًا وَ لَمْ يُكَلِّ «١٢» وَ لَمْ يُوزَنْ فَلَا بَأْسَ بِهِ، اثْنَانِ بِوَاحِدٍ يَدًا

(١) ش: يابس.

(٢) الوسائل ١٢: ٤٤٥ / ١.

(٣) الوسائل ١٢: ٤٤٦ / ٥.

(٤) البختج: العصير المطبوخ، و أصله بالفارسيه مبيخته (اللسان: بختج).

(٥) الوسائل ١٢: ٤٤٥ / ٣.

(٦) الوسائل ١٢: ٤٤٧ / ١.

(٧) الوسائل ١٢: ٤٤٧ / ٢.

(٨) الوسائل ١٢: ٤٤٧ / ١.

(٩) القوصره بتشديد الرّاء و قد يخفف: ما يكثر فيه التمر (المجمع: قَصْر).

(١٠) الوسائل ١٢: ٤٤٨ / ١.

(١١) الوسائل ١٢: ٤٤٨ / ٢.

(١٢) ش: ما لم يكل.

يَدٍ وَ يُكْرَهُ نَسِيئَهُ.

٥٠ «١» وَ رُوِيَ: جَوَازُ الثَّوْبِ بِالثَّوْبَيْنِ، وَ الْفَرَسِ بِالْفَرَسَيْنِ، وَ الْحُلَّةِ بِخَمْسِ حُلَلٍ.

٥١ «٢» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الثَّوْبَيْنِ الرَّدِيئَيْنِ بِالثَّوْبِ الْمُرْتَفِعِ، وَ الْبُعِيرِ بِالْبُعَيْرَيْنِ، وَ الدَّابَّةِ بِالدَّابَّتَيْنِ، فَقَالَ: كَرِهَ ذَلِكَ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَتَحَنُّنُ نَكْرَهُهُ «٣» إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَ الصَّنْفَانِ.

٥٢ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْإِبِلِ وَ الْبَقْرِ وَ الْغَنَمِ أَوْ أَحَدِهِنَّ فِي هَذَا الْبَابِ، فَكَرَهُهُ.

٥٣ «٥» ٥- قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْبُعِيرُ بِالْبُعَيْرَيْنِ، وَ الدَّابَّةُ بِالدَّابَّتَيْنِ يَدًا يَدًا لَيْسَ

بِهِ بَأْسٌ، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِالثُّوبِ «٦» بِالثُّوبَيْنِ يَدًا بِيَدٍ، وَنَسِيئَهُ إِذَا وَصَفْتَهُمَا.

٥٤ «٧» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَبِعْ رَاحِلَهُ عَاجِلًا بَعَشْرَ مَلَأِيحٍ مِنْ أَوْلَادِ جَمَلٍ فِي قَابِلٍ.

٥٥ «٨» وَسُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْعَبْدِ بِالْعَبْدَيْنِ، وَالْعَبْدِ بِالْعَبْدِ وَالِدِّرَاهِمِ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِالْحَيَوَانِ كُلِّهِ يَدًا بِيَدٍ.

٥٦ «٩» وَرُوِيَ: وَنَسِيئَهُ.

٥٧ «١٠» وَسُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَدْفَعُ إِلَى الرَّجُلِ بَقْرًا أَوْ غَنَمًا عَلَى أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ كُلَّ سِنَةٍ مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَوْلَادِهَا كَذَا وَكَذَا، قَالَ: كُلُّ ذَلِكَ فِعْلٌ مَكْرُوهٌ.

٥٨ «١١» ٦- رُوِيَ: أَنْ مَا كَيْلَ بِمَا يُوزَنُ لَا بَأْسَ بِهِ يَدًا بِيَدٍ، وَنَسِيئَهُ جَمِيعًا لَا بَأْسَ

(١) الوسائل ١٢: ٤٤٨/٣ و ٤٤٩/٦.

(٢) الوسائل ١٢: ٤٤٩/٧.

(٣) ش: نكره.

(٤) الوسائل ١٢: ٤٤٩/٧.

(٥) الوسائل ١٢: ٤٤٩/١.

(٦) ش: الثوب.

(٧) الوسائل ١٢: ٤٥٠/٥.

(٨) الوسائل ١٢: ٤٥٠/٦.

(٩) الوسائل ١٢: ٤٥١/٧.

(١٠) الوسائل ١٢: ٤٥١/١١.

(١١) الوسائل ١٢: ٤٥٢/١٢.

بِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ أَضْلُ مَا يُعِيدُ، فَلَا بَأْسَ بِهِ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ يَدًا بِيَدٍ، وَنَسِيئَةٌ لَأَبْسَ بِهِ، وَمَا عُذُّ أَوْ لَمْ يُعَدَّ فَلَا بَأْسَ بِهِ «١» بِمَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ يَدًا بِيَدٍ، وَنَسِيئَةٌ جَمِيعًا لَأَبْسَ بِذَلِكَ.

٥٩ «٢» ٧- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الرَّبَا رِبَاءَانِ: رَبًّا حَلَالًا، وَالْآخَرَ حَرَامًا، فَأَمَّا الْحَلَالُ فَهُوَ أَنْ يُقْرِضَ الرَّجُلُ قَرْضًا طَمَعًا أَنْ يَزِيدَهُ وَيَعْوِضَهُ بِأَكْثَرِ مِمَّا أَخَذَهُ بِلَا شَرْطٍ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ أَكْثَرَ مِمَّا أَخَذَهُ بِلَا شَرْطٍ بَيْنَهُمَا، مُبَاحٌ وَ لَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ ثَوَابٌ فِيمَا أَقْرَضَهُ وَ هُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ فَلَا يَرْبُوا

عِنْدَ اللَّهِ «٣» وَ أَمَّا الرَّبَا الْحَرَامُ فَهُوَ الرَّجُلُ «٤» يُقْرِضُ قَرْضًا وَيَشْتَرِطُ أَنْ يُرَدَّ أَكْثَرَ مِمَّا أَخَذَهُ فَهَذَا هُوَ الْحَرَامُ.

٦٠ «٥» ٨- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ بَيْعِ «٦» الْغَزْلِ بِالثِّيَابِ الْمُنْسُوجَةِ، وَالْغَزْلُ أَكْثَرُ وَزَنًا مِنَ الثِّيَابِ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

٦١ «٧» ٩- قِيلَ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّا نَسِيْتَقْرِضُ الْخُبْزَ مِنَ الْجِيرَانِ فَنُرَدُّ أَصْغَرَ مِنْهُ أَوْ أَكْبَرَ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: نَحْنُ نَسِيْتَقْرِضُ الْجُوزَ السَّتِينَ وَالسَّبْعِينَ عَدَدًا فَيَكُونُ فِيهِ الصَّغِيرَةُ وَالْكَبِيرَةُ، فَلَا بَأْسَ.

٦٢ «٨» ١٠- قَالَ رَجُلٌ لِلرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي أَدْخُلُ الْمَعَادِنَ وَأَبِيعُ الذَّهَبَ بِتُرَابِهِ بِالدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، قَالَ: وَ أَنَا أَصْرِفُ الدَّرَاهِمَ بِالدَّرَاهِمِ وَأُصَيِّرُ الْغَلَّةَ وَضَحًا، وَأُصَيِّرُ «٩» الْوَضَحَ غَلَّةً، قَالَ: إِذَا كَانَ فِيهَا ذَهَبٌ، فَلَا بَأْسَ.

٦٣ «١٠» وَ رُوِيَ: أَنَّهُ يَكُونُ مَعَ الَّذِي يَنْقُصُ.

٦٤ «١١» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الدَّرَاهِمِ وَ عَنِ فَضْلِ مَا بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: إِذَا

(١) ليس في ش.

(٢) الوسائل ١٢: ٤٥٤ / ١.

(٣) الزوم: ٣٩.

(٤) ش: رجل.

(٥) الوسائل ١٢: ٤٥٤ / ١.

(٦) ليس في ش.

(٧) الوسائل ١٢: ١٠٩ / ١.

(٨) الوسائل ١٢: ٤٥٥ / ١.

(٩) ليس في ش.

(١٠) الوسائل ١٢: ٤٥٥ / ١.

(١١) الوسائل ١٢: ٤٥٥ / ٢.

كَانَ بَيْنَهُمَا نَحَاسٌ أَوْ ذَهَبٌ، فَلَا بَأْسَ.

٦٥ «١» ١١- سِئِلَ الْعَسِيدُ كَرِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُعْطَى الرَّجُلَ مَالًا يَبِيعُهُ بِعِشْرِينَ دِرْهَمًا، [ثُمَّ] «٢» يَحُولُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَلَا يَكُونُ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَيَبِيعُهُ شَيْئًا آخَرَ، فَأَجَابَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا تَبَايَعَهُ النَّاسُ فَحَلَالٌ، وَمَا لَمْ يُبَايَعُوهُ فَرَبًّا.

٦٦ «٣» ١٢- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ النَّاسَ سَيُفْتَنُونَ بِأَمْوَالِهِمْ فَيَسْتَحِلُّونَ حَرَامَهُ بِالشُّبُهَاتِ، فَيَسْتَحِلُّونَ الْخَمْرَ بِالنَّبِيدِ، وَالسُّحْتَ بِالْهَدِيَّةِ، وَالرِّبَا بِالْبَيْعِ.

أقول: حمل

على بيع الربويّ بجنسه تفاضلاً، و على الكراهه لما مرّ.

(١) الوسائل ١٢: ٤٥٦/٣.

(٢) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٣) الوسائل ١٢: ٤٥٦/٤.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٧٧

الباب التاسع «١» فى الصرف

إشاره

و مباحثه اثنا عشر

الأول: فى تحريم التفاضل فى بيع كل من النقدين بمثله

و قد مرّ

١ «٢» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلِ، وَالدَّهَبُ بِالدَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلِ لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ وَ لَا نَظَرَةٌ «٣»، الرَّائِدُ وَ الْمُسْتَزِيدُ فِي النَّارِ.

٢ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الدَّهَبُ بِالدَّهَبِ، وَ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ الْفَضْلُ «٥» بَيْنَهُمَا هُوَ الرَّبَا الْمُنْكَرُ.

٣ «٦» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الدَّرْهَمِ بِالدَّرْهَمِ وَ الرَّصَاصِ، فَقَالَ: الرَّصَاصُ بَاطِلٌ.

الثانى: فى اشتراط التقابض فى المجلس، فإن افترقا قبله بطل الصرف

٤ «٧» قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَبْتِاعُ الرَّجُلُ فِضَّةً بِدَهَبٍ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ، وَ لَا يَبْتِاعُ ذَهَبًا بِفِضَّةٍ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ.

(١) الباب التاسع و فيه: ٦٢ حديثاً.

(٢) الوسائل ١٢: ٤٥٦/١.

(٣) الوسائل: ولا نقصان. النظرة: التأخير و الإمهال، و العيب (اللسان: نظر).

(٤) الوسائل ١٢: ٤٥٧ / ٢.

(٥) ش: فضل.

(٦) الوسائل ١٢: ٤٥٧ / ٦.

(٧) الوسائل ١٢: ٤٥٨ / ٣.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٧٨

٥ «١» وَ رُوِيَ: أَنَّ مَنْ بَاعَ دَرَاهِمَ بَدَنَانِيرٍ، فَلَا يُفَارِقُهُ حَتَّى يَأْخُذَ الدَّنَانِيرَ، فَإِنْ أَرْسَلَ مَعَهُ غُلَامَهُ، أَمَرَ الْغُلَامَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي يُبَايِعُهُ وَ يَدْفَعُ إِلَيْهِ الْوَرِقَ، وَ يَقْبِضُ مِنْهُ الدَّنَانِيرَ.

٦ «٢» وَ رُوِيَ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَزِنَ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِ، وَ لَا يَزِنُ أَقَلَّ مِنْ حَقِّهِ. وَ حُمِلَ عَلَى كَوْنِ الزِّيَادَةِ أَمَانَةً فِي يَدِهِ.

٧ «٣» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا اشْتَرَيْتَ ذَهَبًا بِفِضَّةٍ أَوْ فِضَّةً بِذَهَبٍ، فَلَا تُفَارِقُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ، وَ إِنْ نَزَا حَائِطًا فَانْزُ مَعَهُ.

٨ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ الدَّرَاهِمَ بِالْدَّنَانِيرِ نَسِيئَةً، قَالَ: لَا بَأْسَ.

٩ «٥» وَ رُوِيَ: عَكْسُهُ. وَ حُمِلَ عَلَى التَّقِيَّةِ، وَ عَلَى بَيْعِ مَا ثَبَتَ فِي الذَّمِّ بِنَقْدٍ.

الثالث: في أن من كان له على غيره دنانير جاز أن يأخذ بدلها دراهم «٦» و بالعكس

١٠ «٧» سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لِرَجُلٍ عَلَيْهِ دَنَانِيرٌ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَأْخُذَ قِيمَتَهَا دَرَاهِمًا.

١١ «٨» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَنَانِيرٌ فَأَحَالَ عَلَيْهِ رَجُلًا آخَرَ بِالْدَّنَانِيرِ، يَأْخُذُهَا دَرَاهِمًا؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنْ شَاءَ.

١٢ «٩» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ رَجُلٍ كَانَتْ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ مَعْلُومَةٌ فَجَاءَ الْأَجَلَ (وَ لَيْسَ عِنْدَهُ دَرَاهِمٌ) «١٠» وَ لَيْسَ عِنْدَهُ غَيْرُ دَنَانِيرٍ، فَيَقُولُ لِعَرِيمِهِ: خُذْ مِنِّي دَنَانِيرَ بَصْرَفِ الْيَوْمِ،

(١) الوسائل ١٢: ٤٥٨ / ١.

(٢) الوسائل

(٣) الوسائل ١٢: ٨/٤٥٩.

(٤) الوسائل ١٢: ١١/٤٦٠.

(٥) الوسائل ١٢: ١٤/٤٦٠.

(٦) ش: أن يأخذ الدنانير دراهم.

(٧) الوسائل ١٢: ١/٤٦١.

(٨) الوسائل ١٢: ٣/٤٦٢.

(٩) الوسائل ١٢: ٥/٤٦٢.

(١٠) ليس في ش.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٧٩

قَالَ: لَا بَأْسَ.

الرابع: في تحويل الدراهم في الذمه بدنانير و بالعكس

١٣ «١» قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَكُونُ لِلرَّجُلِ عِنْدِي الدَّرَاهِمُ الوَاضِحُ، فَيَقُولُ: حَوَّلَهَا لِي دَنَانِيرَ بَهَذَا السَّعْرِ، وَ أَثْبَتَهَا لِي عِنْدَكَ، فَقَالَ: إِذَا كُنْتَ قَدِ «٢» اسْتَقْصَيْتَ لَهُ السَّعْرَ يَوْمَئِذٍ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أُوزِنُهُ وَ لَمْ أُنَاقِدْهُ، قَالَ:

أَلَيْسَ الدَّرَاهِمُ مِنْ عِنْدِكَ وَ الدَّنَانِيرُ مِنْ عِنْدِكَ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَلَا بَأْسَ «٣».

١٤ «٤» وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَكُونُ لِي عِنْدَ رَجُلٍ دَنَانِيرٌ فَآتِيهِ «٥» فَأَقُولُ: حَوَّلَهَا دَرَاهِمًا وَ أَثْبَتَهَا عِنْدَكَ، وَ لَمْ أَقْبِضْ مِنْهُ شَيْئًا، قَالَ: لَا بَأْسَ.

١٥ «٦» وَ سَيِّئٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عِنْدَ الصَّيْرِفِيِّ مِائَةٌ دِينَارًا، وَ يَكُونُ لِلصَّيْرِفِيِّ عِنْدَهُ أَلْفٌ دِرْهَمٍ فَيَقَاطِعُهُ عَلَيْهَا، قَالَ: لَا بَأْسَ.

الخامس: في أن من صارف و دفع إليه فوق حقه ليزن لنفسه و يقبض صح و إن ردها

١٦ «٧» قَالَ «٨» رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّهُ يَأْتِينِي الرَّجُلُ وَ مَعَهُ الدَّرَاهِمُ فَأَشْتَرِيهَا مِنْهُ بِالدَّنَانِيرِ، ثُمَّ أُعْطِيهِ كَيْسًا فِيهِ دَنَانِيرٌ أَكْثَرَ

مِنْ دَرَاهِمِهِ، فَأَقُولُ: لَكَ مِنْ هَذِهِ الدَّنَائِيرِ كَذَا وَكَذَا تَمَنُّ دَرَاهِمِكَ، فَيَقْبِضُ الْكَيْسَ ثُمَّ يَرُدُّهَا عَلَيَّ وَ يَقُولُ: أَثْبَتَهَا لِي عِنْدَكَ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ فِي الْكَيْسِ وَفَاءٌ بِدَرَاهِمِهِ، فَلَا بَأْسَ.

(١) الوسائل ١٢: ٤٦٣ / ١.

(٢) ليس في ش.

(٣) الأصل: لا بأس.

(٤) الوسائل ١٢: ٤٦٤ / ٢.

(٥) ش: آتية.

(٦) الوسائل ١٢: ٤٦٤ / ٣.

(٧) الوسائل ١٢: ٤٦٤ / ١.

(٨) ش: و قال.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٨٠

١٧ «١» وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: آتَى الصَّيْرَفِيُّ بِالدَّرَاهِمِ، اشْتَرَى مِنْهُ الدَّنَائِيرَ فَيَزِنُ «٢» لِي أَكْثَرَ مِنْ حَقِّي، ثُمَّ أَتْبَاعُ مِنْهُ مَكَانِي بِهَا دَرَاهِمٌ، قَالَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَ لَكِنْ لَا يَزِنُ لَكَ أَقْلٌ مِنْ حَقِّكَ.

السادس: في أنه إن حصل التفاضل في الجنس الواحد من الناقص من غير جنسه و إن قل

و قد مرَّ

١٨ «٣» وَ قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اشْتَرَيْتُ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَ دِينَاراً بِأَلْفِي دِرْهَمٍ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، فَقَالَ «٤»: إِنَّمَا هَذَا الْفِرَارُ، لَوْ جَاءَ رَجُلٌ بِدِينَارٍ لَمْ يُعْطَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَ لَوْ جَاءَ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ لَمْ يُعْطَ أَلْفَ دِينَارٍ، فَقَالَ: نَعَمْ الشَّيْءُ الْفِرَارُ مِنَ الْحَرَامِ إِلَى الْحَلَالِ.

١٩ «٥» وَ رَوَى: فِرَارٌ «٦» مِنْ بَاطِلٍ إِلَى حَقٍّ.

٢٠ «٧» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ وَ دِرْهَمٍ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ وَ دِينَارَيْنِ، إِذَا دَخَلَ فِيهَا دِينَارَانِ أَوْ أَقْلٌ أَوْ أَكْثَرُ، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

٢١ «٨» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الدَّرَاهِمِ بِالدَّرَاهِمِ وَ عَنِ فَضْلِ مَا بَيْنَهُمَا، فَقَالَ:
إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا نُحَاسٌ أَوْ ذَهَبٌ، فَلَا بَأْسَ.

السابع: فى تحريم التفاضل مع المماثلة الجنسيه و إن كان أحدهما أجود

و قد تقدّم

٢٢ «٩» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَبَدِلُ «١٠» الْكُوفِيَّةَ بِالشَّامِيَّةِ وَرُزْنًا

(١) الوسائل ١٢: ٤٦٥ / ٤.

(٢) الأصل: فيزده.

(٣) الوسائل ١٢: ٤٦٦ / ١.

(٤) ش: فقيل.

(٥) الوسائل ١٢: ٤٦٧ / ٢.

(٦) ليس فى ش.

(٧) الوسائل ١٢: ٤٦٨ / ٤.

(٨) الوسائل ١٢: ٤٦٨ / ٧.

(٩) الوسائل ١٢: ٤٦٩ / ١.

(١٠) الأصل: يستدير.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٨١

بِوزْنٍ فَيَقُولُ الصَّيْرَفِيُّ: لَا أَيْدِلُ لَكَ «١» حَتَّى تُبَدِّلَ يُوسُفِيَّةَ بِغَلِّهِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ، فَقِيلَ: إِنَّ الصَّيْرَفِيَّ إِنَّمَا طَلَبَ فَضْلَ الْيُوسُفِيَّةِ «٢»
عَلَى الْغَلِّ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ «٣».

الثامن: فى جواز البيع بربح بعد ملك العوض فى الصرف و إن نقد عنه غير

و قد مرّ

٢٣ «٤» وَ سَيَّلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنَ الصَّيَّارِفِ ابْتِاعَا وَرِقًا بِدَنَانِيرَ لَهُمْ «٥»، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: انْقُدْ عَنِّي وَ هُوَ مُوسِرٌ، لَوْ شَاءَ أَنْ يَنْقُدَ نَقْدًا، فَتَقَدَّ عَنْهُ ثُمَّ بَدَا لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ نَصِيبَ صَاحِبِهِ بِرِنِحٍ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

التاسع: في جواز اشتراط الخيار في الصرف، و اشتراط الصرف في الصرف «٦» و في البيع

و قد مرّ عموماً و خصوصاً

٢٤ «٧» وَ سَيَّلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْوَرِقَ مِنَ الرَّجُلِ وَ يَزِنُهَا وَ يَعْلَمُ وَزْنَهَا، ثُمَّ يَقُولُ: أَمْسِكْهَا عِنْدَكَ كَهَيْئَتِهَا «٨» حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكَ وَ أَنَا بِالْخِيَارِ عَلَيْكَ، قَالَ: إِنْ كَانَ بِالْخِيَارِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ أَنْ يَشْتَرِيهَا مِنْهُ وَ إِلَّا فَلَا.

٢٥ «٩» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اشْتَرَى أَبِي أَرْضًا وَ اشْتَرَطَ عَلَى صَاحِبِهَا أَنْ يُعْطِيَهُ وَرِقًا كُلَّ دِينَارٍ بَعَشْرَةَ دَرَاهِمٍ.

العاشر: فيمن كان له على غيره دنانير أو دراهم ثم تغير السعر

و قد مرّ

٢٦ «١٠» وَ سَيَّلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ دَرَاهِمٌ فَيُعْطِيهِ

(١) ش: ذلك.

(٢) فضل اليوسفيته أي بحسب الكيفيه لا الكميته (هامش الكافي ٥: ٢٤٧ / ١١).

(٣) ش: على الغله فلا بأس.

(٤) الوسائل ١٢: ٤٧٠ / ١.

(٥) ليس في ش.

(٦) ش: بالصرف.

(٧) الوسائل ١٢: ٤٧٠ / ٢.

(٨) ش: كهيتتك.

(٩) الوسائل ١٢: ٤٦٩ / ٢.

(١٠) الوسائل ١٢: ٤٧٢ / ٥.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٨٢

دَنَائِرٍ وَلَا يُصَارِفُهُ، فَتَصِيرُ «١» الدَّنَائِرُ بِزِيَادِهِ أَوْ نُقْصَانٍ، قَالَ: لَهُ سِعْرُ يَوْمٍ أَعْطَاهُ.

٢٧ «٢» وَقَالَ رَجُلٌ لِلْكَاطِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الرَّجُلُ يَكُونُ لِي عَلَيْهِ الْمَالُ فَيَقْبِضُ بِي بَعْضًا دَنَائِرٍ وَبَعْضًا دَرَاهِمٍ، فَإِذَا جَاءَ يُحَاسِبُنِي لِيُؤَفِّيَنِي يَكُونُ قَدْ تَغَيَّرَ سِعْرُ الدَّنَائِرِ، أَيُّ السُّعْرَيْنِ أَحْسَبُ لَهُ؟ فَقَالَ: سِعْرُ يَوْمٍ أَعْطَاكَ الدَّنَائِرَ لِأَنَّكَ حَبَسْتَ مَنْفَعَتَهَا عَنْهُ.

٢٨ «٣» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ الدَّنَائِرُ فَيَأْخُذُ مِنْهُ دَرَاهِمًا، ثُمَّ يَتَغَيَّرُ السُّعْرُ، قَالَ: فَهِيَ لَهُ عَلَى السُّعْرِ الَّذِي أَخَذَهَا يَوْمَئِذٍ، وَإِنْ أَخَذَ دَنَائِرًا وَ لَيْسَ لَهُ دَرَاهِمٌ عِنْدَهُ، فَدَنَائِرُهُ عَلَيْهِ يَأْخُذُهَا بِرُءُوسِهَا مَتَى شَاءَ.

الحادى عشر: فى إنفاق الدراهم المغشوشه

٢٩ «٤» قِيلَ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الرَّجُلُ يَعْمَلُ الدَّرَاهِمَ يَحْمِلُ عَلَيْهَا النُّحَاسَ أَوْ غَيْرَهُ، ثُمَّ يَبِيعُهَا، قَالَ: إِذَا بَيَّنَّ ذَلِكَ لِلنَّاسِ، فَلَا بَأْسَ «٥».

٣٠ «٦» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ إِنْفَاقِ الدَّرَاهِمِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهَا، فَقَالَ: إِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهَا الْفِضَّةَ، فَلَا بَأْسَ بِإِنْفَاقِهَا.

٣١ «٧» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ دَرَاهِمٍ طَبَقْتَيْنِ فِضَّةً وَ طَبَقَهُ مِنْ نُحَاسٍ، وَ طَبَقَهُ مِنْ فِضَّةٍ، فَقَالَ: اكْتَسَبَهَا فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ بَيْعُ هَذَا وَ لَا إِنْفَاقَهُ.

٣٢ «٨» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ دَرَاهِمٍ يُقَالُ لَهَا: الشَّامِيَّةُ يُحْمَلُ عَلَى الدَّرَاهِمِ دَانِقَيْنِ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَتْ تَجُوزُ.

«٩» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الدَّرَاهِمِ المَحْمُولِ عَلَيْهَا، فَقَالَ: إِذَا أَنْفَقْتَ مَا يَجُوزُ

(١) ش: فتغير.

(٢) الوسائل ١٢: ٤٧١ / ٢.

(٣) الوسائل ١٢: ٤٧١ / ٣.

(٤) الوسائل ١٢: ٤٧٢ / ٢.

(٥) أثبتناه من ش، و في الأصل: إذا بين «الناس خ ل» ذلك فلا بأس.

(٦) الوسائل ١٢: ٤٧٣ / ٤.

(٧) الوسائل ١٢: ٤٧٣ / ٥.

(٨) الوسائل ١٢: ٤٧٣ / ٦.

(٩) الوسائل ١٢: ٤٧٤ / ٩.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٨٣

بَيْنَ النَّاسِ، فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ أَنْفَقْتَ مَا لَا يَجُوزُ بَيْنَ أَهْلِ الْبَلَدِ، فَلَا.

٣٤ «١» وَ رُوِيَ: لَأ، حَتَّى تُبَيِّنَهُ.

الثاني عشر: في الأحكام

و هي اثنا عشر

٣٥ «٢» ١- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ شِرَاءِ الْفِضَّةِ فِيهَا التُّحَّاسُ وَ الرَّصَاصُ بِالْوَرِقِ، فَقَالَ: لَا يَصْلُحُ إِلَّا بِالذَّهَبِ.

٣٦ «٣» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ شِرَاءِ الذَّهَبِ فِيهِ الْفِضَّةُ وَ الزُّبُّبُ وَ التُّرَابُ بِالدَّنَانِيرِ وَ الْوَرِقِ، فَقَالَ: لَا تُصَارِفُهُ إِلَّا بِالْوَرِقِ.

٣٧ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ شِرَاءِ الذَّهَبِ فِيهِ الْفِضَّةُ بِالذَّهَبِ، قَالَ: لَا يَصْلُحُ إِلَّا بِالدَّنَانِيرِ وَ الْوَرِقِ.

٣٨ «٥» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْجَوْهَرِ يَخْرُجُ مِنَ الْمَعْيَدِنِ وَ فِيهِ ذَهَبٌ وَ فِضَّةٌ وَ صُفْرٌ جَمِيعًا، كَيْفَ نَشْتَرِيهِ؟ قَالَ: اشْتَرِ بِالذَّهَبِ وَ

الْفِضَّةِ جَمِيعًا.

٣٩ «٦» ٢- قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ كَانَتْ لِي عَلَيْهِ مِائَةٌ دِرْهَمٍ عَدَدًا قَضَانِيهَا مِائَةٌ وَزَنًا، قَالَ: لَا بَأْسَ مَا لَمْ يَشْتَرِطْ، وَ قَالَ: جَاءَ الرَّبَا مِنْ قَبْلِ الشَّرْطِ، إِنَّمَا يُفْسِدُهُ الشَّرْطُ.

٤٠ «٧» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا أَقْرَضْتَ الدَّرَاهِمَ ثُمَّ أَتَاكَ بِخَيْرٍ مِنْهَا، فَلَا بَأْسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمَا شَرْطٌ.

٤١ «٨» وَ سُئِلَ [الصَّادِقُ] «٩» عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَقْتَرِضُ مِنَ الرَّجُلِ الدَّرَاهِمَ

(١) الوسائل ١٢: ٤٧٣ / ٧.

(٢) الوسائل ١٢: ٤٧٥ / ١.

(٣) الوسائل ١٢: ٤٧٥ / ١.

(٤) الوسائل ١٢:

(٥) الوسائل ١٢: ٤٧٥ / ٥.

(٦) الوسائل ١٢: ٤٧٦ / ١.

(٧) الوسائل ١٢: ٤٧٧ / ٣.

(٨) الوسائل ١٢: ٤٧٧ / ٧.

(٩) أثبتناه من ش.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٨٤

فَيْرُدُّ عَلَيْهِ الْمُثْقَالَ، وَ يَسْتَقْرِضُ الْمُثْقَالَ فَيْرُدُّ عَلَيْهِ الدَّرْهَمَ، فَقَالَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ شَرْطًا، فَلَا بَأْسَ، وَ ذَلِكَ الْفَضْلُ.

٤٢ «١» وَ رَوَى: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَانَ يَكُونُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ فَيُعْطَى الرَّبَاعَ.

٤٣ «٢» وَ اسْتَقْرِضَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرْبَعَةَ أَوْسَاقٍ مِنْ تَمْرٍ فَتَصَدَّقَ بِهَا ثُمَّ اسْتَقْرِضَ ثَمَانِيَةَ أَوْسَاقٍ فَدَفَعَهَا عَوَضَ الْأَرْبَعَةِ.

٤٤ «٣» ٣- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ لِلصَّائِغِ: صُغْ لِي هَذَا الْخَاتَمَ، وَ أُبَدِّلَ لَكَ دِرْهَمًا طَازِجًا «٤» بِدِرْهَمٍ غَلِّهِ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

أقول: وجهه ان الطازج الخالص و الغله المغشوش و الصياغه مع المغشوش مقابله للخالص.

٤٥ «٥» ٤- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُسَلِّفُ الرَّجُلَ الْوَرِقَ عَلَى أَنْ يَنْقُدَهُ إِيَّاهَا بِأَرْضٍ أُخْرَى، وَ يَشْتَرِطُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

٤٦ «٦» وَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ الدَّرَاهِمَ بِمَكَّةَ وَ يَكْتُبَ لَهُمْ سَفَاتِحَ أَنْ يُعْطَوْهَا بِالْكُوفَةِ.

٤٧ «٧» ٥- قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الرَّجُلُ يَكُونُ لِي عَلَيْهِ الدَّرَاهِمُ فَيُعْطِينِي الْمُكْحَلَةَ، فَقَالَ: الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَ مَا كَانَ مِنْ كُحْلٍ فَهُوَ دَيْنٌ عَلَيْهِ حَتَّى يَرُدَّهُ عَلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

٤٨ «٨» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ بَيْعِ السَّيْفِ الْمُحَلَّى بِالنَّقْدِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ «٩».

(١) الوسائل ١٢: ٤٧٧ / ٦.

(٢) الوسائل ١٢: ١١ / ٤٧٩.

(٣) الوسائل ١٢: ١ / ٤٨٠.

(٤) الدرهم الطازجيه: أى البيض الجيده، و كأنه معرّب تازه بالفارسيه (المجمع: طزج).

(٥) الوسائل ١٢: ١ / ٤٨٠.

(٦) الوسائل ١٢: ٣ / ٤٨١.

(٧) الوسائل ١٢: ٢ / ٤٨٢.

(٨) الوسائل ١٢: ٣ / ٤٨٢.

(٩) ليس فى ش.

هدايه الأمه إلى

٤٩ «١» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ بَيْعِهِ بِالنِّسِيئَةِ «٢»، فَقَالَ: إِذَا نَقَدَ مِثْلَ مَا فِي «٣» فَضَّيْتَهُ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، أَوْ لِيُعْطِيَ الطَّعَامَ.

٥٠ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ السَّيْفِ الْمُحَلَّى بِالْفِضَّةِ نَبِيعُهُ بِالْدَّرَاهِمِ؟ فَقَالَ:

نَعَمْ، وَ بِالذَّهَبِ، وَقَالَ: إِنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ تَبِيعَهُ، وَقَالَ: إِذَا كَانَ الثَّمَنُ أَكْثَرَ مِنَ الْفِضَّةِ، (فَلَا بَأْسَ) «٥».

٥١ «٦» وَ رُوِيَ: الْجَوَازُ مُطْلَقًا. وَ حَمَلَ عَلَى وَجُودِ ضَمِيمِهِ، وَ عَلَى الشَّرَاءِ بِغَيْرِ الْجِنْسِ وَ بِالْجِنْسِ مَعَ زِيَادِهِ فِي الثَّمَنِ عَنْ مُمَاتِلِهِ لِيَكُونَ قِيمَةَ الْجِنْسِ الْآخَرَ.

٥٢ «٧» وَ سُئِلَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْفِضَّةِ فِي الْخَوَانِ وَ الْقَضِيحَةِ وَ السَّيْفِ وَ الْمِنْطَقَةِ وَ السَّرِجِ وَ اللَّجَامِ يُبَاعُ بِدَرَاهِمٍ أَقَلَّ مِنَ الْفِضَّةِ أَوْ أَكْثَرَ، قَالَ: يُبَاعُ الْفِضَّةُ بِدَنَانِيرٍ، وَ مَا سِوَى ذَلِكَ بِدَرَاهِمٍ.

٥٣ «٨» ٦- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّا يُكْنَسُ مِنَ التُّرَابِ فَأَبِيعَهُ، فَمَا أَصْبَحَ بِهِ؟ قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ، فَإِنَّمَا لَكَ وَ إِمَّا لِأَهْلِهِ، قِيلَ: فَإِنِّ فِيهِ ذَهَبًا وَ فِضَّةً وَ حَدِيدًا فَبَأَى شَيْءٌ أَبِيعُهُ؟ قَالَ: بَعُهُ بِطَعَامٍ، قِيلَ: فَإِن كَانَ لِي قَرَابَةٌ مُحْتَاجٌ أُعْطِيهِ مِنْهُ؟ قَالَ:

نَعَمْ.

٥٤ «٩» ٧- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ جَوْهَرٍ «١٠» الْأُسْرُبِّ، وَ هُوَ إِذَا خَلَصَ كَانَ فِيهِ فِضَّةٌ، أَوْ يَصْلُحُ أَنْ يُسَلَّمَ الرَّجُلُ فِيهِ الدَّرَاهِمَ الْمُسَمَّاهُ؟ فَقَالَ: إِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ اسْمُ الْأُسْرُبِّ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

(١) الوسائل ١٢: ٤٨٢ / ٣.

(٢) أثبتناه من ش و الوسائل، و في الأصل: و سئل عن بيع النسيئة.

(٣) ليس في ش.

(٤) الوسائل ١٢: ٤٨٣ / ٤.

(٥) ليس في ش.

(٦) الوسائل ١٢: ٤٨٤ / ٩.

(٧) الوسائل ١٢: ٤٨٤ / ١١.

(٨) الوسائل ١٢: ٤٨٤ / ١.

(٩) الوسائل ١٢: ٤٨٦ / ٢.

(١٠) شن: جواهر.

هدايه الأمه إلى أحكام

٥٥ «١» ٨- قِيلَ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الدَّرَاهِمُ بِالدَّرَاهِمِ مَعَ «٢» أَحَدِهِمَا الرِّصَاصُ وَرِثَانًا بَوَازِنٍ، قَالَ: لَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا.

٥٦ «٣» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الدَّرْهِمِ بِالدَّرْهِمِ وَ الرِّصَاصِ، فَقَالَ: الرِّصَاصُ بَاطِلٌ.

٥٧ «٤» ٩- قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَجِئُنِي الرَّجُلُ يُرِيدُ مِنِّي دَرَاهِمَ فَأَعْطِيهِ أَرْخَصَ مِمَّا أُبِيعُ «٥»، قَالَ: أَعْطِهِ أَرْخَصَ مِمَّا تَجِدُ لَهُ.

٥٨ «٦» ١٠- قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَدْخِلُ الْمَالَ بَيْتَ «٧» الْمَالِ عَلَيَّ أَنْ أَخْذَ مِنْ كُلِّ أَلْفِ سِتَّةَ، قَالَ: حِسَابُ الْأَجْرِ لِلْأَجْرِ.

٥٩ «٨» ١١- كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّهُ كَانَ لِي عَلَيَّ رَجُلٌ دَرَاهِمٌ وَإِنَّ السُّلْطَانَ أَسْقَطَ تِلْكَ الدَّرَاهِمَ، وَ جَاءَتْ دَرَاهِمٌ أَعْلَى مِنْ تِلْكَ الدَّرَاهِمِ وَ لَهَا الْيَوْمَ وَضِيعَةٌ، فَأَيُّ شَيْءٍ لِي عَلَيْهِ؟ فَكَتَبَ: لَكَ الدَّرَاهِمُ الْأُولَى.

٦٠ «٩» وَ رُوِيَ: لَمَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ مَا يُنْفَقُ بَيْنَ النَّاسِ كَمَا أَعْطَيْتَهُ مَا يُنْفَقُ بَيْنَ النَّاسِ. وَ حَمَلَ عَلَيَّ تَعْيِينَ الْوِزْنِ خَاصَّةً، وَ الْأَوَّلُ عَلَيَّ تَعْيِينَ النَّقْدِ.

٦١ «١٠» ١٢- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْفِضَّةِ مِثْلِينَ بِمِثْلٍ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ يَدًا بِيَدٍ.

٦٢ «١١» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَشْتَرِي أَلْفَ دِرْهِمٍ وَ دِينَارًا بِالْفَقْدِ دِرْهِمًا، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

(١) الوسائل ١٢: ٤٨٦ / ٣.

(٢) ش: و مع.

(٣) الوسائل ١٢: ٤٨٦ / ٢.

(٤) الوسائل ١٢: ٤٨٧ / ١.

(٥) الأصل: ما أُبِيعَ.

(٦) الوسائل ١٢: ٤٨٧ / ٢.

(٧) ش: من بيت.

(٨) الوسائل ١٢: ٤٨٨ / ٢.

(٩) الوسائل ١٢: ٤٨٧ / ١.

(١٠) الوسائل ١٢: ٤٨٩ / ١.

(١١) الوسائل ١٢: ٤٨٩ / ٤.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٤، ص: ١٨٧

الباب العاشر «١» في بيع الثمار

إشاره

و فيه اثنا عشر مطلباً

الأول: في بيعها قبل بدو الصلاح و بعده

١ «٢» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَشْتَرُوا النَّخْلَ الْعَامَ حَتَّى يَطْلُعَ، وَ لَمْ يُحَرِّمُهُ.

٢ «٣» وَ رَوَى: أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تَبْلُغَ، وَ لَمْ يُحَرِّمُهُ.

٣ «٤» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُبَاعِ الثَّمَرَةُ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا.

٤ «٥» وَ سَيَّلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ شِدْرَاءِ النَّخْلِ وَ الْكَزْمِ وَ الثَّمَارِ ثَلَاثَ سِنِينَ أَوْ أَرْبَعَ سِنِينَ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ، تَقُولُ: إِنْ لَمْ يُخْرِجْ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، أَخْرَجَ فِي قَابِلٍ، وَ إِنْ اشْتَرَيْتَهُ ثَلَاثَ سِنِينَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ، فَلَا بَأْسَ.

٥ «٦» وَ رَوَى: سَنَيْنٍ.

٦ «٧» وَ رَوَى: فِي بَيْعِ النَّخْلِ إِذَا حَمَلَ قَالَ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ حَتَّى يَزْهُو، قِيلَ: وَ مَا الزَّهْوُ؟ قَالَ: يَحْمَرُّ وَ يَصْفَرُّ وَ شِبْهُ ذَلِكَ.

٧ «٨» وَ رَوَى: حَتَّى يَتَلَوَّنَ.

(١) الباب العاشر و فيه: ٤٦ حديثاً.

(٢) الوسائل ١٣: ١ / ٢.

(٣) الوسائل ١٣: ٢ / ٣.

(٤) الوسائل ١٣: ٣ / ٤.

(٥) الوسائل ١٣: ٣ / ٢.

(٦) الوسائل ١٣: ٣ / ٤.

(٧) الوسائل ١٣: ٣ / ٣.

(٨) الوسائل ١٣: ٤ / ٥.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٨٨

٨ «١» وَ رُوِيَ: إِذَا صَارَ عُقُوداً وَ هُوَ الْحِصْرُ.

٩ «٢» وَ سُئِلَ [الصَّادِقُ] «٣» عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَّبِعُ النَّخْلَ وَ الْفَاكِهَةَ قَبْلَ أَنْ يَطَّلِعَ سِتِّينَ أَوْ ثَلَاثَ سِنِينَ أَوْ أَرْبَعًا، قَالَ: لَا بَأْسَ، إِنَّمَا يُكْرَهُ شِرَاءُ سَنِهِ وَاحِدِهِ قَبْلَ أَنْ يَطَّلِعَ مَخَافَةَ الْآفَةِ حَتَّى يَسْتَيْنَ.

الثاني: فيما لو أدرك بعض الثمار فيبيع الجميع

١٠ «٤» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا كَانَ الْحَائِطُ فِيهِ ثَمَارٌ مُخْتَلِفَةٌ فَأَدْرَكَ بَعْضَهَا، فَلَا بَأْسَ بِبَيْعِهَا جَمِيعًا.

١١ «٥» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْرِكَ، فَقَالَ: إِذَا كَانَ لَهُ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ بَيْعٌ لَهُ عَلَيْهِ قَدْ أَدْرَكَتْ، فَبَيْعُ ذَلِكَ كُلِّهِ حَلَالٌ.

١٢ «٦» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تُقْبَلُ

التَّمَارُ إِذَا تَبَيَّنَ لَكَ بَعْضُ حَمْلِهَا سَنَهُ وَ إِنِ شِئْتَ أَكْثَرَ، وَ إِنِ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَكَ ثَمْرُهَا، [فَلَا تَسْتَأْجِرْ] «٧».

١٣ «٨» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا كَانَتْ فَاكِهَةٌ كَثِيرَةً فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فَأَطْعَمَ بَعْضُهَا، فَقَدْ حَلَّ بَيْعَ الْفَاكِهَةِ كُلِّهَا، فَإِذَا كَانَ نَوْعًا وَاحِدًا، فَلَا يَحِلُّ بَيْعُهُ حَتَّى يُطْعَمَ، فَإِنْ كَانَ أَنْوَاعًا مُتَفَرِّقَةً فَلَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنْهَا حَتَّى يُطْعَمَ كُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا وَاحِدَةً، ثُمَّ تُبَاعُ تِلْكَ الْأَنْوَاعُ.

الثالث: في جواز بيع التمار قبل بدو الصلاح مع الضميمة و لو أصل الشجر

١٤ «٩» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَشْتَرِ الزَّرْعَ مَا لَمْ يُسْنَبِلْ «١٠»، فَإِذَا كُنْتَ

(١) الوسائل ١٣: ٤ / ٦.

(٢) الوسائل ١٣: ٤ / ٨.

(٣) أثبتناه من ش.

(٤) الوسائل ١٣: ٧ / ١.

(٥) الوسائل ١٣: ٨ / ٢.

(٦) الوسائل ١٣: ٨ / ٤.

(٧) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٨) الوسائل ١٣: ٨ / ٥.

(٩) الوسائل ١٣: ٩ / ٣.

(١٠) الأصل: يستنبل.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٨٩

تَشْتَرِي أَصْلَهُ، فَلَا بَأْسَ بِدَلِكِكَ، أَوْ ابْتِئَعْتَ نَخْلًا فَابْتِئَعْتَ أَصْلَهُ وَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَمْلٌ، لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ «١».

١٥ «٢» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ بَيْعِ التَّمْرَةِ، هَلْ يَصْلُحُ شِرَاؤُهَا قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ طَلْعُهَا؟ فَقَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ مَعَهَا شَيْئًا غَيْرَهَا رَطْبَهُ أَوْ بَقْلًا، فَيَقُولُ: أَشْتَرِيَ مِنْكَ هَذِهِ الرُّطْبَةَ هَذَا النُّخْلَ وَ هَذَا «٣» الشَّجَرَ بِكَذَا وَ كَذَا، فَإِنْ لَمْ تَخْرُجِ التَّمْرَةُ، كَانَ رَأْسُ مَالِ الْمُشْتَرِي فِي الرُّطْبَةِ وَ الْبَقْلِ.

١٦ «٤» وَقِيلَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَرَيْتُهُ فِيهَا رَحَى وَ نَخْلٌ وَ بُسْتَانٌ وَ زَرْعٌ وَ رَطْبُهُ، أَشْتَرِي غَلَّتْهَا؟ قَالَ: لَا بَأْسَ.

الرابع: فى جواز بيع الرطب و نحوها جزه و جزات و الحناء و التوت و نحوهما خرطه و خرطات

١٧ «٥» سئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرِّطْبِ تِبَاعِ قِطْعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ قِطْعَاتٍ، فَقَالَ:

لَا بَأْسَ.

١٨ «٦» وَ سئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ أَشْبَاهِ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ.

١٩ «٧» وَ سئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ وَرَقِ الشَّجَرِ، هَلْ يَصْلُحُ شِرَاؤُهُ ثَلَاثَ خَرَطَاتٍ أَوْ أَرْبَعَ خَرَطَاتٍ؟ فَقَالَ: إِذَا رَأَيْتَ الْوَرَقَ فِي شَجَرِهِ، فَاشْتَرِ مِنْهُ مَا شِئْتَ مِنْ خَرَطِهِ.

٢٠ «٨» وَ سئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرِّطْبِ يَبِيعُهَا هَذِهِ الْجِزَّةَ بِكَذَا وَ كَذَا جِزَّةً بَعْدَهَا، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، ثُمَّ قَالَ: قَدْ كَانَ أَبِي يَبِيعُ الْحِنَاءَ كَذَا وَ كَذَا خَرَطَةً.

(١) الأصل: فىه بأس.

(٢) الوسائل ١٣: ١ / ٩.

(٣) ش: و هذه النخل أو هذا.

(٤) الوسائل

(٥) الوسائل ١٣ : ١٠ / ١ .

(٦) الوسائل ١٣ : ١٠ / ١ .

(٧) الوسائل ١٣ : ١٠ / ٢ .

(٨) الوسائل ١٣ : ١٠ / ٣ .

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٩٠

الخامس: في أنه لا يجوز بيع النمر من غير تقدير الثمن

و قد مرّ

عاملي، حرّ، محمد بن حسن، هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ٨ جلد، مجمع البحوث الإسلاميه، مشهد - ايران، اول، ١٤١٢ هـ ق

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل؛ ج-٦، ص: ١٩٠

٢١ «١» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي شِرَاءِ الثَّمَرَةِ إِذَا سَاوَتْ شَيْئًا، فَلَا بَأْسَ بِشِرَائِهَا.

٢٢ «٢» وَ سَيَأَلُّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلٌ فَقَالَ: أُعْطِيَ الرَّجُلَ لَهُ الثَّمَرَةَ عِشْرِينَ دِينَارًا عَلَى أَنْ أَقُولَ لَهُ: إِذَا قَامَتْ ثَمَرَتُكَ بِشَيْءٍ، فَهِيَ لِي بِذَلِكَ الثَّمَنِ إِنْ رَضِيتُ أَخَذْتُ، وَإِنْ كَرِهْتُ تَرَكْتُ، فَقَالَ: لَا يَصْلُحُ.

السادس: في جواز بيع ثمره النخل على الشجر بالتمر من غيرها، و ثمره الكرم على الشجر بالزبيب من غيرها

و قد مرّ

٢٣ «٣» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِآخَرَ: بِعْنِي ثَمَرَهُ «٤» نَخْلًا الَّذِي فِيهَا بِقَفِيزَيْنِ مِنْ تَمْرٍ أَوْ أَقَلٍّ أَوْ أَكْثَرَ، يُسَيِّمِي مِثْلَ شَاءٍ، فَبِيعَهُ، فَقَالَ: لَمَّا بَأَسَ بِهِ، وَقَالَ: الثَّمَرُ وَ البُسَيْرُ مِنْ نَخْلِهِ وَاحِدَهُ لَا بَأْسَ بِهِ، فَأَمَّا أَنْ يَخْلَطَ الثَّمَرُ العَتِيقَ أَوْ البُسَيْرَ فَلَا يَصْلُحُ، وَ الزَّبِيبُ وَ العَنْبُ مِثْلُ ذَلِكَ.

٢٤ «٥» وَقَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِنَّ لِفُلَانٍ عَلَيَّ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسَقًا، فَكَلِّمُهُ يَأْخُذُ مَا فِي نَحْلِي بِثَمَرِهِ فَبِعْتَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا فُلَانُ، خُذْ مَا فِي نَخْلِهِ بِثَمَرِكَ.

و قد مرّ

٢٥ «٦» وَ قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي كُنْتُ بَعْتُ رَجُلًا نَخْلًا كَذًا وَ كَذًا

(١) الوسائل ١٣: ١١ / ٢.

(٢) الوسائل ١٣: ١١ / ١.

(٣) الوسائل ١٣: ١١ / ١.

(٤) ش: ثمره.

(٥) الوسائل ١٣: ١٢ / ٣.

(٦) الوسائل ١٣: ١٣ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٩١

نَخْلَهُ بِكَذَا وَ كَذًا دِرْهَمًا، وَ النَّخْلُ فِي تَمْرٍ فَأَنْطَلَقَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنِّي فَبَاعَهُ مِنْ رَجُلٍ آخَرَ بِرِبْحٍ وَ لَمْ يَكُنْ نَقَدَنِي وَ لَا قَبَضَهُ «١»، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، أَلَيْسَ كَانَ قَدْ ضَمِنَ لَكَ الثَّمَنَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَالْرِبْحُ لَهُ.

٢٦ «٢» وَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى الثَّمَرَ ثُمَّ يَبِيعُهَا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا، قَالَ: لَا بَأْسَ.

الثامن: فى جواز أكل الماز من الثمار و إن اشتراها التجار ما لم يقصد أو يفسد أو يحمل

[قد مرّ فى زكاه الغلات و يأتى فى الأطحمه و غيرها] «٣»

٢٧ «٤» قَالَ «٥» عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيمَنْ سَرَقَ الثَّمَارَ فِي كَمِّهِ: فَمَا أَكَلَ مِنْهُ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَ مَا حَمَلَ فَيَعَزُّرُ وَ يُعَرِّمُ قِيمَتَهُ مَرَّتَيْنِ.

٢٨ «٦» وَ سُئِلَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ يَمُرُّ عَلَى ثَمَرِهِ، فَيَأْكُلُ مِنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

٢٩ «٧» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَمُرُّ بِالنَّخْلِ وَ السُّبُلِ وَ الثَّمَرِ، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا مِنْ «٨» غَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهَا مِنْ ضَرُورَةٍ أَوْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ.

٣٠ «٩» وَ قَالَهُ رَجُلٌ: أَمُرُّ بِالثَّمَرِ فَأَكُلُ مِنْهَا، قَالَ: كُلْ وَ لَا تَحْمِلْ، قَالَ: إِنَّ التُّجَّارَ اشْتَرَوْهَا وَ نَقَدُوا أَمْوَالَهُمْ، قَالَ: اشْتَرَوْا مَا لَيْسَ

لَهُمْ.

٣١ «١٠» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَمُرُّ بِالْبُسْتَانِ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ

(١) أثبتناه من ش و الفروع، و فى الأصل:

و لا قبضته.

(٢) الوسائل ١٣: ١٣ / ٣.

(٣) أثبتناه من ش.

(٤) الوسائل ١٣: ١٤ /

(٥) ش: وقال.

(٦) الوسائل ١٣: ١٤ / ٢.

(٧) الوسائل ١٣: ١٤ / ٣.

(٨) ليس فى ش.

(٩) الوسائل ١٣: ١٤ / ٤.

(١٠) الوسائل ١٣: ١٥ / ٥.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٩٢

ثَمْرِهِ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَأْكُلَ «١» وَلَا يَحْمِلُهُ وَلَا يُفْسِدُهُ.

٣٢ «٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ مَرَّ بِبَسَاتِينَ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ ثِمَارِهَا، وَلَا يَحْمِلَ مِنْهَا شَيْئًا.

٣٣ «٣» وَرَوَى مُعَارِضٌ. وَحُمِلَ «٤» عَلَى الْكِرَاهِيَةِ، وَعَلَى الْإِفْسَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

التاسع: فى بيع أصول الشجر و الزرع و تركهما

٣٤ «٥» سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي النَّخْلَ لِيَقْطَعَهُ لِلْحِدْوَعِ «٦»، فَيَدْعُهُ فَيَحْمِلُ النَّخْلَ، قَالَ: هُوَ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْأَرْضِ سَاقَاهُ وَقَامَ عَلَيْهِ.

٣٥ «٧» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا ابْتِغَتْ نَخْلًا فَابْتِغَتْ أَصْلَهُ وَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ، لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ.

٣٦ «٨» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ أَنْ تَشْتَرِيَ زَرْعًا أَخْضَرَ ثُمَّ تَتْرُكُهُ حَتَّى «٩» تَحْصُدَهُ إِنْ شِئْتَ، أَوْ تَعْلِفَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُسْنِبَلَ وَ هُوَ حَشِيشٌ.

٣٧ «١٠» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اشْتَرِ الزَّرْعَ إِذَا كَانَ قَدْرَ شِعْبٍ.

٣٨ «١١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ أَنْ تَشْتَرِيَ زَرْعًا أَخْضَرَ، فَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ حَتَّى تَحْصُدَهُ، وَإِنْ شِئْتَ فَبِعْهُ حَشِيشًا.

٣٩ «١٢» وَسِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ بَيْعِ الْقَصَبِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ اشْتَرَطَ حِينَ اشْتَرَاهُ إِنْ شَاءَ قَطَعَهُ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ حَتَّى يَصِيرَ سُبُلًا، وَإِلَّا فَلَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَتْرُكَهُ حَتَّى

(١) ش: يأكله.

(٢) الوسائل ١٣: ٨ / ١٦.

(٣) الوسائل ١٣: ١٠ / ١٦.

(٤) الأصل: حمل.

(٥) الوسائل ١٣: ٢ / ١٧.

(٦) الأصل: المجذوع.

(٧) الوسائل ١٣: ٣ / ١٨.

(٨) الوسائل ١٣: ١ / ٢٠.

(٩) الأصل: ثم.

(١٠) الوسائل ١٣: ٤ / ٢١.

(١١) الوسائل ١٣: ٦ / ٢١.

(١٢) الوسائل ١٣:

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٩٣

يَكُونُ سُبُلًا، فَإِنْ فَعَلَ، فَإِنَّ عَلَيْهِ طَسَقَهُ «١» وَ نَفَقْتَهُ وَ لَهُ مَا خَرَجَ مِنْهُ.

العاشر: في الشريكين يتقبل أحدهما بحصه الآخر من الثمر بوزن معين

٤٠ «٢» سَيِّئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلَيْنِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا النَّخْلُ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: اخْتِزْ إِمَّا أَنْ تَأْخُذَ هَذَا النَّخْلَ بِكَذَا وَ كَذَا كَيْلًا مُسَمًّى، وَ تُعْطِينِي نِصْفَ هَذَا الْكَيْلِ إِمَّا زَادَ أَوْ نَقَصَ، وَ إِمَّا أَنْ آخُذَهُ أَنَا بِذَلِكَ، قَالَ: نَعَمْ، لَأَبْأَسَ بِهِ.

وَ رُوِيَ فِي الْمَزَارِعِ وَ الْمَسَاقَاهِ نَحْوَ ذَلِكَ وَ يَأْتِي.

الحادي عشر: في بيع الزرع و الأرض بالحنطه، و ثمره النخل «٣» بالتمر

٤١ «٤» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَأَبْأَسَ أَنْ يَشْتَرِيَ زَرْعًا قَدْ سَبَّلَ وَ بَلَغَ بِحِنْطِهِ.

٤٢ «٥» وَ سَيِّئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ أَرْضًا جُزْأَنَا مَعْلُومَةً بِمَائِهِ كُرًّا عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ، فَقَالَ: حَرَامٌ، فَقَالَ: اشْتَرَى مِنْهُ الْأَرْضَ بِكَيْلٍ مَعْلُومٍ وَ حِنْطِهِ مِنْ غَيْرِهَا، قَالَ: لَأَبْأَسَ بِذَلِكَ.

٤٣ «٦» وَ رُوِيَ فِي الْمَزَارِعِ يُرِيدُ بَيْعَ حِصَّتِهِ «٧» قَالَ: يَشْتَرِيهِ بِالْوَرَقِ، فَإِنَّ أَصْلَهُ طَعَامٌ.

٤٤ «٨» وَ رُوِيَ: النَّهْيُ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَ الْمَزَابَةِ، قِيلَ: وَ مَا هُوَ؟ قَالَ: أَنْ تَشْتَرِيَ

(١) الأصل: طبقه، و الطسق: ما يوضع من الوظيفة على الجربان من الخراج المقرر على الأرض، فارسيّ معرّب (اللسان: طسق).

(٢) الوسائل ١٣: ١٨ / ١.

(٣) ش: النَّخْلَه.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٢ / ١.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٣ / ٢.

(٦) الوسائل ١٣: ٢٣ / ٤.

(٧) ش: يريد حصته.

(٨) الوسائل ١٣: ٢٣ / ١.

هداياه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٩٤

حَمَلَ النَّخْلَ بِالتَّمْرِ، وَ الزَّرْعَ بِالْحِنْطِ.

٤٥ «١» وَ رُوِيَ: الرُّخْصَةُ فِي العَرَايَا بِأَنَّ «٢» تَشْتَرِي بِخَرْصِهَا تَمْرًا، وَ رُوِيَ: أَنَّ «٣» العَرَايَا جَمْعُ عَرِيَّةٍ وَ هِيَ النَّخْلَةُ تُكُونُ لِلرَّجُلِ فِي دَارٍ آخَرَ فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا، وَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ.

الثاني عشر: في استثناء البائع من الثمره

و قد مرَّ

٤٦ «٤» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ التَّمْرَةَ ثُمَّ يَسْتَشِينِي كَيْلًا وَ تَمْرًا، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ «٥».

(١) الوسائل ١٣: ٢٥ / ١.

(٢) الأصل: أن.

(٣) ليس في ش.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٦ / ١.

(٥) ش: لا بأس.

هداياه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٩٥

الباب الحادي عشر «١» في بيع الحيوان

إشاره

و فيه اثنا عشر فصلا

الأول: في شراء الرقيق من الذمّي و الحربّي و الظالم إذا سبى منهم «٢» و لو خصيًا

١ «٣» قِيلَ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الرُّومَ يَغْزُونَ عَلَى الصَّقَالِيهِ وَ الرُّومَ، فَيَسْرِقُونَ أَوْلَادَهُمْ مِنَ الْجَوَارِي وَ الْعِلْمَانَ فَيَعْمِدُونَ إِلَى الْعِلْمَانَ فَيُخْصِنُونَهُمْ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِشِرَائِهِمْ، إِنَّمَا أَخْرَجُوهُمْ مِنْ دَارِ الشُّرُوكِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ.

٢ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ شِرَاءِ الرُّومِيَّاتِ، فَقَالَ: اشْتَرِهِنَّ وَ بَعْهِنَّ.

٣ «٥» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَقِيقِ أَهْلِ الذَّمِّهِ، فَقَالَ: اشْتَرِ إِذَا أَقْرُوا لَهُمْ بِالرَّقِّ.

٤ «٦» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ شِرَاءِ مَمْلُوكِ أَهْلِ الذَّمِّهِ، قَالَ: إِذَا أَقْرُوا لَهُمْ بِذَلِكَ فَاشْتَرِ، وَ انْكِحِ «٧».

٥ «٨» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى (مِنْ رَجُلٍ) «٩» مِنْ أَهْلِ الشُّرُوكِ ابْنَتَهُ

(١) الباب الحادى عشر و فيه: ٦٦ حديثا.

(٢) ليس فى ش.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٧ / ١.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٧ / ٢.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٦ / ١.

(٦) الوسائل ١٣: ٢٦ / ٢.

(٧) ش: فاشترى الحديث.

(٨) الوسائل ١٣: ٢٨ / ٢.

(٩) ليس فى ش.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٩٦

فَيَتَّخِذُهَا، قَالَ: لَا بَأْسَ.

٦ «١» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى امْرَأَةً رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الشُّرُوكِ يَتَّخِذُهَا، فَقَالَ: لَا بَأْسَ.

٧ «٢» وَ سُئِلَ الرُّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ سَبِيِّ الدَّيْلَمِ يَسْرِقُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَ يُغَيِّرُ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِمْ بِلَمَا إِمَامٍ، قَالَ: إِذَا أَقْرُوا لَهُمْ بِالرَّقِّ، فَلَا بَأْسَ بِشِرَائِهِمْ.

٨ «٣» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَهْلِ الذَّمِّهِ أَصَابَهُمْ جُوعٌ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ بِوَلَدِهِ فَقَالَ:

هَذَا لَكَ أَطْعَمُهُ وَ هُوَ لَكَ عَبْدٌ، فَقَالَ: لَا تَتَّبِعْ حُرًّا فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ لَكَ، وَ لَا مِنْ أَهْلِ الذَّمِّهِ.

الثانى: فيمن يملك من المحرّمات بالنسب أو الرضاع و من لا يملك

و يأتى فى الرضاع و العتق

٩ «٤» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ وَالِدِيهِ، أَوْ أُخْتَهُ، أَوْ عَمَّتَهُ، أَوْ خَالَتَهُ، أَوْ بِنْتَ أَخِيهِ، أَوْ بِنْتَ أُخْتِهِ وَ ذَكَرَ أَهْلَ

هَذِهِ الْآيَةُ مِنَ النَّسَاءِ، عَتَقُوا جَمِيعًا، وَيَمْلِكُ عَمَّهُ، وَابْنُ أَخِيهِ، وَابْنُ أُخْتِهِ، وَالْخَالَ، وَ لَا يَمْلِكُ «٥» أُمَّهُ مِنَ الرَّضَاعِ، وَ لَا أُخْتَهُ، وَ لَا عَمَّتَهُ، وَ لَا خَالَتَهُ إِذَا مَلَكَ عَتَقَنَ، وَ قَالَ: مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ، وَ قَالَ: يَمْلِكُ الذُّكُورَ مَا خَلَا وَالْإِثْدَاءَ وَ وُلْدًا، وَ لَا يَمْلِكُ مِنَ النَّسَاءِ ذَاتَ رَحِمٍ مُحْرَمٍ «٦».

١٠ «٧» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ امْرَأَةٍ أَرْضَعَتْ ابْنَ جَارِيَتِهَا، فَقَالَ: تُعْتَقُ.

١١ «٨» وَ رُوِيَ: النَّهْيُ عَنِ بَيْعِ ذَوَى الْأَرْحَامِ وَ اسْتِخْدَامِهِمْ. وَ حُمِلَ عَلَى مَا مَرَّ،

(١) الوسائل ١٣: ٢٨ / ٣.

(٢) الوسائل ١٣: ٢٧ / ٣.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٨ / ١.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٩ / ١.

(٥) ش: لا يملك.

(٦) ش: ذات محرم.

(٧) الوسائل ١٣: ٢٩ / ٣.

(٨) الوسائل ١٣: ٣٠ / ٦.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٩٧

وَ عَلَى الْكِرَاهَةِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

الثالث: في جواز شراء الرقيق إذا بيع في الأسواق، أو أقر بالرق، أو ثبت «١» بالبينه وإن ادعى الحرّيه بغير بينه

١٢ «٢» سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ مَمْلُوكٍ ادَّعَى أَنَّهُ حُرٌّ وَ لَمْ يَأْتِ عَلَى ذَلِكَ بَيْنَةٌ «٣»، أَشْتَرِيهِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

١٣ «٤» وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَدْخُلُ السُّوقَ وَ أُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِيَ جَارِيَةً، فَتَقُولُ: إِنِّي حُرَّةٌ، فَقَالَ: اشْتَرِهَا.

الرابع: في جملة من آداب شراء الرقيق

١٤ «٥» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِنَخَّاسٍ: لَمَا تَشْتَرِ شَيْئًا وَ لَمَا عَيْبًا، وَ إِذَا اشْتَرَيْتَ رَأْسًا فَلَا تُرِيَنَّ ثَمَنَهُ فِي كِفِّهِ الْمِيزَانِ، فَمَا مِنْ رَأْسٍ يَرَى ثَمَنَهُ فِي كِفِّهِ الْمِيزَانِ «٦» فَأَفْلَحَ، وَ إِذَا اشْتَرَيْتَ رَأْسًا فَغَيِّرِ اسْمَهُ، وَ أَطْعِمْهُ شَيْئًا حُلُوءًا، وَ تَصَدَّقْ «٧» عَنْهُ بِأَرْبَعَةِ دَرَاهِمٍ.

١٥ «٨» وَ رَوَى: لَا تَشْتَرِينَ شَيْئًا وَ لَا عَيْبًا، وَ اسْتَوْثِقِي مِنَ الْعُهْدَةِ.

الخامس: فى حكم مال المملوك إذا بيع

١٦ «٩» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَ لَهُ مَالٌ، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ.

(١) ش: و أقر بالرق أو ثبت.

(٢) الوسائل ١٣: ١/٣٠.

(٣) أثبتناه من التهذيب و الفقيه و الوسائل، و فى الأصل و ش: بينه.

(٤) الوسائل ١٣: ٢/٣١.

(٥) الوسائل ١٣: ١/٣١.

(٦) ليس فى ش.

(٧) الأصل: و صدق.

(٨) الوسائل ١٣: ٣/٣٢.

(٩) الوسائل ١٣: ٥/٣٣.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٩٨

١٧ «١» وَ سُئِلَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ مَمْلُوكًا فَوَجَدَ لَهُ مَالًا، فَقَالَ:

الْمَالُ لِلْبَائِعِ إِنَّمَا بَاعَ نَفْسَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ «٢» مَا كَانَ لَهُ مِنْ مَالٍ أَوْ مَتَاعٍ فَهُوَ لَهُ.

١٨ «٣» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْمَمْلُوكَ وَ لَهُ مِائِلٌ، لِمَنْ مِائِلُهُ؟ فَقَالَ: إِنْ كَانَ عِلْمُ الْبَائِعِ أَنَّ لَهُ مَالًا، فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عِلْمٌ، فَهُوَ لِلْبَائِعِ.

أقول: حمل على أنه مع الشرط و جهل البائع المال للمشتري، و كذا مع علم البائع و ترك استثنائه المال و مع جهله، و عدم

الاشترط للبائع «٤».

١٩ «٥» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْمَمْلُوكَ وَ مَالَهُ، قَالَ: لَا بَأْسَ، قِيلَ: فَيَكُونُ مَالُ الْمَمْلُوكِ أَكْثَرَ مِمَّا اشْتَرَاهُ بِهِ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

أقول: هذا مخصوص بما

إذا كان الثمن من غير جنس المال، أو على بيع المملوك و اشتراط ماله بحيث لا يكون جزءا من المبيع.

السادس: فيما يملكه المملوك

٢٠ «٤» سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ أَرَادَ أَنْ يُعْتِقَ مَمْلُوكًا لَهُ، وَقَدْ كَانَ «٧» مَوْلَاهُ يَأْخُذُ مِنْهُ ضَرْبِيَّةَ ضَرْبِهَا عَلَيْهِ (كُلَّ سَنَةٍ) «٨» وَرَضِيَ بِذَلِكَ، فَأَصَابَ الْمَمْلُوكُ فِي تَجَارَتِهِ مَالًا سِوَى مَا كَانَ يُعْطَى مَوْلَاهُ مِنَ الضَّرْبِيَّةِ، فَقَالَ: إِذَا أَدَى إِلَى سَيِّدِهِ مَا كَانَ فَرَضَ عَلَيْهِ فَمَا اِكْتَسَبَ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ، فَهُوَ لِلْمَمْلُوكِ، أَلَيْسَ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ

(١) الوسائل ١٣: ٣٢ / ١.

(٢) ليس في ش.

(٣) الوسائل ١٣: ٣٢ / ٢.

(٤) ش: اشتراط البائع.

(٥) الوسائل ١٣: ٣٤ / ١.

(٦) الوسائل ١٣: ٣٤ / ١.

(٧) ش: قد كان.

(٨) ليس في ش.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ١٩٩

فَرَأَيْتَ فَإِذَا أَدَّوْهَا لَمْ يَسْأَلْهُمْ عَمَّا سِوَاهَا؟ قِيلَ: فَلِلْمَمْلُوكِ «١» أَنْ يَنْصِبَ دَقَّ مِمَّا اِكْتَسَبَ وَ يُعْتِقَ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَ أَجْرُ «٢» ذَلِكَ لَهُ.

٢١ «٣» وَ سِئِلَ [الصَّادِقُ] «٤» عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ يَهْبُ لِعَبْدِهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ فَيَقُولُ: حَلَّلْنِي مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ، وَ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ مِنِّي إِلَيْكَ فَيَحْلُلُهُ، ثُمَّ إِنَّ الْمَوْلَى أَصَابَ الدَّرَاهِمَ فَأَخَذَهَا، أَحْلَالُ هِيَ؟ قَالَ: لَا، قِيلَ: أَلَيْسَ الْمَمْلُوكُ وَ مَالُهُ لِمَوْلَاهُ؟ قَالَ: لَيْسَ هَذَا ذَاكَ، قُلْ لَهُ: فَلْيُرُدَّهَا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ.

٢٢ «٥» وَ رُوِيَ: أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا. وَ حُمِلَ عَلَى التَّقِيَّةِ، وَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِي مَالِهِ بَدُونِ إِذْنِ الْمَوْلَى.

السابع: في وجوب استبراء الأمه على من اشتراها و على من أراد بيعها إلا فيما استثنى

٢٣ «٦» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهَا يَطُؤُهَا، يَسْتَبْرِئُ رَحِمَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: جَارِيَةٌ لَمْ تَحْضُ؟ قَالَ: إِنْ أَتَاهَا فَلَا يُنْزَلُ عَلَيْهَا حَتَّى يَسْتَبِينَ لَهُ إِنْ كَانَ بِهَا حَبْلٌ، قِيلَ: وَ فِي كَمْ يَسْتَبِينَ لَهُ؟ قَالَ: فِي خَمْسَةٍ وَ

أَرْبَعِينَ لَيْلَةً.

٢٤ «٧» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ يَبِيعُ الْأَمَةَ مِنْ رَجُلٍ، قَالَ: عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَبْرَأَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبِيعَ.

٢٥ «٨» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْجَارِيَةِ الَّتِي لَمْ تَبْلُغِ الْمَحِيضَ وَ يُخَافُ عَلَيْهَا الْحَبْلُ، قَالَ: يَسْتَبْرَأُ رَحِمَهَا الَّذِي يَشْتَرِيهَا بِخَمْسَةِ وَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، وَ الَّذِي يَبِيعُهَا

(١) الأصيل: فلا مملوك.

(٢) ش: نعم أجر.

(٣) الوسائل ١٣: ٣٥ / ٣.

(٤) أثبتناه من ش.

(٥) الوسائل ١٣: ٣٥ / ٢.

(٦) الوسائل ١٣: ٣٦ / ١.

(٧) الوسائل ١٣: ٣٧ / ٢.

(٨) الوسائل ١٣: ٣٧ / ٣.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٠٠

بِخَمْسَةِ وَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً.

٢٦ «١» وَ رُوِيَ: شَهْرًا. وَ حُمِلَ عَلَى مَا لَوْ حَاصَتْ فِيهِ.

٢٧ «٢» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ الْأَمَاءَ ثُمَّ يَأْتُونَهُنَّ قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرَأُوا هُنَّ فَأُولَئِكَ الزُّنَاهُ بِأَمْوَالِهِمْ.

٢٨ «٣» وَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تُسْتَبْرَأُ الْأَمَةُ إِذَا اشْتَرَيْتَ بِحَيْضِهِ، وَ إِنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ فَبِخَمْسَةِ وَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا.

الثامن: في مواضع سقوط الاستبراء

٢٩ «٤» سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْجَارِيَةِ الصَّغِيرَةِ يَشْتَرِيهَا رَجُلٌ وَ هِيَ لَمْ تُدْرِكْ، أَوْ قَدْ يَبَسَتْ مِنَ الْمَحِيضِ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِأَنْ

[لأ] «٥» يَسْتَبْرَأَهَا.

٣٠ «٦» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْأَمَةَ مِنْ رَجُلٍ فَيَقُولُ: إِنِّي لَمْ أَطَأَهَا، فَقَالَ: إِنَّ وَثَقَ بِهِ، فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَأْتِيَهَا.

٣١ «٧» وَ رُوِيَ: يَسْتَبْرِئُهَا. وَ حُمِلَ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

٣٢ «٨» وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّ «٩» ابْتِنَاعَ جَارِيَةٍ وَ هِيَ طَامِثٌ، أَيْسَرَ تَبْرِيُّ رَحِمِهَا بِحَيْضِهِ أُخْرَى؟ فَقَالَ: لَا، بَلْ تَكْفِيهِ هِدْيَةُ الْحَيْضِ، فَإِنْ اسْتَبْرَأَهَا بِحَيْضِهِ أُخْرَى، فَلَا بَأْسَ، هِيَ بِمَنْزِلَةِ فَضْلِ.

٣٣ «١٠» وَ رُوِيَ: سَقُوطُ الْإِسْتِبْرَاءِ فِي «١١» الصَّغِيرَةِ، وَ الْبَكْرِ، وَ الَّتِي تُشْتَرَى مِنْ امْرَأَةٍ.

(١) الوسائل ١٣: ٣٧ / ٤.

(٢) الوسائل ١٣: ٣٧ / ٥.

(٣) الوسائل ١٣: ٣٨ / ٦.

(٤)

الوسائل ١٣: ٣٨ / ١.

(٥) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٦) الوسائل ١٣: ٣٨ / ٢.

(٧) الوسائل ١٣: ٣٩ / ٥.

(٨) الوسائل ١٣: ٣٩ / ٤.

(٩) ش: إنى.

(١٠) الوسائل ١٣: ٤٩٩ / ٨.

(١١) ليس فى ش.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٠١

٣٤ «١» وَ رَوَى فِي الْجَارِيَةِ الْحَامِلِ تُشْتَرَى: أَنَّ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَطَّأَهَا فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ.

٣٥ «٢» وَ رَوَى: يَطَّوُّهَا فِي الْفَرْجِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

٣٦ «٣» وَ رَوَى: لَا يَطَّوُّهَا حَتَّى تَضَعَ. وَ حَمِلَ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

التاسع: فى التفرقة بين الأطفال و أمهاتهم بالبيع و بين الإخوه

٣٧ «٤» سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْعُلَامَ أَوْ الْجَارِيَةَ وَ لَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ بِمِضْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ، قَالَ: لَا يُخْرِجُهُ إِلَى مِضْرٍ آخَرَ إِنْ كَانَ صَغِيرًا وَ لَا يَشْتَرِيهِ، وَ إِنْ كَانَتْ لَهُ «٥» أُمٌّ فَطَابَتْ نَفْسُهَا وَ نَفْسُهُ، فَاشْتَرَاهُ إِنْ شِئْتَ.

٣٨ «٦» وَ رَوَى فِي الْأُمِّ وَ الْبِنْتِ: بِيَعُوهُمَا جَمِيعًا، أَوْ أَمْسِكُوهُمَا جَمِيعًا.

٣٩ «٧» وَ رَوَى: أَنَّ الْبِنْتَ إِذَا بِيَعَتْ وَ فُرِّقَ «٨» بَيْنَهَا وَ بَيْنَ أُمِّهَا، يُرَدُّ نَمْنُهَا وَ تُرَدُّ إِلَى أُمِّهَا، وَ إِنْ اشْتَرَيْتِ الْأُمَّ، رُدَّتْ إِلَى ابْنَتِهَا.

٤٠ «٩» وَ سِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَخَوْنِ الْمَمْلُوكَيْنِ، هَلْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، وَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَ وَلَدِهَا؟ فَقَالَ: لَمَّا، هُوَ حَرَامٌ، إِلَّا أَنْ «١٠» يُرِيدُوا ذَلِكَ.

٤١ «١١» وَ سِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْجَارِيَةِ الصَّغِيرَةِ يَشْتَرِيهَا الرَّجُلُ، فَقَالَ: إِنْ كَانَتْ اسْتَعْنَتْ عَنْ أَبِيهَا، فَلَا بَأْسَ.

العاشر: فى حكم من شرط فى جاريه أو غيرها الريح دون الخسران

٤٢ «١٢» سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ شَارَكَ [رَجُلًا] «١٣» فِي جَارِيَةٍ، وَقَالَ:

(١) الوسائل ١٣: ٣/٤٠.

(٢) الوسائل ١٣: ٣/٥٠٥.

(٣) الوسائل ١٣: ٢/٤٠.

(٤) الوسائل ١٣: ١/٤١.

(٥) الأصل: لها.

(٦) الوسائل ١٣: ٢/٤١.

(٧) الوسائل ١٣: ٣/٤١.

(٨) ش: إذا بيعت فزق.

(٩) الوسائل ١٣: ٤/٤٢.

(١٠) ش: إلى أن.

(١١) الوسائل ١٣: ٥/٤٢.

(١٢) الوسائل ١٣: ١/٤٢.

(١٣) أثبتناه من ش.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٠٢

إِنْ رِبِحْنَا فِيهَا، فَلَكَ نِصْفُ الرِّبْحِ، وَإِنْ كَانَ وَضِيعَةً، فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ، فَقَالَ:

لَا أَرَى بِهَذَا بَأْسًا إِذَا طَابَتْ نَفْسُ صَاحِبِ الْجَارِيَةِ.

٤٣ «١» وَرُويَ: الْمَنعُ فِي غَيْرِ الْجَارِيَةِ. وَحَمِلَ عَلَى الْكِرَاهَةِ، وَعَلَى عَدَمِ الشَّرْطِ.

الحادى عشر: فى اشتراط عدم البيع و الهبه و الميراث فى بيع الجاربه

٤٤ «٢» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ.

٤٥ «٣» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الشَّرْطِ فِي الْإِمَاءِ، لَا تُبَاعُ، وَلَا تُورَثُ وَلَا تُوَهَّبُ، قَالَ: يَجُوزُ ذَلِكَ [فِي] «٤» غَيْرِ الْمِيرَاثِ، فَإِنَّهَا تُورَثُ، وَ كُلُّ شَرْطٍ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ، فَهُوَ بَاطِلٌ.

٤٦ «٥» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً وَ شَرَطَ لِأَهْلِهَا أَنْ لَا يَبِيعَ وَ لَا يَهَبَ، قَالَ: يَفِي بِذَلِكَ إِذَا شَرَطَ لَهُمْ إِلَّا الْمِيرَاثَ.

الثاني عشر: في الأحكام

و هي اثنا عشر

٤٧ «٦» ١- سُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ عَبْدًا، وَ كَانَ عِنْدَهُ عَيْدَانِ، فَقَالَ لِلْمُشْتَرِي: اذْهَبْ بِهِمَا فَاخْتَرِ أَيَّهُمَا شِئْتَ وَ رَدَّ الْآخَرَ وَ قَدْ قَبِضَ الْمَالَ، فَمَذَهَبَ بِهِمَا الْمُشْتَرِي فَأَبَقَ أَحَدُهُمَا مِنْ عِنْدِهِ، قَالَ: لِيُرَدَّ الَّذِي عِنْدَهُ مِنْهُمَا وَ يَقْبِضَ نَصِيفَ الثَّمَنِ مِمَّا أُعْطِيَ مِنَ الْبَيْعِ «٧»، وَ يَذْهَبُ فِي طَلَبِ الْعُلَامِ، فَإِنْ وَجَدَهُ، اخْتَارَ أَيَّهُمَا شَاءَ، وَ رَدَّ النُّصْفَ الَّذِي أَخَذَ، وَ إِنْ لَمْ يُوْجَدْ، كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَهُمَا، نِصْفُهُ لِلْبَائِعِ وَ نِصْفُهُ لِلْمُشْتَرِي.

(١) الوسائل ١٣: ٤٣/٣ و ٤.

(٢) الوسائل ١٦: ٨٦/٧.

(٣) الوسائل ١٣: ٤٣/١.

(٤) أثبتناه من ش.

(٥) الوسائل ١٣: ٤٤/٢.

(٦) الوسائل ١٣: ٤٤/١.

(٧) ش: من البائع.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٠٣

٤٨ «١» ٢- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رِجَالٍ اشْتَرَوْا فِي أُمَّهِ فَاتْتَمَنُوا بَعْضُهُمْ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْأُمُّ عِنْدَهُ فَوَطَّئَهَا، قَالَ: يُدْرَأُ عَنْهُ مِنَ الْحَيِّدِ بِقَدْرِ مَا لَهُ فِيهَا مِنَ النَّفْسِ، وَ يُضْرَبُ بِقَدْرِ مَا لَيْسَ لَهُ فِيهَا، وَ تُقَوِّمُ الْأُمُّ عَلَيْهِ بِقِيمَةِ وَ يُلْزَمُهَا، وَ إِنْ كَانَتْ الْقِيمَةُ أَقَلَّ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرِيَتْ بِهِ الْجَارِيَةَ، أُلْزِمَ ثَمَنُهَا الْأَوَّلَ، وَ إِنْ كَانَتْ قِيمَتُهَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ (الَّذِي

قُومَتْ «٢» فِيهِ «٣» أَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِهَا، أُلْزِمَ ذَلِكَ الثَّمَنَ وَهُوَ صَاحِرٌ لِأَنَّهُ اسْتَفْرَشَهَا، قِيلَ: فَإِنْ أَرَادَ بَعْضُ الشَّرَكَاءِ شِرَاءَهَا دُونَ الرَّجُلِ، قَالَ: ذَلِكَ لَهُ، وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا «٤» وَ لَيْسَ عَلَى غَيْرِهِ أَنْ يَشْتَرِيَهَا إِلَّا بِالْقِيمَةِ.

أقول: حمل التقويم «٥» على كونه أحبلها لما يأتي.

٤٩ «٦» ٣- رُوِيَ فِي مَاذُونَيْنِ اشْتَرَى كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ مِنْ سَيِّدِهِ: أَنَّهُ يَحْكُمُ بِمَذْرَعِ الطَّرِيقِ، فَمَنْ كَانَتْ طَرِيقُهُ أَقْرَبَ، فَهُوَ السَّابِقُ، وَ إِنْ كَانَا سَوَاءً، رُدَّ عَلَى مَوَالِيهِمَا إِلَّا أَنْ يَسْبِقَ أَحَدُهُمَا.

٥٠ «٧» وَ رُوِيَ: إِذَا كَانَا سَوَاءً، يُفْرَعُ بَيْنَهُمَا. وَ حُمِلَ الْبُطْلَانُ عَلَى عِلْمِ الْاِقْتِرَانِ وَ إِلَّا فَالْقَرْعَةُ.

٥١ «٨» ٤- قَالَ عَلِيٌّ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي قُلْتُ لِمَوْلَايَ: بِعْنِي بِسَبْعِمِائَةِ دِرْهَمٍ وَ أَنَا أُعْطِيكَ ثَلَاثِمِائَةَ دِرْهَمٍ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ كَانَ لَكَ يَوْمَ شَرَطْتَ أَنْ تُعْطِيَهُ- شَيْءٌ، فَعَلَيْكَ أَنْ تُعْطِيَهُ، وَ إِنْ «٩» لَمْ يَكُنْ لَكَ يَوْمَئِذٍ شَيْءٌ، فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ.

٥٢ «١٠» ٥- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَرِضُ الْأُمَّةَ لِيَشْتَرِيَهَا، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَحَاسِنِهَا وَ يَمَسَّهَا مَا لَمْ يَنْظُرْ إِلَى مَا لَا يَنْبَغِي النَّظْرَ إِلَيْهِ.

(١) الوسائل ١٣: ١٣٥ / ١.

(٢) أثبتناه من الوسائل، و في الأصل: قوم.

(٣) ليس في ش.

(٤) الأصل: يستبرأ.

(٥) ش: حمل التقويم.

(٦) الوسائل ١٣: ١٣٦ / ١.

(٧) الوسائل ١٣: ١٣٦ / ٢.

(٨) الوسائل ١٣: ١٣٧ / ١.

(٩) أثبتناه من ش و الوسائل.

(١٠) الوسائل ١٣: ١٣٧ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٠٤

٥٣ «١» ٦- وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا أَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُقَلَّبَ إِلَّا جَارِيَةً، يُرِيدُ شِرَاءَهَا.

٥٤ «٢» وَكَانَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ الْجَارِيَةَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقَيْهَا فَيَنْظُرُ إِلَيْهَا.

٥٥ «٣» ٧- قَالَ

أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا كَرِهَ الْمَمْلُوكُ صَاحِبَهُ، فَيَبِيعُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ.

٥٦ «٤» سَيِّئُ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ شَهِدَ بَعِيرًا مَرِيضًا وَهُوَ يُبَاعُ فَاشْتَرَاهُ رَجُلٌ بَعَثَهُ دَرَاهِمَ، وَاشْرَكَ فِيهِ رَجُلًا «٥» بِدِرْهَمَيْنِ بِالرَّأْسِ وَالْجِلْدِ، فَقُضِيَ أَنَّ الْبَعِيرَ بَرِيٌّ فَلَبَّغَ ثَمُّهُ دَنَانِيرَ، فَقَالَ: لِصَاحِبِ الدَّرْهَمَيْنِ خُمْسٌ «٦» مِمَّا بَلَغَ، فَبِأَنَّ قَالَ: أُرِيدُ الرَّأْسَ وَالْجِلْدَ، فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، هَذَا الضَّرَّاءُ، وَقَدْ أُعْطِيَ حَقَّهُ إِذَا أُعْطِيَ الْخُمْسَ.

٥٧ «٧» وَرَوَى: [قَالَ] «٨» فِي رَجُلٍ اشْتَرَى بَعِيرًا وَاشْتَنَى الْبَائِعُ الرَّأْسَ وَالْجِلْدَ ثُمَّ بَدَا لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَبِيعَهُ: فَالْبَائِعُ شَرِيكُهُ فِي الْبَعِيرِ عَلَى قَدْرِ الرَّأْسِ وَالْجِلْدِ.

٥٨ «٩» ٨- سَيِّئُ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً سَرِقَتْ مِنْ أَرْضِ الصُّلْحِ، قَالَ: فَلْيُرَدِّهَا عَلَى الَّذِي اشْتَرَاهَا مِنْهُ، وَلَا يَقْرُبْهَا إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ أَوْ كَانَ مُوسِرًا، قِيلَ: فَإِنَّهُ مَاتَ وَمَاتَ عَقِبُهُ، قَالَ: فَلَيْسَتْ سَعِيهَا.

٥٩ «١٠» وَسَيِّئُ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ سَرَقَ جَارِيَةً ثُمَّ بَاعَهَا، أَيْحِلُّ فَرْجُهَا لِمَنْ اشْتَرَاهَا؟ قَالَ: إِذَا أَنْبَأَهُمْ أَنَّهَا سَرِقَةٌ، فَلَا يَحِلُّ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ، فَلَا

(١) الوسائل ١٣: ٤٨ / ٣.

(٢) الوسائل ١٣: ٤٨ / ٤.

(٣) الوسائل ١٣: ٤٨ / ١.

(٤) الوسائل ١٣: ٤٩ / ١.

(٥) ليس في ش.

(٦) أثبتناه من ش و الوسائل، و في الأصل:

خمسين.

(٧) الوسائل ١٣: ٤٩ / ٢.

(٨) أثبتناه من ش.

(٩) الوسائل ١٣: ٥٠ / ١.

(١٠) الوسائل ١٣: ٥٠ / ٢.

٦٠ «١» ٩- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيُّمَا رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً فَأَوْلَدَهَا، ثُمَّ لَمْ يُؤَدِّ تَمَنُّهَا، وَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ مَا يُؤَدِّي عَنْهُ، أُخِذَ
وَلَدُهَا مِنْهَا فَبِيعَتْ وَ أُدِّي تَمَنُّهَا، قِيلَ: فَيُبْعَنُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ دَيْنٍ؟ قَالَ:

٦١ «٢» وَ رُوِيَ: أَنَّهَا تُبَاعُ. وَ حُمِلَ عَلَى مَوْتِ وَلَدِهَا قَبْلَهَا وَ قَبْلَ أَبِيهِ.

٦٢ «٣» وَ رُوِيَ: أَنَّهُ إِذَا مَاتَ وَلَدُهَا «٤»، جَازَ بَيْعُهَا، وَ إِنْ مَاتَ سَيِّدُهَا، قُوِّمَتْ عَلَى وَلَدِهَا مِنْ نَصِيبِهِ.

٦٣ «٥» ١٠- سَيِّلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ عَبِيدٍ لِقَوْمٍ مَأْذُونٍ لَهُ فِي التِّجَارَةِ دَفَعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَقَالَ: اشْتَرِ بِهَا نَسِيمَةً وَ أَعْتَقْهَا عَنِّي وَ حُرِّجْ [عَنِّي] «٦» بِالْبَاقِي، ثُمَّ مَاتَ صَاحِبُ الْأَلْفِ، فَانْطَلَقَ الْعَبِيدُ فَاشْتَرَى أَبَاهُ، فَأَعْتَقَهُ عَنِ الْمَيْتِ وَ دَفَعَ إِلَيْهِ الْبَاقِيَّ يَحْرُجُ عَنِ الْمَيْتِ فَحَرِّجْ عَنْهُ، وَ بَلَغَ ذَلِكَ مَوَالِي أَبِيهِ وَ مَوَالِيَهُ وَ وَرَثَةَ الْمَيْتِ فَاخْتَصِمُوا جَمِيعاً فِي الْمَأْلَفِ، فَقَالَ مَوَالِي الْعَبِيدِ الْمُعْتَقِ: إِنَّمَا اشْتَرَيْتَ أَبَاكَ بِمَالِنَا، وَ قَالَ مَوَالِي الْعَبِيدِ:

إِنَّمَا اشْتَرَيْتَ أَبَاكَ بِمَالِنَا، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَمَّا الْحِجْبَةُ فَقَدْ مَضَتْ بِمَا فِيهَا لَا تُرَدُّ، وَ أَمَّا الْمُعْتَقُ فَهُوَ رَدٌّ فِي الرِّقِّ لِمَوَالِي أَبِيهِ، وَ أَيْ الْفَرِيقَيْنِ بَعْدَ أَقَامُوا الْبَيْتَةَ عَلَى أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْ أَمْوَالِهِمْ، كَانَ لَهُ رِقًّا.

أقول: حمل على أن موالى العبد أنكروا البيع.

٦٤ «٧» ١١- قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَانَ لِعَمِّي غُلَامٌ فَأَبَقَ «٨» فَآتَى الْأَنْبَارَ فَخَرَجَ عَمِّي إِلَيْهِ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقُلْتُ: مَا صَدَعْتَ يَا عَمِّي فِي غُلَامِكَ؟ قَالَ:

بِعْتُهُ، ثُمَّ إِنَّ عَمِّي مَاتَ فَجَاءَ الْغُلَامُ فَقَالَ: أَنَا غُلَامُ عَمِّكَ، وَ قَدْ «٩» تَرَكَ عَمِّي وُلْدًا

(١) الوسائل ١٣: ٥١ / ١.

(٢) الوسائل ١٣: ٥١ / ٢.

(٣) الوسائل ١٣: ٥٢ / ٤.

(٤) ليس في ش.

(٥) الوسائل ١٣: ٥٣ / ١.

(٦) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٧) الوسائل ١٣: ٥٣ / ١.

(٨) ليس في ش.

(٩) ليس في ش.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٠٦

صِغَارًا وَأَنَا وَصِيُّهُمْ، قُلْتُ: إِنَّ عَمِّي ذَكَرَ أَنَّهُ بَاعَكَ، فَقَالَ: إِنَّ عَمَّكَ كَانَ لَكَ

مُضَارًّا وَكَرِهًا أَنْ يَقُولَ لَكَ فَتَشَمَّتَ «١» بِهِ، وَأَنَا وَاللَّهِ غُلَامٌ بَيْنِيهِ، فَقَالَ: صَدَّقَ عَمَّكَ، وَكَذَّبَ الْغُلَامَ، فَأَخْرَجَهُ وَ لَا تَقْبَلُهُ.

٦٥ «٢» ١٢- رُوِيَ: أَنَّ الْجَارِيَةَ لَا تَحِلُّ «٣» لِلْمُشْتَرِي حَتَّى يُوَابِحَ الْبَيْعَ وَيَقْبِضَهَا بِإِذْنِ الْبَائِعِ.

٦٦ «٤» وَ رُوِيَ: إِنَّمَا يَحِلُّ الْكَلَامُ وَيَحْرَمُ الْكَلَامُ.

(١) أثبتناه من ش و الوسائل، و في الأصل:

فتسميت.

(٢) الوسائل ١٤: ٥١٨/ باب ٢٠.

(٣) أثبتناه من ش و الوسائل، و في الأصل:

لا تحمل.

(٤) الوسائل ١٢: ٣٧٦/ ٤.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٠٧

الباب الثاني عشر «١»: في السلف و الدين

و فيه اثنا عشر فصلا

الأول: في اشتراط السلف

بذكر الجنس و الوصف و الأجل المضبوط و المقدار المعلوم و قبض الثمن عاجلا «٢» و أغلبيته وجود المسلم فيه عند الأجل

١ «٣» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِالسَّلْفِ فِي الْمَتَاعِ إِذَا وَصَفْتَ الطُّولَ وَ الْعَرْضَ.

٢ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُسَلِّفُ فِي الْغَنَمِ ثُبْيَانَ وَ جُدْعَانَ وَ غَيْرَ ذَلِكَ إِلَى أَجْلِ مُسَمًّى، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

٣ «٥» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِالسَّلْفِ فِي الْحَيَوَانَ إِذَا وَصَفْتَ أَسْنَانَهَا.

٤ «٦» وَ رُوِيَ: إِذَا سَمَّيْتَ شَيْئًا مَعْلُومًا.

٥ «٧» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُسَلِّفُ فِي الْغَنَمِ، قَالَ: لَا بَأْسَ، وَ الْأَكْسِيَهُ مِثْلُ: الْحِنْطَةِ، وَ الشَّعِيرِ، وَ الرَّغْفَرَانِ، وَ الْغَنَمِ.

٦ «٨» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُسَلِّفُ فِي غَيْرِ نَخْلٍ وَ لَا زَرْعٍ، فَقَالَ: يُسَمَّى

(١) الباب الثاني عشر و فيه: ١٦٤ حديثا.

(٢) ش: عاجلا نقدا.

(٣) الوسائل ١٣: ٥٤ / ١.

(٤) الوسائل ١٣: ٥٤ / ٢.

(٥) الوسائل ١٣: ٥٥ / ٣.

(٦) الوسائل ١٣: ٥٥ / ٤.

(٧) الوسائل ١٣: ٥٥ / ٤.

(٨) الوسائل ١٣: ٥٥ / ٥.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٠٨

شَيْئاً مُسَمَّى «١» إِلَى أَجَلٍ مُسَمَّى.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِالسَّلْمِ فِي الْفَاكِهَةِ «٣».

٨ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِالسَّلْمِ فِي الْفُلُوسِ.

٩ «٥» وَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «٦»: لَا بَأْسَ بِالسَّلْمِ كَيْلًا مَعْلُومًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، وَلَا تُسَلِّمَ إِلَى دِيَّاسٍ وَلَا إِلَى حَصَادٍ.

١٠ «٧» وَرَوَى فِي السَّلْمِ فِي الْحَرِيرِ وَ الْمَتَاعِ الَّذِي يُصْنَعُ فِي الْبَلَدِ، قَالَ: قَالَ: نَعَمْ، إِذَا كَانَ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ.

١١ «٨» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ بَيْعًا لَيْسَ عِنْدَهُ إِلَى أَجَلٍ وَ ضَمِنَ الْبَيْعَ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

١٢ «٩» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يُشْتَرَى الطَّعَامُ وَ لَيْسَ هُوَ عِنْدَ صَاحِبِهِ حَالًا وَ إِلَى أَجَلٍ، وَقَالَ: لَا يُسَمَّى لَهُ أَجَلًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْعًا لَا يُوجَدُ، مِثْلُ:

الْبَطِيخِ وَ الْعَنْبِ فِي غَيْرِ زَمَانِهِ، فَلَا يَتَّبَعِي شِرَاءَ ذَلِكَ حَالًا.

١٣ «١٠» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ مِائَةً مِنْ صُفْرِ، وَ لَيْسَ عِنْدَ الرَّجُلِ مِنْهُ شَيْءٌ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِذَا وَفَّى بِالْوَزْنِ الَّذِي اشْتَرَطَ لَهُ.

١٤ «١١» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الزَّعْفَرَانِ يُسَلِّمُ فِيهِ الرَّجُلُ دَرَاهِمَ فِي عِشْرِينَ مِثْقَالًا أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

١٥ «١٢» وَ رَوَى: لَا يُبَاعُ الدِّينُ بِالْأَدِينِ.

(١) ش: مِمَّا سَمِيَ.

(٢) الوسائل ١٣: ٥٦ / ١١.

(٣) سقط هذا الحديث من ش.

(٤) الوسائل ١٣: ٥٦ / ١٢.

(٥) الوسائل ١٣: ٥٨ / ٥.

(٦) ش: وَقَالَ (ع).

(٧) الوسائل ١٣: ٥٨ / ٤.

(٨) الوسائل ١٣: ٦٠ / ٢.

(٩) الوسائل ١٣: ٥ / ٦١.

(١٠) الوسائل ١٣: ٦ / ٦١.

(١١) الوسائل ١٣: ٢ / ٦٢.

(١٢) الوسائل ١٣: ١ / ٩٩.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٠٩

التانى: فى أحكام السلف

و هى اثنا عشر ١- يصحّ السلف فى كلّ ما يمكن

ضبطه بالوصف لما مرّ.

١٦ «١» ٢- سُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ السَّلْفِ فِي اللَّحْمِ، قَالَ: لَا تَقْرَبْنَهَا فَإِنَّهُ يُعْطِيكَ مَرَّةَ السَّمِينِ، وَ مَرَّةَ التَّائِي «٢»، وَ مَرَّةَ الْمَهْزُولِ، اشْتَرَاهُ مُعَايِنَةً يَدًا بِيَدٍ.

١٧ «٣» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ السَّلْفِ فِي رَوَايَا الْمَاءِ، فَقَالَ: لَا تَقْرَبْنَهَا فَإِنَّهُ يُعْطِيكَ مَرَّةً نَاقِصَةً، وَ مَرَّةً كَامِلَةً، وَ لَكِنْ اشْتَرَاهَا مُعَايِنَةً وَ هُوَ أَسْلَمٌ لَكَ وَ لَهُ.

٣- يجوز تعدد الأجل لأجزاء «٤» المبيع لما مرّ في أحكام العقود.

١٨ «٥» وَ قِيلَ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ اشْتَرَى الْجُلُودَ مِنَ الْقَصَابِ، فَيُعْطِيهِ كُلَّ يَوْمٍ شَيْئًا مَعْلُومًا، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

١٩ «٦» ٤- قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِالسَّلْفِ مَا يُوزَنُ فِيمَا يُكَالُ، وَ مَا يُكَالُ فِيمَا يُوزَنُ.

٢٠ «٧» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَتَّبَعِي إِسْلَافُ السَّمْنِ بِالزَّيْتِ، وَ لَا الزَّيْتِ بِالسَّمْنِ.

٢١ «٨» ٥- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يُبَاعُ الدَّيْنُ بِالدَّيْنِ.

٢٢ «٩» وَ رُوِيَ فِيْمَنْ لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَرَاهِمٌ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَهُ بِهَا طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ.

(١) الوسائل ١٣: ٥٧ / ١.

(٢) ش: المتساوي- التوى: هلاك المال، و التاوى: أى الضعيف الهالك (المجمع: توى).

(٣) الوسائل ١٣: ٥٧ / ١.

(٤) ش: لأجل.

(٥) الوسائل ١٣: ٥٩ / ٧.

(٦) الوسائل ١٣: ٦٣ / ١.

(٧) الوسائل ١٣: ٦٣ / ٣.

(٨) الوسائل ١٣: ٦٤ / ٢.

(٩) الوسائل ١٣: ٦٤ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢١٠

٢٣ «١» وَ رُوِيَ: مُعَارِضٌ ظَاهِرٌ فِي التَّقِيهِ.

٢٤ «٢» وَ سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الدِّينِ، قَالَ: إِذَا قَالَ:

اشْتَرَيْتُ مِنْكَ كَذًا وَ كَذًا بِكَذَا وَ كَذًا، فَلَا بَأْسَ.

أقول: النهى عن بيع الدين بالدين محمول على غير هذه الصورة.

٢٥ «٣» ٦- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُسَلِّمُ فِي وَصْفِ

أَسْنَانٍ مَعْلُومَةٍ وَ لَوْنٍ مَعْلُومٍ، ثُمَّ يُعْطَى دُونَ شَرْطِهِ أَوْ فَوْقَهُ، فَقَالَ: إِذَا كَانَ عَنْ طَيْبِهِ نَفْسٍ مِنْكَ وَ مِنْهُ، فَلَا بَأْسَ.

٢٦ «٤» وَ رُوِيَ نَحْوُ ذَلِكَ فِي السَّلْمِ فِي الرَّقِيقِ، وَ فِي الْعَنَمِ، وَ فِي التَّمْرِ، وَ فِي الْبُسْرِ.

٢٧ «٥» ٧- سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ عَلَيْهِ كُرٌّ مِنْ طَعَامٍ فَاشْتَرَى كُرًّا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ، فَقَالَ لِلرَّجُلِ: انْطَلِقْ فَاسْتَوْفِ كُرَّكَ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

٢٨ «٦» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا اشْتَرَيْتَ مَتَاعًا فِيهِ كَيْلٌ أَوْ وَزْنٌ، فَلَمَّا تَبِعَهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ، إِلَّا أَنْ تُؤَلِّيَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ كَيْلٌ أَوْ وَزْنٌ، فَبِعْهُ.

٢٩ «٧» ٨- سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُسَلِّمُ فِي الْعَنَمِ تُبَيَانًا أَوْ جُدْعَانًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، قَالَ: لَا بَأْسَ إِنْ لَمْ يَفْسِدِ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَنَمُ عَلَى جَمِيعِ مَا عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ صَاحِبُ الْعَنَمِ نَصِيفَهَا أَوْ ثُلُثَهَا (أَوْ ثُلُثَيْهَا) «٨» وَ يَأْخُذَ رَأْسَ - [مَالٍ] «٩» مَا بَقِيَ مِنَ الْعَنَمِ دَرَاهِمَ، وَ يَأْخُذُونَ دُونَ شَرْطِهِمْ، وَ لَا يَأْخُذُونَ «١٠» فَوْقَ شَرْطِهِمْ.

(١) الوسائل ١٣: ١٣٤ / ١.

(٢) الوسائل ١٣: ١٣٤ / ٣.

(٣) الوسائل ١٣: ١٣٥ / ١.

(٤) الوسائل ١٣: ١٣٥ / ٢ و ٣ و ١٣٤ / ٧.

(٥) الوسائل ١٣: ١٣٧ / ٢.

(٦) الوسائل ١٣: ١٣٧ / ١.

(٧) الوسائل ١٣: ١٣٨ / ١.

(٨) ليس في ش.

(٩) أثبتناه من ش و الوسائل.

(١٠) ش: لا يأخذ.

٣٠ «١» وَ رُوِيَ: مِثْلُ ذَلِكَ فِي الطَّعَامِ، وَالشَّعِيرِ، وَالزَّعْفَرَانِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

٣١ «٢» وَ رُوِيَ: لَا يَأْخُذُ إِلَّا وَرَقَهُ الَّذِي أَعْطَاهُ لَا يَزِدَادُ عَلَيْهِ شَيْئًا.

٣٢ «٣» وَ رُوِيَ: لِيَأْخُذَ رَأْسَ مَالِهِ أَوْ لِيَنْظُرَهُ. وَحُمَلًا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ، وَعَلَى فَسْخِ النَّبِيْعِ.

٣٣ «٤» وَ

رُوي: أَنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْقِيمَةَ بِسِعْرِ الْوَقْتِ، وَ أَنْ يَأْخُذَ عُرُوضاً بِقِيمَةِ الطَّعَامِ.

٣٤ «٥» ٩- سئل الصادق عليه السلام عن الرجل يكون له على الرجل أحمال من رطب أو تمر فيبعث إليه بدنانير فيقول: اشتري بهذه و استوف منه الذي لك، قال: لا بأس إذا اتئمته.

٣٥ «٦» ١٠- قيل للصادق عليه السلام: رجل أسلفه دراهم في طعام فلما حلل طعامي بعث إلي بدراهم، فقال: اشتري لنفسك طعاماً و استوف حَقَّكَ، قال: أرى أن تولي ذلك غيرك و تقوم معه حتى تقبض الذي لك و لا تولي أنت شراه.

٣٦ «٧» ١١- قيل للصادق عليه السلام: رجل كان له على رجل دراهم من ثمن غنم اشتراها منه، فأتى يتقاضاه، فقال: أبيعك هذه الغنم بدراهمك فرضي، قال: لا بأس بذلك.

٣٧ «٨» و روي في بيع الطعام نحوه، إلا أنه قال: خذ منه بسعري يومه.

٣٨ «٩» و سئل أبو الحسن عليه السلام عن رجل باع يبعاً إلى أجل و البيع عند صاحبه، فأتاه البائع فقال له: بعني الذي اشتريت مني و حط عني كذا و كذا

(١) الوسائل ١٣: ٦٨ / ٢ و ١.

(٢) الوسائل ١٣: ٧٠ / ٩.

(٣) الوسائل ١٣: ٦٩ / ٣ و ٥.

(٤) الوسائل ١٣: ٦٩ / ٥ و ٦.

(٥) الوسائل ١٣: ٧٣ / ١.

(٦) الوسائل ١٣: ٧٣ / ١.

(٧) الوسائل ١٣: ٧٤ / ٤.

(٨) الوسائل ١٣: ٧٤ / ٥.

(٩) الوسائل ١٣: ٧٥ / ٦.

وَ أَقَاصُكَ بِمَالِي عَلَيكَ، أَيْحِلُّ ذَلِكَ؟ قَالَ: إِذَا تَرَاضِيَا فَلَا بَأْسَ.

٣٩ «١» ١٢- سئِلَ الباقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى طَعَامَ قَرِيْبِهِ بِعَيْنِهَا، قَالَ:

لَا بَأْسَ إِنْ خَرَجَ، فَهُوَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ، كَانَ دَيْنًا عَلَيْهِ.

٤٠ «٢» وَقَالَ عَلَيْهِ

السَّلَامُ: كُلِّ طَعَامٍ اشْتَرَيْتَهُ فِي بَيْدَرٍ «٣» أَوْ طَشُوجٍ «٤» فَآتَى اللَّهَ عَلَيْهِ فَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي إِلَّا رَأْسُ مَالِهِ.

الثالث: في الاقتراض «٥» و الإقراض

و أحكامه اثنا عشر ١- تكره الاستدانه مع الغنى عنها.

٤١ «٤» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِيَّاكُمْ وَ الدَّيْنَ! فَإِنَّهُ شَيْنُ الدَّيْنِ.

٤٢ «٧» وَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِيَّاكُمْ وَ الدَّيْنَ! فَإِنَّهُ مَذَلَّةٌ بِالنَّهَارِ وَ مَهَمَّةٌ بِاللَّيْلِ، وَ قَضَاءٌ فِي الدُّنْيَا وَ قَضَاءٌ فِي الآخِرَةِ.

٤٣ «٨» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ غَلَبَةِ الدَّيْنِ، وَ غَلَبَةِ الرِّجَالِ، وَ بَوَارِ الأَيِّمِ «٩».

(١) الوسائل ١٣: ٧٥ / ١.

(٢) الوسائل ١٣: ٧٦ / ٢.

(٣) البيدر: مجمع الطعام حيث يداس (المجمع:

بيدر).

(٤) الطشوج: الناحيه و ربع دانق، معرّب (المجمع: طسج).

(٥) ش: في القرض.

(٦) الوسائل ١٣: ٧٧ / ٢.

(٧) الوسائل ١٣: ٧٧ / ٤.

(٨) الوسائل ١٣: ٧٦ / ١.

(٩) البوار: الهلاك، و الأيّم فيما يتعارفه أهل اللسان: الذي لا زوج له من الرجال و النساء، و في الدعاء: «أعوذ بك من بوار الأيّم» أي كسادها و عدم الرغبه فيها، من قولهم بارت السوق: إذا كسدت (المجمع: بور، أيّم) و جاء في معانى الأخبار عن عبد الملك بن عبد الله القمّي قال:

سأل أبا عبد الله (ع) الكاهليّ - و أنا عنده - أ كان عليّ (ع) يتعوّذ من بوار الأيّم؟ فقال: نعم، و ليس حيث تذهب، إنّما كان يتعوّذ من العاهات، و العامّه يقولون: بوار الأيّم و ليس كما يقولون (معانى الأخبار: ٣٤٣).

٤٤ «١» وَرُوي: يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَاحِبِ الدِّينِ يَشْكُو الْوَحْشَةَ، فَإِنْ كَانَ لَهُ حَسَنَاتٌ أُخِذَ مِنْهُ لِصَاحِبِ الدِّينِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أُلْقِيَ عَلَيْهِ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِ الدِّينِ.

٢- تتأكد كراهه الاستدانه لمن لم يكن عنده وفاء،

و لم يكن له ولي يقضى عنه لما مرّ.

٤٥ «٢» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَسْتَقْرِضُ عَلَى ظَهْرِهِ إِلَّا وَعِنْدَهُ وَفَاءٌ، وَ لَوْ طَافَ عَلَى أَبْوَابِ النَّاسِ فَرَدُّوهُ بِاللُّقْمَةِ وَاللُّقْمَتَيْنِ وَ التَّمْرَةَ وَ التَّمْرَتَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ وَ لِيَّ يَقْضِي دَيْنَهُ مِنْ بَعْدِهِ.

٣- تجوز الاستدانه مع الحاجه إليها.

٤٦ «٣» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَدْ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَ قُتِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَ مَاتَ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَ قُتِلَ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ.

٤٧ «٤» وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ طَلَبَ هَذَا الرَّزْقَ مِنْ حِلِّهِ، فَهُوَ كَالْمَجَاهِدِ، فَإِنْ غَلَبَ عَلَيْهِ، فَلْيَسْتَدِنْ عَلَى اللَّهِ وَ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَا يَقُوتُ بِهِ عِيَالَهُ.

٤٨ «٥» وَ رَوَى عَنْهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: إِنِّي لَأَحِبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَنْوِي قَضَاءَهُ.

٤٩ «٦» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قُبِضَ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ثَمَانِ مِائَةِ أَلْفِ دِرْهَمٍ فَبَاعَ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ضَيْعَهُ لَهُ بِخَمْسِمِائَةِ أَلْفٍ فَقَضَاهَا عَنْهُ، وَ بَاعَ ضَيْعَهُ لَهُ بِثَلَاثِمِائَةِ أَلْفٍ فَقَضَاهَا عَنْهُ.

(١) الوسائل ١٣: ٧٨ / ٨.

(٢) الوسائل ١٣: ٨٠ / ٥.

(٣) الوسائل ١٣: ٧٩ / ١.

(٤) الوسائل ١٣: ٨٠ / ٢.

(٥) الوسائل ١٣: ٨٠ / ٤.

(٦) الوسائل ١٣: ٨٢ / ١١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢١٤

٥٠ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الْحُسَيْنَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قُتِلَ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَ إِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَاعَ ضَيْعَهُ لَهُ «٢» بِثَلَاثِمِائَةِ أَلْفِ دِرْهَمٍ لِيَقْضِي «٣» دَيْنَهُ وَ عِدَاتٍ كَانَتْ عَلَيْهِ.

٤- يجوز الاقتراض للترويح لما مرّ.

يَسْتَقْرِضُ الرَّجُلُ وَ يَحُجُّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ:

يَسْتَقْرِضُ وَ يَتَزَوَّجُ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّهُ يَنْتَظِرُ رِزْقَ اللَّهِ غُدْوَةً وَ عَشِيَّةً «٥».

٥- يجوز الاستدانه للحج لما مر هنا و هناك.

٦- (تجوز الاستدانه للصدقه لما مر هنا و هناك) «٦».

٧- تجوز الاستدانه للأضحيه، بل تستحب لما مر.

٨- تجوز الاستدانه للنوره، بل تستحب بعد عشرين يوما لما مر.

٩- تكره الاستدانه من مستحدث النعمه لما مر في الآداب و المقدمات.

١٠- يستحب إقراض المؤمن لما مر.

٥٢ «٧» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَقْرَضَ مُؤْمِنًا قَرْضًا يَنْتَظِرُ مَيْسُورَهُ، كَانَ مَالُهُ فِي زَكَاهٍ، وَ كَانَ هُوَ فِي صَلَاةٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ حَتَّى يُؤَدِّيَهُ.

١١- يجب إقراض المؤمن عند ضرورته لما مر في فعل المعروف و غيره.

٥٣ «٨» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَقْرَضَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ دِرْهَمٍ أَقْرَضَهُ وَزُنْ جَبَلِ أُحُدٍ، وَ جَبَالِ رَضْوَى، وَ طُورِ سَيْنَاءٍ مِنْ حَسَنَاتٍ، وَ مَنْ شَكَا إِلَيْهِ أَخُوهُ الْمُسْلِمَ فَلَمْ يُقْرِضْهُ «٩»، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ يَوْمَ يَجْزَى الْمُحْسِنِينَ.

(١) الوسائل ١٣: ١٢ / ٨٢.

(٢) ليس في ش.

(٣) ش: يقضى.

(٤) الوسائل ١٣: ١ / ٨٢.

(٥) ش: و عشيا.

(٦) ليس في ش.

(٧) الوسائل ١٣: ٣ / ٨٧.

(٨) الوسائل ١٣: ٨٨ / ٥.

(٩) ش: يعترضه.

هداياه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢١٥

١٢- يستحب إقراض المستحق، ثم يجوز احتسابه من الزكاه وإن مات لما مرّ.

٥٤ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْقَرْضُ الْوَاحِدُ بِثَمَانِيَةِ عَشْرٍ، وَإِنْ مَاتَ، حَسِبَتْهَا مِنَ الزَّكَاةِ.

الرابع: في قضاء الدين

و أحكامه اثنا عشر ١- يجب قضاء الدين ولا يسقط عمّن قتل في سبيل الله لما مرّ.

٥٥ «٢» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُلُّ ذَنْبٍ يُكْفَرُهُ الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا الدَّيْنَ، لَا كَفَّارَةَ لَهُ إِلَّا أَدَاؤُهُ، أَوْ يَقْضَى صَاحِبُهُ، أَوْ

يَغْفُوَ الَّذِي لَهُ الْحَقُّ.

٥٦ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَوَّلُ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِ الشَّهِيدِ كَفَّارَةٌ لِذُنُوبِهِ إِلَّا الدِّينَ، فَإِنَّ كَفَّارَتَهُ قَضَاؤُهُ.

٥٧ «٤» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ثَلَاثَةٌ مَنْ عَارَظَهُمْ «٥» ذَلَّ: الْوَالِدُ، وَالسُّلْطَانُ، وَالْغَرِيمُ.

٢- تجب نيته قضاء الدين.

٥٨ «٦» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ: إِنْ كَانَ أُتِيَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ غَيْرِ فَسَادٍ، لَمْ يُؤَاخِذْهُ اللَّهُ إِذَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْ نِيَّتِهِ الْأَدَاءَ، إِلَّا مَنْ كَانَ لَا يُرِيدُ أَنْ يُؤَدِّيَ عَنْ أَمَانَتِهِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ السَّارِقِ، وَكَذَلِكَ الزَّكَاةُ أَيْضًا، وَكَذَلِكَ مَنْ اسْتَحَلَّ أَنْ يَذْهَبَ بِمُهْوَرِ النِّسَاءِ.

٥٩ «٧» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ اسْتَدَانَ فَلَمْ يَنْوِ قَضَاءَهُ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ السَّارِقِ.

(١) الوسائل ١٣: ٨٧ / ٤.

(٢) الوسائل ١٣: ٨٣ / ١.

(٣) الوسائل ١٣: ٨٥ / ٥.

(٤) الوسائل ١٣: ٨٥ / ٧.

(٥) ش: عادهم، و عارزه: غالبه (المجمع:

عزر).

(٦) الوسائل ١٣: ٨٥ / ١.

(٧) الوسائل ١٣: ٨٦ / ٢.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢١٦

٦٠ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَنْوِي قَضَاءَهُ، كَانَ مَعَهُ مِنَ اللَّهِ حَافِظَانِ يُعِينَانِهِ عَلَى الْأَدَاءِ عَنْ أَمَانَتِهِ، فَإِنْ قَصَّرَتْ نِيَّتُهُ عَنْ الْأَدَاءِ قَصْرًا «٢» عَنَّهُ يَقْدَرُ مَا قَصَرَ عَنْ نِيَّتِهِ «٣».

٣- يحرم حبس الحقوق عن أهلها و المماطلة بها لما مرّ.

٦١ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَمَنْ مَطَلَ عَلَى ذِي حَقِّ حَقَّهُ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى أَدَاءِ حَقِّهِ، فَعَلَيْهِ كُلَّ يَوْمٍ خَطِيئَةٌ عَشَّارٍ.

٦٢ «٥» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَطَلُ الْعَيْنِيِّ ظُلْمٌ «٦».

٦٣ «٧» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ حَبَسَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ إِيَّاهُ، كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَقْدَرَ عَلَى أَنْ يُفْقِرَهُ مِنْهُ عَلَى أَنْ يُعْنِيَ نَفْسَهُ

بِحَبْسِ ذَلِكَ الْحَقِّ.

٦٤ «٨» ٤- رُوِيَ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ قَضَاءُ الدَّيْنِ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِينَ إِنْ كَانَ أَنْفَقَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، إِلَّا مُهُورَ النِّسَاءِ.

٦٥ «٩» ٥- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ أَوْلَ مَا يُبْدَأُ بِهِ مِنَ الْمَالِ الْكُفْنَ، ثُمَّ الدَّيْنَ، ثُمَّ الْوَصِيَّةَ، ثُمَّ الْمِيرَاثَ.

٦٦ «١٠» ١٠- وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ بِقَدْرِ كَفَنِهِ، قَالَ:

يُكْفَنُ بِمَا تَرَكَ إِلَّا أَنْ يَتَجَرَّ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ فَيُكْفِنُهُ وَ يَقْضِي بِمَا تَرَكَ دَيْنَهُ.

٦- ينبغي لمن يتقاضى الدين ترك المبالغة في ذلك، و إطالة الجلوس، و لزوم

(١) الوسائل ١٣: ٨٦ / ٣.

(٢) صححناه على التهذيب و الفروع، و فى الأصل و ش: قصر.

(٣) الأصل: عن نَيْتِهِ.

(٤) الوسائل ١٣: ٨٩ / ٢.

(٥) الوسائل ١٣: ٩٠ / ٣.

(٦) سقط هذا الحديث من ش.

(٧) الوسائل ١٣: ٨٨ / ١.

(٨) الوسائل ١٣: ٩٠ / باب ٩.

(٩) الوسائل ١٣: ٩٨ / ٢.

(١٠) الوسائل ١٣: ٩٨ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢١٧

السكوت.

٦٧ «١» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَ يَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ «٢» أ تَرَى أَنَّهُمْ خَافُوا اللَّهَ أَنْ يَحْجُرَ عَلَيْهِمْ؟ لِمَا وَ اللَّهُ مَا

خَافُوا إِلَّا الْإِسْتِغْثَاءَ، فَمَنْ اسْتَفْضَى، فَقَدْ أَسَاءَ.

٦٨ «٣» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّ لِي عَلَى بَعْضِ الْحَسَبِيِّينَ مَالًا وَقَدْ جَرَى بَيْنِي وَبَيْنَهُ كَلَامٌ، فَقَالَ: لَيْسَ هَذَا طَرِيقَ التَّقَاضِي، وَ لَكِنْ إِذَا أَتَيْتَهُ أَطْلِ الْجُلُوسَ، وَ الزَّمِ السُّكُوتَ.

٦٩ «٤» وَ رُوِيَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَ يَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ «٥» قَالَ: خَافُوا الْإِسْتِغْثَاءَ «٦» وَ الْمُدَاقَةَ «٧».

٧- يجب إرضاء الغريم المطالب بالإعطاء، أو الملائفه «٨» مع التعذر، لما مرّ.

٧٠ «٩» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ مِنْ غَرِيمٍ يَنْطَلِقُ مِنْ عِنْدِ غَرِيمِهِ رَاضِيًّا إِلَّا صَلَّتْ عَلَيْهِ دَوَابُّ

الأَرْضِ وَنُونُ «١٠» الْبَحْرِ، وَ لَيْسَ مِنْ غَرِيمٍ يَنْطَلِقُ مِنْ عِنْدِ صَاحِبِهِ غَضَبَانَ وَ هُوَ مَلِيٌّ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ بِكُلِّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ يَحْسِبُهُ
«١١» ظُلْمًا.

٨- من كان عليه دين لغائب، وجب عليه تبه القضاء، و السعى على إيصاله لما مرّ.

٧١ «١٢» وَ سُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ الدَّيْنُ لَا يَقْدِرُ عَلَى

(١) الوسائل ١٣: ١٠٠ / ١.

(٢) الرّعد: ٢١.

(٣) الوسائل ١٣: ١٠٠ / ٢.

(٤) الوسائل ١٣: ١٠١ / ٣.

(٥) الرّعد: ٢١.

(٦) الأصل: الاستقصاء.

(٧) ليس في ش.

(٨) ش: و الملاطفه.

(٩) الوسائل ١٣: ١٠١ / ١.

عاملي، حرّ، محمد بن حسن، هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ٨ جلد، مجمع البحوث الإسلاميه، مشهد - ايران،
اول، ١٤١٢ ه ق

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل؛ ج-٦، ص: ٢١٧

(١٠) الأصل: و نوني.

(١١) ش: يحتسبه.

(١٢) الوسائل ١٣: ١٠٩ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٤، ص: ٢١٨

صَاحِبِهِ، وَ لَا عَلَى وَلِيِّ لَهُ، وَ لَا يَدْرِي بِأَيِّ أَرْضٍ هُوَ؟ قَالَ: لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ مِنْهُ أَنَّ نَيْتَهُ الْأَدَاءُ.

٧٢ «١» وَ رُوِيَ: الْأَمْرُ بِطَلْبِهِ وَ طَلَبِ وَارِثِهِ.

٧٣ «٢» وَ رُوِيَ: تَدْفَعُ إِلَى الْمَسَاكِينِ.

٧٤ «٣» وَ رُوِيَ: تُوَصَّى بِهَا فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا، وَ إِلَّا فَهِيَ كَسَبِيلِ مَالِكَ.

٩- يجب قضاء دين القتيل من دينه إن لم يخلف مالا.

٧٥ «٤» سُنِيَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ قُتِلَ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَ لَمْ يَتْرُكْ مَالًا، فَأَخَذَ أَهْلُهُ الدَّيْنَ مِنْ قَاتِلِهِ، أَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْضُوا دَيْنَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: وَ هُوَ لَمْ يَتْرُكْ شَيْئًا، قَالَ: إِنَّمَا أَخَذُوا الدَّيْنَ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْضُوا دَيْنَهُ.

٧٦ «٥» وَ رُوِيَ: أَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَلِيِّ الْقَوْدُ حَتَّى يَضْمَنَ الدَّيْنَ.

١٠- تُكْرَهُ مُطَالَبُهُ

الْغَرِيمِ فِي الْحَرَمِ.

٧٧ «٦» قِيلَ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ لِي عَلَيْهِ مِائَلٌ فَغَابَ عَنِّي زَمَانًا، فَرَأَيْتُهُ يَطُوفُ حَوْلَ الكَعْبَةِ، أَفَأْتَقَاضَاهُ «٧»؟ قَالَ: لَا تُسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَ لَا تُرَوِّعْهُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ.

٧٨ «٨» ١١- سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَرَاهِمُ فَبَاعَ خَنَازِيرَ أَوْ خَمْرًا وَ هُوَ يَنْظُرُ فَفَقَضَاهُ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ، أَمَا لِلْمَقْضَى فَحَلَالٌ، وَ أَمَا لِلْبَائِعِ فَحَرَامٌ.

٧٩ «٩» ١٢- سِئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَيْجِزِي الْوَالِدُ الْوَالِدَ؟ قَالَ: لَا إِلَّا فِي

(١) الوسائل ١٣: ١١٠ / ٢.

(٢) الوسائل ١٣: ١١٠ / ٣.

(٣) الوسائل ١٣: ١١٠ / ٣.

(٤) الوسائل ١٣: ١١١ / ١.

(٥) الوسائل ١٣: ١١٢ / ٢.

(٦) الوسائل ١٣: ١١٥ / ١.

(٧) ش: أفتقاضاه.

(٨) الوسائل ١٣: ١١٦ / ١.

(٩) الوسائل ١٣: ١١٧ / ٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢١٩

حَصَلْتَيْنِ: يَجِدُهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيهِ فَيُعْتِقُهُ، أَوْ يَكُونُ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَيَقْضِيهِ عَنْهُ.

٨٠ «١» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الْعَبْدَ يَكُونُ بَارًّا بِوَالِدَيْهِ فِي حَيَاتِهِمَا ثُمَّ يَمُوتَانِ فَلَا يَقْضِي عَنْهُمَا الدَّيْنَ، وَ لَا يَسْتَغْفِرُ لَهُمَا فَيَكْتُبُهُ اللَّهُ عَاقًا وَ إِنَّهُ لِيَكُونُ فِي حَيَاتِهِمَا غَيْرَ بَارٍّ بِهِمَا فَإِذَا مَاتَا قَضَى عَنْهُمَا الدَّيْنَ، وَ اسْتَغْفَرَ لَهُمَا فَيَكْتُبُهُ اللَّهُ بَارًّا.

الخامس: يجوز تعجيل قضاء الدين بنقيضه منه مع التراضي و تعجيل بعضه بزياده في أجل الباقي لا تأخيره بزياده فيه

٨١ «٢» سِئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ دَيْنٌ إِلَى أَجْلِ مَسِيٍّ فَيَأْتِيهِ غَرِيمُهُ فَيَقُولُ: انْقُذْ لِي «٣» مِنَ الَّذِي لِي كَذَا وَ كَذَا وَ أَضْعُ لَكَ بِقِيَّتِهِ، أَوْ يَقُولُ: انْقُذْ لِي بَعْضًا وَ أَمِدُّ لَكَ فِي الْأَجْرِ فِيمَا بَقِيَ، فَقَالَ: لَا أَرَى بِهِ بَأْسًا مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى رَأْسِ مَالِهِ شَيْئًا، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فَلَكُمْ رُؤُسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ «٤».

السادس: فى الإِشهاد على الدين

و قد تقدّم فى الدعاء و غيره و يأتى

٨٢ «٥» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَرْبَعَةٌ لَا تُسْتَجَابُ لَهُمْ دَعْوَةٌ: أَحَدُهُمْ رَجُلٌ كَانَ لَهُ مَالٌ فَأَدَانَهُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ: أَلَمْ آمُرْكَ بِالشَّهَادَةِ؟

٨٣ «٦» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ ذَهَبَ حَقُّهُ عَلَى غَيْرِ بَيِّنَةٍ، لَمْ يُوجِزْ.

السابع: فى بيع الدار و الخادم و الضيعة فى الدين

٨٤ «٧» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُبَاعَ الدَّارُ وَ لَا الْجَارِيَةُ «٨» فى الدَّيْنِ، وَ ذَلِكَ

(١) الوسائل ١٣: ١١٧ / ١.

(٢) الوسائل ١٣: ١٢٠ / ١.

(٣) الأصل: أنقذنى.

(٤) البقره: ٢٧٩.

(٥) الوسائل ١٣: ٩٣ / ١.

(٦) الوسائل ١٣: ٩٣ / ٢.

(٧) الوسائل ١٣: ٩٤ / ١.

(٨) ش: و الجاربه.

أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلرَّجُلِ مِنْ ظِلٍّ يَسْكُنُهُ، وَخَادِمٍ يَخْدُمُهُ.

٨٥ «١» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّ عَلَيَّ دَيْنًا وَ أَحَافٍ إِنْ بَعْتُ ضَعْفِي بِقَيْتٍ وَ مَا لِي شَيْءٌ، فَقَالَ: لَا تَبِعْ ضَعْفِيكَ، وَ لَكِنْ أَعْطِهِ بَعْضًا، وَ أُمْسِكْ بَعْضًا.

٨٦ «٢» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّ لِي عَلَى رَجُلٍ دَيْنًا وَ قَدْ أَرَادَ أَنْ يَبِيعَ دَارَهُ فَيَقْضِيَنِي، فَقَالَ: أُعِيدُكَ بِاللَّهِ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنْ ظِلِّ رَأْسِهِ.

٨٧ «٣» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يُخْرِجُ الرَّجُلُ مِنْ مَسْقَطِ رَأْسِهِ بِالذَّيْنِ.

٨٨ «٤» وَ رَوَى: إِنْ كَانَ فِي دَارِهِ مَا يَقْضِي بِهِ دَيْنَهُ وَ يَفْضَلُ مِنْهَا مَا يَكْفِيهِ وَ عِيَالَهُ، فَلْيَبِيعِ الدَّارَ وَ إِلَّا فَلَا.

٨٩ «٥» وَ رَوَى: أَنَّ أَهْلَ الْمَطَاطِلِ لِلْحُقُوقِ مِنْ أَهْلِ الْيَسَارِ «٦» يُؤْخَذُ حَقُّ النَّاسِ مِنْهُمْ، وَ يُبَاعُ فِيهِ الْعَقَارُ وَ الدِّيَارُ. وَ حُمِلَ عَلَى مَنْ مَطَّلَ وَ أَخْفَى مَالَهُ.

الثامن: في أن من مات حل دينه

٩٠ «٧» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ، حَلَّ مَالُهُ، وَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ.

٩١ «٨» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ أَقْرَضَ رَجُلًا دَرَاهِمَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ مَاتَ الْمُسْتَقْرِضُ، أَيْحَلُّ مَالُ الْقَارِضِ عِنْدَ مَوْتِ الْمُسْتَقْرِضِ مِنْهُ؟ أَوْ لِلْوَرَثَةِ مِنَ الْأَجَلِ مِثْلُ مَا لِلْمُسْتَقْرِضِ فِي حَيَاتِهِ؟ فَقَالَ: إِذَا مَاتَ، فَقَدْ حَلَّ مَالُ الْقَارِضِ.

٩٢ «٩» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا كَانَ عَلَى الرَّجُلِ دَيْنٌ إِلَى أَجَلٍ وَ مَاتَ

(١) الوسائل ١٣: ٩٤ / ٢.

(٢)

الوسائل ١٣: ٩٤ / ٣.

(٣) الوسائل ١٣: ٩٥ / ٥.

(٤) الوسائل ١٣: ٩٦ / ٧.

(٥) الوسائل ١٣: ٩٦ / ٩.

(٦) أثبتناه من ش و الوسائل، وفي الأصل: من أهل النار.

(٧) الوسائل ١٣: ٩٧ / ١.

(٨) الوسائل ١٣: ٩٧ / ٢.

(٩) الوسائل ١٣: ٩٧ / ٣.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٢١

الرَّجُلُ، حَلَّ الدَّيْنِ.

التاسع: في ضمان الدين عن «١» الميِّت

و يأتي عموماً

٩٣ «٢» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَيُضَمُّهُ ضَامِنٌ لِلْغُرَمَاءِ، فَقَالَ: إِذَا رَضِيَ بِهِ «٣» الْغُرَمَاءُ، فَقَدْ بَرَأَتْ ذِمَّةَ الْمَيِّتِ.

٩٤ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَحَضَرَهُ الْمَوْتُ فَقَالَ وَثِيَّةُ:

عَلَى دَيْنِكَ، قَالَ: يُبْرِئُهُ ذَلِكَ، وَ إِنْ لَمْ يُوَفِّهِ وَثِيَّةٌ مِنْ بَعْدِهِ، وَ قَالَ: أَرْجُو أَنْ لَا يَأْتِمَ، وَ إِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِي يَحْبِسُهُ.

العاشر: في حكم بيع الدين

٩٥ «٥» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَبَاعُ الدَّيْنُ بِالَّذِينَ.

٩٦ «٦» وَ سُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ بِعَرَضٍ، فَقَالَ: يَرُدُّ الرَّجُلُ الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ مَالَهُ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ مِنْ «٧» الرَّجُلِ الَّذِي لَهُ الدَّيْنُ.

٩٧ «٨» وَ سُئِلَ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى دَيْنًا عَلَى رَجُلٍ، ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى صَاحِبِ الدَّيْنِ [فَقَالَ لَهُ: اذْفَعْ إِلَيَّ مَا لِفُلَانٍ عَلَيْكَ فَقَدْ اشْتَرَيْتُهُ مِنْهُ، قَالَ: يَدْفَعُ إِلَيْهِ قِيمَهُ مَا دَفَعَ إِلَى صَاحِبِ الدَّيْنِ] «٩» وَ بَرِيءَ الَّذِي عَلَيْهِ الْمَالُ مِنْ جَمِيعِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ «١٠».

(١) ش: علي.

(٢) الوسائل ١٣: ١/٩٨.

(٣) ليس في ش.

(٤) الوسائل ١٣: ٢/٩٩.

(٥) الوسائل ١٣: ١/٩٩.

(٦) الوسائل ١٣: ٢/٩٩.

(٧) الأصل: عن.

(٨) الوسائل ١٣: ٣/١٠٠.

(٩) أثبتناه من ش و الوسائل.

(١٠) ش: عنه.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٢٢

الحادى عشر: فى النزول على الغريم و الأكل من طعامه

٩٨ «١» سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْكُلُ مِنْ عِنْدِ غَرِيمِهِ، أَوْ يَشْرَبُ مِنْ شَرَابِهِ، أَوْ تُهْدَى «٢» لَهُ الْهَدِيَّةُ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

٩٩ «٣» وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ كَرِهَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْزِلَ عَلَى غَرِيمِهِ، قَالَ: لَمَا يَأْكُلُ مِنْ طَعَامِهِ، وَ لَا يَشْرَبُ مِنْ شَرَابِهِ، وَ لَا يَعْتَلِفُ مِنْ عَلْفِهِ.

١٠٠ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَنْزِلُ عَلَى الرَّجُلِ وَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ، أَمْ يَأْكُلُ مِنْ طَعَامِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، يَأْكُلُ مِنْ طَعَامِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ لَا يَأْكُلُ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا.

١٠١ «٥» وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَنْزِلَ الرَّجُلُ عَلَى الرَّجُلِ وَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَ إِنْ كَانَ قَدْ صَرَّهَا لَهُ «٦» إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

و هي اثنا عشر

١٠٢ «٧» ١- أتى رجلٌ علياً عليه السلام فقال: إن لي على رجلٍ ديناً فأهـدي إلي هـديته، قال: احسبـه «٨» من دينك عليه. و حمل على الاستحباب، و على الشرط لـما تقدم و يأتي.

١٠٣ «٩» و روى: أنه إن كان يُعطيه من قبل الأقرض، فلا بأس.

١٠٤ «١٠» ٢- قال الباقر عليه السلام: خير القرض ما جر المنفعة.

١٠٥ «١١» و سئل أبو الحسن عليه السلام عن الرجل يكون له مع رجلٍ مالٌ قرضاً

(١) الوسائل ١٣: ١٠٢ / ١.

(٢) ش: أو يهتدى.

(٣) الوسائل ١٣: ١٠٢ / ٢.

(٤) الوسائل ١٣: ١٠٢ / ٣.

(٥) الوسائل ١٣: ١٠٢ / ٤.

(٦) ليس في ش.

(٧) الوسائل ١٣: ١٠٣ / ١.

(٨) ش: احتسبه.

(٩) الوسائل ١٣: ١٠٣ / ٢.

(١٠) الوسائل ١٣: ١٠٥ / ٨.

(١١) الوسائل ١٣: ١٠٣ / ٣.

فَيُعْطِيهِ الشَّيْءَ مِنْ رِبْحِهِ مَخَافَةَ أَنْ يَقْطَعَ ذَلِكَ عَنْهُ فَيَأْخُذَ مَالَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ شَرْطَ عَلَيْهِ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ مَا

لَمْ يَكُنْ شَرْطًا.

١٠٦ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَقْرَضَ رَجُلًا وَرِقًا، فَلَا يَشْتَرِطُ إِلَّا مِثْلَهَا، فَإِنْ جُوزِيَ أَجُودَ مِنْهَا، فَلْيَقْبَلْ.

١٠٧ «٢» وَسُئِلَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ أَعْطَى رَجُلًا مِائَةَ دِرْهَمٍ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ خُمْسَهُ دِرَاهِمٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ، قَالَ: هَذَا الرَّبَا الْمَخْضُ.

١٠٨ «٣» وَرَوَى فِي الرَّاهِنِ يُحِلُّ مَنْفَعَةَ الرَّهْنِ لِلْمُرْتَهِنِ فَيَنْتَفِعُ بِهِ: هُوَ لَهُ حَلَالٌ إِذَا أَحَلَّهُ، وَ مَا أَحَبُّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ.

١٠٩ «٤» ٣- كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى الْعَسِيكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ يَكُونُ لَهُ عَلَى رَجُلٍ مِائَةُ دِرْهَمٍ فَيَلْزِمُهُ فَيَقُولُ لَهُ: أَنْصِرِفْ إِلَيْكَ إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَ أَفْضِي حَاجَتَكَ، فَإِنْ لَمْ أَنْصِرِفْ فَلَكَ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ حَالَهُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، وَ أَشْهَدُ بِذَلِكَ عَلَيْكَ، ثُمَّ دَعَاهُمْ إِلَى الشَّهَادَةِ فَوَقَّعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَتَّبِعِي لَهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا إِلَّا بِالْحَقِّ، وَ لَا يَتَّبِعِي لِصَاحِبِ الدَّيْنِ أَنْ يَأْخُذَ إِلَّا الْحَقَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

١١٠ «٥» ٤- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا أَقْرَضْتَ الدَّرَاهِمَ ثُمَّ جَاءَكَ بِخَيْرٍ مِنْهَا، فَلَا بَأْسَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمَا شَرْطٌ «٦».

١١١ «٧» ٥- (قِيلَ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّا نَسْتَقْرِضُ الْخُبْزَ مِنَ الْجِيرَانِ فَنَرُدُّ) «٨» أَصْغَرَ مِنْهُ أَوْ أَكْبَرَ، فَقَالَ: نَحْنُ نَسْتَقْرِضُ الْجُوزَ السَّتِينَ وَ السَّبْعِينَ عَدَدًا فَيَكُونُ فِيهِ الْكَبِيرَةُ وَ الصَّغِيرَةُ فَلَا بَأْسَ.

(١) الوسائل ١٣: ١٠٦ / ١١.

(٢) الوسائل ١٣: ١٠٨ / ١٨.

(٣) الوسائل ١٣: ١٠٧ / ١٥.

(٤) الوسائل ١٣: ١٠٦ / ١٤.

(٥) الوسائل ١٣: ١٠٨ / ١.

(٦) ليس في ش.

(٧) الوسائل ١٣: ١٠٩ / ١.

(٨) ليس في ش.

١١٢ «١» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَسْتَقْرِضُ الرَّغِيفَ مِنَ الْجِيرَانِ وَنَأْخُذُ كَبِيرًا وَنُعْطِي صَغِيرًا، نَأْخُذُ صَغِيرًا وَنُعْطِي كَبِيرًا، قَالَ: لَا بَأْسَ.

١١٣ «٢» وَ

قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِاسْتِقْرَاضِ الْخُبْزِ.

١١٤ «٣» ٦- قِيلَ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ لِفُلَانٍ دَيْنًا عَلَى رَجُلٍ وَقَدْ مَاتَ وَكَلَّمْنَاهُ عَلَى أَنْ يُحِلَّهُ فَأَبَى، قَالَ: وَيْحَهُ، أَمَا يَعْلَمُ أَنَّ لَهُ بِكُلِّ دِرْهَمٍ عَشْرَةَ إِذَا حَلَّه، فَإِنْ لَمْ يُحِلَّهُ، فَإِنَّمَا لَهُ دِرْهَمٌ بَدَلَ دِرْهَمٍ.

١١٥ «٤» ٧- قِيلَ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَمَاتَ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ فَسُئِلَ أَنْ يُحِلَّهُ مِنْهُ، أَيُّهُمَا أَفْضَلُ، يُحِلُّهُ مِنْهُ أَوْ لَا يُحِلُّهُ؟ قَالَ:

دَعُهُ ذَا بِنَا. وَ حَمَلَ عَلَى الْجَوَازِ، وَ عَلَى إِمْكَانِ الْأَخْذِ وَ قَضَاءِ الدَّيْنِ.

١١٦ «٥» ٨- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُعَسِّرَ مُسْلِمًا، وَ مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا، أَظَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِظُلْمِهِ.

١١٧ «٦» ٦- وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَمَا لَا يَحِلُّ لِعَرِيمِكَ أَنْ يَمْطُلَكَ وَ هُوَ مُوسِرٌ، فَكَذَلِكَ «٧» لَمَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تُعَسِّرَهُ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ مُعْسِرٌ.

١١٨ «٨» ٩- سُئِلَ الرُّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ قَدْ فَدَحَهُ «٩»، وَ هُوَ يُخَالِطُ النَّاسَ وَ هُوَ مُؤْتَمِنٌ، يَسِيَعُهُ شِرَاءُ الْفُضُولِ مِنَ الطَّعَامِ وَ الشَّرَابِ، فَهَلْ يَحِلُّ لَهُ أَمْ لَا؟

وَ هَلْ يَحِلُّ أَنْ يَتَصَلَّعَ «١٠» مِنَ الطَّعَامِ أَمْ لَا يَحِلُّ لَهُ إِلَّا قَدْرُ مَا يُمَسِكُ بِهِ نَفْسَهُ وَ يَبْلُغُهُ؟ قَالَ:

(١) الوسائل ١٣: ١٠٩ / ٣.

(٢) الوسائل ١٣: ١٠٩ / ٣.

(٣) الوسائل ١٣: ١١٠ / ١.

(٤) الوسائل ١٣: ١١١ / ٢.

(٥) الوسائل ١٣: ١١٣ / ١.

(٦) الوسائل ١٣: ١١٣ / ٢.

(٧) ش: فلذلك.

(٨) الوسائل ١٣: ١١٥ / ١.

(٩) فدحه الدّين: أثقله (اللّسان: فدح).

(١٠) ش: أن يتطلّع: التّطلّع الإشراف من عال، و كُنّي به عن الاهتمام العالى بما ينبغى تحصيله.

و تضرّع الرّجل: امتلاً شبعاً و رِيّاً (المجمع: طلع، ضلع).

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦،

لَا بَأْسَ بِمَا أَكَلَ.

١١٩ «١» ١٠- سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلَيْنِ كَانَ لهُمَا مَالٌ، مِنْهُ بِأَيْدِيهِمَا وَ مِنْهُ مُتَّفَرِّقٌ عَنْهُمَا، فَاقْتَسَمَا بِالسَّوِيَّةِ مَا كَانَ فِي أَيْدِيهِمَا وَ مَا كَانَ غَائِبًا عَنْهُمَا، فَهَلَكَ نَصِيبُ أَحَدِهِمَا وَ اسْتَوْفَى الْآخَرُ، عَلَيْهِ أَنْ يُرَدَّ عَلَى صَاحِبِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، مَا يَذْهَبُ بِمَالِهِ.

١٢٠ «٢» وَ سِئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلَيْنِ اشْتَرَا فِي السَّلْمِ، أَيْضُحُ لُهُمَا أَنْ يَقْتَسِمَا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَا؟ قَالَ: لَا بَأْسَ. وَ حُمِلَ عَلَى الْجَوَازِ دُونَ اللُّزُومِ.

١٢١ «٣» ١١- سِئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْذُنُ لِمَمْلُوكِهِ فِي التَّجَارَةِ فَيَصِيرُ عَلَيْهِ دَيْنٌ، قَالَ: إِنْ كَانَ أَذِنَ لَهُ أَنْ يَشْتَدِينَ، فَالَّذِينَ عَلَى مَوْلَاهُ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَذِنَ لَهُ أَنْ يَشْتَدِينَ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الْمَوْلَى، وَ يُسْتَسْعَى الْعَبْدُ فِي الدَّيْنِ.

١٢٢ «٤» وَ رُوِيَ: إِنْ بَعْتَهُ، لَزِمَكَ مَا عَلَيْهِ، وَ إِنْ «٥» أَعْتَقْتَهُ، فَالْمَالُ عَلَى الْغُلَامِ وَ هُوَ مَوْلَاكَ. وَ حُمِلَ عَلَى عَدَمِ الْإِذْنِ فِي الدَّيْنِ.

١٢٣ «٦» وَ سِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ مَمْلُوكٍ يَشْتَرِي وَ يَبِيعُ قَدْ عَلِمَ بِذَلِكَ مَوْلَاهُ حَتَّى صَارَ عَلَيْهِ مِثْلُ ثَمَنِهِ، قَالَ: يُسْتَسْعَى فِيمَا عَلَيْهِ.

١٢٤ «٧» وَ سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ مَمْلُوكٍ اسْتَتَجَرَهُ «٨» مَوْلَاهُ فَاسْتَهْلَكَ مَالًا كَثِيرًا، قَالَ: لَيْسَ عَلَى مَوْلَاهُ شَيْءٌ، وَ لَكِنَّهُ عَلَى الْعَبْدِ، وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ، وَ لَكِنَّهُ يُسْتَسْعَى، وَ إِنْ حَجَرَ عَلَيْهِ مَوْلَاهُ، فَلَيْسَ عَلَى مَوْلَاهُ شَيْءٌ وَ لَا [عَلَى] «٩» الْعَبْدِ.

١٢٥ «١٠» وَ سِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَ تَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا وَ تَرَكَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ «١١» فِي

(١) الوسائل ١٣: ١١٦ / ١.

(٢) الوسائل ١٣: ١١٦ / ٢.

(٣) الوسائل ١٣: ١١٨ / ١.

(٤) الوسائل ١٣: ١١٨ / ٢.

(٥) ش: إن.

(٦) الوسائل ١٣: ١٢٠ / ٦.

(٧)

(٨) ش: استأجره.

(٩) أثبتناه من ش و الوسائل.

(١٠) الوسائل ١٣: ١١٩ / ٥.

(١١) الأصل: مالا.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٢٦

التَّجَارَهُ وَوَلَدًا، وَ فِي يَدِ الْعَبْدِ مَالٌ وَ مَتَاعٌ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ اسْتَدَانَهُ الْعَبْدُ فِي حَيَاةِ سَيِّدِهِ فِي تِجَارَتِهِ، وَ إِنَّ الْوَرَثَةَ وَ غُرْمَاءَ الْمَيِّتِ اخْتَلَفُوا فِي مَا فِي يَدِ الْعَبْدِ مِنَ الْمَالِ وَ الْمَتَاعِ وَ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ، فَقَالَ: أَرَى أَنْ لَيْسَ لِلْوَرَثَةِ سَبِيلٌ عَلَى رَقَبَةِ الْعَبْدِ، وَ لَا عَلَى مَا فِي يَدِهِ مِنَ الْمَتَاعِ وَ الْمَالِ إِلَّا أَنْ يَضْمَنُوا دَيْنَ الْغُرْمَاءِ جَمِيعًا فَيَكُونَ الْعَبْدُ وَ مَا فِي يَدِهِ مِنَ الْمَالِ لِلْوَرَثَةِ، فَإِنْ أَبَوْا كَانَ الْعَبْدُ وَ مَا فِي يَدِهِ لِلْغُرْمَاءِ، يُتَوَمَّ الْعَبْدُ وَ مَا فِي يَدِهِ مِنَ الْمَالِ ثُمَّ يُتَقَسَّمُ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ بِالْحَصِصِ، فَإِنْ عَجَزَ قِيمَةُ الْعَبْدِ وَ مَا فِي يَدِهِ عَنِ أَمْوَالِ الْغُرْمَاءِ، رَجَعُوا عَلَى الْوَرَثَةِ فِيمَا بَقِيَ لَهُمْ إِنْ كَانَ الْمَيِّتُ تَرَكَ شَيْئًا، قَالَ: وَ إِنْ فَضَلَ مِنْ قِيمَةِ الْعَبْدِ وَ مَا كَانَ فِي يَدِهِ عَنِ دَيْنِ الْغُرْمَاءِ، رَدُّهُ عَلَى الْوَرَثَةِ.

١٢٦ «١» ١٢- قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «٢»: الْحَقُّ جَدِيدٌ وَ إِنْ طَالَتْ عَلَيْهِ الْأَيَّامُ، وَ الْبَاطِلُ مَحْدُولٌ وَ إِنْ نَصَرَهُ أَقْوَامٌ.

١٢٧ «٣» وَ رَوَى: مَنْ تَرَكَ مُطَالِبَةً حَقًّا لَهُ عَشْرَ سِنِينَ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ، فَلَا حَقَّ لَهُ.

وَ حُمِلَ عَلَى التَّقِيَّةِ، وَ عَلَى مَنْ أَحْيَا أَرْضًا ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى خَرِبَتْ وَ غَيْرِ ذَلِكَ.

تتمه: في الرهن

اشاره

و مباحثه اثنا عشر

الأول: في جواز الارتهان على الحق الثابت

و قد مرَّ

١٢٨ «٤» وَ سُئِلَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَنِ الرَّهْنِ وَ الْكَفِيلِ فِي بَيْعِ النَّسِيئَةِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

١٢٩ «٥» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ السَّلَامِ فِي الْحَيَوَانِ وَ الطَّعَامِ، وَ يَزْتَهِنُ الرَّجُلُ بِمَالِهِ رَهْنًا، قَالَ: نَعَمْ، اسْتَوْتِقُ مِنْ مَالِكَ.

(١) الوسائل ١٧: ٣٤٥ / ٣.

(٢) ش: قال (ع).

(٣) الوسائل ١٧: ٣٤٥ / ١.

(٤) الوسائل ١٣: ١٢١ / ٢.

(٥) الوسائل ١٣: ١٢١ / ١.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٢٧

الثاني: في جواز الارتهان من المؤمن المأمون على كراهه

«١» ١٣٠ «٢» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ كَانَ الرَّهْنُ عِنْدَهُ أَوْثَقَ مِنْ أُخِيهِ الْمُسْلِمِ، فَاللَّهُ مِنْهُ بَرِيءٌ.

١٣١ «٣» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ هَذَا الْخَبَرِ، فَقَالَ: ذَلِكَ إِذَا ظَهَرَ الْحَقُّ، وَ قَامَ قَائِمُنَا أَهْلَ الْبَيْتِ.

الثالث: في اشتراط القبض في الرهن

١٣٢ «٤» قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا رَهْنَ إِلَّا مَقْبُوضًا.

الرابع: في بيع الرهن إذا غاب صاحبه و علم أو جهل

١٣٣ «٥» سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ رَهَنَ رَهْنًا ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَمْ يُقَدِّرْ عَلَيْهِ، أَيْبَاعَ الرَّهْنِ؟ قَالَ: لَا، حَتَّى يَجِيءَ صَاحِبُهُ.

١٣٤ «٦» وَ سُئِلَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ الرَّهْنُ فَلَا يَدْرِي لِمَنْ هُوَ مِنَ النَّاسِ، قَالَ: لَا أَحِبُّ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى يَجِيءَ صَاحِبُهُ، قِيلَ: لَا يَدْرِي لِمَنْ هُوَ مِنَ النَّاسِ، قَالَ: إِنْ كَانَ فِيهِ نَفْصَانٌ، فَهُوَ أَهْوَنُ، يَبِيعُهُ فَيُوجِرُ فِيمَا نَفَصَ مِنْ مَالِهِ، وَ إِنْ كَانَ فِيهِ فَضْلٌ، فَهُوَ أَشَدُّهُمَا عَلَيْهِ، يَبِيعُهُ وَ يُمْسِكُ فَضْلَهُ حَتَّى يَجِيءَ صَاحِبُهُ.

الخامس: في ضمان الرهن مع التفريط فيترادان الفضل لا مع عدمه

١٣٥ «٧» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّهْنِ: إِذَا ضَاعَ مِنْ عِنْدِ الْمُرْتَهِنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ

(١) ش: على الكراهه.

(٢) الوسائل ١٣: ١٢٣ / ١.

(٣) الوسائل ١٣: ١٢٣ / ٢.

(٤) الوسائل ١٣: ١٢٣ / ١.

(٥) الوسائل ١٣: ١٢٥ / ٣.

(٦) الوسائل ١٣: ١٢٤ / ٢.

(٧) الوسائل ١٣: ١٢٥ / ٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٢٨

يَسْتَهْلِكُهُ، رَجَعَ بِحَقِّهِ عَلَى الرَّاهِنِ فَأَخَذَهُ، وَإِنْ اسْتَهْلَكَهُ، تَرَادَّا الْفَضْلَ بَيْنَهُمَا.

١٣٦ «١» وَرَوَى: أَنَّ الرَّهْنَ إِذَا ضَاعَ فَهُوَ مِنْ مَالِ الرَّاهِنِ.

١٣٧ «٢» وَرَوَى: أَنَّ الْعَبْدَ الْمُرْهُونَ إِذَا أَصَابَهُ عَوَازٌ أَوْ نُقْصِيَانٌ، فَعَلَى مَوْلَاهُ، وَإِنْ قَتِلَ قَتِيلًا، فَجِنَايَتُهُ فِي عُنُقِهِ، وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَتُهُ فَلِمَوْلَاهُ، وَإِنْ نَقَصَتْ فَعَلَيْهِ.

وَ هُنَا اخْتِلَافٌ وَجْهُهُ التَّفْضِيلُ بِالتَّفْرِيطِ وَ عَدَمِهِ.

السادس: في أنه إذا تلف بعض الرهن بقي الباقي رهنا على جميع الحق

١٣٨ «٣» سُرِّئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ رَهَنَ عِنْدَهُ آخَرَ عَبْدَيْنِ فَهَلَكَ أَحَدُهُمَا، أَيْ كُنَّ حَقُّهُ فِي الْآخِرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: أَوْ دَارٌ فَاحْتَرَقَتْ، أَيْ كُنَّ حَقُّهُ فِي التُّرْبَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: أَوْ دَابَّتَيْنِ فَهَلَكَتْ إِحْدَاهُمَا، أَيْ كُنَّ حَقُّهُ فِي الْآخَرَى؟

قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: أَوْ مَتَاعًا فَهَلَكَ مِنْ طُولِ مَيَا تَرَكَهُ، أَوْ طَعَامًا فَفَسِدَ، أَوْ غَلَامًا فَأَصَابَهُ جِدْرِيٌّ فَعَمِيَ، أَوْ ثِيَابًا تَرَكَهَا مَطْوِيَةً وَ لَمْ يَتَعَاهَدَهَا وَ لَمْ يَنْشُرْهَا «٤» حَتَّى هَلَكَتْ، فَقَالَ: هَذَا وَ نَحْوُهُ وَاحِدٌ، يَكُونُ حَقُّهُ عَلَيْهِ.

السابع: في حوازي كون الرهن نقدا، الحق «٥» و أكثره و أقله،

فإن تلف بتفريط المرتهن تراذا الزيادة و قد مرّ

١٣٩ «٦» وَ رُوِيَ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ افْتَرَضَ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمًا، فَطَلَبَ مِنْهُ صَاحِبُهَا وَثِيقَهُ فَتَنَفَّ لَهُ هُدْبَهُ «٧» مِنْ رِدَائِهِ وَقَالَ: أَنَا أَوْلَى بِالْوَفَاءِ أَمْ حَاجِبُ بَنِي زُرَّارَةَ؟ كَيْفَ صَارَ حَاجِبٌ يَزْهَنُ قَوْسَهُ، وَ إِنَّمَا هِيَ خَشْبَةٌ عَلَى مَائِهِ حَمَالَهُ «٨»، وَ هُوَ

(١) الوسائل ١٣: ٧/١٢٦.

(٢) الوسائل ١٣: ٤/١٢٦ و ٦.

(٣) الوسائل ١٣: ١/١٢٨.

(٤) ش: و لم يتعاهد و لم ينثرها.

(٥) بقدر الرهن.

(٦) الوسائل ١٣: ٤/٨٤.

(٧) هدب الثوب: طرفه ممّا يلي طرفه الذي لم ينسج (المجمع: هدب).

(٨) الحماله بالفتح: ما يتحمّله عن القوم من الدّيه و الغرامه (المجمع: حمل)، و فى ش: جماله.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٢٩

كَأَفْزُ فَيَفِي، وَ أَنَا لَمَّا أَفَى «١» بِهُدْبِهِ مِنْ رِدَائِي؟! فَأَخَذَهَا الرَّجُلُ، وَ أَعْطَاهُ الدَّرَاهِمَ، فَلَمَّا أَدَّى الْمِيَالَ، أَخَذَ الْهُدْبَةَ فَرَمَى بِهَا وَ انْصَرَفَ.

١٤٠ «٢» وَ سُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَتَرَادَانِ الْفُضْلَ - [بَيْنَهُمَا] «٣»، فَقَالَ: إِنْ كَانَ الرَّهْنُ أَفْضَلَ مِمَّا رُهِنَ بِهِ ثُمَّ عَطِبَ، رَدَّ الْمُرْتَهِنُ الْفُضْلَ عَلَى صَاحِبِهِ، وَ إِنْ

كَانَ لَا يَسْوَى، رَدَّ الرَّاهِنُ مَا نَقَصَ «٤» مِنْ حَقِّ الْمُرْتَهِنِ فِي الْحَيَوَانَ وَغَيْرِهِ.

١٤١ «٥» وَقَضَى عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّهْنِ إِذَا كَانَ أَكْثَرَ مِنْ مَالِ الْمُرْتَهِنِ فَهَلَكَ:

أَنْ يُؤَدَّى الْفُضْلَ إِلَى صَاحِبِ الرَّهْنِ، (وَإِنْ كَانَ الرَّهْنُ) «٦» أَقْلَ مِنْ مَالِهِ فَهَلَكَ الرَّهْنُ، أَدَّى إِلَى صَاحِبِهِ فَضْلَ مَالِهِ، وَإِنْ كَانَ الرَّهْنُ يَسْوَى مَا رَهْنَهُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

١٤٢ «٧» وَسَيِّئَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَرْهَنُ الرَّهْنَ بِمَائِهِ دَرَاهِمًا، وَهُوَ يُسَاوِي ثَلَاثِمِائَةَ دَرَاهِمٍ فَهَلَكَ، أَعَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَرُدَّ عَلَى صَاحِبِهِ مِائَتِي دَرَاهِمٍ؟

قَالَ: نَعَمْ، لِأَنَّهُ أَخَذَ رَهْنًا فِيهِ فَضْلٌ، قِيلَ: فَهَلَكَ نِصْفُ الرَّهْنِ، قَالَ: عَلَى حِسَابِ ذَلِكَ، قِيلَ: يَتَرَادَانِ الْفُضْلُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

الثامن: في جواز انتفاع المرتهن من الرهن بإذن الراهن على كراهيته في غير الأرض

و قد مرَّ

١٤٣ «٨» وَسَيِّئَ الْكَاطِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَرْهَنُ الْعَبْدَ أَوْ الثَّوْبَ أَوْ الْحُلِيَّ أَوْ مَتَاعَ الْبَيْتِ فَيَقُولُ صَاحِبُ الْمَتَاعِ لِلْمُرْتَهِنِ: أَنْتَ فِي حِلٍّ مِنْ لُبْسِ هَذَا الثَّوْبِ،

(١) الأصل: لا أكافئ.

(٢) الوسائل ١٣: ١٢٩ / ١.

(٣) أثبتناه من ش.

(٤) ش: ممَّا نقص.

(٥) الوسائل ١٣: ١٢٩ / ٤.

(٦) ليس في ش.

(٧) الوسائل ١٣: ١٢٩ / ٢.

(٨) الوسائل ١٣: ١٣٠ / ١.

فَأَبْسِ الثُّوبَ، وَ انْتَفِعْ بِالْمَتَاعِ، وَ اسْتَخْدِمِ الْخَادِمَ، فَقَالَ: هُوَ لَهُ حَلَالٌ [إِذَا أَحَلَّ] «١»، وَ مَا أَحَبُّ أَنْ يَفْعَلَ، قِيلَ: فَارْزُقِي دَارًا لَهَا غَلَّةٌ، لِمَنْ الْغَلَّةُ؟ قَالَ: لِصَاحِبِ الدَّارِ، قِيلَ: فَارْزُقِي أَرْضًا بِيضَاءً، فَقَالَ صَاحِبُ الْأَرْضِ: ارْزُقِيهَا لِنَفْسِكَ، فَقَالَ: لَيْسَ هَذَا مِثْلَ هَذَا، يَزْرَعُهَا لِنَفْسِهِ بِمَالِهِ فَهُوَ لَهُ حَلَالٌ لِأَنَّهُ يَزْرَعُ بِمَالِهِ وَ يَعْمُرُهَا.

التاسع: فى دعوى التلف

١٤٤ «٢» سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَيْفَ يَكُونُ الرَّهْنُ بِمَا فِيهِ إِذَا كَانَ حَيَوَانًا، أَوْ دَابَّةً، أَوْ ذَهَبًا، أَوْ فِضَّةً، أَوْ مَتَاعًا فَأَصَابَهُ جَائِحَةٌ حَرِيْقٌ، أَوْ لُصُوصٌ فَهَلْ يَكُونُ مِثْلَهُ أَوْ لُصُوصٌ فَهَلْ يَكُونُ مِثْلَهُ أَوْ لُصُوصٌ فَهَلْ يَكُونُ مِثْلَهُ؟ قَالَ: إِذَا ذَهَبَ مَتَاعُهُ كُلُّهُ لَمْ يُوجَدْ لَهُ شَيْءٌ، فَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ، وَ قَالَ: إِنْ ذَهَبَ مِنْ بَيْنِ مَالِهِ وَ لَهُ مَالٌ فَلَا يُصَدَّقُ.

العاشر: فى أن غلّة الرهن و فوائده للراهن

و قد مرّ

١٤٥ «٤» وَ قَضَى عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي كُلِّ رَهْنٍ لَهُ غَلَّةٌ: أَنَّ غَلَّتَهُ تُحَسَّبُ لِصَاحِبِ الرَّهْنِ مِمَّا عَلَيْهِ.

١٤٦ «٥» وَ سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ ارْزُقِي دَارًا لَهَا غَلَّةٌ، لِمَنْ الْغَلَّةُ؟

قَالَ: لِصَاحِبِ الدَّارِ.

١٤٧ «٦» وَ قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ رَهَنَ رَجُلٌ أَرْضًا فِيهَا تَمْرَةٌ، فَإِنَّ تَمْرَتَهَا مِنْ

(١) أثبتناه من ش.

(٢) الوسائل ١٣: ١٣١ / ١.

(٣) أثبتناه من التهذيب، و الجائحه: الشدّه و التنازله العظيمة التي تجتاح المال من سنه أو فتنه (اللسان: جوح)، و فى ش و م: الجائفه و هى:

الطّعنه التي تبلغ الجوف (اللسان: جوف).

(٤) الوسائل ١٣: ١٣٢ / ١.

(٥) الوسائل ١٣: ١٣٢ / ٣.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٣١

حِسَابِ مَالِهِ، وَ لَهُ حِسَابٌ مَا عَمِلَ فِيهَا وَ أَنْفَقَ مِنْهَا، فَإِذَا اسْتَوْفَى مَالَهُ، فَلْيَدْفَعِ الْأَرْضَ إِلَى صَاحِبِهَا.

الحادى عشر: فى وطء الجاربه إذا كانت رهنا

١٤٨ «١» سئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ رَهَنَ جَارِيَتَهُ قَوْمًا، أَيْحِلُّ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا؟

فَقَالَ: إِنَّ الَّذِينَ ارْتَهَنُوهَا يُحُولُونَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهَا، قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهَا خَالِيًا؟

قَالَ: نَعَمْ، لَا أَرَى بِهِ بَأْسًا.

الثانى عشر: فى أحكام الرهن

و هى اثنا عشر

١٤٩ «٢» ١- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الظَّهْرُ يُزَكَّبُ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَ عَلَى الَّذِي يَزَكِّبُهُ نَفَقَتُهُ، وَ الدَّرُّ يُشْرَبُ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَ عَلَى الَّذِي يَشْرَبُ نَفَقَتُهُ.

١٥٠ «٣» وَ سئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْخُذُ الدَّابَّةَ وَ الْبَعِيرَ رَهْنًا بِمَالِهِ، أَلَهُ أَنْ يَزَكِّبَهُ؟ فَقَالَ: إِنْ كَانَ يَعْلِفُهُ، فَلَهُ أَنْ يَزَكِّبَهُ، وَ إِنْ كَانَ الَّذِي رَهَنَهُ عِنْدَهُ يَعْلِفُهُ، [فَلَيْسَ لَهُ] «٤» أَنْ يَزَكِّبَهُ.

أقول: حملا على مساواه النفقه لأجره المثل و ثمن المثل لما مرّ.

١٥١ «٥» ٢- سئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ الدَّيْنُ وَ مَعَهُ رَهْنٌ، أَيْشْتَرِيهِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

١٥٢ «٦» ٣- سئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ «٧» مَاتَ أَخُوهُ وَ تَرَكَ صِيْنَدُوقًا فِيهِ رُهُونٌ بَعْضُهَا عَلَيْهِ اسْمُ صَاحِبِهِ، وَ بِكُمْ هُوَ رَهْنٌ، وَ بَعْضُهَا لَا يَدْرِي لِمَنْ هُوَ،

(٣) الوسائل ١٣: ١٣٣٤ / ١.

(٤) أثبتناه من الوسائل و الفروع، و فى الأصل و ش: فله، و هى غير مناسبة لسياق الحديث.

(٥) الوسائل ١٣: ١٣٣٤ / ١.

(٦) الوسائل ١٣: ١٣٣٥ / ١.

(٧) ش: عن الرجل.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٣٢

و بكم هو رهن، فما ترى فى هذا الذى لا يعرف صاحبه؟ قال: هو كماله.

١٥٣ «١» ٤- سئل الصادق عليه السلام عن رجل استقرض من رجل مائة دينار و رهنه حلياً بمائة دينار، ثم إنه أتاه الرجل فقال له: أعزنى الذهب الذى رهنتك عاريه

فَأَعَارَهُ فَهَلَمَكَ الرَّهْنُ عِنْدَهُ، عَلَيْهِ شَيْءٌ لِيَصِحَّ الْقَرْضُ فِي ذَلِكَ؟ قَالَ: هُوَ عَلَى صَاحِبِ «٢» الرَّهْنِ الَّذِي رَهْنَهُ، وَهُوَ الَّذِي أَهْلَكَهُ، وَ لَيْسَ لِمَالِ هَذَا تَوَى «٣».

١٥٤ «٤» ٥- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ كَانَ الرَّهْنُ أَقْلَ مِمَّا رُهِنَ بِهِ أَوْ أَكْثَرَ وَ اِخْتَلَفَا، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: هُوَ رَهْنٌ، وَقَالَ الْآخَرُ: هُوَ وَدِيعَةٌ، قَالَ: عَلَى صَاحِبِ الْوَدِيعَةِ الْبَيِّنَةُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ «٥»، حَلَفَ صَاحِبُ الرَّهْنِ.

١٥٥ «٦» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْقَوْلُ قَوْلُ الَّذِي يَقُولُ: هُوَ رَهْنٌ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي أُوْدِعَهُ بِشُهُودٍ.

١٥٦ «٧» وَ سُئِلَ [الْبَاقِرُ] «٨» عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ رَهِنَ عِنْدَ صَاحِبِهِ رَهْنًا، فَقَالَ الَّذِي عِنْدَهُ الرَّهْنُ: ارْتَهَنْتُهُ عِنْدِي بِكَذَا وَ كَذَا، وَقَالَ الْآخَرُ: إِنَّمَا هُوَ عِنْدَكَ وَدِيعَةٌ، فَقَالَ: الْبَيِّنَةُ عَلَى الَّذِي عِنْدَهُ الرَّهْنُ إِنَّهُ بِكَذَا وَ كَذَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ، فَعَلَى الَّذِي لَهُ الرَّهْنُ الْيَمِينُ.

أقول: حمل على البيئته على مقدار الحق لا على أنه رهن لما مر.

١٥٧ «٩» ٦- سُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ يَزُهِنُ عِنْدَ صَاحِبِهِ رَهْنًا لَا بَيِّنَةَ بَيْنَهُمَا فِيهِ، فَادَّعَى الَّذِي عِنْدَهُ الرَّهْنُ أَنَّهُ بِالْفِ، فَقَالَ صَاحِبُ الرَّهْنِ: إِنَّهُ بِمَائِهِ، قَالَ: الْبَيِّنَةُ عَلَى الَّذِي عِنْدَهُ الرَّهْنُ أَنَّهُ بِالْفِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ، فَعَلَى الرَّاهِنِ

(١) الوسائل ١٣: ١٣٥ / ١.

(٢) ش: على حساب.

(٣) التوى: ذهاب مال لا يرجى، و توى المال، بالكسر: ذهب فلم يرج (اللسان: توى).

(٤) الوسائل ١٣: ١٣٦ / ٢.

(٥) ش: لم يكن بيئته.

(٦) الوسائل ١٣: ١٣٧ / ٣.

(٧) الوسائل ١٣: ١٣٦ / ١.

(٨) أثبتناه من ش.

(٩) الوسائل ١٣: ١٣٧ / ١.

١٥٨ «١» وَرُوي: يُصَدِّقُ الْمُرْتَهِنُ حَتَّى يُحِيطَ بِالثَّمَنِ لِأَنَّهُ أَمِينُهُ. وَحَمَلَ

عَلَى الْإِسْتِجَابِ.

١٥٩ «٢» ٧- سئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلٍ: لِي عَلَيْكَ أَلْفُ دِرْهَمٍ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَأَ، وَ لَأَ، وَ لَكِنَّهَا وَدِيعَةٌ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِ الْمَالِ مَعَ يَمِينِهِ.

١٦٠ «٣» ٨- سئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ أَفْلَسَ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِقَوْمٍ، وَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ رُهُونٌ وَ لَيْسَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، فَمَاتَ وَ لَأَ يُحِيطُ مَالُهُ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ، قَالَ:

يُقَسِّمُ «٤» جَمِيعَ مَا خَلَفَ مِنَ الرُّهُونِ وَ غَيْرِهِ عَلَى أَرْبَابِ الدَّيْنِ بِالْحِصَصِ.

١٦١ «٥» ٩- كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ مَاتَ وَ لَهُ وَرَثَةٌ فَجَاءَ رَجُلٌ فَادَّعَى عَلَيْهِ مَالًا وَ أَنَّ عِنْدَهُ رَهْنًا، فَكَتَبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ كَانَ لَهُ عَلَى الْمَيِّتِ مَالٌ وَ لَأَ بَيْنَهُ لَهُ، فَلْيَأْخُذْ مَالَهُ مِمَّا فِي يَدِهِ، وَ لِيُرِدَّ الْبَاقِيَ عَلَى وَرَثَتِهِ.

١٦٢ «٦» ١٠- رُوِيَ فِي الرَّهْنِ: مَتَى أَقْرَبَ بِمَا عِنْدَهُ أَخَذَ بِهِ وَ طُولَبَ بِالْبَيْتِ عَلَيْهِ دَعْوَاهُ، وَ أُوفِيَ حَقُّهُ بَعْدَ الْيَمِينِ، وَ مَتَى لَمْ يُقِمِ الْبَيْتَ وَ الْوَرَثَةُ يُنْكِرُونَ، فَلَهُ عَلَيْهِمْ يَمِينٌ عِلْمٌ، يَحْلِفُونَ «٧» بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُونَ [أَنَّ] «٨» لَهُ عَلَى مَيِّتِهِمْ حَقًّا.

١٦٣ «٩» ١١- سئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَعَارَ ثَوْبًا، ثُمَّ عَمِدَ إِلَيْهِ فَرَهَنَهُ فَجَاءَ أَهْلُ الْمَتَاعِ إِلَى مَتَاعِهِمْ، فَقَالَ: يَا خُذُونِ مَتَاعَهُمْ.

١٦٤ «١٠» ١٢- سئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اكْتَرَى حِمَارًا، ثُمَّ أَقْبَلَ بِهِ إِلَى

(١) الوسائل ١٣: ١٣٨ / ٤.

(٢) الوسائل ١٣: ١٣٨ / ١.

(٣) الوسائل ١٣: ١٣٩ / ١.

(٤) ش: يقتسم.

(٥) الوسائل ١٣: ١٤٠ / ١.

(٦) الوسائل ١٣: ١٤٠ / ١.

(٧) ش: فيحلفون.

(٨) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٩) الوسائل ١٣: ٢٤١ / ١.

(١٠) الوسائل ١٣: ١٤٠ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٣٤

أَصْحَابِ الثِّيَابِ فَابْتِنَاعِ مِنْهُمْ ثَوْبًا أَوْ

تَوْبِينٍ وَ تَرَكَ الْحِمَارَ، قَالَ: يُرَدُّ الْحِمَارُ عَلَى صَاحِبِهِ، وَ يُتَّبَعُ الَّذِي ذَهَبَ بِالتَّوْبِينِ، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ قَطْعٌ إِنَّمَا هِيَ خِيَانَةٌ.

تم كتاب التجاره و الرهن

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٣٥

الكتاب الثاني من كتب العقود كتاب الحجر

و فيه: اثنا عشر بحثا

اشاره

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٣٧

<الكتاب الثاني «١» كتاب الحجر > و مباحثه اثنا عشر

الأول: في الحجر على الصغير و يأتي في الوصايا و غيرها

١ «٢» وَ قَضَى عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنْ يُحْجَرَ عَلَى الصَّبِيِّ الْغُلَامِ الْمُفْسِدِ حَتَّى يَعْقَلَ.

٢ «٣» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: انْقِطَاعُ يَتِيمٍ بِالْاِحْتِلَامِ وَ هُوَ أَشَدُّهُ، وَ إِنْ اِحْتَلَمَ وَ لَمْ يُؤَنَسْ مِنْهُ رُشْدُهُ وَ كَانَ سِيفِيهَا أَوْ ضَعِيفًا، فَلْيُمْسِكْ عَنْهُ وَ لِيْتَهُ «٤» مَالَهُ.

الثاني: في الحجر على المجنون

و قد تقدم و يأتي

٣ «٥» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَرْأَةِ الْمَعْتُوهِهِ «٦» الذَّاهِبَةِ الْعَقْلِ، أَيْ جُوزُ «٧» بَيْعُهَا وَ صَدَقَّتْهَا؟ قَالَ: لَا.

الثالث: في الحجر على السفیه

و قد تقدم و يأتي

٤ «٨» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «٩» عَنِ النَّيْمَةِ، مَتَى يُدْفَعُ إِلَيْهَا مَالُهَا؟ قَالَ: إِذَا

(٢) الوسائل ١٣: ١٤٢ / ٤.

(٣) الوسائل ١٣: ١٤١ / ١.

(٤) الأصل: عليه وليه.

(٥) الوسائل ١٣: ١٤١ / ٢.

(٦) المعتوه: الناقص العقل (المجمع: عته).

(٧) ش: يجوز.

(٨) الوسائل ١٣: ١٤٢ / ٣.

(٩) ش: و سئل على (ع).

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٣٨

عَلِمْتَ أَنَّهَا لَا تُفْسِدُ وَلَا تُصَيِّعُ، قِيلَ: إِنْ كَانَتْ قَدْ زُوِّجَتْ، قَالَ: إِذَا زُوِّجَتْ، فَقَدِ انْقَطَعَ مِلْكُ الْوَصِيِّ عَنْهَا. وَ حَمِلَ عَلَى بُلُوغِ تِسْعِ سِنِينَ.

الرابع: في حد ارتفاع حجر الصغير

و قد تقدّم و يأتي

٥ «١» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْجَارِيَةُ إِذَا تَزَوَّجَتْ وَ دُخِلَ بِهَا وَ لَهَا تِسْعُ سِنِينَ، ذَهَبَ عَنْهَا الْيَتِيمُ، وَ دُفِعَ إِلَيْهَا مَالُهَا، وَ جَازَ أَمْرُهَا فِي الشِّرَاءِ وَ الْبَيْعِ «٢»، قَالَ: وَ الْعَلَامُ لَا يَجُوزُ أَمْرُهُ فِي الشِّرَاءِ وَ الْبَيْعِ، وَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْيَتِيمِ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، أَوْ يَحْتَلِمَ، أَوْ يُشَعِرَ، أَوْ يُنْبِتَ قَبْلَ ذَلِكَ.

٦ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يُدْخَلُ بِالْجَارِيَةِ حَتَّى يَأْتِيَ لَهَا تِسْعُ سِنِينَ، أَوْ عَشْرُ سِنِينَ.

٧ «٤» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ، دُفِعَ إِلَيْهَا مَالُهَا، وَ جَازَ أَمْرُهَا فِي مَالِهَا.

الخامس: في حد ارتفاع الحجر عن المجنون و السفیه

و قد تقدّم و يأتي

٨ «٥» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ «٦» قَالَ: إِيْنَسُ الرُّشْدِ حِفْظُ

٩ «٧» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْيَتِيمِ، قَالَ: إِذَا بَلَغَ وَ كُتِبَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ، جَازَ أَمْرُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا.

(١) الوسائل ١٣: ١٤٢ / ١.

(٢) ش: و فى البيع.

(٣) الوسائل ١٣: ١٤٣ / ٢.

(٤) الوسائل ١٣: ١٤٣ / ٣.

(٥) الوسائل ١٣: ١٤٣ / ٤.

(٦) النساء: ٦.

(٧) الوسائل ١٣: ١٤٣ / ٥.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٣٩

السادس: فى الحجر على المريض و غيره فى الوصيه بما زاد عن الثلث

و يأتى فى محله

١٠ «١» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ، مَا لَهُ مِنْ مَالِهِ؟ قَالَ: ثُلُثُ مَالِهِ، وَ الْمَرْأَةُ أَيْضًا.

السابع: فى الحجر على الرق فى التصرف فى ماله بغير إذن المالك

و قد تقدم و يأتى

١١ «٢» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَمْلُوكِ، يَأْخُذُ اللَّقْطَةَ؟ قَالَ: وَ مَا لِلْمَمْلُوكِ وَ اللَّقْطَةُ؟! الْمَمْلُوكُ لَا يَمْلِكُ مِنْ نَفْسِهِ شَيْئًا.

الثامن: فى الحجر على المكاتب المشروط

١٢ «٣» قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمَكَاتِبُ لَا يَجُوزُ لَهُ عِتْقٌ، وَ لَا هَبُّهُ، وَ لَا نِكَاحٌ، وَ لَا حَيْجٌ حَتَّى يُؤَدَّى جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مَوْلَاهُ قَدْ شَرَطَ عَلَيْهِ، إِنْ عَجَزَ، فَهُوَ رَدٌّ فِي الرَّقِّ.

١٣ «٤» وَ رُوِيَ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يُحَدِّثَ فِي مَالِهِ إِلَّا الْأَكْلَةَ مِنَ الطَّعَامِ.

التاسع: في حكم غريم المفلس إذا وجد متاعه بعينه

١٤ «٥» سئل الصادق عليه السلام عن رجل باع متاعاً من رجل فقبض المشتري

(١) الوسائل ١٣: ١٤٤ / ١.

(٢) الوسائل ١٣: ١٤٥ / ٢.

(٣) الوسائل ١٣: ١٤٤ / ١.

(٤) الوسائل ١٦: ٨٩ / ١.

(٥) الوسائل ١٣: ١٤٥ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٤٠

الْمَتَاعِ وَ لَمْ يَدْفَعِ الثَّمَنَ، ثُمَّ مَاتَ الْمُشْتَرِي وَ الْمَتَاعُ قَائِمٌ بِعَيْنِهِ، فَقَالَ: إِذَا كَانَ الْمَتَاعُ قَائِمًا بِعَيْنِهِ، رُدَّ إِلَى صَاحِبِ الْمَتَاعِ، وَ قَالَ: لَيْسَ لِلْغَرْمَاءِ أَنْ يُحَاصُّوهُ «١».

١٥ «٢» وَ سِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ مِنْ رَجُلٍ مَتَاعًا إِلَى سَيْنِهِ فَمَاتَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ مَالُهُ، وَ أَصَابَ الْبَائِعُ مَتَاعَهُ، أَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ إِذَا خَفِيَ لَهُ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَ تَرَكَ نَحْوًا مِمَّا عَلَيْهِ، فَلْيَأْخُذْهُ إِنْ خَفِيَ لَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ حَلَالٌ لَهُ، وَ لَوْ لَمْ يَتْرُكْ نَحْوًا مِنْ دَيْنِهِ، فَإِنَّ صَاحِبَ الْمَتَاعِ كَوَاحِدٍ مِمَّنْ لَهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، يَأْخُذُ بِحَصَّتِهِ وَ لَا سَبِيلَ لَهُ عَلَى الْمَتَاعِ.

العاشر: في حكم قصور التركة عن الدين

و قد تقدّم و يأتي

١٦ «٣» وَ سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ عِنْدَهُ مُضَارَبَةٌ وَ وَدِيعَةٌ وَ أَمْوَالٌ أَيْتَامٌ وَ بَصَائِعُ، وَ عَلَيْهِ سَيِّلٌ لِقَوْمٍ فَهَلَكَ وَ تَرَكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَ الَّذِي عَلَيْهِ لِلنَّاسِ أَكْثَرُ مِمَّا تَرَكَ، فَقَالَ: يُقْسِمُ لَهُؤُلَاءِ الَّذِينَ ذَكَرْتَ كُلَّهُمْ عَلَى قَدْرِ حِصَّتِهِمْ أَمْوَالَهُمْ.

الحادي عشر: في قسمة مال المفلس على غرمانه بالحصص

و قد تقدّم و يأتي

١٧ «٤» وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يُفَلِّسُ الرَّجُلَ إِذَا التَوَى «٥» عَلَى غُرْمَائِهِ ثُمَّ يَأْمُرُ بِهِ فَيَقْسِمُ مَالَهُ بَيْنَهُمْ بِالْحَصِصِ، فَإِنْ أَبِي بَاعَهُ فَقَسَمَ «٦» بَيْنَهُمْ، يَعْنِي مَالَهُ.

الثاني عشر: في حبس المديون و مؤاجرتهم

و قد تقدم و يأتي

١٨ «٧» وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَحْبِسُ فِي الدَّيْنِ، فَإِذَا «٨» تَبَيَّنَ لَهُ حَاجَتُهُ

(١) ش: يخاصموه.

(٢) الوسائل ١٣: ١٤٦/٣.

(٣) الوسائل ١٣: ١٤٦/٤.

(٤) الوسائل ١٣: ١٤٦/١.

(٥) ألوى بحقي و لواني: جحدني إياه، و لويت الدين (اللسان: لوى).

(٦) ش: فيقسم.

(٧) الوسائل ١٣: ١٤٨/١.

(٨) ش: إذا.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٤١

وَ إِفْلَاسٌ، خَلَى سَبِيلَهُ حَتَّى يَسْتَفِيدَ مَالًا.

١٩ «١» وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ امْرَأَةً اسْتَعَدَّتْ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ لَمَّا يُنْفِقُ عَلَيْهَا، وَ كَانَ زَوْجُهَا مُعْسِرًا، فَأَبَى أَنْ يَحْبِسَهُ، وَ قَالَ: إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا.

٢٠ «٢» وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَحْبِسُ «٣» فِي الدَّيْنِ ثُمَّ يَنْظُرُ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، أَعْطَى الْغُرْمَاءَ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، دَفَعَهُ إِلَى الْغُرْمَاءِ فَيَقُولُ لَهُمْ: اصْنَعُوا بِهِ مَا شِئْتُمْ (إِنْ شِئْتُمْ) «٤» وَ آجِرُوهُ، وَ إِنْ شِئْتُمْ اسْتَعْمَلُوهُ.

قد تقدّم أنّ الغرماء يقسّمون الرهن بالحصص مع قصور التركة، و [قد] «٥» تقدّم حكم الديه و الكفن و الوصايا و بيع الدار و الخادم فى الدين، و حلول الدين بالموت و غير ذلك من الأحكام المناسبه، و يأتى بعض ما يناسب ذلك.

تمّ كتاب الحجر

(١) الوسائل ١٣: ١٤٨ / ٢.

(٢) الوسائل ١٣: ١٤٨ / ٣.

(٣) ش: يحبسه.

(٤) ليس فى ش.

(٥) أثبتناه من ش.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٤٣

الكتاب الثالث من كتب العقود كتاب الضمان و الكفاله و الحواله

اشاره

وفيه:

اثنا عشر فصلا

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٤٥

<الكتاب الثالث: كتاب الضمان و الكفاله و الحواله، > «١» و فصوله اثنا عشر

الأول: أنه لا غرم على الضامن، بل يرجع على المضمون عنه

و يأتى

١ «٢» وَقِيلَ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَوْلُ النَّاسِ: الضَّامِنُ غَارِمٌ، فَقَالَ: لَيْسَ عَلَى الضَّامِنِ غُرْمٌ، إِنَّمَا الْغُرْمُ عَلَى مَنْ أَكَلَ الْمَالَ.

الثانى: فى اشتراط رضا الضامن و المضمون له دون المضمون عنه، و أنه يبرأ و ينتقل المال من ذمته

٢ «٣» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ ضَمِنَ لِأَخِيهِ حَاجَةً، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فِي حَاجَتِهِ حَتَّى يَقْضِيَهَا.

٣ «٤» وَرَوَى: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مَيَاتَ وَ عَلَيْهِ دِينَارَانِ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ قَالَ: صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبِكُمْ حَتَّى ضَمِنَهَا بَعْضُ قَرَابَتِهِ.

٤ «٥» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ يَمُوتُ وَ عَلَيْهِ ذَيْنِ فَيَضُمُّهُ ضَامِنٌ

(١) كتاب الضمان و فيه: ٢٥ حديثا.

(٢) الوسائل ١٣: ١٤٩ / ١.

(٣) الوسائل ١٣: ١٥٠ / ٣.

(٤) الوسائل ١٣: ١٥٠ / ٢.

(٥) الوسائل ١٣: ١٤٩ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٤٦

لِلْعَرْمَاءِ، فَقَالَ: إِذَا رَضِيَ بِهِ الْعَرْمَاءُ، فَقَدْ بَرِئَتْ ذِمَّةُ الْمَيِّتِ.

الثالث: في معرفه الضامن بالمضمون له، و معرفه «المضمون له بإعسار الضامن

٥ «٢» قَدْ رَوَى مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ مَعْرِفَةُ الضَّامِنِ بِالْمَضْمُونِ حَالَ الضَّمَانِ، وَ عَلَى جَوَازِ الضَّمَانِ مَعَ الْعِلْمِ بِإِعْسَارِ «٣» الضَّامِنِ وَ رِضَا الْمَضْمُونِ لَهُ.

الرابع: في اشتراط كون الضامن ملياً أو رضا المضمون له، و ضمان الوارث دين الميت و إبرائه منه

٦ «٤» قِيلَ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ مَاتَ وَ لَهُ عَلَيَّ ذَيْنٌ وَ خَلْفٌ وَلَمَدًا فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ: أَنْتَ فِي حِلٍّ مِمَّا لِأَبِي عَلَيْنِكَ مِنْ حِصَّتِي، وَ أَنْتَ فِي حِلٍّ مِمَّا لِأَخَوَاتِي «٥» وَ أَخَوَاتِي وَ أَنَا ضَامِنٌ لِرِضَاهُمْ عَنْكَ، قَالَ: تَكُونُ فِي سَعَةٍ مِنْ ذَلِكَ وَ حِلٌّ، قِيلَ: فَإِنْ لَمْ يُعْطِهِمْ؟ قَالَ: كَانَ ذَلِكَ فِي عُنُقِهِ، قِيلَ: فَإِنْ رَجَعَ الْوَرَثَةُ عَلَيَّ، فَقَالُوا:

أَعْطَانَا حَقَّنَا؟ قَالَ: لَهُمْ ذَلِكَ «٦» فِي الْحُكْمِ الظَّاهِرِ، فَأَمَّا بَيْنَكَ وَ بَيْنَ اللَّهِ فَأَنْتَ مِنْهَا فِي حِلٍّ إِذَا كَانَ «٧» الَّذِي حَلَّلَكَ يَضْمَنُ لَكَ عَنْهُمْ رِضَاهُمْ فَيَحْمِلُ لِمَا ضَمِنَ لَكَ، قِيلَ: فَمَا تَقُولُ فِي الصَّبِيِّ لِأُمِّهِ أَنْ تُحَلَّلَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِذَا كَانَ لَهَا مَا تُرْضِيهِ أَوْ تُعْطِيهِ.

الخامس: في أنه لا يلزم المضمون عنه أن يدفع إلى الضامن أكثر مما دفع

٧ «٨» سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ ضَمِنَ عَنْ رَجُلٍ ضَمَانًا ثُمَّ صَالَحَ عَلَيْهِ،

(١) ش: بالمضمون و معرفه.

(٢) الوسائل ١٣: ١/١٥٠ و ١/١٥٢.

(٣) ش: باعتبار.

(٤) الوسائل ١٣: ١/١٥٢.

(٥) ش: فى حلّ ما لأبى، عليك من حقّى و أنت فى حلّ ما لإخوتى.

(٦) ليس فى ش.

(٧) ش: إن كان.

(٨) الوسائل ١٣: ١/١٥٣.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٤٧

قَالَ: لَيْسَ لَهُ إِلَّا الَّذِي صَالِحَ عَلَيْهِ.

٨ «١» وَ رَوَى: ثُمَّ صَالِحَ عَلَى بَعْضِ مَا صَالِحَ عَلَيْهِ.

السادس: فى كراهه التعرّض للكفاله و الضمان و نحوهما

٩ «٢» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَجُلٍ: مَا لَكَ وَ لِلْكَفَالَاتِ «٣»، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهَا أَهْلَكَ الْقُرُونَ الْأُولَى؟.

١٠ «٤» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْكِفَالَةُ خَسَارَةٌ غَرَامَةٌ نَدَامَةٌ.

١١ «٥» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَتَعَرَّضُوا لِلْحُقُوقِ، فَإِذَا لَزِمْتُمْ، فَاصْبِرُوا لَهَا.

١٢ «٦» وَ عَنِ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: لَا تُوجِبْ عَلَى نَفْسِكَ الْحُقُوقَ، وَ اصْبِرْ عَلَى النَّوَائِبِ.

السابع: فى جواز طلب الكفيل من المديون

١٣ «٧» سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْكَفِيلِ وَ الرَّهْنِ فِي بَيْعِ النَّسِيئَةِ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

الثامن: فى حبس الكفيل

١٤ «٨» قَضَى عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ تَكَفَّلَ بِنَفْسِ رَجُلٍ أَنْ يُحْبَسَ وَ قَالَ لَهُ:

اطْلُبْ صَاحِبَكَ.

(١) الوسائل ١٣: ١٥٣ / ٢.

(٢) الوسائل ١٣: ١٥٤ / ١.

(٣) ش: و الكفالات.

(٤) الوسائل ١٣: ١٥٤ / ٢.

(٥) الوسائل ١٣: ١٥٤ / ٣.

(٦) الوسائل ١٣: ١٥٥ / ٧.

(٧) الوسائل ١٣: ١٥٥ / ١.

(٨) الوسائل ١٣: ١٥٦ / ٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٤٨

التاسع: في حكم تقديم الدراهم في الكفاله وتأخيرها

١٥ «١» سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ كَفَّلَ بِنَفْسِ رَجُلٍ وَ قَالَ: إِنْ جِئْتُ بِهِ وَ إِلَّا فَعَلَى خَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ، قَالَ: عَلَيْهِ نَفْسُهُ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنَ الدَّرَاهِمِ، فَإِنْ قَالَ:

عَلَى خَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ إِنْ لَمْ أَدْفَعْهُ إِلَيْهِ، قَالَ: تَلَزَمَتْهُ «٢» الدَّرَاهِمُ إِنْ لَمْ يَدْفَعْهُ إِلَيْهِ.

١٦ «٣» وَ سِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكْفُلُ بِنَفْسِ الرَّجُلِ إِلَى أَجَلٍ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ، فَعَلَيْهِ كَذَا وَ كَذَا دِرْهَمًا، قَالَ: إِنْ جَاءَ بِهِ إِلَى أَجَلٍ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ مَالٌ، وَ هُوَ كَفِيلٌ بِنَفْسِهِ أَبَدًا إِلَّا أَنْ يَبْدَأَ بِالدَّرَاهِمِ، فَإِنْ بَدَأَ بِالدَّرَاهِمِ، فَهُوَ لَهَا «٤» ضَامِنٌ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ إِلَى الْأَجَلِ الَّذِي أَجَلَهُ.

أقول: حَمَلَ بَعْضُهُمْ تَقْدِيمَ الدَّرَاهِمِ عَلَى إِرَادَةِ الضَّمَانِ، وَ تَأْخِيرَهَا عَلَى إِرَادَةِ الْكِفَالَةِ، وَ يُمْكِنُ الْحَمْلُ عَلَى كَوْنِ مَا حُكِمَ بِعَدَمِ لُزُومِهِ مُغَايِرًا وَ مُخَالِفًا لِلْحَقِّ، وَ أَنَّ الْكَفِيلَ التَّرَمَّ بِهَا عُقُوبَةً، وَ الَّذِي حُكِمَ بِلُزُومِهِ هُوَ مَا فِي ذِمَّةِ الْمَكْفُولِ وَ اللَّامُ لِلْعَهْدِ.

العاشر: في أحكام الحوالة

و قد تقدّم بعضها

١٧ «٥» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُحِيلُ الرَّجُلَ بِالْمَالِ، أَيْزُجَعُ عَلَيْهِ؟

قَالَ: لَا يَزُجَعُ عَلَيْهِ أَبَدًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَفْلَسَ قَبْلَ ذَلِكَ.

١٨ «٦» وَ رُوِيَ: إِذَا أَبْرَأَهُ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزُجَعَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُبْرِئْهُ، فَلَهُ أَنْ يَزُجَعَ عَلَى الَّذِي أَحَالَهُ. وَ حُمِلَ الْإِبْرَاءُ عَلَى قَبُولِ الْحَوَالِهِ، وَ عَدَمُهُ عَلَى عَدَمِهِ.

١٩ «٧» وَ سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُحِيلُ الرَّجُلَ بِالْمَالِ عَلَى

(١) الوسائل ١٣: ١٥٧ / ١.

(٢) الأصل: يلزمه.

(٣) الوسائل ١٣: ١٥٧ / ٢.

(٤) الأصل: فهو له.

(٥) الوسائل ١٣: ١٥٨ / ١.

(٦) الوسائل ١٣: ١٥٨ / ٢.

(٧) الوسائل ١٣: ١٥٩ / ٤.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٤٩

الصَّيْرِفِيُّ، ثُمَّ يَتَغَيَّرُ حَالُ الصَّيْرِفِيِّ، أ

يَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ إِذَا اِخْتَالَ وَرَضِيَ؟ قَالَ:

لَا.

٢٠ «١» وَرُويَ: أَنَّ مَنْ اِخْتَالَ بِدِرَاهِمٍ، جَازَ أَنْ يُعَوِّضَ مِنْهَا بِدَنَانِيرٍ، وَبِالْعَكْسِ.

٢١ «٢» وَ سَيَّلَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلَيْنِ كَانَ بَيْنَهُمَا مَالٌ مِنْهُ بِأَيْدِيهِمَا، وَ مِنْهُ غَائِبٌ عَنْهُمَا، فَاقْتَسَمَا الَّذِي بِأَيْدِيهِمَا وَ اِخْتَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِنَصِيبِهِ، فَقَبِضَ أَحَدُهُمَا وَ لَمْ يَقْبِضِ الْآخَرَ، فَقَالَ: مَا قَبِضَ أَحَدُهُمَا فَهُوَ بَيْنَهُمَا، وَ مَا ذَهَبَ فَهُوَ «٣» بَيْنَهُمَا.

الحادى عشر: فى عدم لزوم الزيادة إذا وعد المديون بها الغريم

٢٢ «٤» كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى الْعَسِيكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ يَكُونُ لَهُ عَلَى رَجُلٍ مِائَةُ دِرْهَمٍ فَيَلْزِمُهُ، فَيَقُولُ لَهُ: أَنْصِرْفُ إِلَيْكَ «٥» إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ، وَ أَقْضَى حَاجَتَكَ، فَإِنْ لَمْ أَنْصِرْفُ، فَلَكَ عَلَى «٦» أَلْفُ دِرْهَمٍ حَالَهُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، وَ أَشْهَدُ بِذَلِكَ عَلَيْكَ، ثُمَّ دَعَاهُمْ إِلَى الشَّهَادَةِ، فَوَقَّعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَتَّبِعِي لَهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا إِلَّا بِالْحَقِّ، وَ لَا يَتَّبِعِي لِصَاحِبِ الدَّيْنِ أَنْ يَأْخُذَ (إِلَّا الْحَقَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) «٧».

الثانى عشر: فى عدم صحه الكفاله فى الحدود و صحتها فى القصاص حتى بان يطلق القاتل من يد الولي فيحبس حتى يردّه أو يؤدى الدية

٢٣ «٨» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا كَفَالَةَ فِي حَدِّ.

(١) الوسائل ١٣: ١٥٩ / ١.

(٢) الوسائل ١٣: ١٥٩ / ١.

(٣) ليس فى ش.

(٤) الوسائل ١٣: ١٦٠ / ١.

(٥) ش: عليك.

(٦) أثبتناه من ش و الوسائل، و فى الأصل:

فعلي.

(٧) ليس فى ش.

(٨) الوسائل ١٣: ١٦١ / ١.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٥٠

٢٤ «١» وَ قَضَى عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ لَا كَفَالَهَ فِي حَدِّ.

٢٥ «٢» وَ سَيِّئَلِ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا فَرَفَعَ إِلَى الْوَالِي فَدَفَعَهُ الْوَالِي إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ لِيَقْتُلُوهُ، فَوَثَبَ عَلَيْهِ قَوْمٌ فَخَلَّصُوا الْقَاتِلَ مِنْ أَيْدِي الْأَوْلِيَاءِ، قَالَ: أَرَى أَنْ «٣» يُحْبَسَ الَّذِي خَلَّصَ الْقَاتِلَ مِنْ أَيْدِي الْأَوْلِيَاءِ حَتَّى يَأْتُوا بِالْقَاتِلِ، قِيلَ: فَإِنْ مَاتَ الْقَاتِلُ وَ هُمْ فِي السَّجْنِ؟ قَالَ: وَ إِنْ مَاتَ، فَعَلَيْهِمُ الدِّيَةُ يُؤَدُّونَهَا جَمِيعًا إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ «٤».

تم كتاب الضمان و الكفاله و الحواله

(١) الوسائل ١٣: ١٦١ / ٢.

(٢) الوسائل ١٣: ١٦٠ / ١.

(٣) أثبتناه من الوسائل، و في الأصل: أو.

(٤) من بدايه الثاني عشر إلى هنا سقط من ش.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٥١

الكتاب الرابع من كتب العقود كتاب الصلح

اشاره

و فيه:

اثنا عشر بحثا

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٥٣

<الكتاب الرابع: كتاب الصلح > «١» و مباحثه اثنا عشر

الأول: في استحباب الإصلاح و لو ببذل المال و لو حلف على الترك، و في تفضيله على العبادات المندوبه

١ «٢» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا عَمِلَ رَجُلٌ عَمَلًا بَعْدَ إِقَامَةِ الْفَرَائِضِ خَيْرًا مِنْ إِصْلَاحِ بَيْنِ النَّاسِ.

٢ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ مَشَى فِي صُلْحٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ، صَلَّى عَلَيْهِ مَلَائِكَةُ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ، وَ أُعْطِيَ ثَوَابَ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَ مَنْ مَشَى فِي

قَطِيعَهُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْوِزْرِ بِقَدْرِ مَا لِمَنْ أَصْلَحَ بَيْنَ اثْنَيْنِ مِنَ الْأَجْرِ، مَكْتُوبٌ عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ حَتَّى يَدْخُلَ جَهَنَّمَ فَيُصَاعَفَ لَهُ الْعَذَابُ.

٣ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ.

٤ «٥» وَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَأَنْ أَصْلَحَ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِدِينَارَيْنِ.

٥ «٦» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: صَدَقَةٌ يُحِبُّهَا اللَّهُ إِصْلَاحٌ بَيْنَ النَّاسِ إِذَا

(١) كتاب الصلح و فيه: ٢٩ حديثا.

(٢) الوسائل ١٣: ١٦٣ / ٨.

(٣) الوسائل ١٣: ١٦٣ / ٧.

(٤) الوسائل ١٣: ١٦٣ / ٦.

(٥) الوسائل ١٣: ١٦٣ / ٦.

(٦) الوسائل ١٣: ١٦٢ / ٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٥٤

تَفَاسَدُوا، وَتَقَارَبُ بَيْنَهُمْ إِذَا تَبَاعَدُوا.

٦ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِيُغْضِ وَكَلَائِهِ: إِذَا رَأَيْتَ بَيْنَ اثْنَيْنِ مِنْ شِيعَتِنَا مُنَازَعَةً، فَافْتَدِهَا مِنْ مَالِي.

٧ «٢» وَسُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ لَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَ تَتَّقُوا وَ تُصَلِّحُوا بَيْنَ النَّاسِ «٣» قَالَ: إِذَا دُعِيَ إِلَى صُلْحٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَلَا تَقُلْ: عَلَيَّ يَمِينٌ أَنْ لَا أَفْعَلَ.

الثاني: في جواز الكذب في الإصلاح دون الصدق في الفساد

وقد مرّ في العشره

٨ «٤» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَجُلٍ: أَبْلِغْ عَنِّي كَذَا وَ كَذَا، قَالَ: فَأَبْلَغُهُمْ عَنْكَ وَ أَقُولُ عَنِّي مَا قُلْتَ لِي وَ غَيْرَ الَّذِي قُلْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّ الْمُصْلِحَ لَيْسَ بِكَذَّابٍ.

الثالث: في جواز الصلح و لزومه، إلا ما أحل حراماً أو حرم حلالاً،

و قد تقدّم و يأتي

٩ «٥» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْبَيْتُ عَلَى الْمُدْعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَالصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ «٦»، إِلَّا صَلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا.

١٠ «٧» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ النَّاسِ.

(١) الوسائل ١٣: ١٦٢ / ٣.

عاملی، حرّ، محمد بن حسن، هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ٨ جلد، مجمع البحوث الإسلاميه، مشهد - ايران، اول، ١٤١٢ هـ ق

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل؛ ج-٦، ص: ٢٥٤

(٢) الوسائل ١٣: ١٦٢ / ٥.

(٣) البقره: ٢٢٤.

(٤) الوسائل ١٣: ١٦٣ / ١.

(٥) الوسائل ١٣: ١٦٤ / ٢.

(٦) أثبتناه من الوسائل، و في الأصل: الناس.

(٧) الوسائل ١٣: ١٦٤ / ١.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٥٥

الرابع: فيما إذا اصطحح الشريكان على أن لأحدهما الربح، و عليه الخسران

و قد مرّ في بيع الحيوان

١١ «١» وَ سَيِّئَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلَيْنِ اشْتَرَا فِي مَيْالٍ، فَرَبِحَا فِيهِ وَ كَانَا مِنَ الْمَيْالِ دَيْنًا وَ عَلَيْهِمَا دَيْنٌ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا

لِصَاحِبِهِ: أَعْطِنِي نِصْفَ الْمَالِ، وَ لَكَ الرَّبْحُ وَ عَلَيْكَ التَّوْبَى، فَقَالَ: لَا بَأْسَ، إِذَا اشْتَرَطَا، فَإِنْ كَانَ شَرْطًا يُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ، فَهُوَ رَدٌّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ.

الخامس: فى اشتراط التراضى فى الصلح و جوازه مع علمهما و جهلها لا مع أحدهما

١٢ «٢» سِئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلَيْنِ كَانَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا طَعَامٌ عِنْدَ صَاحِبِهِ، وَ لَا يَدْرِى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَ لَهُ عِنْدَ صَاحِبِهِ، فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ: لَكَ مَا عِنْدَكَ وَ لى مَا عِنْدى، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، إِذَا تَرَاضِيَا، وَ طَابَتْ أَنْفُسُهُمَا.

١٣ «٣» وَ سِئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ يَهُودِيٍّ أَوْ نَصِيرَانِيٍّ كَانَتْ لَهُ عِنْدى أَرْبَعَةُ آلَافِ دِرْهَمٍ ثُمَّ مَاتَ، أَلَى أَنْ أَصَالِحَ وَرَثَتَهُ وَ لَا أَعْلِمُهُمْ كَمَ كَانَ؟ قَالَ: لَا يَجُوزُ حَتَّى تُخْبِرَهُمْ.

١٤ «٤» وَ سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ فَيُصَالِحُ، فَقَالَ:

إِذَا كَانَ بِطَيْبِهِ نَفْسٍ مِنْ صَاحِبِهِ، فَلَا بَأْسَ.

١٥ «٥» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ فَمَطَّلَهُ حَتَّى مَاتَ، ثُمَّ

(١) الوسائل ١٣: ١٦٥ / ١.

(٢) الوسائل ١٣: ١٦٥ / ١.

(٣) الوسائل ١٣: ١٦٦ / ٢.

(٤) الوسائل ١٣: ١٦٦ / ٣.

(٥) الوسائل ١٣: ١٦٦ / ٤.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٥٦

صَالِحَ وَرَثَتِهِ عَلَى شَيْءٍ فَالَّذى أَخَذَ الْوَرَثَةُ لَهُمْ وَ مَا بَقِيَ، فَلَمَّيَّتِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ مِنْهُ فى الْآخِرَةِ، وَ إِنْ هُوَ لَمْ يُصَالِحْهُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى مَاتَ وَ لَمْ يُقْضَ عَنْهُ، فَهُوَ كَلُّهُ لِلْمَيِّتِ يَأْخُذُهُ بِهِ.

السادس: فى جواز الصلح على مال الميِّت مع المصلحة و على دينه

١٦ «١» سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ مَالٌ لِأَيْتَامٍ فَلَا يُعْطِيهِمْ حَتَّى يَهْلِكُوا، فَيَأْتِيهِ وَارِثُهُمْ وَ وَكَيْلُهُمْ فَيُصَالِحُهُ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ بَعْضًا وَ يَدَعَ بَعْضًا وَ يُبْرِئُهُ مِمَّا كَانَ، أَيْبَرُ مِنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

١٧ «٢» وَ سِئِلَ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِبَدَيْنٍ فَلَا يَزَالُ يَجِيءُ مَنْ يَدَّعِي عَلَيْهِ الشَّيْءَ فَيَقِيمُ عَلَيْهِ الْبَيْتَهُ وَ يَحْلِفُ، قَالَ: أَرَى أَنْ يُصَالِحَ عَلَيْهِ حَتَّى يُؤَدَّى أَمَانَتُهُ.

السابع: في جواز الصلح على الدين المؤجل بأقل منه عاجلا دون العكس

و قد مرَّ

١٨ «٣» وَ سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ الدَّيْنُ فَيَقُولُ لَهُ قَبِيلَ أَنْ يَحِلَّ الْأَجْلُ: عَجَّلْ لِي النُّصْفَ مِنْ حَقِّي عَلَى أَنْ أَضَعَّ عَنْكَ النُّصْفَ، أَيْحِلُّ ذَلِكَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

الثامن: في الصلح على طحن الحنطة بدراهم و حنطه «٤» منها

و قد مرَّ عموما

١٩ «٥» وَ سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُعْطَى أَقْفَرَهُ مِنْ حِنْطِهِ مَعْلُومَةٍ

(١) الوسائل ١٣: ١٦٧ / ١.

(٢) الوسائل ١٣: ١٦٧ / ٢.

(٣) الوسائل ١٣: ١٦٨ / ٢.

(٤) من بدايه كتاب الصلح إلى هنا سقط من ش.

(٥) الوسائل ١٣: ١٦٩ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٥٧

يَطْحَنُهَا بِدَرَاهِمٍ، فَلَمَّا فَرَغَ الطَّحَانِ مِنْ طَحْنِهِ نَقَدَهُ الدَّرَاهِمَ وَ قَفِيزاً مِنْهُ وَ هُوَ شَيْءٌ أَصِطَلَحُوا عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَهُمْ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ «١» وَ إِنَّ لَمْ يَكُنْ سَاعَرَهُ عَلَى ذَلِكَ.

التاسع: في حكم ما لو تداعيا درهمين، ادعى أحدهما الكل و الآخر النصف

٢٠ «٢» سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلَيْنِ كَانَ مَعَهُمَا دِرْهَمَانِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا:

الدَّرْهَمَانِ لِي، وَ قَالَ الْآخَرُ: هُمَا بَيْنِي وَ بَيْنَكَ، فَقَالَ: أَمَّا الَّذِي قَالَ: هُمَا بَيْنِي وَ بَيْنَكَ فَقَدْ أَفْرَأَنَّ أَنَّ أَحَدَ الدَّرْهَمَيْنِ لَيْسَ لَهُ، وَ يُقَسَّمُ الْآخَرُ بَيْنَهُمَا.

العاشر: فى حكم تعارض البيتين فى العين

٢١ «٣» روى: أَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا بَعِيرًا فَأَقَامَ كُلُّ مَنَّهُمَا «٤» بَيْنَهُ، فَجَعَلَهُ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيْنَهُمَا.

أقول حمل على الصلح، و على عدم المرجحات المنصوصه عند تعارض البيتين و يأتى فى القضاء.

الحادى عشر: فى حكم المشتركات و الطريق

و قد مرّ بعض ذلك فى عقد البيع، و يأتى بعضه فى إحياء الموات

٢٢ «٥» وَقِيلَ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا تَشَاحَّ قَوْمٌ فِي طَرِيقٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ:

سَبْعُ أَذْرُعٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَرْبَعُ أَذْرُعٍ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَأَ، بَلْ خَمْسُ أَذْرُعٍ.

٢٣ «٦» وَ رَوَى فِي الطَّرِيقِ يَتَشَاحَّ فِيهِ أَهْلُهُ فَحَدُّهُ سَبْعَةُ أَذْرُعٍ. وَ حُمِلَ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ، وَ الْإِحْتِيَاجِ.

(١) ليس فى ش.

(٢) الوسائل ١٣: ١٦٩ / ١.

(٣) الوسائل ١٣: ١٧٠ / ١.

(٤) ش: كل واحد منهما.

(٥) الوسائل ١٣: ١٧٣ / ١.

(٦) الوسائل ١٣: ١٧٣ / ٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٥٨

الثانى عشر: فى اللواحق

٢٤ «١» سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُبِضُّهُ «٢» الرَّجُلُ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا فِي ثَوْبٍ وَ آخَرَ عَشْرِينَ دِرْهَمًا فِي ثَوْبٍ، فَبَعَثَ الثَّوْبَيْنِ وَ لَمْ يَعْرِفْ هَذَا ثَوْبَهُ وَ لَا هَذَا ثَوْبَهُ، قَالَ: يُبَاعُ الثَّوْبَانِ فَيُعْطَى صَاحِبُ الثَّلَاثِينَ ثَلَاثَةَ أَخْمَاسِ الثَّمَنِ، وَ الْآخَرَ خُمُسِي الثَّمَنِ، قِيلَ: فَإِنَّ صَاحِبَ الْعَشْرِينَ قَالَ لِصَاحِبِ الثَّلَاثِينَ: اخْتَرِ أَيُّهُمَا شِئْتَ، قَالَ: قَدْ أَنْصَفَهُ.

٢٥ «٣» وَ سُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ رَجُلٍ اسْتَوْدَعَ رَجُلًا دِينَارَيْنِ فَاسْتَوْدَعَهُ آخَرَ دِينَارًا فَضَاعَ دِينَارٌ مَنَّهُمَا «٤»، فَقَالَ: يُعْطَى صَاحِبُ

الدَّيْنَارَيْنِ دِينَارًا، وَيُقَسَّمُ الْآخَرَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ.

٢٦ «٥» وَقَالَ رَجُلٌ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ هَذَا عَادَانِي فَجِئْتُ أَنَا بِثَلَاثَةِ أَرْغِفَةٍ، وَحِيَاءٌ هُوَ بِخَمْسَةِ أَرْغِفَةٍ فَتَعَدَّيْنَا، وَمَرَّ بِنَا رَجُلٌ فَدَعَاؤُنَا إِلَى الْعُدَاءِ فَتَعَدَّى مَعَنَا، فَلَمَّا فَرَّغَ وَهَبَ لَنَا ثَمَانِيَةَ دَرَاهِمٍ وَ مَضَى، فَقُلْتُ: يَا هَذَا، قَاسِمِنِي، قَالَ: لَا أَفْعَلُ إِلَّا عَلَى قَمَدِ الْحِصَصِ مِنَ «٦» الْخُبْزِ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اذْهَبَا فَاصْطَلِحَا، فَقَالَ: إِنَّهُ يَا أَبِي فَأَحْمِلْنَا عَلَى الْقَضَاءِ، فَقَالَ لَهُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَتَعْلَمُ أَنَّ ثَلَاثَةَ أَرْغِفَةٍ تَسَعُهُ أَثَلَاثٌ؟

قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَ تَعْلَمُ أَنَّ

خَمْسَةَ أَرْغَفِهِ خَمْسَةَ عَشَرَ ثُلُثًا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَكَلْتَ أَنْتَ مِنْ تِسْعَةِ أَثْلَاطِ ثَمَانِيَةِ أَثْلَاطِ، وَبَقِيَ لَكَ وَاحِدٌ وَ أَكَلَ هَذَا مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ ثَمَانِيَةً، وَبَقِيَ لَهُ سَبْعَةٌ، وَ أَكَلَ الضَّيْفُ مِنْ خُبْزِ هَذَا سَبْعَةَ أَثْلَاطِ وَ مِنْ خُبْزِكَ هَذَا الثُّلُثَ الَّذِي بَقِيَ مِنْ خُبْزِكَ، فَأَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ ثَمَانِيَةَ أَثْلَاطِ فَلِهَذَا سَبْعَةُ دَرَاهِمٍ، وَ لَكَ أَنْتَ لِثُلُثِكَ دِرْهَمٌ.

(١) الوسائل ١٣: ١٧٠ / ١.

(٢) ليس في ش.

(٣) الوسائل ١٣: ١٧١ / ١.

(٤) ش: منها.

(٥) الوسائل ١٣: ١٧١ / ١.

(٦) ش: عن.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٥٩

٢٧ «١» وَ قَضَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَيْهِ فِي خُصِّ «٢»، فَقَالَ: إِنَّ الْخُصَّ لِلَّذِي إِلَيْهِ الْقِمَاطُ «٣».

٢٨ «٤» وَ رُوِيَ لِصَاحِبِ الدَّارِ الَّذِي مِنْ قَبِيلِهِ وَجْهُ الْقِمَاطِ.

٢٩ «٥» وَ رُوِيَ: فِي خَطِيرِهِ بَيْنَ دَارَيْنِ مِثْلُهُ.

تم كتاب الصلح

(١) الوسائل ١٣: ١٧٣ / ٢.

(٢) الخَصُّ بِالضَّمِّ وَ التَّشْدِيدِ: الْبَيْتُ مِنَ الْقَصَبِ، وَ الْجَمْعُ أَخْصَاصُ (المجمع: خصص).

(٣) القِمَاطُ: حَبْلٌ يَشُدُّ بِهِ الْأَخْصَاصُ وَ قِوَامُ الشَّاهِ لِلذَّبْحِ (المجمع: قمط).

(٤) الوسائل ١٣: ١٧٢ / ١.

(٥) الوسائل ١٣: ١٧٢ / ١.

الكتاب الخامس من كتب العقود كتاب الشركه و المضاربه

إشاره

و فيه:

اثنا عشر فصلا

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٦٣

<الكتاب الخامس: كتاب الشركه و المضاربه > «١» و فيه اثنا عشر فصلا

الأول: في أنه يتساوى الشريكان في الربح و الخسران إن تساوى المالان و إلا فبالنسبه إلا مع الشرط

و قد مرّ

١ «٢» وَ سئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُشَارِكُ فِي السَّلْعَةِ، قَالَ: إِنْ رَبِحَ فَلَهُ، وَ إِنْ وُضِعَ فَعَلَيْهِ.

٢ «٣» وَ رَوَى: أَنَّ الرَّبْحَ وَ النُّقْصَانَ بَيْنَهُمَا وَ إِنْ نَقَدَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ.

٣ «٤» وَ رَوَى: جَوَازُ اشْتِرَاطِ الشُّرَكَهِ فِي الرَّبْحِ دُونَ النُّقْصَانِ فِي بَيْعِ الْإِشْتِرَاكِ «٥» فِي جَارِيَةٍ.

الثاني: في كراهه مشاركه الذمى و إبطاعه و إيداعه

٤ «٦» كَرِهَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُشَارَكَةَ الْيَهُودِيِّ وَ النَّصْرَانِيِّ وَ الْمَجُوسِيِّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً لَا يَغِيبُ عَنْهَا الْمُسْلِمُ.

٥ «٧» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَتَّبِعِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يُشَارِكَ الذَّمِّيَّ وَ لَا يُبْضِعَهُ

(١) كتاب الشركه و المضاربه و فيه: ٣٢ حديثا.

(٢) الوسائل ١٣: ١٧٤ / ١.

(٣) الوسائل ١٣: ١٧٤ / ٣.

(٤) الوسائل ١٣: ١٧٥ / ٨.

(٥) ش: التَّقْصَانُ وَالِاشْتِرَاكُ.

(٦) الوسائل ١٣: ١٧٦ / ٢.

(٧) الوسائل ١٣: ١٧٦ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٦٤

بِضَاعَهُ، وَ لَا يُودِعُهُ وَدِيعَهُ، وَ لَا يُصَافِيهِ الْمَوَدَّةَ.

٦ «١» وَ رُوِيَ: جَوَازُ مُشَارَكَتِهِمْ فِي الْمُرَارَعَةِ.

الثالث: في وطء الأمه المشتركه و التي شرط البائع نصف ربحها،

و قد تقدم في بيع الحيوان، و يأتي في النكاح عدم الجواز

٧ «٢» وَ سُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ جَارِيَةٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ وَطَّئَهَا أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ فَأَحْبَلَهَا، قَالَ: يُضْرَبُ نِصْفَ الْحَدِّ وَ يُعْرَمُ نِصْفُ الْقِيَمَةِ.

٨ «٣» وَ رُوِيَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى ثَلَاثَ جَوَارٍ فَقَالَ لِلْيَاغِي: لِمَكَ عَلَيَّ نِصْفُ الرِّيحِ فَبَاعَ جَارِيَتَيْنِ بِفَضْلِ عَلَى الْقِيَمَةِ، وَ أَحْبَلَ الثَّلَاثَةَ، قَالَ: يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَهُ نِصْفَ الرِّيحِ فِيمَا بَاعَ، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ فِيمَا أَحْبَلَ شَيْءٌ.

الرابع: في أن الشريكين إذا شرطا الاجتماع في التصرف لزم

٩ «٤» رُوِيَ: أَنَّ رَجُلَيْنِ اسْتَوْدَعَا امْرَأَةً وَدِيعَهُ وَ قَالَا: لَا تَدْفَعِيهَا إِلَيَّ وَاحِدٍ حَتَّى نَجْتَمِعَ عِنْدَكَ، ثُمَّ انْطَلَقَا فَعَابَا فَجَاءَ أَحَدُهُمَا [إِلَيْهَا] «٥» فَقَالَ: أَعْطِينِي وَدِيعَتِي فَإِنَّ صَاحِبِي قَدْ مَاتَ، فَأَعْطَتْهُ ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ فَقَالَ: هَاتِي وَدِيعَتِي، فَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: هَيْدِ الْوَدِيعَةَ عِنْدَهَا «٦» وَ قَدْ أَمَرْتُمَاهَا أَنْ لَا تَدْفَعَهَا إِلَيَّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا حَتَّى تَجْتَمِعَا - [عِنْدَهَا] «٧» فَهَاتِنِي بِصَاحِبِكَ وَ لَمْ يُضْمَمْتُهَا، وَ قَالَ: إِنَّمَا أَرَادَا أَنْ يَذْهَبَا بِمَالِ الْمَرْأَةِ.

(١) الوسائل ١٣: ١٧٦ / ٢.

(٢) الوسائل ١٣: ١٧٧ / ١.

(٣) الوسائل ١٣: ١٧٧ / ٢.

(٤) الوسائل ١٣: ١٧٧ / ١.

(٥) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٦) ش: عندي.

(٧) أثبتناه من ش و الوسائل.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٦٥

الخامس: في أنه ليس للشريك التصرف بدون إذن شريكه، فإن خانه لم يجز له الأخذ في الظاهر بمقدار ما خان

و قد مرّ

١٠ «١» وَ سَيِّئَ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الشَّرِيكُ فَيُظْهِرُ عَلَيْهِ قَدِ اخْتَانَ شَيْئًا، أَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ مِثْلَ الَّذِي أَخَذَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُبَيِّنَ لَهُ؟ فَقَالَ: سَوَاءُ «٢»، إِنَّمَا اشْتَرَا بِأَمَانَةِ اللَّهِ، وَ إِنِّي لَأُحِبُّ لَهُ إِذَا رَأَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَسْتَرَّ عَلَيْهِ، وَ مَا أُحِبُّ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ عِلْمِهِ.

١١ «٣» وَ رُوِيَ: جَوَّازُ الْأَخْذِ كَمَا مَرَّ فِيهَا يُكْتَسَبُ بِهِ.

السادس: في استحباب مشاركته من أقبل عليه الرزق

و قد مرّ

١٢ «٤» وَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: شَارِكُوا الَّذِي قَدْ أَقْبَلَ عَلَيْهِ الرِّزْقُ، فَإِنَّهُ أَخْلَقَ لِلْغِنَى، وَ أَجْدَرُ بِإِقْبَالِ الْحِطِّ.

السابع: في أن المالك إذا عيّن لعامل المضاربه نوعا من التصرف أو جهه للسفر لم تجز «٥» له المخالفه،

فإن خالف ضمن، و إن ربح كان بينهما

١٣ «٦» سُنِيَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُعْطَى الْمَالَ مُضَارَبَةً وَ يُنْهَى أَنْ يَخْرُجَ بِهِ فَخَرَجَ، قَالَ: يَضْمَنُ الْمَالَ وَ الرَّبْحَ بَيْنَهُمَا.

١٤ «٧» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّجُلِ يُعْطَى الْمَالَ فَيَقُولُ لَهُ: ائْتِ أَرْضَ كَذَا وَ كَذَا، وَ لَا تُجَاوِزْهَا وَ اشْتَرِ مِنْهَا، قَالَ: فَإِنْ جَاوَزَهَا وَ هَلَكَ الْمَالَ فَهُوَ ضَامِنٌ،

(١) الوسائل ١٣: ١٧٨ / ١.

(٢) ش: فقال له شوه، الشوه: قبح الخلقه و منه شاهت الوجوه (المجمع: شوه).

(٣) الوسائل ١٣: ١٧٨ / ١.

(٤) الوسائل ١٣: ١٨٠ / ١.

(٥) ش: لم يجز.

(٦) الوسائل ١٣: ١٨١ / ١.

(٧) الوسائل ١٣: ١٨١ / ٢.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٦٦

وَإِنْ اشْتَرَى مَتَاعًا فَوُضِعَ فِيهِ فَهُوَ عَلَيْهِ، وَإِنْ رِيحَ فَهُوَ بَيْنَهُمَا.

١٥ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمَالُ الَّذِي يَعْمَلُ بِهِ مُضَارَبَةٌ لَهُ مِنَ الرَّيْحِ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ مِنَ الْوَضِيْعَةِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُخَالِفَ أَمْرَ صَاحِبِ الْمَالِ.

١٦ «٢» وَ سَيِّئَل عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا يَشْتَرِي بِهِ ضَرْبًا مِنَ الْمَتَاعِ مُضَارَبَةً، فَذَهَبَ فَاشْتَرَى غَيْرَ الَّذِي أَمَرَهُ، قَالَ: هُوَ ضَامِنٌ، وَ الرَّيْحُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَ.

الثامن: في أنه يجوز للمالك أن يدفع أكثر المال قرضاً، و الباقي قرضاً، و يشترط حصه من ربح الجميع

١٧ «٣» قِيلَ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَأَ أَرَأَى أُعْطِيَ الْمَالَ، فَيَقُولُ: قَدْ هَلَكَ أَوْ ذَهَبَ، فَأُعْطِيَ الرَّجُلَ أَلْفَ دِرْهَمٍ أَقْرَضُهَا إِيَّاهُ، وَ أُعْطِيهِ عَشْرِينَ دِرْهَمًا يَعْمَلُ بِالْمَالِ كُلِّهِ، وَ يَقُولُ: هَذَا رَأْسُ مَالِي، وَ هَذَا رَأْسُ مَالِكَ، فَمَا أَصَبَتْ مِنْهُمَا جَمِيعًا فَهُوَ بَيْنِي وَ بَيْنَكَ، فَقَالَ: لَأَ بَأْسَ بِهِ.

التاسع: في أنه يجوز دفع بعض المال قرضاً و الباقي بضاعة

١٨ «٤» قِيلَ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ أَدْفَعُ إِلَيْهِ مَالًا، فَأَقُولُ لَهُ إِذَا دَفَعْتُ إِلَيْهِ الْمَالَ وَ هُوَ خَمْسُونَ أَلْفًا: عَلَيْكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ عَشْرَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ قَرْضٌ، وَ الْبَاقِي مَعَكَ تَشْتَرِي لِي «٥» بِهَا مَا رَأَيْتَ، قَالَ: لَأَ بَأْسَ بِهِ.

العاشر: في ثبوت الحصه المشترطه للعامل و أنه لا يضمن إلا مع تقرير

و قد مرَّ

١٩ «٦» وَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ اتَّجَرَ مَالًا وَ اشْتَرَطَ نِصْفَ الرَّيْحِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ

(١) الوسائل ١٣: ١٨١ / ٤.

(٢) الوسائل ١٣: ١٨٢ / ٩.

(٣) الوسائل ١٣: ١٨٤ / ١.

(٤) الوسائل ١٣: ١٨٤ / ٤.

(٥) ليس في ش.

(٦) الوسائل ١٣: ١٨٥ / ٢.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٦٧

ضَمَانٌ.

٢٠ «١» وَ سِئَلِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَبِيعُ الْمَالَ فِيهِلِكَ «٢» أَوْ يُسْرِقُ، أَعَلَى صَاحِبِهِ ضَمَانٌ؟ فَقَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ غُرْمٌ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ أَمِينًا.

٢١ «٣» وَ رُوِيَ: عَلَى الْمُضَارِبِ مِنَ الْوَضِيْعَةِ بِقَدْرِ مَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الرَّبِيْحِ. وَ حَمِلَ عَلَى التَّفْرِيطِ، وَ عَلَى كَوْنِهِ شَرِيكًا فِي رَأْسِ الْمَالِ.

الحادي عشر: في أن صاحب المال إذا ضمن العامل فليس له إلا رأس ماله

و قد مرّ

٢٢ «٤» وَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ ضَمَّنَ تَاجِرًا، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا رَأْسُ مَالِهِ وَ لَيْسَ لَهُ مِنَ الرَّبِيْحِ شَيْءٌ.

٢٣ «٥» وَ رُوِيَ: مَنْ ضَمَّنَ مُضَارِبَهُ.

الثاني عشر: في الأحكام

و هي اثنا عشر ١- لا يجوز قسمه الدين المشترك قبل قبضه لما مرّ في الدين و غيره.

٢- يجوز للمالك أمر العامل بضمّ الربح الذي في يده إلى رأس المال لما مرّ في مقدمات التجاره.

٣- تستحبّ المضاربه [للعامل] «٦» و صاحب المال لما مرّ هناك.

٢٤ «٧» ٤- سُئِلَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ عَلَى رَجُلٍ مَالٌ فَيَتَقَاضَاهُ، وَ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ، فَيَقُولُ: هُوَ عِنْدَكَ مُضَارِبَهُ، قَالَ: لَا يَصْلُحُ

(١) الوسائل ١٣: ١٨٥ / ٣.

(٢) ش: فهلك.

(٣) الوسائل ١٣: ١٨٦ / ٦.

(٤) الوسائل ١٣: ١٨٦ / ١ و ٢.

(٥) الوسائل ١٣: ١٨٦ / ١ و ٢.

(٦) أثبتناه من ش.

(٧) الوسائل ١٣: ١٨٧ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٦٨

٢٥ «١» ٥- قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمُضَارِبِ: مَا أَنْفَقَ فِي سَفَرِهِ، فَهُوَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ، وَإِذَا قَدِمَ بَلَدَهُ فَمَا أَنْفَقَ فَمِنْ نَصِيْبِهِ.

٢٦ «٢» ٦- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْمَالُ مُضَارَبَةً، فَيَقِلُّ رِبْحُهُ، فَيَتَخَوَّفُ أَنْ يُؤْخَذَ، فَيَزِيدُ صَاحِبَهُ عَلَى شَرْطِهِ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُمَا، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ مَخَافَةَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

٢٧ «٣» ٧- قِيلَ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ مُضَارَبَةً، فَمَا اشْتَرَى أَبَاهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: يُقَوِّمُ، فَإِذَا زَادَ دِرْهَمًا وَاحِدًا، أُعْتِقَ وَاشْتُرِيَ فِي مَالِ الرَّجُلِ.

٢٨ «٤» ٨- قِيلَ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَتَى صَادَقْتُهُ حِارِيَةً وَدَفَعْتَ إِلَيْهِ أَرْبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، ثُمَّ قَالَتْ لَهُ: إِذَا فَسَدَتْ «٥» بَيْنِي وَ بَيْنَكَ،

رُدَّ عَلَيَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ آلَافٍ، فَعَمِلَ بِهَا الْفَتَى وَرَبِحَ، ثُمَّ إِنَّ الْفَتَى تَزَوَّجَ وَ أَرَادَ أَنْ يَتُوبَ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: يَرُدُّ عَلَيْهَا أَرْبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَ الرَّبِيْحُ لَهُ.

٢٩ «٦» ٩- قِيلَ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ دَفَعَ مَالَ يَتِيْمٍ مُضَارَبَةٍ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ رِبْحٌ، فَلْيَتِيْمِ، وَ إِنْ كَانَتْ وَضِيْعَةٌ، فَالَّذِي أُعْطِيَ ضَامِنٌ.

٣٠ «٧» ١٠- رُوِيَ: أَنَّ لِلْعَامِلِ أَنْ يَطَّأَ جَارِيَةَ الْمُضَارَبَةِ. وَ حُمِلَ عَلَى التَّحْلِيلِ مِنَ الْمَالِكِ.

٣١ «٨» ١١- سَيِّلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُعْطَى عَبْدَهُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ عَلَى أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهِ الْعَبْدُ كُلَّ شَهْرٍ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

(١) الوسائل ١٣: ١٨٧ / ١.

(٢) الوسائل ١٣: ١٨٨ / ١.

(٣) الوسائل ١٣: ١٨٨ / ١.

(٤) الوسائل ١٣: ١٨٩ / ١.

(٥) ش: فسد.

(٦) الوسائل ١٣: ١٨٩ / ١.

(٧) الوسائل ١٣: ١٩٠ / ١.

(٨) الوسائل ١٣: ١٩٠ / ١.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٦٩

٣٢ «١» ١٢- قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيمَنْ يَمُوتُ وَ عِنْدَهُ مَالٌ مُضَارَبَةٌ: إِنْ سَمَّاهُ بِعَيْنِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ، فَقَالَ: هَذَا لِفُلَانٍ، فَهُوَ لَهُ، وَ إِنْ مَاتَ وَ لَمْ «٢» يَذْكُرْ، فَهُوَ أَسْوَهُ الْعَرْمَاءِ.

تم كتاب الشركة و المضاربه

(١) الوسائل ١٣: ١٩١ / ١.

(٢) الأصل: فلم.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٧١

الكتاب السادس من كتب العقود كتاب المزارعه والمساقاه

إشاره

وفيه:

اثنا عشر فصلا

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٧٣

>الكتاب السادس: كتاب المزارعه والمساقاه < «١» وفيه اثنا عشر فصلا

الأول: في استحباب الغرس و شراء العقار و كراهه بيعه

و قد مرّ في مقدمات التجاره و يأتي

١ «٢» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيُّ الْمَالِ «٣» بَعْدَ الْبَقْرِ خَيْرٌ؟ قَالَ: الرَّاسِيَاتُ فِي الْوَحْلِ، وَ الْمُطْعِمَاتُ فِي الْمَحْلِ، نِعَمَ الشَّيْءِ النَّخْلُ، مَنْ بَاعَهُ فَإِنَّمَا ثَمَنُهُ بِمَنْزِلِهِ رَمَادٍ عَلَى رَأْسِ شَاهِقِهِ «٤» اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ، إِلَّا أَنْ يُخْلِفَ مَكَانَهَا.

الثاني: في صب الماء في أصول الشجر عند الغرس

٢ «٥» قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «٦»: إِنَّ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرَّ بِمَدِينَةٍ وَ إِذَا فِي ثَمَارِهَا «٧» الدُّودُ، فَشَكَوَا إِلَيْهِ مَا بِهِمْ، فَقَالَ: دَوَاءُ هَذَا مَعَكُمْ وَ لَيْسَ تَعْلَمُونَ، أَنْتُمْ قَوْمٌ إِذَا غَرَسْتُمْ الْأَشْجَارَ صَبَبْتُمْ التُّرَابَ وَ لَيْسَ هَكَذَا يَجِبُ، يَلِ يَنْبَغِي أَنْ تَصُبُّوا الْمَاءَ فِي أُصُولِ الشَّجَرِ، ثُمَّ تَصُبُّوا التُّرَابَ لِكَيْلَا يَقَعَ فِيهِ الدُّودُ.

(١) كتاب المزارعه والمساقاه وفيه: ٦٠ حديثا.

(٢) الوسائل ١٣: ١٩٢ / ١.

(٣) ش: أي مال.

(٤) ش: شاهق.

(٥) الوسائل ١٣: ١٩٢ / ١.

(٦) ش: قال (ع).

(٧) ش: فى أثمارها.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٧٤

الثالث: فى استحباب الزرع

وقد تقدم و يأتى

٣ «١» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَى الْمَالِ خَيْرٌ؟ قَالَ: زَرَعُ زَرَعِهِ صَاحِبُهُ وَ أَصْلَحُهُ وَ أَدَى حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ.

٤ «٢» وَ قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَسْمِعْ قَوْمًا يَقُولُونَ: إِنَّ الزَّرَاعَةَ مَكْرُوهَةٌ، فَقَالَ لَهُ: ازْرَعُوا وَ اغْرِسُوا، فَلَمَّا وَ اللَّهُ مَيَّا عَمِلَ النَّاسُ عَمَلًا أَحَلَّ مِنْهُ وَ لَا أَطِيبَ، وَ اللَّهُ لَيَزْرَعَنَّ الزَّرْعَ، وَ لَيَغْرِسَنَّ العُرسَ بَعْدَ خُرُوجِ الدَّجَالِ.

٥ «٣» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ أَرْزَاقَ أَنْبِيَائِهِ فِي الزَّرْعِ وَ الضَّرْعِ «٤»، كَيْلًا يَكْرَهُوا شَيْئًا مِنْ قَطْرِ السَّمَاءِ.

٦ «٥» وَ رَوَى: الحَرْتُ وَ الزَّرْعُ.

٧ «٦» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَ عَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ «٧» قَالَ: الزَّارِعُونَ.

٨ «٨» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الكِيمِيَاءُ الأَكْبَرُ الزَّرَاعَةُ.

٩ «٩» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ المَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنَ الرَّجُلِ، وَ إِنَّمَا هَمَّتْهَا فِي الرَّجَالِ، فَاحْبِسُوا نِسَاءَكُمْ، وَ إِنَّ الرَّجُلَ خُلِقَ مِنَ الأَرْضِ فَانَّمَا هَمَّتْهُ فِي الأَرْضِ.

١٠ «١٠» وَ قَالَ البَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: خَيْرُ الأَعْمَالِ الحَرْتُ، يَزْرَعُهُ فَيَأْكُلُ مِنْهُ البِرُّ وَ الفَاجِرُ وَ البُهَائِمُ وَ الطَّيْرُ.

١٣: ١٩٤ / ٩.

(٢) الوسائل ١٣: ١٩٣ / ١.

(٣) الوسائل ١٣: ١٩٣ / ٢.

(٤) ش: و الغرس.

(٥) الوسائل ١٣: ١٩٣ / ٣.

(٦) الوسائل ١٣: ١٩٣ / ٤.

(٧) إبراهيم: ١٢.

(٨) الوسائل ١٣: ١٩٤ / ٨.

(٩) الوسائل ١٣: ١٩٥ / ١١.

(١٠) الوسائل ١٣: ١٩٤ / ٦.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٧٥

الرابع: في استحباب الحرث للزرع

وقد تقدم

١١ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ لَمَّا أَهْبَطَ آدَمَ إِلَى الْأَرْضِ أَمَرَهُ أَنْ يَحْرُثَ بِيَدِهِ لِيَأْكُلَ مِنْ كَدِّ يَدِهِ بَعْدَ الْجَنَّةِ وَنَعِيمِهَا.

١٢ «٢» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَالَ جِبْرِئِيلُ لِآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا آدَمُ، كُنْ حَرَائِثًا.

١٣ «٣» وَ مَرَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِنَاسٍ، وَ هُمْ يَحْرُثُونَ فَقَالَ لَهُمْ: احْرُثُوا، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: يُنْبِتُ اللَّهُ بِالرِّيحِ كَمَا يُنْبِتُ بِالْمَطَرِ.

الخامس: فيما يقال عند الحرث و الزرع و الغرس

١٤ «٤» رَوَى: أَنَّ جِبْرِئِيلَ قَالَ لِآدَمَ: كُنْ حَرَائِثًا، قَالَ: فَعَلَّمَنِي دُعَاءً، قَالَ:

قُلِ: اللَّهُمَّ اكْفِنِي مَوْنَةَ الدُّنْيَا «٥» وَ كُلِّ هَوْلٍ دُونَ الْجَنَّةِ، وَ أَلْسِنِي الْعَافِيَةَ حَتَّى تَهْنِئَنِي الْمَعِيشَةَ.

١٥ «٦» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا بَدَرْتَ، فَقُلْ: اللَّهُمَّ قَدْ بَدَرْنَا وَ أَنْتَ الزَّارِعُ فَاجْعَلْهُ حَبًّا مُتْرَاكِمًا.

١٦ «٧» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَزْرَعَ زَرْعًا، فَخُذْ قَبْضَهُ مِنَ الْبَدْرِ وَ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَ قُلْ أَوْأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ أَمْ أَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ «٨» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ تَقُولُ: بَلِ اللَّهُ الزَّارِعُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ

(١) الوسائل ١٣: ١٩٦ / ٢.

(٢) الوسائل ١٣: ١٩٦ / ١.

(٣) الوسائل ١٣: ١٩٥ / ١.

(٤) الوسائل ١٣: ١٩٦ / ١.

(٥) ليس في ش.

(٦) الوسائل ١٣: ١٩٧ / ٢.

(٧) الوسائل ١٣: ١٩٧ / ٣.

(٨) الواقعة: ٦٣ و ٦٤.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٧٦

اجْعَلْهُ حَبًّا مُبَارَكًا، وَ ارْزُقْنَا فِيهِ السَّلَامَةَ، ثُمَّ انْثِرِ الْقَبْضَةَ الَّتِي فِي كَفِّكَ فِي الْفَرَّاحِ «١».

١٧ «٢» وَ رَوَى: إِذَا غَرَسْتَ غَرْسًا أَوْ نَبْتًا، فَافْرَأْ عَلَى كُلِّ عُوْدٍ أَوْ حَبِيَّةٍ: سُبْحَانَ الْبَاعِثِ الْوَارِثِ، فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ يُخْطِئُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

١٨ «٣» وَ رَوَى: تَقُولُ إِذَا غَرَسْتَ أَوْ زَرَعْتَ: وَ مِثْلُ كَلِمَةِ طَيِّبِهِ كَشَجَرِهِ طَيِّبِهِ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَ

فَزَعُوهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا.

السادس: في تلقيح النخل

١٩ «٤» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يُلَقِّحَ النَّخْلَ إِذَا كَانَ لَا يَجُودُ عَمَلُهَا، وَ لَا يَتَبَعَلُ النَّخْلُ، فَلْيَأْخُذْ حَيْثَانًا صِهْرًا يَابِسَةً فَلْيَدَقِّهَا بَيْنَ الدَّقَّتَيْنِ، ثُمَّ يَذُرُّ «٥» فِي كُلِّ طَلْعَةٍ مِنْهَا قَلِيلًا، وَ يَصِيرُ «٦» الْبَاقِي [فِي] «٧» صِرِّهِ نَظِيفَةً، ثُمَّ يَجْعَلُ فِي قَلْبِ النَّخْلِ تَنْفَعُ بِإِذْنِ اللَّهِ.

السابع: في غرس البسر إذا أبيع

٢٠ «٨» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَجُلٍ: قَدْ رَأَيْتُ حَائِطَكَ فَغَرَسْتَ فِيهِ شَيْئًا، فَقَالَ: قَدْ أَرَدْتُ أَنْ آخُذَ مِنْ حَيْطَانِكَ وَدِيًّا «٩»، فَقَالَ: أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَا هُوَ خَيْرٌ لَكَ مِنْهُ وَ أَسْرَعُ؟ إِذَا أُبْنِعَتِ الْبُسْرَةُ وَ هَمَّتْ أَنْ تَرُطِبَ، فَاعْرِسْهَا فَإِنَّهَا تُؤَدِّي إِلَيْكَ مِثْلَ الَّذِي

(١) القراح: المزرعه التي ليس عليها بناء و لا فيها شجر (المجمع: قرح).

(٢) الوسائل ١٣: ١٩٧/٤.

(٣) الوسائل ١٣: ١٩٧/٥.

(٤) الوسائل ١٣: ١٩٧/١.

(٥) ذررت الحب و الملح و الدّواء: فرفته (اللّسان:

ذر).

(٦) صر: جمع، صر النّاقه: شدّ ضرعها، أصل الصر: الجمع و الشد (اللّسان: صر).

(٧) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٨) الوسائل ١٣: ١٩٨/٢.

(٩) الودي: هو صغار النّخل قبل أن يحمل، الواحده: وديّه (المجمع: ودي).

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٧٧

عَرَسَتْهَا سَوَاءً.

الثامن: فى قطع شجر «١» الفواكه و السدر

٢١ «٢» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَقْطَعُوا الثَّمَارَ فَيُصَبَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ الْعَذَابَ صَبًّا.

٢٢ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَكْرُوهٌ قَطْعُ النَّخْلِ «٤».

٢٣ «٥» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَطْعِ الشَّجَرِ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، قِيلَ: فَالسُّدْرُ؟

قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يُكْرَهُ قَطْعُ السُّدْرِ بِالْبَادِيَةِ لِأَنَّهُ بِهَا قَلِيلٌ «٦»، فَأَمَّا هَاهُنَا فَلَا يُكْرَهُ.

٢٤ «٧» وَقَطَعَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ سِدْرًا وَ غَرَسَ مَكَانَهُ عِنَبًا.

التاسع: فى أنه يشترط فى المزارعه كون النماء مشاعا بينهما تساويا فيه أو تفضلا،

و لا يسمى شيئا للبذر و لا للبقر و لا للأرض

٢٥ «٨» رَوَى: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمَّا افْتَتَحَ «٩» خَيْبَرَ تَرَكَهَا فِى أَيْدِيهِمْ عَلَى النُّصْفِ.

٢٦ «١٠» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُقْبَلُ الْأَرْضُ بِحِنْطِهِ مُسَمَّاهِ، وَ لَكِنْ بِالنُّصْفِ وَ الثُّلْثِ وَ الرَّبْعِ وَ الْخُمْسِ لَا بَأْسَ بِهِ.

٢٧ «١١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (لَا بَأْسَ بِالْمَزَارَعِ بِالْثُلْثِ وَ الرَّبْعِ وَ الْخُمْسِ) «١٢».

(١) الأصل: شجره.

(٢) الوسائل ١٣: ١٩٨ / ١.

(٣) الوسائل ١٣: ١٩٨ / ٣.

(٤) الأصل: النخيل.

(٥) الوسائل ١٣: ١٩٨ / ٣.

(٦) ش: لأنه قليل.

(٧) الوسائل ١٣: ١٩٨ / ٢.

(٨) الوسائل ١٣: ١٩٩ / ١.

(٩) ش: أفتح.

(١٠) الوسائل ١٣: ١٩٩/٣.

(١١) الوسائل ١٣: ١٩٩/٣.

(١٢) ليس في ش.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٧٨

٢٨ «١» (وَسُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ) «٢» عَنِ الرَّجُلِ يُزَارِعُ الْأَرْضَ فَيَشْتَرِطُ لِلْبَدْرِ ثُلُثًا، وَ لِلْبَقْرِ ثُلُثًا، قَالَ: لَا يَتَّبِعِي أَنْ يُسَيِّمِي شَيْئًا فَإِنَّمَا يُحَرِّمُ الْكَلَامَ.

٢٩ «٣» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمُزَارَعَةِ وَ بَيْعِ السَّنِينِ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

٣٠ «٤» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَتَّبِعِي أَنْ يُسَيِّمِي بِيَذْرًا وَ لَا بَقْرًا، وَ لَكِنْ يَقُولُ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ: أَزْرِعُ فِي أَرْضِكَ وَ لَكَ مِنْهَا كَذَا وَ كَذَا، نِصْفٌ أَوْ ثُلُثٌ أَوْ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ.

العاشر: في أنه يشترط في المساقاة كون النماء مشاعا بينهما

و قد تقدّم و يأتي

٣١ «٥» وَ رَوَى: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَعْطَى حَيِّبًا بِالنُّصْفِ أَرْضَهَا وَ نَخْلَهَا.

٣٢ «٦» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ يُعْطَى الرَّجُلَ أَرْضَهُ وَ فِيهَا رُمَانٌ «٧» أَوْ نَخْلٌ أَوْ فَاكِهَةٌ، وَ يَقُولُ: اسْقِ هَذَا مِنَ الْمَاءِ وَ اَعْمُرْهُ وَ لَكَ نِصْفُ مَا أَخْرَجَ اللَّهُ مِنْهُ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

الحادي عشر: في أنّ العمل على العامل و الخراج على المالك إلا مع الشرط، و أنه يجوز اشتراط البذر و العوامل

٣٣ «٨» قِيلَ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أُشَارِكُ الْعِلْجَ «٩»، فَيَكُونُ مِنْ عِنْدِي الْمَأْرُضُ، وَ الْبِذْرُ، وَ الْبَقْرُ، وَ يَكُونُ عَلَيَّ الْعِلْجُ الْقِيَامُ، وَ السَّقْيُ، وَ الْعَمَلُ فِي الزَّرْعِ حَتَّى يَصِيرَ

(١) الوسائل ١٣: ١٩٩/٤.

(٢) ليس في ش.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٠١/٩.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٠١ / ١٠.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٠١ / ١.

(٦) الوسائل ١٣: ٢٠٢ / ٢.

(٧) أثبتناه من ش و الفروع، و فى الأصل: ماء.

(٨) الوسائل ١٣: ٢٠٢ / ١.

(٩) العليج: الرجل الضخم من كفار العجم، و بعضهم يطلقه على الكافر مطلقا (المجمع: عليج).

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٧٩

حِنْطَةً أَوْ شَعِيرًا، وَ تَكُونُ الْقِسْمَةَ، فَيَأْخُذُ السُّلْطَانُ حَقَّهُ، وَ يَبْقَى مَا بَقِيَ، عَلَى أَنَّ لِلْعَلِجِ مِنْهُ الثُّلُثَ وَ لِيِ الْبَاقِي، قَالَ: لَا بَأْسَ، قِيلَ: فَلَی عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ عَلَيَّ مِمَّا أَخْرَجْتَ الْأَرْضُ الْبِيدَرُ، وَ يُقْسَمُ مَا بَقِيَ؟ قَالَ: إِنَّمَا شَارَكْتُهُ عَلَى أَنَّ الْبِيدَرَ مِنْ عِنْدِكَ وَ عَلَيْهِ السَّقْيُ وَ الْفِيَّامُ.

٣٤ «١» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ لَهُ الْأَرْضُ مِنْ أَرْضِ الْخَرَجِ فَيَدْفَعُهَا إِلَى الرَّجُلِ عَلَى «٢» أَنْ يَعْمُرَهَا وَ يُضْرِبَ لِحَهَا وَ يُؤَدِّي خَرَاجَهَا، وَ مَا كَانَ مِنْ «٣» فَضْلٍ فَهُوَ بَيْنَهُمَا، قَالَ: لَا بَأْسَ.

٣٥ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَزَارَعِ، فَقَالَ: النَّفَقَةُ مِنْكَ، وَ الْأَرْضُ لِصَاحِبِهَا، فَمَا أَخْرَجَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ قُسِمَ عَلَى الشَّطْرِ

٣٦ «٦» وَ رُوِيَ: الْمُؤْمِنُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ.

٣٧ «٧» وَقِيلَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي آجِرْتُ قَوْمًا فَرَادَ السُّلْطَانُ عَلَيْهِمْ، قَالَ:

أَعْطَيْهِمْ فَضْلَ مَا بَيْنَهُمَا، قَالَ: أَنَا لَمْ أَظْلِمُهُمْ وَلَمْ أَزِدْ عَلَيْهِمْ، قَالَ: إِنَّمَا زَادُوا عَلَيَّ أَرْضِيكَ.

الثاني عشر: في الأحكام

و هي اثنا عشر ١- يستحب سقى الطلح «٨» و السدر لما مرّ في مقدمات التجاره.

٢- ينبغي ذكر الأجل في المزارعه و المساقاه لما يأتي.

(١) الوسائل ١٣: ٢٠٣ / ٢.

(٢) ليس في ش.

(٣) الأصل: عن.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٠٣ / ٢.

(٥) ش: على الشرط.

(٦) الوسائل ١٣: ٣٠ / ٤.

(٧) الوسائل ١٣: ٢١١ / ١٠.

(٨) الطلح: شجره حجازيه جناتها كجناه السمرة و لها شوكة أحجن و منابتها بطون الأودية، و هي أعظم العضاه شوكة و أصلبها عودا و أجودها صمغا (اللسان: طلح).

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٨٠

٣٨ «١» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُعْطَى الْأَرْضَ الْخَرِبَةَ وَ يَقُولُ:

اعْمُرْهَا ثَلَاثَ سِنِينَ أَوْ خَمْسَ سِنِينَ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

٣٩ «٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الْقِيَالَ أَنْ تَأْتِيَ الْأَرْضَ الْخَرِبَةَ فَتَقْبَلَهَا مِنْ أَهْلِهَا عَشْرِينَ سَنَةً أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَتَعْمُرَهَا وَتُؤَدِّيَ مَا خُرِّجَ عَلَيْهَا فَلَا بَأْسَ بِهِ.

٣- يَجُوزُ مُشَارَكَةُ الْمُسْلِمِ الْمُشْرِكَ فِي الْمُرَارَعَةِ عَلَى كَرَاهِيَةٍ لِمَا مَرَّ فِي الشُّرْكَهِ.

٤٠ «٣» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ مُرَارَعَةِ الْمُسْلِمِ الْمُشْرِكَ، فَيَكُونُ مِنْ عِنْدِ الْمُسْلِمِ الْبَدْرُ وَ الْبَقْرُ، وَ تَكُونُ الْأَرْضُ وَ الْمَاءُ وَ الْخَرَاجُ وَ الْعَمَلُ عَلَى الْعِلْجِ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

٤١ «٤» ٤- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَبْدُرُ فِي الْمَأْرُضِ مِائَةَ جَرِيبٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ طَعَامًا أَوْ غَيْرَهُ، فَيَأْتِيهِ رَجُلٌ فَيَقُولُ: خُذْ مِنِّي نِصْفَ ثَمَنِ هَذَا الْبَدْرِ الَّذِي زَرَعْتَهُ فِي الْأَرْضِ

وَ نِصْفُ نَفَقَتِكَ عَلَيَّ، وَ أَشْرِكُنِي فِيهِ، قَالَ: لَا بَأْسَ، قِيلَ: وَ إِنْ كَانَ الَّذِي يَبْدُرُ فِيهِ لَمْ يَشْتَرِهِ بِثَمَنِ، وَ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ كَانَ عِنْدَهُ؟ قَالَ: فَلْيَقْوَمُهُ قِيمَهُ كَمَا يُبَاعُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ لِيَأْخُذْ نِصْفَ الثَّمَنِ وَ نِصْفَ النَّفَقَةِ وَ يُشَارِكُهُ.

٤٢ «٥» -٥- سئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَزْرَعُ لَهُ الْحَرَاثُ الزَّعْفَرَانَ، وَ يَضْمَنُ لَهُ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ فِي كُلِّ جَرِيبٍ أَرْضٍ يَمْسُحُ عَلَيْهِ كَذَا وَ كَذَا دِرْهَمًا، فَرُبَّمَا نَقَصَ وَ غَرِمَ وَ رُبَّمَا اسْتَفْضَلَ وَ زَادَ، قَالَ: لَا بَأْسَ إِذَا تَرَضِيَا.

٤٣ «٦» وَ رُوِيَ فِي الرَّجُلِ يُزْرَعُ لَهُ الزَّعْفَرَانُ فَيَضْمَنُ لَهُ الْحَرَاثُ عَلَى أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مَنَّا زَعْفَرَانٍ رَطْبٍ مَنَّا، قَالَ: يُقْبَلُهُ الْأَرْضُ أَوْلًا عَلَى أَنْ لَهُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مَنَّا.

(١) الوسائل ١٣: ٢٠٣ / ١.

(٢) الوسائل ١٣: ٢٠٤ / ٢.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٠٤ / ١.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٠٥ / ١.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٠٦ / ١.

(٦) الوسائل ١٣: ٢٠٦ / ٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٨١

٤٤ «١» وَ سئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُمِضِي، مَا خَرِصَ «٢» عَلَيْهِ فِي النَّخْلِ؟

قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ أَفْضَلَ مِمَّا يَخْرُصُ عَلَيْهِ الْخَارِصُ، أَمْ يُجْزِيهِ ذَلِكَ؟

قَالَ: نَعَمْ.

٤٥ «٣» وَ قَالَ رَجُلٌ لِلرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ فِي يَدِي أَرْضًا وَ الْمُعَامِلِينَ «٤» قَبَلْنَا [مِنَ الْأَكْرَهِ «٥» وَ السُّلْطَانِ] «٦» يُعَامِلُونَ عَلَى أَنْ لِكُلِّ جَرِيبٍ طَعَامًا مَعْلُومًا، قَالَ «٧»: فَلْيَكُنْ ذَلِكَ بِالذَّهَبِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ إِنَّمَا يَتَعَامَلُونَ عِنْدَنَا بِهَذَا لَا بَعِيرِهِ، فَقَالَ: قَدْ وَسَّعْتُ لَكَ فِي ذَلِكَ، قَالَ: هَذَا لِعَلِّهِ الضَّرُورَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٤٦ «٨» -٦- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ أَنْ تَشْتَا جِرَ الْأَرْضِ بِدَرَاهِمٍ وَ تُزَارِعَ النَّاسَ عَلَى الثُّلْثِ وَ

الرُّبْعَ وَ أَقْلَ وَ أَكْثَرَ، إِذَا كُنْتَ لَا تَأْخُذُ الرَّجُلَ إِلَّا بِمَا أَخْرَجْتَ أَرْضَكَ.

٤٧ «٩» وَ سُيْلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَرْضاً بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، ثُمَّ آجَرَ بَعْضَهَا بِمِائَتِي دِرْهَمٍ، ثُمَّ قَالَ لَهُ صَاحِبُ الْأَرْضِ الَّذِي آجَرَهُ: أَنَا أَدْخُلُ مَعَكَ بِمَا اسْتَأْجَرْتَ فَتُنْفِقُ «١٠» جَمِيعاً، فَمَا كَانَ مِنْ فَضْلِ كَانَ بَيْنِي وَ بَيْنَكَ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

٤٨ «١١» ٧- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُقْبَلُ الْأَرْضُ بِحِنْطِهِ مُسَمَّاهُ، وَ لَكِنْ بِالنُّصْفِ وَ الثُّلُثِ وَ الرَّبْعِ وَ الخُمْسِ لَا بَأْسَ بِهِ.

٤٩ «١٢» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُؤَاجِرُ الْأَرْضَ بِالْحِنْطِ، وَ لَا بِالشَّعِيرِ، وَ لَا بِالتَّمْرِ،

(١) الوسائل ١٣: ٢٠٦ / ٣.

(٢) أثبتناه من الوسائل و التهذيب، و في الأصل و ش: فأخرص.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٠٧ / ٥.

(٤) ش: و العاملين.

(٥) الأكره: جمع أكار و هو: الحرث (اللسان):

أكر).

(٦) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٧) ش: طعاما فقال.

(٨) الوسائل ١٣: ٢٠٨ / ١.

(٩) الوسائل ١٣: ٢٠٨ / ٢.

(١٠) ش: فينفق.

(١١) الوسائل ١٣: ٢٠٩ / ١.

(١٢) الوسائل ١٣: ٢٠٩ / ٢.

وَلَا بِالْأَرْبَعَاءِ «١»، وَلَا بِالنِّطَافِ «٢»، وَ لَكِنَّ بِالذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ.

٥٠ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَسْتَأْجِرِ الْأَرْضَ بِالْحِنْطِ.

٥١ «٤» وَ سُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ إِجَارَةِ الْأَرْضِ بِالطَّعَامِ، قَالَ: إِنْ كَانَ مِنْ طَعَامِهَا، فَلَا خَيْرَ فِيهِ.

٥٢ «٥» ٨- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْمَأْرُضُ عَلَيْهَا خَرَاجٌ مَعْلُومٌ، وَ رَبَّما زَادَ وَ رَبَّما نَقَصَ «٦» فَيَدْفَعُهَا إِلَى رَجُلٍ عَلَى أَنْ يَكْفِيَهُ خَرَاجُهَا وَ يُعْطِيَهُ مَائَتِي دِرْهَمٍ فِي السَّنَةِ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

٥٣ «٧» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْقَوْمِ يَدْفَعُونَ أَرْضَهُمْ إِلَى رَجُلٍ فَيَقُولُونَ: كُلُّهَا وَ أَدَّ خَرَاجُهَا، قَالَ: لَا بَأْسَ

بِهِ، إِذَا شَاءُوا أَنْ يَأْخُذُوهَا أَخَذُوهَا.

٥٤ «٨» وَ رُوِيَ: أَنَّهُ إِنْ فَضَلَ مِنْهَا بَعْدَ الْخَرَاجِ شَيْءٌ كَثِيرٌ «٩»، فَلَا بَأْسَ بَعْدَ الشَّرْطِ.

٥٥ «١٠» ٩- سَيَّلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَرْضٍ يُرِيدُ رَجُلٌ أَنْ يَتَقَبَّلَهَا، فَأَيُّ وُجُوهِ الْقِبَالِ أَحْلَى؟ قَالَ: يَتَقَبَّلُ الْأَرْضَ مِنْ أَرْبَابِهَا بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ إِلَى سِنِينَ مُسَمَّاهُ فَيَعْمُرُ «١١» وَيُؤَدِّي الْخَرَاجَ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا عُلُوجٌ، فَلَا يُدْخِلُ الْعُلُوجَ فِي قِبَالَتِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ.

٥٦ «١٢» ١٠- سَيَّلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَأْجِرُ الْأَرْضَ وَفِيهَا

-
- (١) الأربعاء: الشرب. وفي حديث «الأربعاء أن يسن مسناته فتحمل الماء و يسقى به الأرض» (المجمع: ربع).
- (٢) التطفه: القليل من الماء، و الجمع نطف و نطاف (اللسان: نطف) و في المجمع في مادّه ربع التطف: فضل الماء.
- (٣) الوسائل ١٣: ٢٠٩ / ٣.
- (٤) الوسائل ١٣: ٢١٠ / ٥.
- (٥) الوسائل ١٣: ٢١١ / ١.
- (٦) ش: زاد و نقص.
- (٧) الوسائل ١٣: ٢١٢ / ٣.
- (٨) الوسائل ١٣: ٢١٢ / ٤.
- (٩) أثبتناه من ش، و في الأصل: انه أفضل منها بعد الخراج و كثير.
- (١٠) الوسائل ١٣: ٢١٤ / ٥.
- (١١) الأصل: فيعمرون.
- (١٢) الوسائل ١٣: ٢١٥ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٨٣

الْتَمَرَةُ، قَالَ: إِذَا كُنْتَ تُنْفِقُ عَلَيْهَا شَيْئًا، فَلَا بَأْسَ.

٥٧ «١» وَ سَيِّئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَأْجِرُ الْأَرْضَ وَ فِيهَا نَخْلٌ أَوْ ثَمْرَةٌ سِنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَقَالَ: إِنْ كَانَ يَسْتَأْجِرُهَا حِينَ يَبِينُ طَلْعُ الثَّمَرِ وَ يَعْقِدُ، فَلَا بَأْسَ، وَ إِنْ اسْتَأْجَرَهَا سِنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَلَا بَأْسَ أَنْ «٢» يَسْتَأْجِرَهَا قَبْلَ أَنْ تُطْعَمَ «٣».

أقول: حمل على إجاره الأرض للزراعة و نحوها، و اشتراط الثمر للمستأجر لاختصاص العين بالبيع و المنفعة بالإجاره.

٥٨ «٤» ١١- كَانَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَكْتُبُ إِلَى عُمَّالِهِ: أَلَا لَا تُسَخَّرُوا الْمُسْلِمِينَ، وَ

كَانَ يَكْتُبُ يُوصِي بِالْفَلَاحِينَ خَيْرًا وَهُمْ الْأَكَارُونَ.

٥٩ «٥» وَ سَيِّئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الشُّخْرَةِ فِي الْقَرْيِ وَ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْعُلُوجِ وَ الْمَأْكُزِهِ فِي الْقَرْيِ، فَقَالَ: اشْتَرِطَ عَلَيْهِمْ فَمَا اشْتَرِطَتْ عَلَيْهِمْ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَ الشُّخْرَةِ وَ مَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ لِمَكَ، وَ لَيْسَ لِمَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُمْ شَيْئًا حَتَّى تُشَارِطَهُمْ، وَ إِنْ كَانَ كَالْمُسْتَيْقِنِ، إِنْ كُلَّ مَنْ نَزَلَ تِلْكَ الْقَرْيَةَ أُخِذَ مِنْهُ «٦».

٦٠ «٧» ١٢- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: التُّزُولُ عَلَى أَهْلِ الْخَرَاجِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

تم كتاب المزارعه و المساقاه

(١) الوسائل ١٣: ٢١٥ / ٢.

(٢) الأصل: بأن.

(٣) ش: يطعم.

(٤) الوسائل ١٣: ٢١٦ / ١.

(٥) الوسائل ١٣: ٢١٦ / ٣.

(٦) ش: منهم.

(٧) الوسائل ١٣: ٢١٧ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٨٥

الكتاب السابع من كتب العقود كتاب الوديعة و العاربه

و فيه: اثنا عشر مطلباً

اشاره

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٨٧

<الكتاب السابع: كتاب الوديعة و العاربه > «١» و مطالبه اثنا عشر

الأول: في وجوب أداء الأمانه إلى البرّ و الفاجر، و تحريم الخيانه

وقد تقدّم و يأتي

١ «٢» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَعْتَرُوا بِكَثْرَةِ صَلَاتِهِمْ وَلَا بِصِيَامِهِمْ، وَ لَكِنْ اخْتَبِرُوهُمْ عِنْدَ صِدْقِ الْحَدِيثِ وَ أَدَاءِ الْأَمَانَةِ.

٢ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَوْثَمَنَ عَلَى أَمَانَةٍ فَأَدَّاهَا، فَقَدْ حَلَّ أَلْفَ عُقْدَةٍ مِنْ عُنُقِهِ مِنْ عُقْدِ النَّارِ، فَبَادِرُوا بِأَدَاءِ الْأَمَانَةِ.

٣ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ثَلَاثَةٌ لَا عُذْرَ لِحَيْدٍ فِيهَا: أَدَاءُ الْأَمَانَةِ إِلَى الْبَرِّ وَ الْفَاجِرِ، وَ الْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ لِلْبَرِّ وَ الْفَاجِرِ، وَ الْبِرُّ بِالْوَالِدَيْنِ «٥»
بَرِّينَ كَانَا أَوْ فَاجِرَيْنِ.

٤ «٦» وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: النَّاصِبُ يَحِلُّ لِي اغْتِيَالُهُ؟ فَقَالَ: أَدَّ الْأَمَانَةَ وَ لَوْ إِلَى قَاتِلِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

٥ «٧» وَ رُوِيَ: الْأَمَانَةُ تَجْلِبُ الرِّزْقَ - وَ رُوِيَ: الْغِنَى. - وَ الْخِيَانَةُ تَجْلِبُ الْفَقْرَ.

(١) كتاب الوديعه و العاريه و فيه: ٣٨ حديثا.

(٢) الوسائل ١٣: ٢١٨ / ٢.

(٣) الوسائل ١٣: ٢١٩ / ٧.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٢١ / ١.

(٥) ش: و برّ الوالدين.

(٦) الوسائل ١٣: ٢٢٢ / ٤.

(٧) الوسائل ١٣: ٢٢٥ / ١ و ٢٢٧ / ٦.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٨٨

٦ «١» وَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَرْبَعَةٌ لَا تَدْخُلُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ بَيْتًا إِلَّا خَرِبَ، وَ لَمْ يُعْمَرْ بِالْبَرَكَهِ: الْخِيَانَةُ، وَ السَّرِقَةُ، وَ شُرْبُ الْخَمْرِ، وَ الزَّانَا.

الثاني: في أنّ الوديعه لا يضمها المستودع إلّا مع التفريط،

و إن كان ذهباً أو فضّه

٧ «٢» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: صَاحِبُ الْوَدِيعَةِ وَ الْبِضَاعَةِ مُؤْتَمَنَانِ.

٨ «٣» وَ رُوِيَ: إِذَا كَانَ مُسْلِمًا عَدْلًا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ.

٩ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ وَدِيعَةِ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ، فَقَالَ: كُلُّ مَا كَانَ مِنْ وَدِيعَةٍ وَ لَمْ تُكُنْ مَضْمُونَةً لَا تَلْزَمُ.

١٠ «٥» وَ رُوِيَ: لَيْسَ عَلَيْهِ غُرْمٌ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ أَمِينًا.

١١ «٦» وَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنِّي اتُّمَمْتُ رَجُلًا عَلَى مَالٍ أَوْدَعْتُهُ عِنْدَهُ فَخَانَنِي، وَ

أَنْكَرَ مَالِي، فَقَالَ: لَمْ يَخُنْكَ الْأَمِينُ، وَ لَكِنَّكَ «٧» ائْتَمَنْتَ الْخَائِنَ.

١٢ «٨» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمُودِعِ إِذَا كَانَ غَيْرَ ثِقَةٍ، هَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ؟ قَالَ:

نَعَمْ، وَ لَا يَمِينَ عَلَيْهِ.

١٣ «٩» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ لَكَ أَنْ تَأْتِمَنَ مِنْ خَانَكَ، وَ لَا تَتَّهَمَ مِنْ ائْتَمَنْتَ.

١٤ «١٠» وَ كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى الْعَمِيكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ دَفَعَ إِلَيَّ رَجُلًا وَدِيْعَهُ فَوَضَعَهَا فِي مَنْزِلٍ جَارِهِ فَضَاعَتْ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا خَالَفَ أَمْرَهُ وَ أَخْرَجَهَا عَنْ «١١»

(١) الوسائل ١٣: ٢٢٦ / ٤.

(٢) الوسائل ١٣: ٢٢٧ / ١.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٢٨ / ٣.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٢٨ / ٤.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٢٨ / ٥.

(٦) الوسائل ١٣: ٢٢٨ / ٦.

(٧) ش: و لكن.

(٨) الوسائل ١٣: ٢٢٨ / ٧.

(٩) الوسائل ١٣: ٢٢٩ / ٩.

(١٠) الوسائل ١٣: ٢٢٩ / ١.

(١١) الأصل: من.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٨٩

مَلِكِهِ؟ فَوَقَّعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: هُوَ ضَامِنٌ لَهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

الثالث: في كراهه ائتمان شارب الخمر و ابطاعه، و كذا كل سفیه و غير أمين

١٥ «١» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَمَا تَأْتَمَنُ شَارِبَ الخَمْرِ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ وَ لَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ «٢» فَأَيُّ سَفِيهِ أَسْفَفَهُ مِنْ شَارِبِ الخَمْرِ، إِنَّ شَارِبَ الخَمْرِ لَمَا يُزَوِّجُ إِذَا خَطَبَ، وَ لَا يُشَفِّعُ إِذَا شَفَّعَ، وَ لَا يُؤْتَمَنُ عَلَى أَمَانِهِ، فَمَنْ ائْتَمَنَهُ عَلَى أَمَانِهِ فَاسْتَهْلَكَهَا لَمْ يَكُنْ لِلَّذِي ائْتَمَنَهُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَأْجُرَهُ وَ لَا يُخْلِفَ عَلَيْهِ.

١٦ «٣» وَ رَوَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَ لَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ «٤» أَيُّ سَفِيهِ أَسْفَفَهُ بَعْدَ النَّسَاءِ مِنْ شَارِبِ الخَمْرِ؟!

١٧ «٥» وَ رَوَى: مَنْ ائْتَمَنَ غَيْرَ آمِينٍ، فَلَيْسَ لَهُ عَلَى اللَّهِ ضَمَانٌ.

الرابع: في ما لو قال المالك: هو دين، و قال الآخر: هو وديعه

١٨ «٦» سِئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَوْدَعَ رَجُلًا أَلْفَ دِرْهَمٍ فَضَاعَتْ، فَقَالَ الرَّجُلُ: كَانَتْ عِنْدِي وَدِيعَةً، وَ قَالَ الْآخَرُ: كَانَتْ لِي عَلَيْكَ قَرْضًا، فَقَالَ:

الْمَالُ لَارِزْمٌ لَهُ إِلَّا «٧» أَنْ يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ أَنَّهَا كَانَتْ وَدِيعَةً.

الخامس: في الاقتراض من الوديعه

و قد مرّ في الدين و غيره

١٩ «٨» سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ الْمَالُ وَدِيعَةً، يَأْخُذُ مِنْهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ؟ فَقَالَ: لَا يَأْخُذُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ وَفَاءٌ، فَقِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدَ مَنْ يَضْمَنُهُ

(١) الوسائل ١٣: ٢٣٠ / ١.

(٢) النساء: ٥.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٣١ / ٤ و ٥.

(٤) النساء: ٥.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٣١ / ٤ و ٥.

(٦) الوسائل ١٣: ٢٣٢ / ١.

(٧) ش: لازم إلّا.

(٨) الوسائل ١٣: ٢٣٢ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٩٠

وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَفَاءٌ، وَ أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ الَّذِي يَضْمَنُهُ، يَأْخُذُ مِنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٢٠ «١» وَ سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ لِرَجُلٍ فَاحْتِاجَ إِلَيْهَا، هَلْ يَضِيحُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا، وَ هُوَ مُجْمِعٌ أَنْ يَرُدَّهَا بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهَا؟ فَقَالَ:

إِذَا كَانَ عِنْدَهُ وَفَاءٌ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ وَ يَرُدَّهُ.

السادس: في ائتمان الخائن و المضيع و إفساد المال

و قد مرّ

٢١ «٢» وَ قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ ائْتَمَنَ غَيْرَ مُؤْمِنٍ، فَلَا حُجَّةَ لَهُ عَلَى اللَّهِ.

٢٢ «٣» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَمْ يَخُنْكَ الْأَمِينُ، وَ لَكِنْ ائْتَمَنْتَ الْخَائِنَ.

٢٣ «٤» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ عَرَفَ مِنْ عَبِيدٍ مِنْ عَبِيدِ اللَّهِ كَذِبًا إِذَا حَدَّثَ، وَ خُلْفًا إِذَا وَعَدَ، وَ خِيَانَةً إِذَا ائْتَمَنَ، ثُمَّ ائْتَمَنَهُ عَلَى أَمَانَةٍ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَبْتَلِيَهُ فِيهَا، ثُمَّ لَا يُخْلِفَ عَلَيْهِ وَ لَا يَأْجُرُهُ.

٢٤ «٥» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا أَبَالِي، ائْتَمَنْتَ خَائِنًا، أَوْ مُضَيِّعًا.

٢٥ «٦» وَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْقِيلَ وَ الْقَالَ، وَ إِضَاعَةَ الْمَالِ، وَ كَثْرَةَ السُّؤَالِ.

٢٦ «٧» وَ رُوِيَ: وَ إِفْسَادَ الْمَالِ.

السابع: فيمن أنكر وديعه ثم أقر بها

٢٧ «٨» قَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي كُنْتُ اسْتَوْدَعْتُ رَجُلًا مَالًا فَجَحَدَنِيهِ وَ حَلَفَ لِي عَلَيْهِ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ بِسِتْنِينَ بِالْمَالِ الَّذِي كُنْتُ «٩» اسْتَوْدَعْتُهُ

(١) الوسائل ١٣: ٢٣٣ / ٢.

(٢) الوسائل ١٣: ٢٣٤ / ٣.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٣٤ / ٤.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٣٤ / ٥.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٣٤ / ٦.

(٦) الوسائل ١٣: ٢٣٤ / ٧.

(٧) الوسائل ١٣: ٢٣٠ / ٢.

(٨) الوسائل ١٣: ٢٣٥ / ١.

(٩) ليس في ش.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٩١

إِيَّاهُ، فَقَالَ: هَذَا مَالِكَ فَخُذْهُ، وَهَيْدِهِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ رَبِحْتُهَا فِي مَالِكَ فَهِيَ لَكَ مَعَ مَالِكَ، فَقَالَ: خُذْ نِصْفَ الرِّبْحِ، وَاعْطِهِ
«١» النِّصْفَ وَاحِلَّهُ، إِنَّ هَذَا رَجُلٌ تَائِبٌ وَاللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ.

الثامن: في عدم ضمان العاربه إلا مع التفريط، أو الشرط، أو كونها «٢» ذهاباً، أو فضه

وقد تقدّم ويأتى

٢٨ «٣» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا هَلَكَتِ الْعَارِيَّةُ عِنْدَ الْمُسْتَعِيرِ، لَمْ يَضْمَنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ.

٢٩ «٤» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا غُرْمَ عَلَى مُسْتَعِيرِ عَارِيَّةٍ إِذَا هَلَكَتْ (مِنْ عِنْدِهِ) «٥» إِذَا كَانَ مَأْمُونًا.

٣٠ «٦» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: صَاحِبُ الْعَارِيَّةِ وَالْوَدِيعَةِ مُؤْتَمِّنٌ.

٣١ «٧» وَقَضَى عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ أَعَارَ جَارِيَّةً فَهَلَكَتْ مِنْ عِنْدِهِ وَلَمْ يَبْغِهَا غَائِلَهُ، أَنْ لَا يَغْرَمَهَا الْمُعَارُ، وَلَا يَغْرَمَ الرَّجُلُ إِذَا
اسْتَعَارَ الدَّابَّةَ مَا لَمْ يُكْرِهْهَا أَوْ يَبْغِهَا غَائِلَهُ.

٣٢ «٨» وَرَوَى: مَنْ اسْتَعَارَ عَيْدًا مَمْلُوكًا لِقَوْمٍ فَعَيْبَ، فَهُوَ ضَامِنٌ، وَمَنْ اسْتَعَارَ حُرًّا صَيِّغِيًّا فَعَيْبَ، فَهُوَ ضَامِنٌ. وَحُمِلَ عَلَى مَنْ
اسْتَعَارَ بَغِيرَ إِذْنِ الْمَالِكِ، وَعَلَى التَّفْرِيطِ، وَعَلَى الشَّرْطِ.

٣٣ «٩» وَرَوَى: الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ.

(١) الأصل: و أعطاه.

(٢) ش: و الشرط و كونها.

(٣) الوسائل ١٣: ١٣٦ / ١.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٣٦ / ٣.

(٥) ليس في ش.

(٦) الوسائل ١٣: ٢٣٧ / ٦.

(٧) الوسائل ١٣:

(٨) الوسائل ١٣: ٢٣٨ / ١١.

(٩) الوسائل ١٦: ٨٦ / ٧.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٩٢

التاسع: في جواز شرط الضمان في العاربه و جواز الاستعاره من الكافر

و قد مرّ

٣٤ «١» وَ رُوِيَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ اسْتَعَارَ مِنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ سَبْعِينَ دِرْعًا حُطْمِيَّةً وَ ذَلِكَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ، فَقَالَ: أَعْضَبُ أَمْ عَارِيَّةٌ؟ فَقَالَ: بَلْ عَارِيَّةٌ مُؤَدَّاهُ، فَجَزَتْ السُّنَّةُ فِي الْعَارِيَّةِ إِذَا شُرِطَ «٢» فِيهَا أَنْ تَكُونَ مُؤَدَّاهُ.

العاشر: في ضمان عاربه النقدين مطلقا إلا أن يشترط عدمه

٣٥ «٣» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: جَمِيعُ مَا اسْتَعْرَتْهُ فَتَوَى فَلَا يُلْزِمُكَ تَوَاهُ إِلَّا الذَّهَبَ وَ الْفِضَّةَ، فَإِنَّهُمَا يُلْزِمَانِ إِلَّا أَنْ يُشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَتَى تَوَى لَمْ يُلْزِمِكَ تَوَاهُ، وَ كَذَلِكَ جَمِيعُ مَا اسْتَعْرَتْ فَاسْتَرِطَ عَلَيْكَ لِرَمِيكَ، وَ الذَّهَبُ وَ الْفِضَّةُ لِمَا زِمَ لَكَ وَ إِنْ لَمْ يُشْتَرَطَ عَلَيْكَ.

الحادي عشر: في أن من استعار من غير المالك بغير إذنه فهو ضامن

٣٦ «٤» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا اسْتَعْرَتْ عَارِيَّةً بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهَا فَهَلَكَتْ، فَالْمُسْتَعِيرُ ضَامِنٌ.

الثاني عشر: في جواز الرجوع في العاربه، و أن من استعار فلهن بغير إذن فللمالك انتزاعه

٣٧ «٥» قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «٦»: إِنَّ الشُّكْنَى بِمَنْزِلَةِ الْعَارِيَّةِ، إِنْ أَحَبَّ صَاحِبُهَا أَنْ

(١) الوسائل ١٣: ٢٣٨ / ١.

(٢) ش: إذا اشترط.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٣٩ / ٢.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٤٠ / ١.

(٥) الوسائل ١٣: ٣٢٨ / ٣.

(٦) ش: قال (ع).

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٩٣

يَأْخُذَهَا أَخْذَهَا، وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَدْعَهَا فَعَلَّ، أَيَّ ذَلِكَ شَاءَ.

٣٨ «١» وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَعَارَ ثَوْبًا، ثُمَّ عَمَدَ إِلَيْهِ فَرَهَنَهُ فَجَاءَ أَهْلُ الْمَتَاعِ إِلَى مَتَاعِهِمْ، قَالَ: يَأْخُذُونَ مَتَاعَهُمْ.

تتمه

قد مرّ في الزكاه ما يدلّ على استحباب إعاره المؤمن متاع البيت و الحلّي مع أمن الإيتلاف، بل قد مرّ ما ظاهره الوجوب.

تمّ كتاب الوديعه و العاربه

(١) الوسائل ١٣: ٢٤١ / ١.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٩٥

الكتاب الثامن من كتب العقود كتاب الإجاره

وفيه: اثنا عشر فصلا

اشاره

عاملی، حرّ، محمد بن حسن، هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ٨ جلد، مجمع البحوث الإسلاميه، مشهد - ايران،

اول، ١٤١٢ ه ق

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل؛ ج-٦، ص: ٢٩٥

و خاتمته في السبق و الرمايه

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٩٧

الأول: فيما تجوز الإجاره فيه و ما لا تجوز

و قد مرّ بعضه فيما يكتسب به

١ « ٢ » وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي وُجُوهِ مَعَايِشِ الْعِبَادِ: وَ أَمَّا الْإِجَارَةُ فَإِجَارَةُ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ أَوْ مَا يَمْلِكُهُ أَوْ يَلِي أَمْرَهُ مِنْ قَرَابَتِهِ، أَوْ دَائِيَّتِهِ، أَوْ تَوْبِيهِ بِوَجْهِ الْحَالِمِ مِنْ جِهَاتِ الْإِجَارَاتِ، أَوْ يُؤَجَّرُ نَفْسَهُ، أَوْ دَارَهُ، أَوْ أَرْضَهُ، أَوْ شَيْئًا يَمْلِكُهُ فِيمَا يُنْتَفَعُ بِهِ « ٣ » مِنْ وُجُوهِ الْمَنَافِعِ، أَوْ الْعَمَلِ، نَظِيرِ الْحَمَالِ « ٤ » الَّذِي يَحْمِلُ شَيْئًا بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ، فَعَمَلُ ذَلِكَ الْعَمَلِ بِنَفْسِهِ « ٥ »، حَلَالٌ لِمَنْ كَانَ مِنَ النَّاسِ مَلِكًا أَوْ سَيُوقَةً، وَ أَمَّا وُجُوهُ الْحَرَامِ مِنْ وُجُوهِ الْإِجَارَةِ نَظِيرُ أَنْ يُؤَاجَرَ نَفْسَهُ عَلَى حَمِيلٍ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَكْلُهُ أَوْ شُرْبُهُ، (أَوْ يُؤَاجَرَ نَفْسَهُ فِي صَنْعِهِ ذَلِكَ الشَّيْءِ أَوْ حِفْظِهِ أَوْ لُبْسِهِ) « ٦ »، أَوْ يُؤَاجَرَ نَفْسَهُ فِي هَدْمِ الْمَسَاجِدِ ضَرَارًا، وَ قَتْلِ النَّفْسِ بِغَيْرِ حِلٍّ أَوْ شَيْءٍ مِنْ وُجُوهِ الْفَسَادِ الَّذِي كَانَ مُحَرَّمًا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْإِجَارَةِ فِيهِ، وَ كُلُّ أَمْرٍ نَهَى عَنْهُ مِنْ جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ فَمُحَرَّمٌ عَلَى الْإِنْسَانِ إِجَارَةُ نَفْسِهِ فِيهِ أَوْ لَهُ، أَوْ شَيْءٍ مِنْهُ، أَوْ لَهُ إِلَّا لِمَنْفَعِهِ مَنْ اسْتَأْجَرْتَهُ، كَالَّذِي يَسْتَأْجِرُ لَهُ الْأَجِيرَ يَحْمِلُ لَهُ الْمَيْتَةَ يُنْحِيهَا عَنْ أَذَاهُ أَوْ أَدَى غَيْرِهِ، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَ كُلُّ مَنْ آجَرَ نَفْسَهُ، أَوْ

(١) كتاب الإجاره و فيه: ٩٤ حديثًا.

(٢) الوسائل ١٣: ٢٤٢ / ١.

(٣)

ش: فيه.

(٤) ش: الجمال.

(٥) ش: لنفسه.

(٦) ليس في ش.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٩٨

أَجْرَ مَا يَمْلِكُ، أَوْ يَلِي أَمْرَهُ مِنْ كَافِرٍ أَوْ مُؤْمِنٍ أَوْ مَلِكٍ أَوْ سُوقِهِ عَلَى مَا فَسَّرْنَا مِمَّا تَجُوزُ الْإِجَارَةُ فِيهِ، فَحَلَالٌ مُحَلَّلٌ فِعْلُهُ وَ كَسْبُهُ.

الثاني: في كراهه إجاره الإنسان نفسه مده، و عدم تحريمها،

فإن فعل فما أصاب فهو للمستأجر و قد مر

٢ «١» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ آجَرَ نَفْسَهُ، فَقَدْ حَظَرَ عَلَى نَفْسِهِ الرِّزْقَ، وَ كَيْفَ لَا يَحْظُرُهُ وَ مَا أَصَابَ فَهُوَ لِزَيْدٍ الَّذِي آجَرَهُ؟.

٣ «٢» وَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَ رَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ سُخْرِيًّا «٣» فَأَخْبَرْنَا سُبْحَانَهُ أَنَّ الْإِجَارَةَ أَحَدُ مَعَايِشِ الْخَلْقِ إِذْ خَالَفَ بِحُكْمَتِهِ بَيْنَ هَمَمِهِمْ وَ إِرَادَتِهِمْ وَ سَائِرِ حَالَاتِهِمْ، وَ جَعَلَ ذَلِكَ قِوَامًا لِمَعَايِشِ الْخَلْقِ، وَ لَوْ كَانَ الرَّجُلُ مِمَّنْ يَضْطَرُّ إِلَى أَنْ يَكُونَ بِنَاءً لِنَفْسِهِ، أَوْ نَجَارًا، أَوْ صَانِعًا فِي شَيْءٍ مِنْ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الصَّنَائِعِ لِنَفْسِهِ، وَ يَتَوَلَّى جَمِيعَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَلِكِ فَمَنْ دُونَهُ مَا اسْتَقَامَتْ أحوالُ الْعَالَمِ بِذَلِكَ، وَ لَا اتَّسَعُوا إِلَيْهِ، وَ لَعَجَزُوا عَنْهُ.

٤ «٤» وَ رَوَى: أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا أَحْكَمَهُ.

الثالث: في أحكام الأجره

و هي اثنا عشر

٥ «٥» ١- رَوَى: أَنَّ الرُّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ ضَرَبَ غِلْمَانَهُ لِأَنَّهُمْ اسْتَأْجَرُوا أَسْوَدَ يَعْمَلُ مَعَهُمْ فِي الدَّارِ وَ لَمْ يَقَاطِعُوهُ عَلَى أُجْرَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي قَدْ نَهَيْتُهُمْ عَنْ مِثْلِ هَذَا غَيْرَ مَرَّةٍ أَنْ يَعْمَلَ مَعَهُمْ أَحَدٌ حَتَّى يَقَاطِعُوهُ أُجْرَتَهُ، وَ اعْلَمْ أَنَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ يَعْمَلُ شَيْئًا

(١) الوسائل ١٣: ٢٤٣ / ١ و ٢٤٤ / ٢.

(٢) الوسائل ١٣: ٢٤٤ / ٣.

(٣) الزخرف: ٣٢.

(٤) الوسائل ١٣: ٨٨٣ / ٢.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٤٥ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٢٩٩

بِغَيْرِ مُقَاتَعِهِ ثُمَّ زِدْتَهُ لِذَلِكَ الشَّيْءِ ثَلَاثَةَ أَضْعَافٍ عَلَى أُجْرَتِهِ، إِلَّا ظَنَّ أَنَّكَ قَدْ نَقَصْتَهُ «١» أُجْرَتُهُ، وَإِذَا قَاطَعْتَهُ ثُمَّ أَعْطَيْتَهُ أُجْرَتَهُ،
حَمْدَكَ «٢» عَلَى الْوَفَاءِ، فَإِنْ زِدْتَهُ حَبَّةً، عَرَفَ ذَلِكَ لَكَ، وَرَأَى أَنَّكَ

قَدْ زِدْتَهُ.

٦ «٣» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَشِيءُ تَعْمَلَنَّ «٤» أَجِيرًا حَتَّى يُعْلِمَ مَا أُجْرَتُهُ، وَمَنْ اشْتَرَى أَجِيرًا ثُمَّ حَبَسَهُ عَنِ الْجُمُعَةِ، يَبُوءُ بِإِثْمِهِ، وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْبِسْهُ، اشْتَرَكَ فِي الْأَجْرِ.

٧ «٥» ٢- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحَمَالِ وَالْأَجِيرِ، قَالَ: لَا يَجِفُّ عَرْفُهُ حَتَّى تُعْطِيَهُ أُجْرَتَهُ.

٨ «٦» ٣- سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى دَارًا سِنِينَ مُسَمَّاهُ عَلَى أَنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ تَطْيِينَهَا وَإِصْلَاحَ أَبْوَابِهَا، قَالَ: لَا بَأْسَ.

٩ «٧» ٤- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «٨»: مَنْ ظَلَمَ أَجِيرًا أُجْرَتَهُ، أَحْبَطَ اللَّهُ عَمَلَهُ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ رِيحَ الْجَنَّةِ.

١٠ «٩» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ ظَلَمَ أَجِيرًا أُجْرَهُ «١٠»، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ.

١١ «١١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ غَافِرٌ كُلِّ ذَنْبٍ إِلَّا مَنْ أَحْدَثَ دِينًا، أَوْ اغْتَصَبَ أَجِيرًا أُجْرَهُ، أَوْ رَجُلٌ بَاعَ حُرًّا.

١٢ «١٢» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَقْدَرُ الذُّنُوبِ ثَلَاثَةٌ: قَتْلُ الْبُهَيْمَةِ، وَحَبْسُ مَهْرِ الْمَرْأَةِ، وَمَنْعُ الْأَجِيرِ أُجْرَهُ.

(١) ش: قد نقصت.

(٢) ش: حمد لك.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٤٥ / ٢.

(٤) ش: فلا يستعمل.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٤٦ / ١.

(٦) الوسائل ١٣: ٢٤٦ / ٣.

(٧) الوسائل ١٣: ٢٤٧ / ١.

(٨) ش: قال علي (ع).

(٩) الوسائل ١٣: ٢٤٧ / ٢.

(١٠) ش: أجرته.

(١١) الوسائل ١٣: ٢٤٧ / ٤.

(١٢) الوسائل ١٣: ٢٤٨ / ٥.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٠٠

١٣ «١» ٥- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلَمْ يَأْمَنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَوَضَعَ الْأَجْرَ عَلَى يَدَيْ رَجُلٍ فَهَلَكَ ذَلِكَ الرَّجُلُ وَ لَمْ يَدَعْ وَفَاءً وَ اسْتَهْلَكَ الْأَجْرُ، فَقَالَ: الْمُسْتَأْجِرُ ضَامِنٌ لِأَجْرِ «٢» الْأَجِيرِ حَتَّى يَقْضِيَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَجِيرُ دَعَاهُ إِلَى ذَلِكَ فَرَضِيَ بِهِ، فَإِنْ

فَعَلَ فَحَقَّهُ حَيْثُ وَضَعَهُ وَرَضِيَ بِهِ.

١٤ «٣» ٦- سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَارَى مِنَ الرَّجُلِ الْبَيْتِ أَوْ السَّفِينَةِ سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَقَلَّ، قَالَ: الْكِرَاءُ لَازِمٌ لَهُ إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي تَكَارَى «٤» إِلَيْهِ، وَ الْخِيَارُ فِي أَخْذِ الْكِرَاءِ إِلَى رَبِّهَا إِنْ شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ.

١٥ «٥» ٧- سُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكْتَرِي الدَّابَّةَ، فَيَقُولُ:

اكَتْرَيْتُهَا مِنْكَ إِلَى مَكَانٍ كَذَا وَ كَذَا، فَإِنْ جَاوَزْتَهُ، فَلَكَ كَذَا زِيَادَةً، وَ يُسَمَّى ذَلِكَ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ كُلَّهُ.

١٦ «٦» ٨- قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُنْتُ عِنْدَ قَاضٍ وَ أَتَاهُ رَجُلَانِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: إِنِّي اكَتْرَيْتُ مِنْ هَذَا دَابَّةً لِيُبَلِّغَنِي عَلَيْهَا مِنْ كَذَا وَ كَذَا، إِلَى كَذَا وَ كَذَا، فَقَالَ لَهُ الْقَاضِي: لَيْسَ لَكَ كِرَاءٌ إِذَا لَمْ تُبَلِّغْهُ (إِلَى الْمَوْضِعِ) «٧»، قَالَ: فَدَعَوْتُهُمَا إِلَيَّ فَقُلْتُ لِلَّذِي اكَتَرَى: لَيْسَ لَكَ أَنْ تَذْهَبَ بِكِرَاءِ دَابَّةِ الرَّجُلِ كُلِّهِ، وَ قُلْتُ لِلْآخَرِ:

لَيْسَ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ كِرَاءَ دَابَّتِكَ كُلِّهِ، وَ لَكِنْ انظُرْ قَدْرَ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَوْضِعِ، وَ قَدْرَ مَا أُرْكَبْتَهُ فَاصْطَلِحَا عَلَيْهِ، فَفَعَلَا.

١٧ «٨» ٩- قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُنْتُ عِنْدَ قَاضٍ فَأَتَاهُ رَجُلَانِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: إِنِّي تَكَارَيْتُ هَذَا يُوفَانِي بِي السُّوقَ يَوْمَ كَذَا وَ كَذَا، وَ إِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ، فَقَالَ:

لَيْسَ لَهُ كِرَاءٌ، قَالَ: فَدَعَوْتُهُ وَ قُلْتُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَيْسَ لَكَ أَنْ تَذْهَبَ بِحَقِّهِ، وَ قُلْتُ «٩»

(١) الوسائل ١٣: ٢٤٨ / ١.

(٢) الأصل: لاجره.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٤٩ / ١.

(٤) ش: كاري.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٤٩ / ١.

(٦) الوسائل ١٣: ٢٥٢ / ١.

(٧) ليس في ش.

(٨) الوسائل ١٣: ٢٥٣ / ١.

(٩) الأصل: قلت.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٠١

لِلْآخِرِ: لَيْسَ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ كُلَّ الَّذِي عَلَيْهِ اضْطِحَاحًا، فَتَرَادًا

١٨ «١» ١٠- كَانَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ قَاضٍ فَجَاءَهُ رَجُلَانِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا:

إِنِّي تَكَارَيْتُ إِبِلَ هَذَا الرَّجُلِ لِيَحْمِلَ لِي مَتَاعًا إِلَى بَعْضِ الْمَعَادِنِ، فَاشْتَرَيْتُ عَلَيْهِ أَنْ يُدْخِلَنِي الْمَعْدِنَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا لِأَنَّ بِهَا «٢» سُوقًا أَحَافُ أَنْ يَفُوتَنِي، فَإِنْ احْتَبَسْتُ عَنْ ذَلِكَ حَطَطْتُ مِنَ الْكِرَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ كَذَا وَكَذَا، وَإِنَّهُ حَبَسَنِي عَنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ كَذَا وَكَذَا يَوْمًا، فَقَالَ الْقَاضِي: هَذَا شَرْطٌ فَاسِدٌ، وَفِي كِرَاءِهِ، فَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: شَرْطُهُ هَذَا جَائِزٌ مَا لَمْ يَحْطَّ بِجَمِيعِ كِرَاءِهِ.

١٩ «٣» ١١- قِيلَ لِبَعْضِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: إِجَارَةُ الرَّحَى تُعَلِّمُنِي كَيْفَ تَصْحُحُ إِجَارَتُهَا؟ فَإِنَّ الْمَاءَ عِنْدَنَا رُبَّمَا دَامَ، وَرُبَّمَا انْقَطَعَ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اجْعَلْ جُلَّ «٤» الْإِجَارَةِ فِي الْأَشْهُرِ الَّتِي لَا يَنْقَطِعُ فِيهَا الْمَاءُ، وَالْبَاقِيَ اجْعَلْهُ فِي الْأَشْهُرِ الَّتِي يَنْقَطِعُ فِيهَا الْمَاءُ وَلَوْ دَرَاهِمًا.

٢٠ «٥» ١٢- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ قَبَلَ رَجُلًا [أَنْ] «٦» يَحْفَرُ لَهُ عَشْرَ قَامَاتٍ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَحَفَرَ لَهُ قَامَةً ثُمَّ عَجَزَ، فَقَالَ: تُفَسِّمُ عَشْرَهُ عَلَى خَمْسَةٍ وَخَمْسِينَ جُزْءًا، فَمَا أَصَابَ وَاحِدًا فَهُوَ لِلْقَامَةِ الْأُولَى، وَالثَّانِي لِلثَّانِيهِ، وَالثَّلَاثَةُ «٧» لِلثَّلَاثَةِ، وَعَلَى هَذَا الْحِسَابِ إِلَى الْعَشْرَةِ.

الرابع: في جواز مضاربه الأجير بإذن المستأجر

٢١ «٨» سُئِلَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَأْجِرُ الرَّجُلَ بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ فَيَبِيعُهُ

(١) الوسائل ١٣: ٢٥٣ / ٢.

(٢) ليس في ش.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٨٣ / ١.

(٤) ش: أجل.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٨٤ / ٢.

(٦) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٧) الأصل: و الثالثة.

(٨) الوسائل ١٣: ٢٥٠ / ١.

فِي ضَمِّعْتِهِ، فَيُعْطِيهِ رَجُلٌ آخَرَ دَرَاهِمَ وَيَقُولُ: اشْتَرِ بِهَذَا كَذَا وَكَذَا، فَمَا رِيحَتْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، فَقَالَ: إِذَا أُذِنَ لَهُ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ، فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

الخامس: في نفقه الأجير

٢٢ «١» سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا بِنَفَقِهِ وَدَرَاهِمَ مَسْمَاهُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَهُ إِلَى أَرْضٍ، فَلَمَّا قَدِمَ أَقْبَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يَدْعُوهُ إِلَى مَنْزِلِهِ الشَّهْرَ وَالشَّهْرَيْنِ فَيَصِيبُ عِنْدَهُ مَا يُغْنِيهِ عَنِ نَفَقَةِ الْمُسْتَأْجِرِ، فَنَظَرَ الْأَجِيرُ إِلَى مَا كَانَ يُنْفِقُ عَلَيْهِ فِي الشَّهْرِ إِذَا هُوَ لَمْ يَدْعُهُ «٢» فَكَافَأَهُ الَّذِي يَدْعُوهُ، فَمِنْ مَالٍ مَنْ تَلَسَّكَ الْمَكَافَأَةُ؟ أَمْ مِنْ مَالِ الْأَجِيرِ، أَمْ مِنْ مَالِ الْمُسْتَأْجِرِ؟ فَقَالَ: إِنْ كَانَ فِي مَصْلَحَةِ الْمُسْتَأْجِرِ فَهُوَ مِنْ مَالِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ عَلَى الْأَجِيرِ، وَعَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا بِنَفَقِهِ مَسْمَاهُ وَ لَمْ يُفَسِّرْ شَيْئًا عَلَى أَنْ يَبْعَثَهُ إِلَى أَرْضٍ أُخْرَى، فَمَا كَانَ مِنْ مَوْنِهِ الْأَجِيرِ مِنْ غَسْلِ الثِّيَابِ وَالْحَمَامِ فَعَلَى مَنْ؟ قَالَ: عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ.

السادس: في إجارة المملوك و شرط شيء له، و فيما لو أفسد شيئاً

٢٣ «٣» سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ مَمْلُوكًا، فَقَالَ الْمَمْلُوكُ: أَرْضِ مَوْلَايَ بِمَا شِئْتَ وَ لِي عَلَيْكَ كَذَا وَ كَذَا دَرَاهِمَ مَسْمَاهُ، قَالَ: لَا يَلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرَ، وَ لَا يَحِلُّ لِلْمَمْلُوكِ.

٢٤ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَأْجِرُ مَمْلُوكًا فَيَسْتَهْلِكُ مَالًا كَثِيرًا، فَقَالَ:

لَيْسَ عَلَى مَوْلَاهُ شَيْءٌ، وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَبْعُوهُ وَ لَكِنَّهُ يُشْتَسَعَى، وَ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ، فَلَيْسَ عَلَى مَوْلَاهُ شَيْءٌ، وَ لَا عَلَى الْعَبْدِ شَيْءٌ.

(١) الوسائل ١٣: ٢٥٠ / ١.

(٢) ش: إذا لم يدعه.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٥١ / ١.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٥٢ / ٣.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٠٣

٢٥ «١» وَ سُئِلَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ لَهُ غُلَامٌ فَاسْتَأْجَرَهُ مِنْهُ صَانِعٌ أَوْ غَيْرُهُ، قَالَ: إِنْ كَانَ ضَمَّعَ شَيْئًا، أَوْ أَبَقَ مِنْهُ فَمَوْلَاهُ ضَامِنُونَ.

السابع: في لزوم الإجاره إن لم يعرض ما يجوز الفسخ

٢٦ «٢» وَ كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى الْعَسِيكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ دَفَعَ ابْنَهُ إِلَى رَجُلٍ وَ سَلَّمَهُ مِنْهُ سِنَّةً بِأَجْرِهِ مَعْلُومَةٍ لِيَخِيطَ لَهُ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: سَلِّمِ ابْنَكَ مِنِّي سِنَّةً بِزِيَادَةٍ، هَلْ لَهُ الْخِيَارُ فِي ذَلِكَ؟ أَمْ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَفْسَخَ «٣» مَا وَافَقَ عَلَيْهِ [الْأَوَّلَ] «٤»؟ فَكَتَبَ:

يَجِبُ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ [لِلْأَوَّلِ] «٥» مَا لَمْ يَعْرِضْ لِابْنِهِ مَرَضٌ أَوْ ضَعْفٌ.

الثامن: فيمن آجر نفسه لبيذرق «٦» القوافل

٢٧ «٧» كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى الْعَسِيكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ يُبْذِرُ الْقَوَافِلَ مِنْ غَيْرِ أَمْرِ السُّلْطَانِ فِي مَوْضِعٍ مَخِيفٍ يُشَارِطُونَهُ عَلَى شَيْءٍ مُسَمًّى، أَلَا أَنَّهُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْهُمْ «٨» أَمْ لَا؟

فَوَقَّعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا وَاجَرَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ مَعْرُوفٍ أَخَذَ حَقَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

التاسع: فيمن استأجر دابته فأعطاها غيره، أو استأجرها إلى مسافه فتجاوزها

٢٨ «٩» سَيَّلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ دَابَّتَهُ فَأَعْطَاهَا غَيْرَهُ فَفَقَّتْ، مَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ شَرَطَ أَنْ لَا يُزَكِّبَهَا غَيْرَهُ، فَهُوَ ضَامِنٌ لَهَا، وَإِنْ لَمْ يُسَمِّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

(١) الوسائل ١٣: ٢٥١ / ٢.

(٢) الوسائل ١٣: ٢٥٤ / ١.

(٣) أثبتناه من ش و الوسائل، و في الأصل: أم يجوز له الفسخ.

(٤) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٥) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٦) البذرقة: الجماعه تتقدّم القافله للحراسه (المصباح المنير: بذر).

(٧) الوسائل ١٣: ٢٥٤ / ١.

(٨) ليس في ش.

(٩) الوسائل ١٣: ٢٥٥ / ١.

٢٩ «١» وَ رُوِيَ: أَنَّ رَجُلًا اكْتَرَى بَعْلًا إِلَى قَصِيرِ ابْنِ هُبَيْرَةَ ذَاهِبًا وَ جَائِيًا، وَ خَرَجَ فِي طَلَبِ غَرِيمٍ لَهُ، فَحُجِرَ أَنَّهُ تَوَجَّهَ إِلَى النَّيْلِ، فَتَوَجَّهَ نَحْوَ النَّيْلِ فَحُجِرَ أَنَّهُ تَوَجَّهَ إِلَى بَعْدَادَ، فَاتَّبَعَهُ وَ ظَفَرَ بِهِ وَ رَجَعَ إِلَى الْكُوفَةِ، فَسَأَلَ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: أَرَى لَهُ عَلَيْكَ مِثْلَ كِرَاءِ بَعْلِ ذَاهِبًا مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى النَّيْلِ، وَ مِنَ النَّيْلِ إِلَى بَعْدَادَ، وَ مِنْ بَعْدَادَ إِلَى الْكُوفَةِ تُوفِّيهِ إِيَّاهُ، فَقَالَ: قَدْ عَلَّمْتَهُ بِدَرَاهِمٍ فَلَيْ عَلَيْهِ عِلْفُهُ؟ فَقَالَ: لِمَا، لِأَنَّكَ غَاصِبٌ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ نَفَقَ الْبُعْلُ وَ عَطِبَ، أَلَيْسَ كَمَا أَنْ يُلْزَمُنِي؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيمَهُ بَعْلٍ يَوْمَ خَالَفْتَهُ، قَالَ: فَإِنْ أَصَابَ الْبُعْلُ كَسْرًا، أَوْ دَبْرًا «٢»، أَوْ غَمْرًا «٣»؟ فَقَالَ:

عَلَيْكَ قِيمُهُ مَا بَيْنَ الصُّحَّةِ وَ الْعَيْبِ يَوْمَ تَرُدُّهُ عَلَيْهِ، قَالَ:

مَنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ؟ قَالَ: أَنْتَ وَهُوَ، إِمَّا أَنْ يَحْلِفَ هُوَ عَلَى الْقِيَمَةِ فَتَلْزَمَكَ، فَإِنْ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَيْكَ فَحَلَفْتَ عَلَى الْقِيَمَةِ، لَزِمَهُ ذَلِكَ، أَوْ يَأْتِيَ صَاحِبَ الْبُغْلِ بِشُهُودٍ يَشْهَدُونَ: أَنَّ قِيَمَةَ الْبُغْلِ يَوْمَ اكْتُرِيَ كَانَ كَذَا وَكَذَا فَيَلْزَمُكَ.

٣٠ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ تَكَارَى دَابَّهُ إِلَى مَكَانٍ مَعْلُومٍ فَتَفَقَّتِ الدَّابَّةُ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ جَازَ الشَّرْطَ، فَهُوَ ضَامِنٌ، وَإِنْ دَخَلَ وَادِيًا لَمْ يُوَثِّقْهَا فَهُوَ ضَامِنٌ، وَإِنْ سَقَطَتْ فِي بئرٍ، فَهُوَ ضَامِنٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْثِقْ مِنْهَا.

٣١ «٥» وَ رُوِيَ: هُوَ ضَامِنٌ وَعَلَيْهِ الْكِرَاءُ.

٣٢ «٦» وَ رُوِيَ: أَنَّهُ ضَامِنٌ وَلَا كِرَاءَ عَلَيْهِ. وَ حُمِلَ عَلَى التَّيْبَةِ.

العاشر: في إجاره العين المستأجره

٣٣ «٧» سُئِلَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، ثُمَّ آجَرَ

(١) الوسائل ١٣: ٢٥٥ / ١.

(٢) الدبر بالتحريك كالجراحه تحدث في الرجل ونحوه ومنه دبر ظهر الدابة (المجمع: دبر).

(٣) الغمز في الدابة: الظلع من قبل الرجل (اللسان: غمز).

(٤) الوسائل ١٣: ٢٥٧ / ٣.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٥٧ / ٤.

(٦) الوسائل ١٣: ٢٥٧ / ٥.

(٧) الوسائل ١٣: ٢٥٩ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٠٥

بَعْضُهَا بِمَاتَنِي دِرْهَمٍ، ثُمَّ قَالَ لَهُ صَاحِبُ الْأَرْضِ الَّذِي آجَرُهُ: أَنَا أَدْخُلُ مَعَكَ فِيهَا بِمَا اسْتَأْجَرْتِ فَتَفَقَّ «١» جَمِيعًا، فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ فَضْلٍ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، قَالَ: لَا بَأْسَ.

٣٤ «٢» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي لَأَكْرَهُ أَنْ اسْتَأْجَرَ الرَّحَى وَحَدَّهَا ثُمَّ أُوْجِرَهَا «٣» بِأَكْثَرِ مِمَّا اسْتَأْجَرْتُهَا إِلَّا أَنْ أُحْدِثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ أُغْرَمَ فِيهَا غُرْمًا.

٣٥ «٤» وَ سِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُوَاجِرُ الْأَرْضَ ثُمَّ يُوَاجِرُهَا بِأَكْثَرِ مِمَّا اسْتَأْجَرَهَا، قَالَ: لَا بَأْسَ، إِنَّ هَذَا لَيْسَ كَالْحَانُوتِ وَلَا الْأَجِيرِ، إِنَّ فَضْلَ الْحَانُوتِ وَالْأَجِيرِ حَرَامٌ.

«٥» وَ رُوِيَ: أَنَّ فَضْلَ الْبَيْتِ حَرَامٌ، وَ فَضْلَ الْأَجِيرِ حَرَامٌ.

٣٧ «٦» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَتَقْبَلُ الْأَرْضَ بِالثُّلْثِ أَوْ الرَّبْعِ فَأَقْبَلُهَا بِالنُّصْفِ؟

قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ. قِيلَ: فَأَتَقْبَلُهَا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ وَ أَقْبَلُهَا بِأَلْفَيْنِ؟ قَالَ: لَا يَجُوزُ.

٣٨ «٧» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ «٨» اسْتَأْجَرَ مِنَ السُّلْطَانِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ بِدَرَاهِمٍ مُسَمَّاهِ أَوْ بِطَعَامٍ مُسَمَّى، ثُمَّ آجَرَهَا وَ شَرَطَ لِمَنْ يَزْرَعُهَا أَنْ يُقَاسِمَهُ النُّصْفَ أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ وَ لَهُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ ذَلِكَ فَضْلٌ، أَيْ صِلْحٌ لَهُ ذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِذَا حَفَرَ لَهُمْ نَهْرًا، أَوْ عَمِلَ «٩» لَهُمْ شَيْئًا يُعِينُهُمْ بِذَلِكَ، (فَلَهُ ذَلِكَ) «١٠».

٣٩ «١١» وَ رُوِيَ فِيْمَنْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا بِدَرَاهِمٍ أَوْ طَعَامٍ، ثُمَّ آجَرَهَا بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ فَيَكُونُ لَهُ فَضْلٌ، قَالَ: إِذَا اسْتَأْجَرْتَ أَرْضًا وَ أَنْفَقْتَ «١٢» فِيهَا شَيْئًا، أَوْ رَمَمْتَ فِيهَا، فَلَا

(١) أثبتناه من الفقيه و الوسائل، و في الأصل و ش: فتنفق.

(٢) الوسائل ١٣: ٢٥٩ / ١.

(٣) ش: أوجروها.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٦٠ / ٤.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٦٠ / ٥.

(٦) الوسائل ١٣: ٢٦٠ / ١.

(٧) الوسائل ١٣: ٢٦١ / ٣ و ٤.

(٨) ش: عن الرجل.

(٩) ش: و عمل.

(١٠) ليس في ش.

(١١) الوسائل ١٣: ٢٦١ / ٣ و ٤.

(١٢) ش: فأنفقت.

بأس بما ذكرت.

٤٠ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَسْتَكْرِىَ «٢» الرَّجُلُ أَرْضًا بِمِائَةِ دِينَارٍ، فَيُكْرِىَ بَعْضَهَا بِمِائَةِ وَخَمْسِينَ دِينَارًا وَيَعْمُرَ بِقَيْتِهَا.

٤١ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا تَقَبَّلْتَ أَرْضًا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَلَا تُقَبِّلَهَا بِأَكْثَرَ مِمَّا تَقَبَّلْتَهَا.

الحادى عشر: فيمن استأجر مسكنا أو أرضا أو سفينه و آجرها أو انتفع «٤» بالبعض و آجر الباقى

و قد مرّ

٤٢ «٥» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَأْجِرَ الرَّجُلُ الدَّارَ أَوْ الْأَرْضَ «٦» أَوْ السَّفِينَةَ، ثُمَّ يُؤَاجِرَهَا بِأَكْثَرَ مِمَّا اسْتَأْجَرَهَا بِهِ،

إِذَا أَصْلَحَ فِيهَا شَيْئًا.

٤٣ «٧» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْجَرَ دَارًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَسَكَنَ ثُلُثَيْهَا «٨» وَآجَرَ ثُلُثَهَا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، وَلَا يُؤَاجِرُهَا بِأَكْثَرَ مِمَّا اسْتَأْجَرَهَا بِهِ، إِلَّا أَنْ يُحَدِّثَ فِيهَا شَيْئًا.

٤٤ «٩» وَسُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ بَيْتًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، فَأَتَاهُ الْخَيْطُ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ، فَقَالَ: أَعْمَلُ فِيهِ وَالْأَجْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، وَمَا رَبِحْتُ فَلِي وَلكَ، فَرَبِحَ أَكْثَرَ مِنْ أَجْرِ الْبَيْتِ، أَيْحُلُّ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ.

٤٥ «١٠» وَسُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا أَوْ سَفِينَةً بِدِرْهَمَيْنِ فَأَجَرَ بَعْضَهَا بِدِرْهَمٍ وَنِصْفٍ وَسَكَنَ هُوَ فِيهَا بَقِيَّةً، أَيْصَلُّحُ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ.

(١) الوسائل ١٣: ٢٦١/٣ و ٤.

(٢) ش: يتكررى.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٦٢/٦.

(٤) ش: لو انتفع.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٦٣/٢.

(٦) ش: و الأرض.

(٧) الوسائل ١٣: ٢٦٣/٣.

(٨) ش: ثلثها.

(٩) الوسائل ١٣: ٢٦٤/٧.

(١٠) الوسائل ١٣: ٢٦٤/٨.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٠٧

الثاني عشر: في الأحكام

و هي اثنا عشر

٤٦ «١» ١- سئِلَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَقَبَّلُ بِالْعَمَلِ فَلَا يَعْمَلُ فِيهِ، وَ يَدْفَعُهُ إِلَى آخَرَ فَيَزِيحُ فِيهِ، قَالَ: لَأ، [إِلَّا] «٢» أَنْ يَكُونَ قَدْ عَمِلَ فِيهِ شَيْئًا.

٤٧ «٣» وَقَالَ رَجُلٌ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي أَتَقَبَّلُ الثَّوْبَ بِمَدْرَاهِمٍ وَأُسَلِّمُهُ بِأَكْثَرِ «بِأَقَلِّ - خ ل» «٤» مِنْ ذَلِكَ لَأ أَزِيدُ عَلَى أَنْ أَشُقَّهُ، قَالَ: لَأ بَأْسَ بِهِ.

٤٨ «٥» وَقِيلَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَتَقَبَّلُ الثِّيَابَ أَخِيطَهَا ثُمَّ أُعْطِيهَا الْعِلْمَانَ بِالثَّلْثِينَ، قَالَ: أَلَيْسَ تَعْمَلُ فِيهَا؟ قَالَ: أَقْطَعُهَا وَأَشْتَرِي لَهَا الْخَيْوَطَ؟ قَالَ: لَأ بَأْسَ.

٤٩ «٦» وَقَالَ [لَهُ] «٧» رَجُلٌ: أَتَقَبَّلُ الْعَمَلَ

«٨» ثُمَّ أَقْبَلَهُ مِنْ غِلْمَانٍ يَعْمَلُونَ مَعِيَ بِالثُّلُثَيْنِ، فَقَالَ: لَا يَصِحُّ لِحْ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ تُعَالِجَ مَعَهُمْ فِيهِ، قَالَ: فَإِنِّي أُذِيبُهُ لَهُمْ، قَالَ: ذَاكَ عَمَلٌ فَلَا بَأْسَ.

٥٠ «٩» ٢- قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَنْقُضُ الْبَيْعُ الشُّكْنَى، وَلَا الْإِجَارَةَ «١٠» وَ لَكِنْ تَبِعُهُ عَلَى أَنَّ الَّذِي اشْتَرَاهُ (لَا يَمْلِكُ مَا اشْتَرَاهُ) «١١» حَتَّى تَنْقُضِيَ الشُّكْنَى كَمَا شَرَطَ وَ كَذَا الْإِجَارَةَ.

٥١ «١٢» وَ رُوِيَ فِي مَنْ آجَرَ ضَيْعَةً ثُمَّ بَاعَهَا: أَنَّهَا تَثْبُتُ فِي يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ إِلَى أَنْ تَنْقُضِيَ إِجَارَتَهُ.

٥٢ «١٣» ٣- رُوِيَ: أَنَّ الْإِجَارَةَ تَبْطُلُ بِمَوْتِ كُلِّ مِنَ الْمُؤْجِرِ وَ الْمُسْتَأْجِرِ. قَالَهُ «١٤»

(١) الوسائل ١٣: ٢٦٥ / ١.

(٢) أثبتناه من ش و الوسائل.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٦٥ / ٢.

(٤) ش: بأقل «بأكثر- خ ل».

(٥) الوسائل ١٣: ٢٦٦ / ٦.

(٦) الوسائل ١٣: ٢٦٦ / ٧.

(٧) أثبتناه من ش.

(٨) الأصل: بالعمل.

(٩) الوسائل ١٣: ٢٦٧ / ٣.

(١٠) الأصل: و الإجاره.

(١١) ليس في ش.

(١٢) الوسائل ١٣: ٢٦٨ / ٥.

(١٣) الوسائل ١٣: ٢٦٨ / ١.

(١٤) ش: قال.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٠٨

بَعْضُ عُلَمَائِنَا وَ الَّذِي وَصَلَ إِلَيْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ غَيْرُ صَرِيحٍ فِي الْبُطْلَانِ.

٥٣ «١» ٤- رُوِيَ: أَنَّ الْأَرْضَ لَا تُسْتَأْجَرُ بِالتَّمْرِ وَ الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ، وَ لَا بِالشُّرْبِ وَ فَضْلِ الْمَاءِ، بَلْ بِالنَّقْدَيْنِ وَ حِصَّةٍ مِنْهَا.

٥٤ «٢» ٥- سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ مَلَّاحًا وَ حَمَلَهُ طَعَامًا فِي سَفِينَةٍ، وَ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ نَقَصَ فَعَلَيْهِ، قَالَ: إِنْ نَقَصَ فَعَلَيْهِ، قِيلَ: فَرُبَّمَا زَادَ؟

قَالَ: يَدَّعَى هُوَ أَنَّهُ زَادَ فِيهِ؟ قِيلَ: لَأَ، قَالَ: فَهُوَ لَكَ.

٥٥ «٣» ٦- قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا ضَمَانَ عَلَى صَاحِبِ الْحَمَامِ فِيمَا ذَهَبَ مِنَ الثِّيَابِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَ الْجُعْلَ عَلَى الْحَمَامِ، وَ لَمْ يَأْخُذْ عَلَى الثِّيَابِ.

٥٦ «٤» ٧- كَانَ عَلِيٌّ

عَلَيْهِ السَّلَامُ يُضَمَّنُ الصَّبَاغَ وَالْقَصَارَ وَالصَّائِغَ احْتِياطًا عَلَى أُمَّتِهِ النَّاسِ، وَكَانَ لَا يُضَمَّنُ مِنَ الْغَرَقِ وَالْحَرَقِ وَالشَّيْءِ الْغَالِبِ.

٥٧ «٥» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُلُّ أَجِيرٍ يُعْطَى الْأَجْرَةَ عَلَى أَنْ يُصْلِحَ فَيُفْسِدُ فَهُوَ ضَامِنٌ.

٥٨ «٦» وَرُوِيَ: إِنْ لَمْ يُقِمِ الْبَيِّنَةَ، ضَمِنَهُ.

٥٩ «٧» وَقِيلَ لَهُ: قَصَّارٌ دَفَعَتْ إِلَيْهِ ثَوْبًا فَرَعَمَ أَنَّهُ سُرِقَ مِنْ بَيْنِ مَتَاعِهِ، قَالَ: فَعَلَيْهِ أَنْ يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ سُرِقَ مِنْ بَيْنِ مَتَاعِهِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ سُرِقَ مَتَاعُهُ كُلُّهُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

٦٠ «٨» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْقَصَّارِ إِذَا دَفَعَ إِلَيْهِ الثَّوْبَ وَ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ يُعْطِينِي «٩»

(١) الوسائل ١٣: ٢٦٩ / ١.

(٢) الوسائل ١٣: ٢٧٠ / ١.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٧١ / ٣.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٧٢ / ٦.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٧١ / ١.

(٦) الوسائل ١٣: ٢٧١ / ٢ و ٣.

(٧) الوسائل ١٣: ٢٧٢ / ٥.

(٨) الوسائل ١٣: ٢٧٣ / ٧.

(٩) الفروع و الاستبصار هكذا: سألته عن القصاص يسلم إليه الثوب و اشترط عليه أن يعطى فى وقت.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٠٩

فِي وَقْتٍ، قَالَ: إِذَا خَالَفَ وَ ضَاعَ الثَّوْبُ بَعْدَ الْوَقْتِ، فَهُوَ ضَامِنٌ.

٦١ «١» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْقَصَّارِ يُسَلِّمُ إِلَيْهِ الْمَتَاعَ فَيَحْرِقُهُ أَوْ يُحْرِقُهُ، أَيْعَرَّمُهُ؟

قَالَ: غَرَّمَهُ بِمَا جَنَّتْ يَدُهُ.

٦٢ «٢» وَ رُوِيَ: أَنَّ النَّجَّارَ إِذَا ضَرَبَ الْمِسْمَارَ فَصَدَعَ الْبَابَ، ضَمِنَ.

٦٣ «٣» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَمَّا يُضَمَّنُ الصَّائِغُ وَ لَمَّا الْقَصَّارُ وَ لَمَّا الْحَاكُ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا مُتَّهَمِينَ فَيَخَوْفُ بِإِلْبَانِهِ وَيُسِيءُ تَحْلِفُ لَعَلَّهُ يَسْتَخْرِجُ مِنْهُ شَيْئًا، وَ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ حَمَالًا فَيَكْسِرُ الَّذِي يَحْمِلُ أَوْ يَهْرِيْقُهُ، فَقَالَ: عَلَى نَحْوِ مِنَ الْعَامِلِ إِنْ كَانَ مَأْمُونًا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَأْمُونٍ، فَهُوَ ضَامِنٌ.

٦٤ «٤»

وَرُوِيَ: جَوَازُ اشْتِرَاطِ الضَّمَانِ عَلَى الدَّلَالِ إِذَا طَابَتْ نَفْسُهُ.

٦٥ «٥» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يُضْمَنُ الْقَصَّارُ إِلَّا مَا جَنَّتْ يَدُهُ، وَإِنْ اتَّهَمْتَهُ، أَخْلَفْتَهُ.

٦٦ «٦» وَرُوِيَ: إِنْ دَفَعَ الثَّوْبَ إِلَى غَيْرِهِ، فَهُوَ ضَامِنٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثِقَّةً مَأْمُونًا.

٦٧ «٧» ٨- رُوِيَ فِي الْجَمَالِ إِذَا ادَّعَى أَنْ بَعْضَ أَزْوَاجِ الرِّبْتِ انْخَرَقَ: أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَادِلَةٍ.

٦٨ «٨» وَرُوِيَ فِي الْمَلَّاحِ إِذَا حَمَلَ الطَّعَامَ فَنَقَصَ: إِنْ كَانَ مَأْمُونًا فَلَا تُضْمَنُهُ.

٦٩ «٩» وَرُوِيَ: جَوَازُ اشْتِرَاطِ الضَّمَانِ عَلَيْهِ.

٧٠ «١٠» وَرُوِيَ: أَنَّ الْجَمَالَ «١١» لَا يُضْمَنُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَّهَمًا.

٧١ «١٢» وَ [رُوِيَ] «١٣»: إِنْ كَانَ غَيْرَ مَأْمُونٍ، فَهُوَ ضَامِنٌ.

(١) الوسائل ١٣: ٢٧٣ / ٨.

(٢) الوسائل ١٣: ٢٧٤ / ١٠.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٧٤ / ١١.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٧٥ / ١٥.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٧٥ / ١٧.

(٦) الوسائل ١٣: ٢٧٥ / ١٨.

(٧) الوسائل ١٣: ٢٧٦ / ١.

(٨) الوسائل ١٣: ٢٧٧ / ٣.

(٩) الوسائل ١٣: ٢٧٧ / ٥.

(١٠) الوسائل ١٣: ٢٧٨ / ٦.

(١١) الأصل: الحمّال.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣١٠

٧٢ «١» وَرَوَى: إِنْ جَاءَ بَيْتَهُ عَادِلُهُ أَنَّهُ قُطِعَ عَلَيْهِ أَوْ ذَهَبَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَإِلَّا ضَمِنَ.

٧٣ «٢» ٩- رُوِيَ فِيْمَنْ اِكْتَرَى بَيْتًا لَهُ بَابٌ إِلَى بَيْتٍ آخَرَ فِيهِ امْرَأَةٌ شَابَهُ وَ الْمُسْتَأْجِرُ شَابٌ، فَأَبَتِ الْمَرْأَةُ أَنْ تُعْلِقَ الْبَابَ: فَلْيَتَحَوَّلْ مِنْهُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ إِذَا خُلِّيَا فِي بَيْتٍ، كَانَ تَالِثُهُمَا الشَّيْطَانُ.

٧٤ «٣» ١٠- قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يُغْرَمُ الرَّجُلُ إِذَا اسْتَأْجَرَ الدَّابَّةَ مَا لَمْ يُكْرِهْهَا، أَوْ يَبْغِهَا غَائِلَةً.

٧٥ «٤» وَرَوَى: إِنْ جَارَ الشَّرْطَ فَهُوَ ضَامِنٌ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْثِقْ مِنْهَا فَهُوَ ضَامِنٌ.

٧٦ «٥» ١١- سُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ

اَكْتَرَى دَارًا وَفِيهَا بُسَيْتَانِ، فَزَرَعَ فِي الْبُسَيْتَانِ وَغَرَسَ نَخْلًا وَاشْجَارًا وَفَوَاكِهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَقَالَ: عَلَيْهِ الْكِرَاءُ، وَيُقَوِّمُ صَاحِبُ الدَّارِ الزَّرْعَ وَالْغُرْسَ قِيَمَهُ عَيْدًا فَيُعْطِيهِ الْغَارِسَ إِنْ كَانَ اسْتَأْمَرَهُ «٦» فِي ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اسْتَأْمَرَهُ «٧» فِي ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْكِرَاءُ، وَالْغُرْسُ وَالزَّرْعُ يَقْلَعُهُ وَيَذْهَبُ بِهِ حَيْثُ شَاءَ.

٧٧ «٨» وَرَوَى: أَنَّ مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ بَغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهَا، فَلِلزَّارِعِ زَرْعُهُ، وَلِصَاحِبِ الْأَرْضِ كِرَاءُ أَرْضِهِ.

٧٨ «٩» ١٢- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَخَذَ أَرْضًا بَغَيْرِ حَقِّهَا، أَوْ بَنَى فِيهَا، يُرْفَعُ «١٠» بِنَاؤُهُ وَتُسَلِّمُ التُّرْبَةُ إِلَى صَاحِبِهَا، لَيْسَ لِعِزْقِي ظَالِمٍ حَقٌّ.

٧٩ «١١» وَرَوَى: مَنْ أَخَذَ أَرْضًا بَغَيْرِ حَقِّهَا «١٢» كُفِّ أَنْ يَحْمَلَ تُرَابَهَا إِلَى الْمَحْشَرِ.

(١) الوسائل ١٣: ٢٨٠ / ١٦.

(٢) الوسائل ١٣: ٢٨٠ / ١.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٨١ / ١.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٨١ / ٢.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٨٢ / ١.

(٦) الأصل: استأمن.

(٧) الأصل: استأمن.

(٨) الوسائل ١٣: ٢٨٣ / ٢.

(٩) الوسائل ١٣: ٢٨٣ / ٣.

(١٠) الأصل: أو يرفع.

(١١) الوسائل ١٣: ٢٨٣ / ٣.

(١٢) ش: بغير حق.

خاتمه: فى السبق و الرمايه، و لقله أحكامهما المنصوصه على الخصوص ألحقا بالإجاره

و لنذكر اثنى عشر حديثا تدلّ على أكثر أحكامهما «١» خصوصا أو عموما

٨٠ «٢» ١- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ارْمُوا وَ ارْكَبُوا، وَ إِنْ تَرُمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا، ثُمَّ قَالَ: كُلُّ لَهْوِ الْمُؤْمِنِ بَاطِلٌ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: تَأْدِيبِ الْفَرَسِ «٣»، وَ رَمِيهِ عَنِ السَّهْمِ، وَ مُلَاعَبَةِ امْرَأَتِهِ، فَإِنَّهُنَّ حَقٌّ.

٨١ «٤» ٢- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ شَيْءٌ تَحْضُرُهُ الْمَلَائِكَةُ إِلَّا الرَّهَانُ، وَ مُلَاعَبَةُ الرَّجُلِ أَهْلَهُ «٥».

٨٢ «٦» ٣- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَنْفِرُ عِنْدَ الرَّهَانِ وَ تَلْعُنُ صَاحِبَهُ مَا خَلَا الْحَافِرَ، وَ الْخُفَّ،

وَالرَّيْشِ، وَالنَّضْلِ.

٨٣ «٧» ٤- وَقَدْ سَابَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَأَجْرَى الْخَيْلِ.

٨٤ «٨» ٥- قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَجْرَى الْخَيْلِ، وَجَعَلَ سَبَقَهَا أَوْاقِيَّ مِنْ فِضِّهِ.

٨٥ «٩» وَرُوي: سَبَعٌ أَوْاقِيَّ.

٨٦ «١٠» ٦- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الرَّمْيُ مِنْ سِهَامِ الْإِسْلَامِ، وَكَانَ يَخْضُرُ الرَّمْيُ وَالرَّهَانُ.

٨٧ «١١» وَسُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ:

(١) ش: على أحكامها.

(٢) الوسائل ١١: ١٠٧/٣.

(٣) ش: تأديب الفرس.

(٤) الوسائل ١٣: ٣٤٦/٤.

(٥) ش: امرأته «أهله- خ ل».

(٦) الوسائل ١٣: ٣٤٧/٦.

(٧) الوسائل ١٣: ٣٤٧/٦.

(٨) الوسائل ١٣: ٣٤٥/١.

(٩) الوسائل ١٣: ٣٥١/٤.

(١٠) الوسائل ١٣: ٣٤٨/٢ و ٤.

(١١) الوسائل ١٣: ٣٤٨/٣.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣١٢

وَاعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَ مِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ «١» قَالَ: الرَّمْيُ.

٨٨ «٢» ٧- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ، أَوْ نَصْلِ، يَعْنِي النَّضَالَ «٣».

٨٩ «٤» ٨- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَحْضُرُ الرَّهَانَ فِي الْخُفِّ وَالْحَافِرِ، وَالرَّيْشِ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ قِمَارٌ حَرَامٌ.

٩٠ «٥» ٩- سُئِلَ الْجَوَادُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَزُكُّضُ فِي الصَّيْدِ لَا يُرِيدُ بِذَلِكَ طَلَبَ الصَّيْدِ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ بِذَلِكَ التَّصْحُّحَ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ «٦» إِلَّا اللَّهُوَ.

٩١ «٧» ١٠- قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَجْرَى الْخَيْلِ الَّتِي أُضْمِرَتْ «٨» مِنَ الْحَصَى إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ وَ سَبَقَهَا مِنْ ثَلَاثِ نَخَلَاتٍ، فَأَعْطِيَ السَّابِقَ عَذْقًا، وَ أَعْطِيَ الْمُصَلِّيَ «٩» عَذْقًا، وَ أَعْطِيَ الثَّلَاثَ

عَدْفًا.

٩٢ «١٠» ١١- قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَابِقَ بَيْنِ الْخَيْلِ، وَ أَعْطَى السَّوَابِقَ مِنْ عِنْدِهِ.

٩٣ «١١» ١٢- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «١٢»: الْمُؤْمِنُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ.

٩٤ «١٣» وَ رَوَى: الْمُسْلِمُونَ.

تم كتاب الإجاره و السبق و الرمايه

(١) الأنفال: ٦٠.

(٢) الوسائل ١٣: ٣٤٨ / ١.

(٣) ش: النصال.

(٤) الوسائل ١٣: ٣٤٩ / ٣.

(٥) الوسائل ١٣: ٣٤٩ / ٦.

(٦) ليس فى ش.

(٧) الوسائل ١٣: ٣٥٠ / ١.

(٨) ليس فى ش.

(٩) المصلّى من الخيل: الذى يجىء بعد السابق (اللسان: صلوا).

(١٠) الوسائل ١٣: ٣٥٠ / ٣.

(١١) الوسائل ١٥: ٣٠ / ٤.

(١٢) ش: و قال (ع).

(١٣) الوسائل ١٦: ٨٦ / ٧.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣١٣

و فيه:

اثنا عشر حكما

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣١٥

<الكتاب التاسع: كتاب الوكالة > «١» و أحكامه اثنا عشر ١- الوكالة عقد جائز فيجوز عزل الوكيل «٢»، و له عزل نفسه لما يأتى.

١ «٣» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ وَكَّلَ رَجُلًا عَلَى إِمضَاءِ أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ فَالْوَكَالَةُ تَابِتَةٌ أَبَدًا حَتَّى يُعْلِمَهُ بِالْخُرُوجِ مِنْهَا كَمَا أَعْلَمَهُ بِالْدُخُولِ فِيهَا.

٢ «٤» ٢- سئل الصادق عليه السلام عن رجلٍ وَّكَّلَ آخَرَ عَلَى وَكَالِهِ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ، وَ أَشْهَدَ لَهُ بِذَلِكَ شَاهِدَيْنِ، فَقَامَ الْوَكِيلُ وَ خَرَجَ لِإِمضَاءِ الْأَمْرِ، فَقَالَ:

اشْهَدُوا أَنِّي قَدْ عَزَلْتُ فَلَانًا عَنِ الْوَكَالَةِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ الْوَكِيلُ أَمْضَى الْأَمْرِ الَّذِي وَكَّلَ فِيهِ قَبْلَ الْعَزْلِ، فَإِنَّ الْأَمْرَ وَاقِعٌ، مَا ضِ عَلَى مَا أَمْضَاهُ الْوَكِيلُ، كَرِهَ الْمُوَكَّلُ أَمْ رَضِيَ، قِيلَ: فَإِنَّ الْوَكِيلَ أَمْضَى الْأَمْرِ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ بِالْعَزْلِ «٥»، أَوْ يَبْلُغَهُ أَنَّهُ قَدْ عَزَلَ عَنِ الْوَكَالَةِ، فَالْأَمْرُ مَا ضِ عَلَى مَا أَمْضَاهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: فَإِنْ بَلَغَهُ الْعَزْلُ قَبْلَ أَنْ يُمضَى الْأَمْرَ، ثُمَّ ذَهَبَ

حَتَّى أَمْضَاهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ، قَالَ: نَعَمْ، إِنَّ الْوَكِيلَ إِذَا وُكِّلَ ثُمَّ قَامَ «٦» عَنِ الْمَجْلِسِ، فَأَمْرُهُ مَا ضِ أَيْدًا، وَالْوَكَاةُ ثَابِتَةٌ أَبَدًا حَتَّى يَبْلُغَهُ الْعَزْلُ عَنِ الْوَكَاةِ بِثَقَّةٍ يُبْلِغُهُ «٧»، أَوْ يُشَافَهُ بِالْعَزْلِ عَنِ الْوَكَاةِ.

(١) كتاب الوكالة وفيه: ١٠ أحاديث.

(٢) ش: فيجوز عن الوكيل.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٨٥ / ١.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٨٦ / ١.

(٥) ش: يعلم العزل.

(٦) الأصل: أقام.

(٧) ليس في ش.

هدايه الأئمة إلى أحكام الأئمة - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣١٦

٣ «١» ٣- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ تَسْتَعِدِّيهِ «٢» عَلَى أَحْيَئِهَا، فَقَالَتْ: إِنِّي وَكَلْتُ أَحِي هَذَا بِأَنْ يُزَوِّجَنِي رَجُلًا، وَأَشْهَدْتُ لَهُ ثُمَّ عَزَلْتُهُ مِنْ سَاعَتِهِ تَلَمَّكَ، فَذَهَبَ فَرَوَّجَنِي، فَقَالَ الْمَأْخُ: إِنَّهَا وَكَلَّتْنِي وَ لَمْ تُعَلِّمْنِي أَنَّهَا عَزَلْتَنِي عَنِ الْوَكَاةِ حَتَّى زَوَّجْتَهَا كَمَا أَمَرْتَنِي، فَقَالَ لَهَا: مَا تَقُولِينَ؟ فَقَالَتْ: قَدْ أَعْلَمْتُهُ، فَقَالَ لَهَا: أَلَيْسَ بَيْنَهُ؟ قَالَتْ: هُوَ لَيْسَ بِشَاهِدٍ، فَقَالَ لَهُمْ: تَشْهَدُونَ أَنَّهَا أَعْلَمْتُهُ بِالْعَزْلِ كَمَا أَعْلَمْتُهُ الْوَكَاةَ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: أَرَى الْوَكَاةَ ثَابِتَةً وَالنِّكَاحَ وَقَاعًا، أَيْنَ الزَّوْجُ؟ فَجَاءَ فَقَالَ: خُذْ بِيَدِهَا بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا، فَقَالَتْ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَحْلِفْهُ أَنِّي لَمْ أُعَلِّمُهُ بِالْعَزْلِ وَ لَمْ يُعَلِّمْ بِعَزْلِي إِيَّاهُ قَبْلَ النِّكَاحِ، قَالَ:

وَ تَحْلِفُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَحَلَفَ فَأُثِّبَتْ وَ كَالَتْهُ «٣»، وَ أَجَازَ النِّكَاحَ.

٤- تجوز الوكالة في الطلاق و عزل الوكيل لما يأتي.

٤ «٤» ٤ وَقِيلَ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ وَكَّلَ رَجُلًا بِطَلَّاقِ امْرَأَتِهِ إِذَا حَاضَتْ وَ طَهَّرَتْ، وَ خَرَجَ الرَّجُلُ فَيَدَّ لَهُ فَأَشْهَدَ أَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ مَا كَانَ أَمْرُهُ بِهِ، وَ أَنَّهُ قَدْ بَدَّ لَهُ فِي ذَلِكَ، قَالَ: فَلْيُعَلِّمْ أَهْلَهُ وَ لْيُعَلِّمِ الْوَكِيلَ.

٥- إذا وُكِّلَ اثنين في الطلاق لم يصح طلاق أحدهما منفردا لما يأتي

فى الطلاق.

٦- إذا عزل الوكيل و علم بالعزل بطلت الوكالة لما تقدم و يأتى.

٥ «٥» ٧- سئل الصادق عليه السلام عن رجل قال لآخر: اخطب لى فلان، فما فعلت من شىء مما قاولت من صدق، أو ضمنت من شىء، أو شرطت فذلك لى رضى و هو لازم لى، و لم يشهد على ذلك، فذهب «٦» فخطب له و بدل عنه الصادق

(١) الوسائل ١٣: ٢٨٦ / ٢.

(٢) ش: تعديه.

(٣) ش: و أثبت الوكالة.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٨٨ / ١.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٨٨ / ١.

(٦) ليس فى ش.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣١٧

و غير ذلك مما طابوهُ و سألوه، فلما رجع إليه أنكر ذلك كله، قال: يُعزّم لهما نصف الصداق عنه، و ذلك أنه هو الذى ضيع حَقّها، فلما لم يشهد لها عليه بذلك الذى قال، حلّ لها أن تتزوج و لا يحلّ للأول فيما بينه و بين الله عزّ و جلّ إلا أن يطلقها، فإن لم يفعل فإنه مأثوم، و كان الحكم الظاهر حكم الإسلام، و قد أباح الله لها أن تتزوج «١».

٨- لا يضمن الوكيل إلا مع التفريط لما مرّ فى أحكام العقود.

٦ «٢» ٩- سئل الصادق عليه السلام عن رجل ولّته امرأه أمرها، إمّا «٣» ذات قرابه أو حاره له لما يعلم دخيله أمرها، فوجدها قد دلست عيباً هو بها، قال: يؤخذ المهر منها، و لا يكون على الذى زوجها شىء.

٧ «٤» ١٠- سئل الصادق عليه السلام عن امرأه ولّت أمرها رجلاً، فقالت:

زوجنى فأشهدت له، فقال عند التزويج للذى يخطبها: يا فلان، عليك كذا و كذا؟

قال: نعم، فقال هو للقوم: أشهدوا أن ذلك لها عندى و قد زوجتها من نفسى، فقالت المرأة: ما

كُنْتُ أَتْرَوُّجُكَ وَلَا كَرَامَةَ، قَالَ: تُنَزَعُ مِنْهُ، وَ يُوجَعُ رَأْسُهُ.

٨ «٥» ١١- سَيِّلُ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ «٦» قَبِضَ صِدَاقَ ابْنَتِهِ ثُمَّ مَاتَ، فَقَالَ: إِنْ كَانَتْ وَكَلَّتُهُ بِقَبْضِ صِدَاقِهَا مِنْ زَوْجِهَا، فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تُطَالِبَهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَكَلَّتُهُ فَلَهَا ذَلِكَ، وَ يَزُجُّ الزَّوْجُ عَلَى وَرَثَةِ أَبِيهَا بِمِثْلِكَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حِينَئِذٍ صَبِيَّةً صَاحِبَةً فِي حَجْرِهِ، فَيَجُوزُ لِأَبِيهَا أَنْ يَقْبِضَ صِدَاقَهَا عَنْهَا، وَ مَتَى طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا فَلِأَبِيهَا أَنْ يَعْفُوَ عَنِ بَعْضِ الصَّدَاقِ، وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَعَ كُلَّهُ وَ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَ جَلَّ:

□
إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ «٧».

(١) ش: إن تزوج.

(٢) الوسائل ١٣: ٢٨٩ / ١.

(٣) ليس في ش.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٩٠ / ١.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٩٠ / ١.

(٦) ش: أن رجلا.

(٧) البقرة: ٢٣٧.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣١٨

٩ «١» ١٢- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ خَانَ خِيَانَةً، حُسِبَتْ عَلَيْهِ مِنْ رِزْقِهِ «٢»، وَ كُتِبَ عَلَيْهِ وَرُزُّهَا.

١٠ «٣» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ كِيلَ لَهُ: خِيَانَتُكَ «٤» وَ تَضْيِيعُكَ عَلَيَّ سَوَاءٌ، إِلَّا أَنْ الْخِيَانَةَ شَرُّهَا «٥» عَلَيْكَ.

تم كتاب الوكاله

(١) الوسائل ١٣: ٢٩١ / ١.

(٢) ش: حبست من رزقه.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٩١ / ١.

(٤) ش: خيانه.

(٥) أثبتناه من الوسائل و الفروع، و فى الأصل و ش: شرهما.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣١٩

الكتاب العاشر من كتب العقود كتاب الوقوف و الصدقات - [و السكنى و الحبس] و الهبات

اشاره

و فيه:

اثنا عشر فصلا

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٢١

<الكتاب العاشر «١» كتاب الوقوف و الصدقات و الهبات > و فيه اثنا عشر فصلا

الأول: فى استحبابها

و قد مرّ و يأتى

١ «٢» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ يَتَّبِعُ الرَّجُلَ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنَ الْأَجْرِ إِلَّا ثَلَاثُ خِصَالٍ: صِدْقُهُ أَجْرَاهَا فِي حَيَاتِهِ فَهِيَ تَجْرِي بَعْدَ مَوْتِهِ، وَ صِدْقُهُ مَبْتُوْلَةٌ لَا تُورَثُ، أَوْ سُنَّتُهُ هُدًى يُعْمَلُ بِهَا بَعْدَ مَوْتِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ.

٢ «٣» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: سِتَّةٌ تَلْحَقُ الْمُؤْمِنَ بَعْدَ مَوْتِهِ: وَلَدٌ يَسْتَتَعْفِرُ لَهُ، وَ مُصْحَفٌ يُخَلِّفُهُ، وَ عَرَسٌ يَغْرِسُهُ، وَ قَلِيبٌ يَحْفِرُهُ، وَ صِدْقَةٌ يُجْرِيهَا، وَ سُنَّةٌ يُؤَخِّدُ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ.

٣ «٤» وَ أَوْصَى الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُنَاحَ عَلَيْهِ سَبْعَةَ مَوَاسِمَ، فَأَوْقَفَ لِكُلِّ مَوْسِمٍ مَالًا يُنْفَقُ.

الثانى: فى وجوب اتباع شرط الواقف، و اشتراط الإخراج عن نفسه فى الوقف و الصدقة

٤ «٥» كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى الْعَسْكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْوُقُوفِ وَ مَا رُوِيَ فِيهَا، فَكَتَبَ:

(٢) الوسائل ١٣: ٢٩٢ / ٢.

(٣) الوسائل ١٣: ٢٩٣ / ٥.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٩٤ / ٩.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٩٥ / ٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٢٢

الْوُقُوفُ عَلَى حَسَبِ مَا يُوقِفُهَا أَهْلُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ «١».

٥ «٢» وَ كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ لِي وَلَدٌ وَ لِي ضَيْعٌ «٣»، فَإِنْ حَدَّثَ بِي حَدَّثْتُ فَمَا تَرَى لِي أَنْ أَقِفَ بَعْضَهَا عَلَى فُقَرَاءِ إِخْوَانِي، أَوْ أبيعَهَا وَ أَتَصَدَّقَ بِتَمَنِّيهِمْ فِي حَيَاتِي؟ فَإِنْ وَقَفْتُهَا فِي حَيَاتِي فَلِي أَنْ أَكُلَ مِنْهَا أَيَّامَ حَيَاتِي أَمْ لَا؟

فَكَتَبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ لِمَكَ أَنْ تَأْكُلَ مِنْهَا (مِنَ الصَّدَقَةِ) «٤»، فَإِنْ أَنْتَ أَكَلْتَ مِنْهَا، لَمْ تَنْفَعِدْ إِنْ كَانَ لَكَ وَرَثَةٌ، فَبِعْ وَ تَصَدَّقْ بِبَعْضِ تَمَنِّيهِ فِي حَيَاتِكَ، وَ إِنْ تَصَدَّقْتَ، أَمْسَكَتَ لِنَفْسِكَ مَا يَفُوتُكَ مِثْلَ مَا صَنَعَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

٦ «٥» وَ رَوَى فِيْمَنْ تَصَدَّقَ بِبَعْضِ مَالِهِ فِي وُجُوهِ الْخَيْرِ وَقَالَ:

إِنْ أَحْتَجْتُ «٦»، فَأَنَا أَحَقُّ بِهِ، فَإِذَا هَلَكَ، يَرْجِعُ مِيرَاثًا عَلَى أَهْلِهِ.

٧ «٧» وَرَوَى: أَنَّ رَجُلًا تَصَيَّدَ بِسِدَارٍ لَهُ وَهُوَ سَيَّاكِنٌ، فَقَالَ لَهُ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَخْرِجْ مِنْهَا. وَهَنَا مُعَارِضٌ حُمِلَ عَلَى إِذْنِ الْمُوقُوفِ «٨» عَلَيْهِ.

الثالث: في اشتراط قبض الوقف و لو من الولي و إن كان هو الواقف

٨ «٩» قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّجُلِ يَتَصَيَّدُ عَلَى وُلْدِهِ وَ قَدْ أَدْرَكُوا: إِذَا لَمْ يَقْبِضُوا حَتَّى يَمُوتَ، فَهُوَ مِيرَاثٌ، فَإِنْ تَصَدَّقَ عَلَى مَنْ لَمْ يَدْرِكْ مِنْ وُلْدِهِ، فَهُوَ جَائِزٌ لِأَنَّ وَالِدَهُ هُوَ الَّذِي يَلِي أَمْرَهُ.

٩ «١٠» وَرَوَى: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ فِي الصَّدَقَةِ عَلَى الْأَوْلَادِ الصَّغَارِ، وَ كَذَا رُوِيَ فِي الْوَلَدِ الْكَبِيرِ بَعْدَ قَبْضِهِ وَ نَحْوِهِ.

(١) ليس في ش.

(٢) الوسائل ١٣: ٢٩٦ / ١.

(٣) ش: متاع.

(٤) ليس في ش.

(٥) الوسائل ١٣: ٢٩٧ / ٣.

(٦) ش: إن أحجت.

(٧) الوسائل ١٣: ٢٩٧ / ٤.

(٨) ش: الموقوف.

(٩) الوسائل ١٣: ٢٩٧ / ١.

(١٠) الوسائل ١٣: ٢٩٨ / ٢ و ٣.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٢٣

١٠ «١» رُوِيَ: فِي الْقِيَمِ «٢» إِذَا قُبِضَ.

١١ «٣» وَ عَنْ صِيَّاحِبِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْوَقْفِ عَلَى النَّاحِيَةِ، كُلُّ مَا لَمْ يُسَلِّمْ فَصَاحِبُهُ فِيهِ بِالْخِيَارِ، وَ كُلُّ مَا سُلِّمَ فَلَا خِيَارَ فِيهِ

لِصَاحِبِهِ، اِحْتَاَجَ أَوْ لَمْ يَحْتَجَّ.

الرابع: فيمن تصدق على ولده ثم أراد إدخال «٤» غيرهم

١٢ «٥» سئل أبو الحسن عليه السلام عن الرجل يتصدق ببعض ماله على بعض ولده ويبيته لهم، أله «٦» أن يدخل معهم من ولده «٧» غيرهم بعد أن أبانه بصدقه؟ قال:

ليس له ذلك، إلا أن يشترط أنه من ولد له «٨»، فهو مثل من تصدق عليه فذلك «٩» له.

١٣ «١٠» وروى: الجواز مطلقاً. وحمل على الاشتراط، وعلى عدم القبض.

الخامس: في بيع الوقف

١٤ «١١» قيل لأبي الحسن عليه السلام: اشتريت أرضاً إلى جنب ضيعتي بألفي «١٢» درهم، فلما وفرت المال خبوت أن الأرض وقف، فقال: لا يجوز شراء الوقف، ولا تدخل الغلة في ملكك، اذفعها إلى من أوقف «١٣» عليه، قال: لا أعرف لها رباً، قال: تصدق بغلتها.

١٥ «١٤» وروى: لعن من باع الوقف.

(١) الوسائل ١٣: ٢٩٨ / ٤.

(٢) ش: في اليتيم.

(٣) الوسائل ١٣: ٣٠٠ / ٨.

(٤) ليس في ش.

(٥) الوسائل ١٣: ٣٠٠ / ١.

(٦) ش: بعض ولد، إله.

(٧) ش: ولد.

(٨) ش: من أولد له.

(٩) الأصل: فداك.

(١٠) الوسائل ١٣: ١٣٠١/٢.

(١١) الوسائل ١٣: ١٣٠٣/١.

(١٢) ش: بألف.

(١٣) ش: فى ملك ادفعها إلى من أوقف.

(١٤) الوسائل ١٣: ١٣٠٣/٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٢٤

١٦ «١» وَ رُوِيَ: جَوَازُ بَيْعِ الْوَقْفِ إِذَا وَقَعَ بَيْنَ أَرْبَابِهِ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ. وَ حُمِلَ عَلَى الْحَيْسِ «٢»، وَ عَلَى الْوَصِيَّةِ.

السادس: فى أحكام الوقف و الصدقه

و هى اثنا عشر

١٧ «٣» ١- رُوِيَ: أَنَّ كُلَّ وَقْفٍ إِلَى وَقْتٍ مَعْلُومٍ، فَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْوَرَثَةِ، وَ كُلُّ وَقْفٍ إِلَى غَيْرِ وَقْتٍ جَهْلٍ مَجْهُولٍ «٤»، فَهُوَ بَاطِلٌ عَلَى الْوَرَثَةِ.

١٨ «٥» وَ رُوِيَ: أَنَّ التَّوْقِيَّتَ هُنَا تَعْيِينُ «٦» الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ.

١٩ «٧» ٢- كَتَبَ أَبُو جَعْفَرٍ الثَّانِي عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى رَجُلٍ: ذَكَرْتَ الْأَرْضَ الَّتِي وَقَفَهَا بِحَدِّكَ عَلَى وُلْدِ فُلَانٍ وَ هُمْ كَثِيرُونَ مُتَفَرِّقُونَ فِي الْبَلَادِ، وَ هِيَ لِمَنْ حَضَرَ الْبَلَدَ الَّذِي فِيهِ الْوَقْفُ، وَ لَيْسَ لَكَ أَنْ تُتَّبَعَ مَنْ كَانَ غَائِبًا.

٢٠ «٨» ٣- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ دَارٍ لَمْ تُقَسِّمَ فَتَصَدَّقَ بَعْضُ أَهْلِ الدَّارِ بِنَصَبِ بِيهٍ مِنَ الدَّارِ، فَقَالَ: يَجُوزُ، قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ هَبَةً؟ قَالَ: يَجُوزُ.

٢١ «٩» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ صَدَقَةٍ مَا لَمْ يُقَسِّمَ وَ لَمْ يُقْبَضْ، فَقَالَ:

٢٢ «١٠» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَصَدَّقُ عَلَى الرَّجُلِ الْغَرِيبِ بِنِعْضِ دَارِهِ ثُمَّ يَمُوتُ، قَالَ: يُقَوِّمُ ذَلِكَ قِيَمَهُ فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ ثُمَّنَهُ.

٤- ينبغي كتابه كتاب الوقف، و الصدقه، و الوصيه، و الإسهاد عليها، اقتداء بالأئمه عليهم السلام، فإنهم كتبوا ذلك و أشهدوا و عيّنوا وصيًا و ناظرًا للوقف، و ناظرًا بعد موته، و اشترطوا شروطًا كثيره في الموقوف عليهم، و الموصى لهم،

(١) الوسائل ١٣: ٣٠٥ / ٦.

(٢) ش: على الحبس.

(٣) الوسائل ١٣: ٣٠٧ / ١.

(٤) ش: إلى غير وقت مجهول.

(٥) الوسائل ١٣: ٣٠٧ / ٢.

(٦) ش: تعين.

(٧) الوسائل ١٣: ٣٠٨ / ١.

(٨) الوسائل ١٣: ٣٠٩ / ١.

(٩) الوسائل ١٣: ٣٠٩ / ٢.

(١٠) الوسائل ١٣: ٣١٠ / ٧.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٢٥

و في مصارف الوقف و الوصايا.

٢٣ «١» ٥- قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّمَا مَثَلُ الَّذِي (يَتَصَدَّقُ بِالصَّدَقَةِ ثُمَّ يَعُودُ فِيهَا مَثَلُ الَّذِي) «٢» يَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِيهِ.

٢٤ «٣» وَ قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ ثُمَّ رُدَّتْ عَلَيْهِ، فَلَا يَأْكُلُهَا، لِأَنَّهُ لَا شَرِيكَ لِلَّهِ فِي شَيْءٍ «٤» مِمَّا جُعِلَ لَهُ، إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْعَتَاقَةِ لَا يَصْلُحُ رُدُّهَا بَعْدَ مَا يُعْتَقُ.

٢٥ «٥» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يُرْجَعُ فِي الصَّدَقَةِ إِذَا ابْتُغِيَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ.

٢٦ «٦» ٦- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا تَصَدَّقَ الرَّجُلُ بِصَدَقَةٍ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا، وَلَا يَسْتَوْهَبَهَا، وَلَا يَسْتَرِدَّهَا إِلَّا فِي مِيرَاثٍ.

٢٧ «٧» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَرَدَّهَا عَلَيْهِ الْمِيرَاثُ، فَهِيَ لَهُ.

٢٨ «٨» ٧- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا صَدَقَةٌ وَلَا عِتْقٌ إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ.

٢٩ «٩» وَسُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَأَذَنَهُ فِيهَا امْرَأَتُهُ، فَقَالَ: هِيَ

عَلَيْكَ صَدَقَةٌ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ قَالَ ذَلِكَ لِلَّهِ، فَلْيَمِضْ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ، فَلْيَرْجِعْ فِيهَا إِنْ شَاءَ «١٠».

٣٠ «١١» ٨- سَيِّلُ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِأَخْرَجَ: هَذِهِ الْجَارِيَةُ لَكَ حَيَاتِكَ «١٢»، أَيْحِلُّ لَهَا فَرْجُهَا؟ (قَالَ: يَحِلُّ لَهَا فَرْجُهَا) «١٣» مَا لَمْ يَدْفَعَهَا إِلَى الَّذِي تَصَدَّقَ بِهَا

(١) الوسائل ١٣: ٣١٦ / ٢.

(٢) ليس في ش.

(٣) الوسائل ١٣: ٣١٦ / ٣.

(٤) ش: لله شىء.

(٥) الوسائل ١٣: ٣١٧ / ٧.

(٦) الوسائل ١٣: ٣١٨ / ١.

(٧) الوسائل ١٣: ٣١٨ / ٤.

(٨) الوسائل ١٣: ٣١٩ / ٢.

(٩) الوسائل ١٣: ٣١٩ / ١.

(١٠) ش: إن شاء الله.

(١١) الوسائل ١٣: ٣٢٠ / ١.

(١٢) ليس في ش.

(١٣) ليس في ش.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٢٦

عَلَيْهِ، فَإِذَا تَصَدَّقَ بِهَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ.

٣١ «١» ٩- قَالَ الْيَاقُزِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا أَتَى عَلَى الْغُلَامِ عَشْرُ سَنِينَ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِي مَالِهِ مَا أَعْتَقَ، أَوْ تَصَدَّقَ، أَوْ أَوْصَى عَلَى حَدِّ مَعْرُوفٍ وَحَقِّ فَهَوَّ جَائِزٌ.

٣٢ «٢» وَ رُوِيَ: يَجُوزُ طَلَاقُ الْغُلَامِ إِذَا كَانَ قَدْ عَقَلَ وَ صَدَقْتُهُ وَ وَصِيَّتُهُ، وَ إِنْ لَمْ يَحْتَلِمَ.

٣٣ «٣» ١٠- قَالَ الْعَسِيكَرِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ ثَمَانِي سِتِينَ فَجَائِزُ أَمْرُهُ فِي مَالِهِ، وَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْفَرَائِضُ وَ الْحُدُودُ، وَ إِذَا تَمَّ لِلجَارِيَةِ سَبْعُ سِنِينَ، فَكَذَلِكَ.

٣٤ «٤» ١١- رُوِيَ: أَنَّهُ يَجُوزُ إِعْطَاءُ بَنِي هِاشِمٍ مِنَ الْوَقْفِ عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَ مِنَ الصَّدَقَاتِ مَعَ الْإِسْتِحْقَاقِ، وَ أَنَّهُمْ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِمْ حِينَئِذٍ «٥».

٣٥ «٦» ١٢- قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ مَعَ زَوْجِهَا أَمْرٌ فِي عِنَقِ، وَ لَا صِدْقَةٍ، وَ لَا تَدْبِيرٍ، وَ لَا هَبَةٍ، وَ لَا نَذْرٍ فِي مَالِهَا، إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا، إِلَّا فِي حَجٍّ، أَوْ زَكَاهٍ، أَوْ بَرِّ وَالِدَيْهَا، أَوْ صَلَهِ قَرَابَتِهَا. وَ

حُمِلَ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

٣٦ «٧» وَ رُوِيَ: جَوَّازُ عِتْقِهَا وَ وَصِيَّتِهَا، وَ إِنْ كَرِهَ زَوْجُهَا «٨».

٣٧ «٩» وَ رُوِيَ: أَنَّهَا تَتَصَدَّقُ بِالْمَأْدُومِ مِنْ بَيْتِ «١٠» زَوْجِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

السابع: في السكنى و الحيس

و أحكامه اثنا عشر ١- يستحبّ التبرع بهما للمؤمن لما مرّ.

٣٨ «١١» وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حُقُوقِ الْمُؤْمِنِ: وَالْحَقُّ السَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ

(١) الوسائل ١٣: ٣٢١ / ١.

(٢) الوسائل ١٣: ٣٢١ / ٢.

(٣) الوسائل ١٣: ٣٢١ / ٤.

(٤) الوسائل ١٣: ٣٢٢ / ١.

(٥) ليس في ش.

(٦) الوسائل ١٣: ٣٢٣ / ١.

(٧) الوسائل ١٣: ٤٣٧ / باب ٤٩.

(٨) سقط هذا الحديث من ش.

(٩) الوسائل ١٣: ٣٢٣ / ٣.

(١٠) ش: تتصدق و من بيت.

(١١) الوسائل ١٣: ٣٢٤ / ٢.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٢٧

لَكَ خَادِمٌ وَ لَيْسَ لِأَخِيكَ «١» خَادِمٌ، فَوَاجِبٌ أَنْ تَبْعَثَ خَادِمَكَ فَتَغْسِلَ ثِيَابَهُ، وَ تَصْنَعَ طَعَامَهُ، وَ تُمَهِّدَ فِرَاشَهُ.

٢- لَا يَجُوزُ مَنَعَ الْمُؤْمِنِ سُكْنَى دَارٍ يُضْطَرُّ إِلَيْهَا وَ يَسْتَعْنِي عَنْهَا مَالِكَهَا لِمَا مَرَّ فِي الْمَسَاكِينِ وَ فِي فِعْلِ الْمَعْرُوفِ.

٣- لَا يَجُوزُ مَنْعُهُ شَيْئًا مِمَّا يَضْطَرُّ إِلَيْهِ لِمَا مَرَّ.

٤- السُّكْنَى لِأَزْمِهِ تَابِعُهُ لِشَرْطِ الْمَالِكِ.

٣٩ «٢» سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ السُّكْنَى وَ الْعُمَرَى، فَقَالَ: النَّاسُ فِيهِ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ إِنْ كَانَ شَرْطَ حَيَاتِهِ، فَهِيَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ لِعَقِبِهِ، فَهُوَ لِعَقِبِهِ كَمَا شَرَطَ، حَتَّى يَفْنَوْا، ثُمَّ يُرَدُّ إِلَى صَاحِبِ الدَّارِ.

٤٠ «٣» وَ سِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ أَسْكَنَ دَارَهُ رَجُلًا حَيَاتَهُ، قَالَ: يَجُوزُ لَهُ وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهُ، قِيلَ: فَلَهُ وَ لِعَقِبِهِ؟ قَالَ: يَجُوزُ لَهُ.

٤١ «٤» ٥- سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ السُّكْنَى وَ الْعُمَرَى، فَقَالَ: إِنْ كَانَ جَعَلَ لَهُ السُّكْنَى فِي حَيَاتِهِ، فَهُوَ كَمَا شَرَطَ، وَإِنْ كَانَ جَعَلَهَا لَهُ وَ لِعَقِبِهِ مِنْ بَعْدِهِ حَتَّى يَفْنَى عَقِبُهُ، فَلَيْسَ

لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوا وَلَا يُورِثُوا، ثُمَّ تَزَجُّعَ الدَّارِ إِلَى صَاحِبِهَا الْأَوَّلِ.

٤٢ «٥» وَرَوَى فِيْمَنْ أَوْقَفَ غُلَامًا عَلَى وَرَثَتِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ عَشْرَ سِنِينَ، ثُمَّ هُوَ حُرٌّ: أَنَّهُ لَا يُبَاعُ «٦» إِلَى مِيقَاتِ شَرْطِهِ، إِلَّا أَنْ يُضْطَرُّوا فَيَحِلُّ لَهُمْ. وَحُمِلَ عَلَى بَيْعِ الْخِدْمَةِ، وَ عَلَى عَدَمِ تَجْوِيزِ الْوَصِيَّةِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ.

٤٣ «٧» ٦- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ أَسْكَنَ دَارَهُ وَ لَمْ يُوقِّتْ، قَالَ: جَائِزٌ، وَ يُخْرِجُهُ إِذَا شَاءَ.

(١) الأصل: لأحد.

(٢) الوسائل ١٣: ٣٢٥ / ١.

(٣) الوسائل ١٣: ٣٢٥ / ٣.

(٤) الوسائل ١٣: ٣٢٦ / ١.

(٥) الوسائل ١٣: ٣٢٧ / ٣.

(٦) ش: ثم هو حرام لا يبيع.

(٧) الوسائل ١٣: ٣٢٧ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٢٨

٤٤ «١» وَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ السُّكْنَى بِمَنْزِلَةِ الْعَارِيَّةِ، إِنْ أَحَبَّ صَاحِبُهَا أَنْ يَأْخُذَهَا، أَخَذَهَا، وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَدَعَهَا، فَعَلَ أَيُّ ذَلِكَ شَاءَ.

٧- تبطل السكنى و الحبيس بموت المالك مع عدم تعيين المده و يرجع ميراثا.

٤٥ «٢» فَصَّى عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَرْدَ الْحَبِيسِ «٣»، وَ إِنْفَاذِ الْمَوَارِيثِ.

٤٦ «٤» ٨- سُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ لِذَاتِ مَحْرَمٍ جَارِيَّتَهُ حَيَاتَهَا، قَالَ: هِيَ لَهُ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي قَالَ.

٤٧ «٥» ٩- سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْخَادِمُ تَخْدُمُهُ فَيَقُولُ:

هِيَ لِفُلَانٍ تَخْدُمُهُ مَا عَاشَ، فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ، فَتَأْتِي الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ الرَّجُلُ بِخَمْسِ سِنِينَ أَوْ سِتَّةَ، ثُمَّ يَجِدُهَا وَرَثَتَهُ، أَلَهُمْ أَنْ

يَسْتَخْدِمُوهَا قَدْرَ مَا أَبَقْتُ؟ قَالَ:

إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ، فَقَدْ عَتَقْتُ.

٤٨ «٦» ١٠- سَيِّلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ مَيِّتٍ أَوْصَى بِأَنْ يُجْرَى عَلَى رَجُلٍ مَا بَقِيَ مِنْ ثُلُثِهِ، وَ لَمْ يَأْمُرْ بِإِنْفَازِ ثُلُثِهِ، هَلْ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُوقِفَ ثُلْثَ الْمَيِّتِ بِسَبَبِ الْإِجْرَاءِ؟ فَكَتَبَ

عَلَيْهِ السَّلَامُ: يُنْفَذُ ثَلَاثُهُ وَ لَا يُوقَفُ.

٤٩ «٧» ١١- سِئَلُ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ لِرَجُلٍ سِكْنَى دَارٍ لَهُ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، فَمَاتَ الَّذِي جُعِلَ لَهُ السُّكْنَى، أَرَأَيْتَ إِنْ أَرَادَ الْوَرَثَةُ أَنْ يُخْرِجُوهُ «٨» مِنَ الدَّارِ، أَلَهُمْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: أَرَى أَنْ تَقْوَمَ الدَّارُ بِقِيمَةِ عَادِلِهِ، وَ يُنْظَرَ إِلَى ثُلْثِ الْمَيِّتِ، فَإِنْ كَانَ فِي ثُلَاثِهِ مَا يُحِيطُ بِثَمَنِ الدَّارِ، فَلَيْسَ لِلْوَرَثَةِ أَنْ يُخْرِجُوهُ، وَ إِنْ كَانَ الثُّلُثُ لَا يَفِي بِثَمَنِ الدَّارِ، فَلَهُمْ أَنْ يُخْرِجُوهُ.

(١) الوسائل ١٣: ٣٢٨/٣.

(٢) الوسائل ١٣: ٣٢٨/١.

(٣) الأصل: الحبس.

(٤) الوسائل ١٣: ٣٣٠/١.

(٥) الوسائل ١٣: ٣٣٠/٢.

(٦) الوسائل ١٣: ٣٣٠/١.

(٧) الوسائل ١٣: ٣٣١/١.

(٨) الأصل: أن يخرجن.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٢٩

٥٠ «١» ١٢- قَضَى عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْعُمَرَى: أَنَّهَا جَائِزَةٌ لِمَنْ أَعْمَرَهَا، فَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا مَا دَامَ حَيًّا فَإِنَّهُ لَوَرَثَتِهِ إِذَا تُوُفِّيَ.

الثامن: في هبه ما في الذمه

٥١ «٢» سِئَلُ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ دَرَاهِمٌ فَيَهَبُهَا لَهُ «٣»، أَلَهُ أَنْ يَرَجَعَ فِيهَا؟ قَالَ: لَا.

عاملي، حرّ، محمد بن حسن، هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ٨ جلد، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد - ايران،

اول، ١٤١٢ ه ق

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل؛ ج-٦، ص: ٣٢٩

٥٢ «٤» وَقِيلَ لَهُ: رَجُلٌ كَانَتْ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ لِإِنْسَانٍ فَوَهَبَهَا لَهُ، ثُمَّ رَجَعَ فِيهَا، ثُمَّ وَهَبَهَا لَهُ، قَالَ: هِيَ لِلَّذِي وَهَبَهَا لَهُ.

٥٣ «٥» وَرُوي: جَوَازُ هَبِّهِ الْمَهْرُ. وَيَأْتِي.

٥٤ «٦» وَسُئِلَ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ مَالٌ فَوَهَبَهُ لَوْلَدِهِ، فَذَكَرَ لَهُ الرَّجُلُ الْمَالَ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ

عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ يَطِيبُ ذَلِكَ لَهُ، وَقَدْ كَانَ وَهَبَهُ لَوْلَدٍ لَهُ «٧»؟ قَالَ: نَعَمْ، يَكُونُ وَهَبُهُ لَهُ، ثُمَّ نَزَعَهُ فَجَعَلَهُ لِهَذَا.

التاسع: في عدم لزوم الهبة قبل القبض، و لو من الولي و بطلانها بموت الواهب قبله

٥٥ «٨» سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ النَّحْلِ وَالْهَبَةِ مَا لَمْ يُقْبَضْ حَتَّى يَمُوتَ صَاحِبُهَا، قَالَ: هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمِيرَاثِ وَإِنْ كَانَ لِصَبِيٍّ فِي حَجْرِهِ وَ أَشْهَدَ عَلَيْهِ، فَهُوَ جَائِزٌ.

(١) الوسائل ١٣: ٣٣٢ / ٢.

(٢) الوسائل ١٣: ٣٣٢ / ١.

(٣) ليس في ش.

(٤) الوسائل ١٣: ٣٣٣ / ٢.

(٥) الوسائل ١٣: ٣٣٩ / ١.

(٦) الوسائل ١٣: ٣٣٣ / ١.

(٧) الأصل: لولده.

(٨) الوسائل ١٣: ٣٣٤ / ١.

هدايه الأئمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٣٠

٥٦ «١» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي الْهَبَةِ مَا دَامَتْ فِي يَدِكَ، فَإِذَا خَرَجْتَ إِلَى صَاحِبِهَا، فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَرْجِعَ فِيهَا.

٥٧ «٢» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْهَبَةُ لَا تَكُونُ أَبَدًا هَبَةً حَتَّى يَقْبُضَهَا. وَ هُنَا «٣» مُعَارِضٌ حَمِلَ عَلَى التَّقْيِيهِ وَ غَيْرِهَا.

العاشر: في الرجوع في الهبة و الصدقة

٥٨ «٤» سِئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْهَبَةِ وَالنَّحْلِ مَا لَمْ يُقْبَضْ حَتَّى يَمُوتَ صَاحِبُهَا، قَالَ: هُوَ مِيرَاثٌ، فَإِنْ كَانَتْ لِصَبِيٍّ فِي حَجْرِهِ فَأَشْهَدَ «٥» عَلَيْهِ، فَهُوَ جَائِزٌ.

٥٩ «٦» وَ رَوَى فِي الصَّدَقَةِ: إِذَا جَعَلَهَا لِلَّهِ، فَهِيَ «٧» لِلْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا.

٦٠ «٨» وَ سِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَهَبُ الْهَبَةَ، أَيْزُجِعُ فِيهَا إِنْ شَاءَ أُمَّ لَأ؟

قَالَ: تَجُوزُ الْهَبَةُ لِذَوِي الْقَرَابَةِ، وَالَّذِي يُثَابُ عَنْ هَبَّتِهِ، وَ يَرْجِعُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ.

٦١ «٩» وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْهَبَةُ وَالنُّحْلَةُ يَرْجِعُ فِيهَا صَاحِبُهَا إِنْ شَاءَ، حِيَرَتْ أَوْ لَمْ تُحَزْ إِلَّا لِذِي رَحِمٍ، فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِيهَا. وَ هُنَا مُعَارِضٌ غَيْرُ صَرِيحٍ فِي حُصُولِ الْقَبْضِ.

٦٢ «١٠» وَ رُوِيَ: الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ «١١» كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ.

٦٣ «١٢» وَ رُوِيَ: لَا يَرْجِعُ الرَّجُلُ فِيمَا يَهَبُ لِمَرْأَتِهِ وَ لَا الْمَرْأَةُ فِيمَا تَهَبُ لِرَوْجِهَا،

(١) الوسائل ١٣: ٣٣٦ / ٦.

(٢)

الوسائل ١٣: ٣٣٧ / ٧.

(٣) ش: و هذا.

(٤) الوسائل ١٣: ٣٣٧ / ٢.

(٥) ش: ما شهد.

(٦) الوسائل ١٣: ٣٣٨ / ٥.

(٧) ش: فهو.

(٨) الوسائل ١٣: ٣٣٨ / ١.

(٩) الوسائل ١٣: ٣٣٨ / ٢.

(١٠) الوسائل ١٣: ٣٤١ / ٥.

(١١) ش: فى هبه.

(١٢) الوسائل ١٣: ٣٣٩ / ١.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٣١

حِيْرَتْ أَوْ لَمْ تُحِرْ.

٦٤ «١» وَ رُوِيَ: إِذَا كَانَتِ الْهَبَةُ قَائِمَةً بِعَيْنِهَا، فَلَهُ أَنْ يَرْجَعَ فِيهَا، وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ.

٦٥ «٢» وَ رُوِيَ: أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا وَهَبَ أُمَّمٌ وَلَدَهُ شَيْئًا، فَلَهُ الرَّجُوعُ وَ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا.

٦٦ «٣» وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا عُوِّضَ صَاحِبُ الْهَبَةِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجَعَ.

٦٧ «٤» وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَهَبُ الْجَارِيَةَ فَلَا يُثَابُ، أَلَهُ أَنْ يَرْجَعَ فِيهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنْ كَانَ شَرَطَ عَلَيْهِ، قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ وَهَبَهَا لَهُ وَ لَمْ يُثَبِّتْهُ، أَلَهُ أَنْ يَطَّأَهَا أَمْ لَا؟ قَالَ: نَعَمْ، إِذَا كَانَ لَمْ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِ حِينَ وَهَبَهَا.

٦٨ «٥» وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لِمَنْ وَهَبَ وَ نَحَلَ أَنْ يَرْجَعَ فِي هَبَّتِهِ، حِيْرَتْ أَوْ لَمْ تُحِرْ.

٦٩ «٦» وَ رُوِيَ: عَدَمُ الرَّجُوعِ بَعْدَ الْقَبْضِ.

الحادى عشر: فى تفضيل بعض الأولاد و النساء على بعض

٧٠ «٧» سئِلَ الْبَاقِرُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُفْضِلُ بَعْضَ وُلْدِهِ عَلَى بَعْضٍ، فَقَالَ:

نَعَمْ، وَنِسَاءَهُ.

٧١ «٨» وَ سئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَخْصُ بَعْضَ وُلْدِهِ بِبَعْضٍ «٩» مَالِهِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

(١) الوسائل ١٣: ٣٤١ / ١.

(٢) الوسائل ١٣: ٣٤٢ / ٢.

(٣) الوسائل ١٣: ٣٤١ / ١.

(٤) الوسائل ١٣: ٣٤١ / ٢.

(٥) الوسائل ١٣: ٣٤٢ / ١.

(٦) الوسائل ١٣: ٣٤٣ / ٤.

(٧) الوسائل ١٣: ٣٤٣ / ١.

(٨) الوسائل ١٣: ٣٤٤ / ٤.

(٩) ش: بعض ببعض.

هدايه الأمه إلى أحكام الأئمه - منتخب المسائل، ج-٦، ص: ٣٣٢

الثانى عشر: فى هبه المشاع

٧٢ «١» سئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ دَارٍ لَمْ تُقَسِّمْ، فَتَصَدَّقَ بَعْضُ أَهْلِ الدَّارِ بِبَعْضِهَا «٢» مِنَ الدَّارِ، قَالَ: يَجُوزُ، قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ هَبَهُ؟ قَالَ: يَجُوزُ.

تَمَّ كِتَابُ الوُقُوفِ وَ الصَّدَقَاتِ وَ السُّكْنَى وَ الْحَبِيسِ وَ الْهَبَاتِ

(١) الوسائل ١٣ : ٣٤٥ / ١ .

(٢) ليس في ش .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

